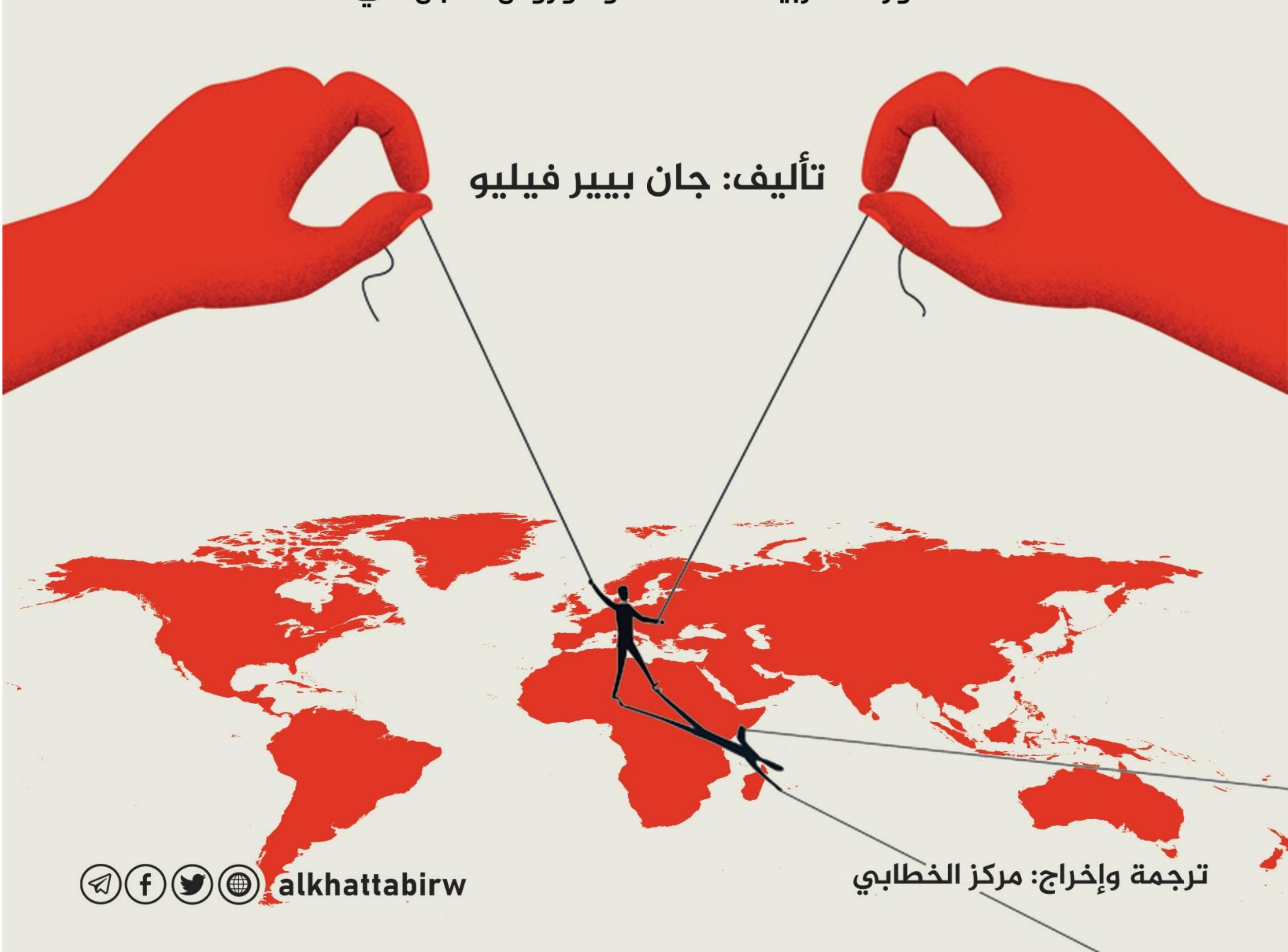
من الدولة العميقة

إلى تنظيم الدولة الإسلامية

الثورة العربية المضادة وموروثها الجهادي

تأليف: جان بيير فيليو



ترجمة وإخراج: مركز الخطابي

alkhattabirw

من الدولة العميقة
إلى تنظيم الدولة الإسلامية

الثورة العربية المضادة وتراثها الجهادي

تأليف: جان بيير فيليو

ترجمة وإخراج مركز الخطابي للدراسات



"الآراء التي يتضمَّنها هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الخطابي للدراسات"

الفهرس

"إن فكرةَ دعوةِ الجيشِ للحياة السياسية في البلادِ خطيرةٌ جداً، وربما تحوّلُ مصر إلى أفغانستان أو صومال أخرى."

الجنرال عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع في 15 أيار 2013 قبلَ أقلَّ من أسبوعين من انقلابه العسكري على الرئيس المنتخب.

"إن كنتَ وطنيَّاً فيجبُ أن تخرسَ وتدعَنا نقومُ بعملنا، وننظِّفُ الفوضى التي سبَّبَتها ثورتك."

تهديدات من أجهزةِ الأمنِ المصرية نُقِلَت في شهرِ كانون الثاني عام 2014 إلى عضو البرلمان مصطفى النجار.

مصطفى النجار وُلِدَ سنة 1980، وهو واحدٌ من الناشطين القلائل في ثورة 25 يناير الذين دَخلوا في المشهدِ السياسي، وبعدَ الانتساب المبكّر للإخوانِ المسلمين في الجناح الشبابي -تركَه لاحقاً سنة 2005- أصبحَ مُدافعاً عن حقوقِ الإنسان والقضيَّة الفلسطينية (كطبيب أسنان -وهي مهنته- تطوَّع في غزة لمساعدةِ ضحايا الهجومِ الإسرائيلي في كانونَ الثاني سنة 2009)، وسُجِن أربعَ مرات في عهدِ مبارك، وسنة 2011 باتَ واحداً من المؤسّسِين المشارِكين في حزبِ العدالة، ثم عضواً في البرلمان الذي انتُخِب في شهري تشرين الثاني وكانون الأول سنة 2011، لكنه حُلَّ بقرارٍ من المَحكمة العليا في شهرِ حزيران سنة 2012.

مقدمة مركز الخطابي

شاع بعد سقوط الثورات العربية بنيران الثورات المضادة مصطلح الدولة العميقة، واستُخدِم كثيراً دون أن يجد هذا المفهوم من يؤصّله أو يعرِفه تعريفاً جامعاً مانعاً، وفي كثير من الأحيان كان هذا الاستخدام في غير محله، ودخل أزقة الاستخدام السياسي تماماً كما حدث مع وصف الإرهاب الذي لم يُعَرّف حتى الآن مع أنه أكثر الأوصاف السياسية استخداماً في السياسة الدولية والحياة السياسية الداخلية لمعظم دول العالم.

يتحدّث الكاتب بإسهاب عن ظهور المصطلح في تركيا، وكيف اكتُشِفَت معالم الدولة العميقة فيها، وكيف خاض الرئيس التركي أردوغان صراعه معها، ثم ينطلق إلى الوطن العربي فيتناول الأنظمة العربية بأصنافها الثلاثة -حسب رأيه- وهي:

1. الأنظمة الأصولية، ولا يجد سوى النظام السعودي الذي يستند إلى الدعوة الوهابية في نشأة الدولة كما تعتمد تركيا على الكمالية.
2. الأنظمة الشمولية، وأبرزها النظام العراقي قبل الغزو الأمريكي والنظام الليبي قبل سقوط القذافي.
3. الأنظمة المملوكية، وهي بشكل خاص النظام المصري والسوري واليمني والجزائري، حيث يعود الكاتب إلى التاريخ ليسقط مرحلة الحكم المملوكي على هذه الأنظمة، وسماتها الرئيسية هي: أنها أنظمة عسكرية تسودها الخطابات الرنانة، والأولوية فيها لمصلحة الطغمة العسكرية وليس لمصلحة المواطن، وأنها فاقدة لحقيقة الشرعية متمسكة بشكلياتها، وتتمثل هذه الشرعية بالخليفة العباسي لدى المماليك القدماء وبالانتخابات الشكلية لدى المماليك الجدد.

أما بقية الدول العربية فأنظمتها أقرب ما تكون إلى الحكم المملوكي، وإن لم تمتلك كافة عناصره وسماته، مثل النظام التونسي قبل سقوط بن علي الذي اعتمد على الأمن وليس

الجيش كنواة صلبة للحفاظ على النظام. أما الأنظمة الشمولية فلم تبالِ مطلقاً بنيل الشرعية الوهمية من الانتخابات الشكلية التي تصرُّ عليها الأنظمة المملوكية، وهذا هو الفارق الرئيسي بينهما.

يُسهب الكاتب في عرض مقوِّمات الأنظمة المملوكية التي تستند على ترهيب الشعوب بالمجازر والسجون، وإثارة النعرات الطائفية والقبائلية، وقتال الجماعات الإسلامية بضراوة منقطعة النظير، وإفساد هذه الحركات ما أمكنها ذلك، وتسخير ثروات البلاد لبقاء الأنظمة. كما يشكّل التمويل عاملاً رئيسياً في استمرار هذه الأنظمة، وله مصدران: الثروات المحلية ومليارات الخليج.

وهكذا دخلت هذه الأنظمة سوق مكافحة الإرهاب العالمي فأخذت الهبات المالية من المملكة العربية السعودية بأمر من الولايات المتحدة بدعوى مكافحة الإرهاب، وشارك بعضها في حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) لينال رضا الولايات المتحدة والهبات الخليجية السخية. ومن مقوِّمات هذه الأنظمة أيضاً التحالف بين الحاكم وأباطرة الأمن والمافيات السياسية التي يُمِدُّ كل منها الآخر بما يحتاجه من مال أو نفوذ أو سلطة.

أدركت الشعوب العربية أن ما عملت على إسقاطه لم يكن سوى الدولة الضحلة متمثلة بالحاكم والشرذمة المحيطة به، أما الدولة العميقة التي لم تُمَسَّ بسوء فهي مجتمعات كاملة من كبار الضباط وقضاة ورجال أعمال وشيوخ قبائل وقادة عصابات، مرتبطين بروابط المصالح التي تتناقض أشد التناقض مع مصالح الشعوب، بل إنها تقتات على مآسيهم وتتاجر بقضاياهم وشعاراتهم وتحوّلها إلى أموال تدخل حساباتهم المصرفية.

ورغم السرد المُسهب للكتاب الذي تناول الدول العربية العميقة من جذورها إلى أشواكها وثمارها المُرَّة، إلا أن الكتاب اقتصر على السنوات الخمس الأولى من الثورات العربية ولم يتناول ما جرى بعدها من أحداث، وإن كان قد توقّع كثيراً منها، مثل: محاولة الانقلاب

على الرئيس التركي أردوغان، والتدخل الروسي العسكري المباشر والتغلغل الإيراني في سورية، ومقتل علي عبد الله صالح، ودخول الإمارات بقوة على خط الثورات المضادة، وتنّحي بوتفليقة عن رئاسة الجزائر، وانحسار تنظيم الدولة الإسلامية ثم زوالها تقريباً.

كما لم يتطرق الكتاب لدور الدول الغربية العميق في دعم هذه الأنظمة المملوكية، بل عرض هذا الدعم كما لو كان ابتزازاً من المماليك الجدد للغرب في قضايا الإرهاب والهجرة والتهريب وغيرها، كما لو كانوا مُستَغفَلين وليسوا شركاء!!

حاولنا أن نقدم من خلال هذه الترجمة لأمتنا الإسلامية مرجعاً ثرياً بالحقائق التاريخية حول طبيعة الأنظمة الدكتاتورية التي تسلطت علينا بعد ما سمي بحقبة الاستقلال، لعلنا بذلك نسهم في صناعة وعي حقيقي حول خطورة دور الدولة العميقة وأثرها على الشعوب المسلمة. وليكون الكتاب سهل الفهم؛ قمنا بشرح المفردات المبهمة أو الدقيقة، لذا وجب التنبيه أن كل الهوامش الموجودة في الكتاب هي من إضافة المترجم وليس من كتابة المؤلف.

مقدمة المؤلف

لقد مرَّت أربعُ سنوات منذ أنْ أحرقَ محمد البوعزيزي نفسهُ في بلدة سيدي بوزيد التونسية، وهو مَا أشعلَ شرارةَ موجةٍ من التظاهراتِ الشعبيةِ ضدَّ الأنظمة العربية. وكانَ الرَّئيس ابن علي أول من سقطَ في كانونَ الثاني سنة 2011، ثمَّ تبعَهُ حسني مبارك بعدَها بشهر، وفي ذاك الوقت كنتُ في زيارة لأستاذٍ جامعي في جامعة كولومبيا، بعيداً عن مَوطني وعن العالمِ العربي، ولكن قريباً بما فيه الكفاية لأُحسَّ بموجةِ الصَّدمة لهذه التطوراتِ المذهلة ولأشاركَ بما جاءَ بعدَها.

خلفيَّتي التاريخية جَعلتني أعتقدُ أنَّ هذه هي البداية فقط لعمليةٍ طويلةِ الأمد، تمتدُّ جُذورها على مدى قرنين وفترةٍ مُعقَّدة تُعرَف باسم "النهضة العربية". ولذا كنت ضدَّ استخدامِ تعبيرِ "الربيع العربي"، متوقِّعاً حلولَ "الخريف الإسلامي" في النهاية وفقاً للمُعجمِ السائد، وفضَّلت تعبيرَ "الثورة العربية" بدلاً منه، ليس لأني أعتقدُ أنَّ الثورات سَتَحدث في كلِّ بلد عربي، بل لأني كنتُ مُقتنعاً أنَّ الحراك العربي الكبيرَ سيحتضنُ موجةً إقليمية من الاحتجاجاتِ الراديكالية.

بدايةَ الربيع سنة 2011 ألَّفت كتاب: "الثورة العربية، عشر دروس عن الثورة الديمقراطية"، وَنَشرتْه دار "هرست" في لندن، ثمَّ مطبعةُ جامعة أوكسفورد بعدَها بسنة، وبعيداً عن كونِها معالمَ أكاديمية، كانت الغايةُ من هذه الدروس أن تكونَ نقاطاً متواضعةً ورؤيةً لمسارِ عمليةٍ مُتعددة الوجوه، والتي يمكنُ أنْ يصبحَ تفسيرُها وتنظيمُها أكثرَ صعوبة.

هذا النوعُ من القفزِ في الظلامِ لم يكن مَوقفاً عفوياً يجبُ على المؤرِّخ المُحنَّك تبنيه. ورغمَ ذلك كنتُ آملُ أن يستفيدَ المؤرخون العرب من التقدُّم الديمقراطي، ويلقوا نظرةً جديدةً على رواياتهم الوطنية الخاصة، وأعتقد أنَّ التاريخ كانَ مجرَّد أحدِ المصادر العلميةِ العديدة

التي من شأنِها مساعدتُنا على استيعابِ الأثرِ بعيدِ المدى لحدثٍ بهذهِ الدَّرجةِ من الأهمية عالمياً.

وبعدَها بنحوِ أربع سنوات أعترفُ بأنَّ تركيزي على الثورةِ العربية مَنَعَني من تقييمِ إمكانات الثورةِ العربيةِ المضادَّة بالكامل، لقد ظنَنت أنّني رأيتُ ما يكفي من الطُّغاة العرب: فسادَهم ووحشيتَهم وجشعَهم، لكنَّني لم أتخيلْ أنَّهم سيبلغون هذا الحدَّ من الضَّراوةِ والاستعدادِ لحرقِ بلدانِهم -حرفيَّاً- للتشبُّثِ المُطلقِ بالسلطة. لقد اعتلى بشار الأسد أعلى هرمِ هذا الصِّنفِ من الطُّغاة العرب، وتسبَّب بنزوحِ نحو نصفِ السُّكان من بيوتِهم.

وهكذا تمَّ وضعُ تصوّرٍ للثورةِ العربية المُضَادة، ليست كنتيجةٍ ناقضَت ما سبقَها من الحريةِ فحسب، بل كدراسةٍ للآلياتِ القمعيَّةِ المُصمَّمَةِ لسحقِ أيِّ أملٍ بالتغيير الديمقراطي، من خلالِ تشويهِ أي تجربةٍ ثوريةٍ وجعلِها سبباً في أسوءِ ما تخشاهُ الشعوب، ولتوصيفِ هذه الحرب المتزامنةِ للأنظمة العربيةِ ضدَّ الشعوب، كانَ عليَّ أن أستوردَ وأدقِّق مفهومَ الدولةِ العميقة من تركيا المُجاورة، وكانت وسيلةً لتفسيرِ كيف يمكنُ لنواةِ الشرذمةِ الحاكمةِ أن تطلقَ العنان للردِّ بمثلِ هذا العنف.

لكنَّ هذه المحاولةَ لوضع نموذجٍ تفسيريٍّ كان يمكنُ أن تكونَ ضعيفة جداً دونَ الاستخدامِ الموازي للنموذجِ المملوكي لتوضيح الكيفيةِ التي تأسَّست بها الأنظمة "الأمنية الحديثة" وتعزَّزت. وعلى العكسِ من الأعمالِ السَّابقة حولَ "المملوكية الجديدة"، التي تتعامَل معَ المماليك العثمانيين من القرنينِ السابعِ عشر والثامنِ عشر، فأنا أعني المماليك الأصليين الذينَ حكَموا مصرَ من سنةِ 1250 حتى 1517 إضافةً إلى سورية اعتباراً من سنة 1260 وحتى سنة 1516. لقد عَمِلت على الموازنة بينَ الشَّرعية التي استمدَّها هؤلاء الذينَ أسَّسوا الحكمَ المملوكي نتيجةً لضعفِ "الخليفة" الذي كانوا يتحكمون به، وبينَ تلك التي يستمدُّها المماليك الجُدُد من الانتخابات الشعبية التي تجري بموجبِ الأحكامِ العُرفية.

الفصل الأول مُخصَّص للتجربةِ التركية المعاصِرة مع الدولةِ العميقة، ويعالجُ الفصلُ الثاني عملية بناءِ الدولةِ في العالم العربي ما بعدَ الاستعمار. وتمثلُ أطروحَتي خلالَ هذا الفصلِ في أنَّ النهضة العربيةَ كانت باستمرارٍ موضعَ تنازعِ فِكرَين اثنين، وهما مَن وضعَ الأساس لبناءِ دولتين معاصرتين: الكماليَّة التركية والوَهَّابية في العربية السعودية. وفي الوقتِ ذاته، استغرقَ الأمرُ نصفَ قرن من سنة 1922 حتى سنة 1971 لكي يصلَ العربُ المُستَعمَرون إلى التحرُّرِ السِّيادي. لكن في السياقِ ذاته، كانَ العقدُ الخامسُ والسادس (من 1949 حتى 1969) كافيين لتنقلبَ الزُّمرُ العسكرية -التي كانت تتظاهرُ بأنَّها نخبةٌ قتالية- وتقومُ بالاستيلاءِ على هذا الاستقلالِ الذي اُكتُسِب حديثاً وانتزاعِهِ من المقاومةِ المدنيَّة ومن "الجماهير".

يستعرضُ **الفصلُ الثالثُ** العمليَّةَ التاريخيةَ لكفاح القوى التي أدَّت إلى ترسيخِ المَماليكِ العرب الجدد، وخصوصاً في الجزائرِ ومصر وسورية واليمن. فهذه البلدان تشتركُ في سماتِ القصةِ الوطنية المركَّبة والخطابِ الشَّعبَوي وأجهزةِ القمع الشاملة والنَّهبِ المنتظمِ للمواردِ الوطنية نفسها. والأكثر أهمية أنَّهم يمجِّدون قيمَ العسكرة كمصدرٍ مهيمنٍ للشَّرعية، بينما تنظِّم الأحزابُ الحاكمة المهيمنةُ الاستفتاءاتِ الشَّعبية.

ثمَّة فرقٌ واضحٌ بينَ المماليكِ العرب من جهةٍ والدولة البوليسيةِ (مثل تونس في عهد بورقيبة أو ابن علي) من جهةٍ ثانية أو الأنظمةِ الشُّمولية (مثل جماهيرية القذافي وعراق صدام حسين). المَلَكيَّات التي نجَت من الاضطراباتِ أوائلِ السَّبعينيات من القرنِ المَاضي (أيلول الأسود في الأردن والانقلابانِ العسكريان في عَامي 1971 و1972 في المغرب) نجَوا من اللعنةِ المَملوكية أيضاً.

العشرية السَّوداء في الجزائرِ في التِّسعينات تبدو كأوَّلِ محاولةٍ لنظامٍ مملوكي الطِّراز لقتلِ البديل الديمقراطي من خلالِ إطلاقِ العنان للحربِ الأهلية وتغذيةِ التَّهديدِ الجهادي. ولهذا السَّببِ فالرَّحمُ الجزائريُّ هو محورُ تركيزِ **الفصل الرابع**، قبل أن نعودَ في **الفصل الخامس**

إلى آلياتِ إدرار المال، وبالدرجةِ الأولى البترول الذي يغذّي مثل هذا المستوى من العُنفِ الجماعي. النفط هو جزءٌ فقط من المعادلة، على عكسِ ليبيا والعراق، حيث وفَّرت الثروةُ النفطيةُ لكلا النّظامين القدرةَ على التملُّصِ من العقوباتِ الدُّوليةِ التي فُرِضَت عليهما مَا بينَ عَامي 1991 و2003. من جهةِ المردود الجيوسياسي، فإنَّ طبيعةَ العلاقةِ الثُّلاثية مع الولاياتِ المُتحدة وإسرائيل حاسمةٌ للغاية في الشَّرقِ الأوسط، بينما تكونُ السيطرةُ على حركةِ الهجرة مفيدةً أكثر في تفسيرِ طبيعةِ العلاقةِ بينَ أنظمة شمال إفريقية وأوروبا.

يستكشفُ **الفصل السادس** كيفَ لعبَت إدارةُ بوش خلالَ الحربِ العالميةِ على الإرهاب دوراً مباشراً لصالحِ الطُّغاة العرب، ممَّا أخَّر الثورةَ الديمقراطية -التي حَدثت أخيراً سنة 2011- لسنوات. إنَّ الدَّمارَ الذي جاءَ به الغزو الأمريكي للعراقِ سنة 2003، وما تلاهُ من المُصالحة بينَ واشنطن وطرابلس؛ قد سرَّع من توجّه المَماليك العربِ نحوَ توريث الحكم، وكانَ هذا سارياً في سورية أيضاً منذُ سنة 2000، إضافةً إلى استعدادِ مصر واليمن للسيرِ في هذا الطريق. حتَّى أن المماليك اليمنيين تمكَّنوا من تحويلِ كلِّ ما يأتيهم من واشنطن مِن مواردَ لقتالِ الجهاديين إلى تقويةِ الحرسِ الجُمهوريّ الذي تقودُه العائلة.

تمثّل مصر اليومَ أفضلَ حالةٍ دراسةٍ للثورةِ العربية المُضادةِ الناجحة، من خلالِ ترميمِ وتعبئةِ الدولةِ العميقةِ عديمةِ الرحمة، لذا يَدرس **الفصل السابع** بالتفصيل كيفَ تعرَّضت تظاهراتُ 2011 الشعبية للخيانةِ وفي النهايةِ للسَّحق. وبعدَ سنةٍ ونصف على إسقاطِ أولِ رئيسٍ مصري مُنتخب في التاريخ، يبقى نظامُ الرئيسِ السيسي بعيداً عن الاستقرار. إنَّ العرضَ المقدَّم من قِبَلِ المماليك العرب والذي يتمثّلُ في مقايضةِ القمع بالأمن، يمثلُ في الحقيقةِ عرضاً قديماً عَفَى عليهِ الزمن. ويتطرقُ **الفصلُ الثامن** للنموِّ المتوازي لتوءَم الشرِّ المتمثّلَيْن في: (1) الحرمانِ الديكتاتوري و(2) العنفِ الجهاديِّ في كلٍّ من اليمن وسورية.

لم يكن ثمة "دولة إسلامية" عندَ بدايةِ المُظاهرات المناوئةِ للأسدِ في شهرِ آذار 2011، ولكن الآن داعش –الاختصارُ العربيُّ لعبارةِ الدولة الإسلاميةِ في العراقِ والشام- تسيطرُ

على ثُلثِ البلاد، وبحلول آب-أيلول 2014 استجرَّت تحالفاً بقيادةِ الولاياتِ المتحدة في كلٍّ من سورية والعراق المجاور لشنِّ حملةٍ جويةٍ ضدَّ الأهدافِ الإرهابية. أما في اليمن فلم يكن التَّهديدُ الإرهابيُّ كبيراً جداً، ولكن تبقى اليوم مناطقُ شاسعةٌ من البلاد تحتَ سيطرةِ القاعدة. ومثلُ هذه الكارثة مَا كانت لتحصل لولا الفهمُ السائدُ والخاطئُ حولَ طبيعةِ المماليك الجدد. وفي **الفصلِ التاسع**، تدورُ عمليةُ نهب الشعوبِ العربية دورةً كاملةً ليصلَ الأمرُ إلى تهجُّمٍ هذه الأنظمة التي تزعمُ أنَّها قومية على الأهدافِ والرموزِ الفلسطينية.[1]

الفصل العاشر مُخصَّص لـ"البديل التونسي"، فهو يسلِّطُ الضوءَ على المَخرج الديمقراطيِّ الذي يُتوقع أن ينقذَنا من المأزقِ المملوكي. لقد تم التحوُّل التونسي رغمَ التباطؤ الاقتصاديِّ الطويل والتهديدِ الإرهابي غيرِ المسبوق، ولا يوجدُ شيء مؤكَّد لبقاءِ تونس استثناءً، حيثُ قد تقلَّدها بلدان أخرى، فالشعبُ العربيُّ ليس محكوماً بأن يبقى كبيادقِ الشطرنج، أو ضحيةً دائمةً للعبة القاتلة بين طغاتِهم والجهاديين. لكن من المبكِّرِ جداً تقييمُ الأثرِ الطويل الأمدِ على الأنظمةِ للهبوطِ الحاد لأسعارِ النفط في صيفِ أو خريفِ 2014.[2]

وفي الوقتِ نفسهِ، ربما ما تزالُ الدُّروس العشرةُ التي استقيتُها عام 2011 ذاتَ فائدة، رغمَ أنَّها جميعاً بحاجة للتعديلِ والإكمال والتحديث. إنَّ درسي الأول بعنوان "**العرب ليسوا استثناءً**" يقف بحزمٍ ضدَّ كلِّ منطقٍ ثقافيٍّ أو عنصريٍّ قد يستثني العرب بالذات من أيِّ ثورةٍ ديمقراطية، وإن الإصرارَ لدى المتظاهرين العرب برهانٌ على هذا التطلُّعِ الجماعيِّ للحرية. أما الدَّرس الثاني -وهو: "**المسلمون ليسوا مجرَّد مسلمين فقط**"- ما يزالُ هذا الدرسُ

---

[1] أي أن الأنظمة العربية بمعاداتها للرموز الفلسطينية أصبحت تسعى إلى الحصول على المساعدات والرضى الأجنبي خلال قمعها للمعارضة.

[2] يتوقع الكاتب في هذا المصنف أن الهبوط الحاد لأسعار النفط قد تكون سبباً في المستقبل لسقوط الأنظمة العربية.

ساريَ المفعول، ولكن في منطقة لا تؤدي فيها العقيدةُ الإسلامية للرجلِ أو المرأة إلى أيّ حلٍّ سياسي منطقيٍّ قد يتَّبعه فردٌ أو جهةٌ أو جماعة.

إنَّ حقيقة أنَّ "**الغضب هو قوة الشباب**" ما تزالُ ساريةَ المفعول في نطاقِ المنطقة العربية، حتى وإن كانَ هذا الغضبُ الشديدُ قد فشلَ في أن يتجسَّدَ قوةً مؤسسيَّة وسياسيةً حقيقية. ويمكنُ قولُ ذاتِ الشيء على الدروسِ الباقية: "**العمل على الشبكات الاجتماعية**" و"**الحركاتُ بلا قيادة يمكنها النجاح**"، فالطبيعةُ غيرِ المتبلورة للثورةِ السوريةِ حتى الآن، على سبيلِ المثال، هي المفتاحُ لفهم مرونتِها (رغم القمعِ عديمِ الرحمة) وفي الوقتِ نفسهِ عجزها (عن تحويلِ رأسِ مالِها الاجتماعي إلى مكاسبَ سياسية).

إنَّ مقولةَ أن: "**البديل عن الديمقراطية هو الفوضى**" بيِّنةُ الوضوح في سورية واليمن، وفي ليبيا أيضاً، حيث أدَّى الفشلُ في إرساءِ مؤسساتٍ فاعلةٍ إلى ظهورِ مجموعةٍ من أمراءِ الحرب يقودون عدةَ ميليشيات. كما أخشى أنَّ الانقلابَ العسكريَّ في مصر لن يؤديَ سوى إلى تسريع الاضطراباتِ الخطيرةِ بدلاً من استعادة "الاستقرار". ودرسي التالي (**يجب على الإسلاميين أن يختاروا**) كان تحذيراً من إغراءِ الإخوان المسلمين في مصر أو حركةِ النَّهضةِ التونسية بأن يعتبروا نجاحاتِهم الانتخابيةَ القادمةَ شيكاً مفتوحاً، بينما كانَ انتخابُ الإسلاميين في الحقيقة مُعقَّداً، ومزاجياً بعض الشيء.

ساهمَ الرئيسُ مرسي في تقويضِ التحوُّلِ الديمقراطي في مصرَ بعد رفضِه تقديمَ المصلحةِ الوطنية على منطقِ حزبِه الداخلي، وكانَ راشد الغنوشي قريباً من الوقوعِ في الفخّ ذاته، إلا أنَّ الضغطَ القويَّ والمستمرَّ الذي مارسَه الاتحادُ العام التونسي للشغل قد فرضَ اتفاقاً مَا بينَ الحكومة الإسلامية والمعارضةِ الوطنية.

مثلُ هذه الحلول الوسطِ بينَ الوطنيين ومكوِّناتِ الطَّيفِ الإسلاميِّ للنهضةِ العربيةِ هي المفتاحُ لتحقيقِ الحلولِ التَّاريخية، والتي لخَّصتُها في هذا الدرس: "**النهضة ليسَ لها أثرُ تساقطِ**

أحجار الدومينو". ولهذا السبب أيضاً عَملت قوى الثورةِ المُضادة على مُفاقمة الاستقطابِ بينَ التيَّارات الإسلامية والقوميةِ في العديدِ من المُجتمعاتِ العربية.

ما زالت فلسطين هي الشِّعارُ الذي يبدو خارجَ العصرِ في عالمٍ باتَت فيه مُعاناةُ غزة ومأزقُ السعي لدولة فلسطينية لا يستقطبُ سوى القليلِ من التَّضامن أو التَّعاطفِ العربي (وصلت الطغمة العسكريةُ الحاكمةُ في مصر إلى مستوياتٍ غير مسبوقةٍ في المبالغةِ في شيطنة حماس). لكن تقلُّب الرأيِ العام العربيّ أثناءَ الهجومِ الإسرائيلي على غزَّة صيف 2014، أثبتَ أن المشاعرَ الجمعيّة مازالت جيَّاشةً عندما يتعلقُ الأمرُ بفلسطين، لأنَّ التَّعاطفَ مع فلسطين بنظرِ الشُّعوب كانَ منفصلاً وقتها عن دعمِ حماس أو منظمةِ التَّحريرِ الفلسطينية.

أخيراً، يبدو أنَّ عبارة "**الجهاديون عفى عليهم الزمن**" غيرَ منطقية، ولاسيما عندما نشهدُ توغُّلَ فروعِ القاعدة في اليمن وظهورَها في ليبيا، مع إعلانِ دولة "الخلافة" على جَانبي الحدودِ بين سورية والعراق. لكنَّ التوترَ الذي رافقَ هذه الظروف استُخدِم عَمداً في الربطِ بينَ الحدِّ من المدِّ الجهاديِّ -ومن ثم حَسرِه- والحدِّ من تقدُّمِ العمليَّةِ الديمقراطية.

في كتابي الثورة العربية اقتبستُ قولاً من عميلٍ قديم في وكالةِ المُخابرات الأمريكية، حيثُ أفضى لي بما عندَه في شهرِ شباط 2011 قائلاً: "إنَّ هزيمةَ الحركةِ الديمقراطية قد يقوّي الجهاد التَّخريبي، ممَّا سيضاعفُ ميزانية مكافحةِ الإرهاب إلى ثلاثةِ أضعاف -وليس الضعف فقط- لمواجهة هذا التَّهديد الكبير"، وهذا في الحقيقةِ ما يجدُ الوطن العربيُّ بأكملهِ نفسه فيه.

ولذا فالاندفاعُ الكبيرُ للتهديدِ الإرهابي لا ينبغي أن يُلقى باللوم فيه على الثوراتِ الديمقراطية العربية، بل على أَعتى أعدائِها، ألا وهي الديكتاتوريَّات التي لعبَت بنارِ الجهادِ لتمنعَ أيَّ تداولٍ حقيقيٍّ للسلطة. يجبُ أن يكونَ الرَّد: مزيداً من الديمقراطية، وليسَ "**الحرب على الإرهاب**" التي قد تؤدي في النهايةِ إلى إذكاءِ المزيدِ من الإرهاب. الثورةُ العربيةُ على وشكِ

دخولِ عامِها الخامس فقط، ويظهر أن شعارَها الرئيسي **"الشعب يريد التغيير"** سيتردَّدُ للعديدِ من السنواتِ القادمة.

سرعان ما واجَهت الأنظمةُ العربية كفاحَ شعوبِها نحوَ التَّحرُّر بالقمع، وعادةً من كلفوا أنفسَهم بدور "حرَّاس الاستقرارِ الإقليمي" وقطفُوا ثمارَ الفوائد المترتبةِ على هذا الدورِ الوهميّ الذي أَوكلوه لأنفسهم. الطغاةُ لن يكونوا يوماً جزءاً من الحَل، فهمْ جزءٌ أساسيٌّ من المشكلة، وإنَّ وجودَ "الدولة العميقة" يقوِّي في النِّهاية "الدولة الإسلامية"، والظَّاهر أنَّ مماليكَ العرب قد نجَحوا في النهايةِ في نقلِ مسؤوليةِ الوحشِ الذي ساعدوا هم في صُنعِه إلى بقيةِ العالم.

إنَّ فهمَ ديناميكيةِ الثورةِ العربية المُضادة شرطٌ مُسبق لأيِّ محاولةٍ حقيقيةٍ لاحتواءِ التَّهديدِ الجهادي. فلنأمل ألَّا نكونَ تأخرْنا في استيعابِ هذه الحقيقةِ الرهيبة: **إنَّ مئات الآلافِ من النساءِ العربيات والرجال العرب الذين سقطُوا في طلبِهم للحرية منذ 2011 هم في الحقيقةِ لم يكونوا يقاتلون من أجل تحريرِ أنفسِهم فقط، بل كي نعيشَ كلنا في عالمٍ أكثر سلماً، وبغضّ النظرِ عن أي اعتباراتٍ أخلاقية، فإنَّ الخطأ المحزنَ المتمثلَ في تركِ الشعبِ العربيِّ يلقى مصيرَه على أيدي جلاديه سيكونُ له ثمنٌ باهظٌ للغاية علينا أن ندفعَه جميعاً في المستقبل.**

باريس، كانون الأول 2014



جان بيير فيليو

الفصل الأول: تعرَّف على الدولة العميقة.

ظهرَ مفهومُ الدولةِ العميقةِ مؤخراً خلالَ النقاشاتِ الأكاديميةِ والسياسيةِ في العالمِ العربي، ونشأً هذا المفهومُ من الفضائحِ المتنوّعةِ التي ضرَبت تركيا في التّسعينات، عندما اكتُشف أنَّ التعاونَ الحاصلَ في الخفاءِ بينَ المخابرات التابعةِ للدولةِ والقضاءِ الفاسدِ والجريمةِ المنظَّمة هم مَن يديرُ النِّظامَ من خلفِ الكواليس. تُعرَفُ الدولةُ العميقةُ في تركيا باسم "ديرن ديفلت"، وقد كانت مفهوماً لا صلةَ لهُ بالعالم العربي، حيثُ كانت الأنظمةُ الحاكمةُ عِبارةً عن دكتاتورياتٍ لا تُخفي نفسَها ولا تخجلُ مِن هذا الوَصف.

ولكن بعدَ الثوراتِ العربيةِ عام 2011، باتَ مفهومُ الدولةِ العميقةِ مَألوفاً أكثرَ عندَ السِّياسيين والمحُللينَ في الدولِ العربية، فقد نَسَبوا لدولةِ الظلِّ العميقةِ العَقباتِ التي واجَهت التحولاتِ الدِّيمقراطية في بلدانِهم، وبُنِيَت الكثيرُ من نظرياتِ المؤامرة على فرضيَّةِ أنَّ الدولةَ العميقةَ هي التي تجمعُ بيديها جميعَ خيوطِ القوة، وهي مَن تضربُ في الخفاء وتنتقمُ لنفسِها من الأنظمةِ التي جاءَت بعدَ الدِّيكتاتورية. ولتوضيح هذه القضيةِ أكثرَ فأكثرَ ينبغي علينا العودةُ إلى تركيا حيثُ نشأتِ الدولةُ العميقة.

حادثُ سيارةٍ مصيري

عندما تفوقُ الحقيقةُ الخيالَ تتأصَّلُ في الأذهانِ مفاهيمُ لم تخطرْ على البال، هذا مَا حدثَ في الثالث من تشرينَ الثَّاني سنةَ 1996 عندما تحطَّمت سيارةُ مرسيدس في بلدة "سُسُرلِك" التركية التي تقعُ على بُعدِ عدَّة كيلومترات جنوبَ غربِ مدينةِ بورصة. كانَ ثمَّةَ أربعةُ مسافرين في السيارة، ثلاثةٌ منهم ماتوا في الحادثة: ضابطُ الشرطة رفيعُ الرتبة "حسين كوكاداج"، وزعيمُ العصابةِ سيئ السُّمعة الذي يَملك صلاتٍ باليمين المُتطرف "عبد الله كاتلي"، وصديقةُ "كاتلي"، أمَّا الرَّاكبُ الرَّابعُ فقد أُصيب بجروحٍ فقط وتبيَّن أنَّه "سيدات بوكاك" النائبُ البرلمانيُّ عن شمالِ جنوبِ غربِ إقليمِ أورفا، وقد كانَ وقتَها يقودُ ميليشيا

كرديةً محليةً ضدَّ المتمردين الانفصاليين المَاركسيين من حزبِ البي كي كي (حزبِ العمالِ الكردستاني).

لقد أثبتَ الحادثُ أسوءَ التَّكهنات التي كانت تحومُ حولَ العلاقةِ الحميمةِ بينَ أجهزةِ الأمنِ والجماعاتِ شبهِ العسكريةِ المُناهضةِ للشيوعية وتلكَ المُناهضةِ للبي كي كي، فقد كانت المجموعةُ بأكملِها تتَّسمُ بمسحةِ المافيا المُميزة. كانَ كوكاداج مديرَ أكاديميةِ الشُّرطةِ في إسطنبول، بينما كانَ كاتلي مُجرماً مطلوباً لجرائمِ قتل (للقضاء التركي) وللاتّجارِ بالمخدرات (للإنتربول، بعدَ هُروبه من سجنٍ بسويسرا سنةَ 1990)، كما أصبحَ نائبَ رئيسِ الذِّئابِ الرَّمادية وهيَ الفَرعُ الشَّبابي (والقتالي) لحزبِ العملِ القوميِّ المُتطرِّف خلالَ أواخرِ السَّبعينات.

وممَّا زادَ الطين بِلة وجودُ خمسةِ مُسدسات ورشاشين مزودين بكاتماتِ الصَّوت في حُطامِ السيارة. كان كاتلي يحملُ "جواز سفر أخضر" مخصصٍ للمسؤولين الحكوميين باسمٍ مُزيَّف، وكانَ "بوكاك" -الذي كانت عائلتهُ الكبيرةُ هدفاً رئيسياً لِفرقِ الموتِ التابعةِ للبي كي كي- رجلَ أورفا القويَّ عن حزبِ الطريقِ القويم المحافظ[3]، وقد انتُخِب سنةَ 1991 لعضويةِ الجمعيةِ القومية، كما انتُخِب مرةً ثانية للمنصبِ نفسهِ سنةَ 1995، حيثُ مثَّل حزبَ الطريقِ القويم، وهو حزبُ وزيرِ الداخلية (وقائد الشرطة) "محمد أوجار"، ونائبِ رئيسِ الوزراء "تانسو سيلر".

---

[3] أورفا ولاية جنوب شرق تركيا، وحزب **الطريق القويم** (Doğru Yol Partisi) كان جزبا سياسيا من يمين الوسط في تركيا، نشط من عام 1983 حتى 2007. خلال معظم تاريخ الحزب، كان الشخصية المركزية له هو سليمان ديميريل، رئيس وزراء ترميا الأسبق الذي كان يقود حزب العدالة في السابق، قبل أن يتم إغلاقه في أعقاب الانقلاب العسكري سنة 1980. كان حزب الطريق القويم هو حزب المعارضة في الفترة من 1987 حتى 1991. وفي وقت لاحق، فاز الحزب بالسلطة في الانتخابات العامة عام 1991، بعد أن ظهر كأكبر حزب في تركيا.

بات ما يُطلَق عليه لاحقاً "فضيحةُ سُسُرلِك" يُمثّلُ صدمةً شديدةً للمجتمعِ التركِي، وهو المجتمعُ الذي تحوَّل إلى الديمقراطيةِ قبلَ هذه الحادثة بثلاثَ عشرةَ سنةٍ فقط، وكانت الجهةُ الفاعلةُ الرئيسيةُ التي يمكنُها ترميمُ هذه الفضيحةِ هي "تورغوت أوزال" وحزبُه حزبُ الوطن، حيثُ تمكَّنَ أوزال من استرضاءِ قيادةِ الجيشِ التي أسقطَت الحكومةَ المُنتخبة سنةَ 1980 وأشرفَت على الدُّستور الجديدِ سنةَ 1982، كما فازَ حزبُ الوطنِ في انتخاباتِ سنةِ 1983 ليصبحَ أوزال رئيساً للوزراءِ حتَّى عامِ 1989، وقد مَاتَ سنة 1993 وهو يشغلُ منصبَ رئيسِ الجمهورية.

في الوقت الذي جَرى فيه حادثُ "سُسُرلِك"، كانت تركيا تُحكَمُ عبرَ ائتلافٍ حكوميّ بينَ حزبِ الرفاه الإسلامي وحزبِ الوطن (تعاونَ حِزبا الطريقِ القويم وحزبُ الوطنِ مَا بينَ شهري آذار وحزيران من عامِ 1996 فقط)، وقد تحدَّث نجمُ الدين أربكان رئيسُ الوزراء الإسلاميّ بشكلٍ درامي عن الفضيحة:

> **"الموقفُ أخطرُ ممَّا نظنُّ وممَّا يعرفُه الشعب، ثمَّة عسكريونَ وضباطُ شُرطةٍ وسياسيون وأعضاءُ مافيا متورطون، والأحداثُ التي جَرت ليست مَعروفة للشعب".**

لكن نائبتَه "تانسو سيلر" التي كانت رئيسةً للوُزراء ما بينَ عَامي 1993 و1996، اختارَت نبرةً مختلفة تماماً، فقد امتدَحت كاتلي على أنَّه بطل، وتماشياً مع نهجِها الحادّ تُجاهَ البي كي كي وقفت بصفِّ وزيرِ الداخلية. وانطلقَ غضبٌ حقيقيٌّ في الشارعِ التركِيّ ممَّا أجبرَ قائدَ الشرطةِ أوجار للاستقالةِ على مَضض، وفي شباط 1997 أطفَأ ملايينُ الناس أنوارَ بيوتِهم كلَّ يومٍ في التاسعة مساءً، في مطالبةٍ غيرِ مسبوقةٍ لإلقاءِ مزيدٍ من الضَّوءِ على "فضيحة سُسُرلِك".

وتشكَّلت لجنةٌ برلمانيةٌ للتحقيقِ في القضية، فنشرَت في نيسان 1997 تقريراً مؤلَّفاً من 300 صفحة، لكن في الوقتِ نفسه، استطاعَ القادةُ العسكريون الأتراكُ إعادةَ تجميعِ أنفسِهم في مجلسِ الأمنِ القومي وأصدرُوا مذكرةً كانت في الحقيقةِ إنذاراً ضدَّ حزبِ الرَّفاه الإسلامي، فأُجبِر أربكان في النهاية على التراجعِ لصالحِ الائتلافِ الذي كانَ بقيادةِ حزبِ الوطن، وهو مَا باتَ يُوصَف بأنَّه انقلابُ ما بعدَ الدولةِ الحديثة.

كانت هذه هي الهبَّة الأولى لحملةٍ كاملةٍ ضدَّ الحزبِ الإسلامي انتهَت أخيراً بحظرِه، ومُنع أربكان من أيِّ نشاطٍ سياسي لخمسِ سنوات، وهو مَا أفسحَ المجالَ لواحدٍ من مريدي أربكان، ألا وهو رجب طيب أردوغان، الذي أصبحَ العُمدة الإسلاميَّ لإسطنبول مَا بينَ عَامي 1994 وحتى 1998، قبل انشقاقِه عن شيخِه السَّابق سنةَ 1999.

دولةٌ متعددةُ القصور

المدى العميقُ للصلاتِ المُخزية (بينَ الجهاتِ الحكومية والإجرامية) التي اكتُشِفَت بعدَ فضيحةِ سُسُرلك، وَلَّدَ مصطلحَ الدولةِ العميقة، وأطلقَ العنان للكثيرِ من التفسيراتِ المُتناقضة. لقد ثبتَ الآن بلا أدنى شك أنَّ الأولويةَ التي وُضِعت للكفاحِ ضدِّ البي كي كي قد أدَّت معَ الوقت إلى خلقِ تعاون وثيقٍ بينَ قُوى الأمنِ والجيشِ والشرطةِ من جهة، وبينَ العناصرِ الإجرامية التي أُعيد إنتاجُها لخوضِ القتالِ "ضد الإرهاب" من جهةٍ ثانية.

لكن "الحرب القذرة" التي شُنَّت في المنطقةِ ذاتِ الغالبيةِ الكردية جنوبَ شرقِ تركيا أطلقَت شرارةَ تغييراتٍ عميقةٍ في جهازِ الأمنِ وعقيدتِه الأمنية. هذا "الصراعُ منخفضُ الشدّة" لم يتمَّ وِفقاً للقانون وتنفيذِ الأوامر، بل كان يدورُ حولَ كيفَ سيتمُّ ضربُ البي كي كي عبرَ تجفيفِ مصادرِهم المالية. وبما أنَّ الابتزازَ الماليَّ وتجارةَ المخدرات كانتا مصدرينِ رئيسيينِ لدخلِ البي كي كي، فقد باتُوا أهدافاً مشروعةً في الصراعِ الخفيِّ على السلطةِ ممَّا أدَّى إلى توسُّعِ الدولةِ العميقة.

وصلَ عددُ الأفرادِ المُنخرطين في الأعمالِ "القتالية" إلى مستوياتٍ غيرِ متوقعة، سواءٌ من القواتِ النظاميةِ أو المجموعاتِ شبهِ العسكرية: "المجموعات الخاصة" والتي تمثّلُ وحدةَ النخبةِ في الجيشِ ويزيدُ تعدادُ أفرادِها عن 23000، إضافةً إلى "حرس القرى" وهي ميليشياتٌ كرديةٌ محلية يُقال إنَّ عددَها وصلَ إلى 36000 بدايةَ التسعينات ثمَّ تضاعفَ ثلاثَ مراتٍ عندَ نهايةِ العقدِ التاسع، وتشكلتْ شبكات مخابراتٍ جديدةٍ رديفةٍ لجهازِ المخابرات الوطنيةِ الرَّسمية (MIT)، لدعمِ قيادات هذه القوى المتنوِّعة، وتزويدِها بالمعلوماتِ الحسَّاسة.

ألقى هذا المجهودُ الحربيُّ الكبير بأعباءٍ عظيمةٍ على الخزينةِ الحكومية، ممَّا جعل هذه القوى تعتمدُ بشكلٍ أكبرَ على عائداتِ الاقتصاد الخفيِّ للحرب (مثل المخدراتِ وتجارةِ الأسلحة)،

وهكذا بدأت الدولةُ العميقةُ تتطورُ كنموذجٍ اقتصاديٍّ قابلٍ للحياة، وفي الوقتِ ذاته تتباهى بانتصاراتِها العسكرية. وما بينَ عامي 1992 و1996 -حَسْب مصادرَ حكومية- انخفضَت نسبةُ الخسائرِ في صفوفِ قوى الأمن مقابلَ المتمردين من: 1 مقابلَ 2 إلى 1 مقابل6. وحتى إنْ كانت هذهِ الأرقامُ الرسميةُ محلَّ شك، فإنَّ الانخفاضَ في هذه النسبةِ أمرٌ لا يقبلُ الشك، بينما استمرَّ عنفُ البي كي كي بفاعليةٍ في المناطقِ النائيةِ من البلاد.

وكما يقولُ المؤرخُ والباحثُ الاجتماعي الفرنسي "هاميد بوزارسلان":

حتى وإنْ أضعفتِ الحربُ وخصوصاً "عقيدةُ الحربِ منخفضةِ الشدة" تنيظمَ البي كي كي، إلا أنَّها خَلقتِ الظروفَ المواتيةَ لنشوءِ العصاباتِ شبهِ العسكرية أو تقويتِها (العصاباتُ التي تمَّ تشكيلُها بهدفِ مواجهةِ البكك). لقد تمَّ اجتثاثُ الخياراتِ السياسيةِ للقضيةِ الكردية، ولعلَّ أحدَ الأسبابِ التي أدَّت إلى ذلك هو أنَّ العديدَ من الجهاتِ المعنيَّة كانت تستفيدُ ممَّا يُسمَّى "الحلَّ العسكري"، وكان يعني بالنسبةِ لها فوائدَ كبيرة واستقلالاً تماماً عن القيادةِ المركزية.

وَقعت فضيحةُ "سُسُرلِك" على الشارعِ التركيِّ وقوعَ الصاعقة، وفرضَت الدولةُ العميقةُ نفسَها على النقاشِ اليوميِّ كمؤسسةٍ غامضةٍ تراقبُ المؤسساتِ الظاهرة، لكنَّ الميزة الرئيسيةَ التي كانت تَحظى بها مثلُ هذه البنيةِ السُّلطوية غيرِ الرسمية هي تنزيهُها المطلقُ عن المُساءلة، لكنَّ الأسوأَ من ذلك هو قدرتُها على التأثيرِ وحتى التحكّمِ بالقادةِ الذين تأتي شرعيَّتُهم من الشعب وفقاً لانتخاباتٍ حرةٍ ونزيهة.

أدَّت هذه الثغرةُ السوداءُ في السياسةِ التركيةِ إلى تعزيزِ نظرياتِ المؤامرةِ من كلِّ الأنواع، فعلى سبيلِ المثال: سادَ اعتقادٌ بأنَّ الرئيسَ أوزال مسجونٌ منذُ سنة 1993 لأنَّه فضَّلَ الحلَّ السِّلمي التفاوضيَّ للمشكلةِ الكُردية مع البي كي كي، كما أنَّ حادث "سُسُرلِك" لم يعدْ مجرَّدَ حادثٍ مروريٍّ بل أصبحَ كميناً مخططاً لاستهدافِ وزيرِ الداخليةِ نفسه.

وهذه كانت عينةً صغيرةً لقصصِ المؤامراتِ المتنوعةِ التي تضخَّمت في الصَّحافةِ التُّركية وبين العامة، وكلٌّ منها يجعلُ مناهضةَ البي كي كي سبباً جوهريّاً في ازدهارِ الدولةِ العميقة، لكنَّ جميعَ هذه التفسيرات تغاضَت عن اعتباراتٍ رئيسيةٍ لظاهرة "سُسُرلِك" السابقة، وهي اعتباراتٌ غايةٌ في الأهمية عند الحديثِ عن السِّياسات العربيةِ الرَّاهنة:

1- بغضِّ النظرِ عن مدى قوةِ جهازِ الأمن المُعادي للشيوعية، الجيشُ والشرطةُ التركيين كانا يُقاتلانِ بالفعلِ إرهابيين يَمينيّين مُتطرفين خلالَ السَّبعينات. وبالنِّسبة لانقلابِ 1980، فقد حَدَثَ ضدَّ الطرفين المتشددَيْن (أقصى اليمين وأقصى اليسار) في الطَّيفِ السياسي. ومعَ أنَّ اليسار المُتطرِّف قُمِعَ بشدة، فإنَّ الذئابَ الرَّمادية خَسروا أيضاً بعضَ "الشهداء" والعديد من القادةِ الذين انتهى بهمُ المَطافُ في السجن. ومن المثيرِ للانتباه، أنَّه بعدَها بعقدٍ من الزمن، تمَّت إعادةُ إنتاجِ ذاتِ المُتطرفين المَنبوذين خلالَ عملياتِ الكفاحِ الشَّاملِ ضدَّ إرهابيي البي كي كي.

2- كانَ من المُمكن لردِّ فعلِ رئيسِ الوزراء أربكان العنيفِ على فَضيحة "سُسُرلِك" أنْ يُمهِّدَ الطريقَ للتفاهمِ بينَ الحزبِ الإسلاميّ الملتزمِ بالقانون وتلكَ الأطرافِ التابعةِ للهرم العسكري والتي استيءَ منها بشدةٍ بسببٍ علاقاتِها الخطيرةِ بالدولةِ العميقة. لكنَّ هذه الفضيحة بدلاً من ذلكَ سرَّعت المواجهةَ الحاسمةَ بينَ كبارِ ضباطِ الجيشِ والحكومةِ المُنتخبة، وكانت النهايةُ الشَّنيعة، بعدَ سنةٍ واحدةٍ فقط من أولِ حكومةٍ يقودُها إسلاميٌّ في التاريخ التركي.

3- سقطَت حكومةُ أربكان كضحيةٍ جانبيةٍ لفضيحةِ سُسُرلِك، ومن شبهِ المستحيلِ أنْ نستطيعَ الحكمَ إنْ كانت النُّخَبُ العسكريةُ ستطيحُ بهذه الحكومةِ الإسلامية دونَ مثلِ هذهِ الفضيحة، (وبالفعل فلا شيءَ في المذكّرةِ المشؤومةِ التي وُجِّهَت لحزبِ الرَّفاه له علاقةٌ بفضيحة سُسُرلِك). لكنَّ حزبَ الرفاه الذي فازَ بانتخاباتِ سنةِ 1995 قد خُلِع من السلطةِ بعدَها بفترةٍ وجيزة. والفكرةُ التي سادَت وقتَها

هي أنَّه بغضِّ النظرِ عن مَدى انكشافِ الدولةِ العميقة، فالإسلاميونَ الذين اختارُوا السبيلَ السياسيَّ والبرلماني يجبُ أن يكونُوا هم من يدفعُ الثمن.

كما باتَ من الواضحِ أنّ للجريمةِ والإرهاب مفهوماً نسبياً عندما يتعلقُ الأمرُ بالدولةِ العميقة. صحيحٌ أنَّ تنظيمَ البي كي كي كانَ يعتمدُ على عرَّابي المافيا لتمويلِ عملياتِه التي اتَّخذَت شكلَ حرب العصابات، لكنَّه لم يكنْ أفضلَ ولا أسوءَ من زعيمِ عصابةٍ مثل "كاتلي" الذي حصلَ على الحماية -بل حتى التنسيقِ- من جهازِ الأمنِ المختصِّ بمكافحةِ البي كي كي لتستطيعَ عصابتُه القيامَ بأنشطتِها، كما أنَّ الديناميكيات مُطلَقةُ العَنان لمثلِ هذهِ "الحرب القذرة" أدَّت إلى التَّصعيدِ المُعتادِ للعنفِ والعنفِ المُضاد، بحيثُ أصبحَ كلُّ طرفٍ يتَّهمُ الطرفَ الآخر بأنَّه "الإرهابي" الشرير.

هذا المزيجُ من الحربِ الغامضةِ والاقتصادِ الأسودِ ونظرياتِ المؤامرة، ولّدَت بعدَ فترةٍ تصوُّراً واسعاً عن الدولةِ العميقة. واستاءَ المُدافعون عن الاجراءاتِ القانونية من التَّهديدِ الرَّهيب الذي تواجههُ الجمهوريةُ التركية. وفي الوقتِ ذاتِه،رآها القوميونَ الأكرادُ كآخرِ صورةٍ للشوفينيةِ التركيةِ المسلحة، كما تظاهرَ ناشطونَ إسلاميونَ ضدَّ الآليةِ السياسيةِ غيرِ القانونية التي شعرُوا أنَّها مصممةٌ لحرمانِهم من مكاسبِهم الانتخابية، بل حتَّى العلمانيونَ والتَّقدميون وأفرادُ الميليشيات اليساريونَ تخوَّفوا من صلاتِ الدولةِ العميقة باليمينِ المُتشدّد.

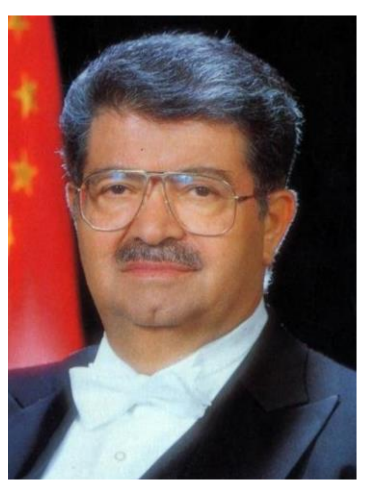
هذه الشبكةُ المعقدةُ من المواقفِ والتفسيراتِ قوَّت الهالةَ المَشؤومةَ حولَ الدولةِ العميقة، وتقريباً صدَّقَ الجميعُ أنَّها حقيقةٌ دونَ أن يكونوا قادرينَ على تحديدِ شكلِها تماماً. لكن توصلَّت كلُّ الجهاتِ الفاعلةِ إلى النتيجةِ التي تحملُ المُفارقة: وهي أنَّ الدولةَ العميقةَ كانت تعملُ بالنيابةِ عن أطرافٍ أخرى من الطيفِ السياسيِّ أو الوطني، وهذا يفسِّرُ السَّببَ وراءَ الإجماعِ -في نهايةِ المَطافِ- على الحاجة المُلِحَّة لتفكيكِها.

أردوغان في مواجهة الدولة العميقة

رأينا آنفاً كيفَ أنَّ حملةَ الجيشِ ضدَّ أربكان عامي 1997-1998 قد مهَّدتِ الطريقَ لبزوغِ نجمِ أحدِ مُريديه، وهو أردوغان، الرجلُ الذي حرَّر نفسَهُ من زعيمِه السياسيِّ السابقِ سنةَ 1999. الجديرُ بالذكرِ أنَّ الطريقَ لم يكن مُمَهداً أمامَ عمدةِ إسطنبول الإسلاميِّ السابق فقد سُجِنَ لأربعة شهورٍ عام 1999، ومُنع من مُمارسةِ العملِ السياسيِّ حتى عام 2003، لكن هذا لم يمنعْ أردوغان من تأسيسِ حزبِ العدالةِ والتنميةِ سنةَ 2001، حيثُ جمعَ فيه عناصرَ الحركاتِ الإسلاميةِ التقليدية (حزب الرفاه الذي باتَ اسمه حزبُ الفضيلة قبلَ حَظرِه هو الآخر) والجناحَ المحافظَ في حزبِ الوطنِ الذي أسَّسه أوزال.



رجب طيب أردوغان



تورغوت أوزال



نجم الدين أربكان

وأكَّد حزبُ العدالةِ والتنميةِ على التزامِه بـ "الديمقراطية المحافظة" لتجنُّبِ ردِّ فعلِ الجيشِ الغريزيِّ تُجاهَ الإسلاميين. لقد كانت مغامرةُ أردوغان ناجحةً للغاية لدرجةِ أنَّ حزبَ العدالةِ والتنميةِ فازَ في الانتخاباتِ العامةِ التي أُجريَت في تشرينَ الثاني سنةَ 2002 بـ 34.3% من الأصوات، والأهمُّ أنَّه فازَ بـ 363 مَقعداً من أصلِ 500 من مقاعدِ الجمعيةِ الوطنية، وقد سمحَت أغلبيةُ الثُّلثين هذه لحزبِ العدالةِ والتنمية بتشكيلِ أولِ حكومةٍ ذاتِ لونٍ حزبيٍّ واحدٍ منذُ خمسٍ وعشرينَ سنة.

ترأَس عبد الله غول أولَ حكومةٍ لحزبِ العدالة والتنمية، لكنَّه تركَ منصبَهُ هذا في آذار 2003، عندما فازَ أردوغان –وقد وضعَ الحظرَ عليه وراءَ ظهره- بتصويتٍ سمحَ له بدخولِ البرلمان ومن ثمَّ الحكومة. وتعزَّزت قوةُ أردوغان كرئيسٍ للوزراء دراميّاً بعدَ أن حصدَ حزبُ العدالةِ والتنميةِ أكثرَ من 46.6% من أصواتِ النَّاخبين في انتخاباتِ 2007 (مع مقاعدَ برلمانية أقلَّ قليلاً من الانتخاباتِ السابقة).

ومع بدايةِ هذه الفترةِ الثانيةِ بدَأت تُفَتَحُ قضيةُ "أيغنِكُون"،[4] وكانت واحدةً من أوائلِ الوثائقِ التي وقعَت بأيدي الشرطةِ في هذه القضية بعنوان "أيغنِكُون"، وتضمَّنت تفاصيلاً عن مؤامرةٍ عسكريةٍ لزعزعةِ استقرارِ حكومةِ حزبِ العدالةِ والتنمية. (كانَ الجانبُ المدنيُّ من هذه المؤامرةِ بعنوان "اللوبي" في وثيقةٍ منفصلة).

ومَا بينَ حزيران سنةِ 2007 وحزيرانَ سنةِ 2009، أدَّت ثلاثَ عشرةَ موجةٍ متتاليةٍ من الاعتقالاتِ إلى القبضِ على مَا يزيدُ عن 200 شخصاً بمن فيهم الجنرالُ المُتقاعد "فيلي كوتشُك"، الذي يُعتَقَد أنَّه مُؤسِّس فرعِ مخابراتِ الجَندرمة (JITEM) قبلَ الإعلانِ الرسميِّ عنه سنةَ 2005 بفترةٍ طويلة. وَرَدَ ذكرُ مخابراتِ الجندرمة خلالَ تحقيقاتِ فضيحة سُسُرلك كثيراً، وفي الوقتِ الذي اعترفَ السياسيون بوجودِها كقوةٍ مقاتلةٍ ضدَّ البي كي كي، أصرَّ الجيشُ على إنكارِ وجودِها. وفي الحقيقةِ فقد اعتُقِل كوتشُك في يوم اعتقالِ سامي هوستان الملقبِ بسامي الألباني، وهو معروفٌ في عالمِ الجريمة الخفيِّ بمرافقته السابقة لعبد الله كاتلي (كان هوستان هو الذي استعادَ جُثةَ زعيمِ العصابةِ من حُطام السيارة).

وتضمَّنت لوائحُ الاتّهامِ على المُتآمرين في قضيةِ "أيغنِكُون" إطلاقَ النارِ على مجلسِ الدولةِ (ما أدَّى إلى مقتلِ أحدِ كبارِ الضباط) وثلاثَ هجماتٍ منفصلةٍ على صحيفة "كوباريات" الليبرالية، وقد حَدثت كلُّ هذه الجرائمِ سنةَ 2006، كما اتُّهِمت الشبكةُ بتدبيرِ هجماتٍ

[4] وادي أيغنِكُون مكان أسطوري في وسط آسيا، يُزعَم أن "المرأة المستذئبة" أنقذت الأمة التركية فيه.

إرهابيةٍ معيَّنة، بما فيها قتلُ الصحفيّ التركيّ الأرمني "هرانت دنك" في شهرِ كانونَ الثاني سنةَ 2007. وكذلك التلاعبُ والتغلغلُ في مجموعاتٍ مسلحةٍ يساريةٍ ماركسية مُتشددة كجبهةِ حزبِ التحرُّرِ الشعبيّ الثوري (DHKP) وحزب الله اليميني الإسلامي المُتطرف، كجزءٍ من "إستراتيجيةِ التوتر" المُتعدِّدةِ الأوجه.

تضخَّمت المؤامرةُ حرفيّاً في صيفِ 2009، وذلك عندما انكشفَت "خطةُ العملِ ضدَّ القوى الرَّجعية" (الإسلاميين)، وعُرِفَ أنها انطلقَت من هيئةِ أركانِ القواتِ المسلحة. ورغمَ إنكارِ رئيس الأركانِ الجنرال "إلكر باشْبُوج" المتكرِّرِ إلا أنَّ صحةَ الوثيقةِ قد تأكَّدَت فعلاً. لقد كانت خطةً طموحةً ليس لتشويهِ سمعةِ حزبِ العدالةِ والتنمية فحسب، بل وحليفِهم السياسيّ المُتمثِّل بحركةِ "فتح الله" أيضاً؛ وهي حركةٌ (طريقة صوفية) نشيطةٌ جداً في مجالِ التعليمِ والصحافةِ وعالمِ الأعمال. (كان غولن قد تعرَّضَ للاعتداءِ من الجيشِ التركي وانتقلَ للعيشِ في الولاياتِ المُتَّحدة منذُ سنةِ 1999).



فتح الله غولن

لكن مزيداً من الخيوطِ ظهرتْ بانكشافِ مؤامرةِ "سِلِدْجْهَامِرْ" سنة 2010، حيث اتُّهمت في هذه القضيةِ شخصياتٌ رفيعةُ المستوى في القواتِ المسلحةِ بالتخطيطِ منذُ سنةِ 2003 لتنفيذِ هجماتٍ إرهابيةٍ وحوادثَ عسكريةٍ بغرضِ إثارةِ الفتنةِ الأهليةِ وإسقاطِ حكومةِ حزبِ العدالةِ والتنمية. لم يكنِ التبريرُ الذي قدَّمَه المتآمرون -بأنَّ هذه مجرَّد خطةٌ استباقية- مُقنعاً، والجنرالاتُ الثلاثةُ المتقاعدون هم: قائدُ القواتِ البحرية (أُوزدِن أُورنك)، وقائدُ القوةِ الجوية (إبراهيم فُرتِينا) وقائدُ الجيشِ الأول (تِشيتِن دُوغَان) قُدِّمُوا للمحاكمة.

وفي الانتخاباتِ العامةِ سنةَ 2011، حَصدَ حزبُ العدالةِ والتنمية مَا يقاربُ نصفَ الأصواتِ (49.83 %)، وباتَ أردوغان أولَ رئيسِ وزراء يفوزُ بثلاثةِ انتخاباتٍ متتالية، وفي كلِّ مرة بنسبةٍ أكبرَ من الأصوات، وفازَ حزبُ العدالةِ والتنمية بـ 327 مقعداً

بانخفاضٍ أقلَّ قليلاً عن أغلبيةِ الثلثين التي من شأنها أن تسمحَ له بتعديلِ دستورِ عام 1982. لكن يمكنُ لأردوغان الآن -مع بعضِ المسوّغات- اعتبارُ أنَّ معركتَه مع الدولةِ العميقة كانت ذاتَ شعبيةٍ كبيرة، ولم يكن ثمةَ أيَّ أسبابٍ له ولأنصارِه ليبقوا مكتوفي الأيدي.

وفي شهرِ أيلولَ من سنةِ 2012 صدرَ حكمٌ قضائيٌّ قاسٍ في قضيةِ "سِلِدْجِهَامِرْ"، وحُكِم على الجنرالاتِ الثلاثةِ المُدانين في القضيةِ بالسجنِ لعشرينَ سنة (حيث خُفِّفَ الحكمُ الأوليُّ الذي كانَ يقضي بالسجنِ مدى الحياة لأنَّ المؤامرةَ لم تُنفَّذ)، ولم يُبرَّئ من القضيةِ سوى 10% من الضباطِ الـ 300 الذين ضَلعوا في المؤامرة. واستنكرَ المتَّهمون إخضاعَ أعمدةِ الجمهوريةِ التركيةِ لـ"محاكمة الفكر"[5]، مُدَّعين أنَّ هذه المحاكمة "غيرُ عادلة وغيرُ قانونية"، بينما تخوَّف مراقبون من أنَّ مثلَ هذه الأحكامِ الجماعيةِ قد تؤثِّرُ على الثقةِ بالجمهوريةِ التركية ونظامِها القضائي.

أمَّا محاكمةُ "أيغنِكُون" فقد انتهَت في آب 2013، وذلك بعدَ خمسِ سنواتٍ من المُداولاتِ القانونية، وقد نالَ فيها الجنرالُ المُتقاعد "كوتشُك" حُكمين بالسجنِ المؤبد، وكانَ مِن بينِ المُدانين الـ 253 الآخرين ضباطٌ مشهورون، ومفكِّرونَ قوميون، وزعماءُ مافيا، ومحامونَ ينتسبونَ للجناح اليميني، ورجالُ أعمال، إضافةً إلى أعضاءٍ برلمانيين من المُعارضة، وقادةٌ من "الذئاب الرمادية". وكان من المفترضِ أن تصيبَ الأحكامُ القضائيةُ القاسيةُ الدولةَ العميقة في مَقتل.

لكنَّ الادعاءَ ربَّما ذهبَ أبعدَ وأعلى من اللازمِ في اتهاماتِه لرئيسِ الأركان المُتقاعدِ الجنرال "إيلكر باشْبُوج" في مرحلةٍ لاحقة من المُحاكمة، فقد حُكِم بالسجنِ المؤبدِ مرَّتين لإدانتِه بـ "تأسيس وقيادة منظمةٍ إرهابية" و"محاولةِ تقويضِ الحكومةِ التركية". ولم يخلُ

---

[5] محاكمة الفكر هي محاسبة الناس على آراءهم وليس على ما اقترفت أيديهم.

الاتهامُ من مفارقةٍ غريبة، فقد كانَ المُدانُ يشغلُ أعلى منصبٍ في قيادةِ المؤسسةِ العسكرية مَا بينَ عامي 2008 و2010. وقال "باسْبُوج" رسمياً عن هذهِ الأحكام: "أقولُ لأولئك الذين حُوكِموا في هذهِ الظروف: القول الفصلُ للشعبِ والشعبُ لا يخطئ ولا يُمكن خِداعه".

وبعدَها بشهر في أيلولَ سنةِ 2013، جاءَ دور الجنرال "حقي كاراداي"، رئيسُ الأركانِ مَا بينَ 1994 و1998 ليُحاكَم، فاتُّهِم الجنرالُ المتقاعدُ و102 مُتَّهَماً آخر في قضيةِ "انقلابِ مَا بعد الحداثة" الذي أطاحَ بالحكومةِ ذاتِ القيادةِ الإسلاميةِ عام 1997، وكانَ الحكمُ المتوقَّعُ هو السجن لعدةِ سنوات مثلما جَرى في محاكماتِ قضايا "سِلِدْجْهَامِرْ" و"أيغنِكُون"، لكن كانَ ثمةَ مللٌ واضحٌ في الشارع التركي، تعزّزُه حقيقةُ أنَّ "كاراداي" قد أصبحَ يبلغُ من العمرِ 81 سنة، ولا يستطيعُ حضورَ جلساتِ الاستماع، إضافةً إلى وجودِ الخوفِ المُتزايد من أنْ تصبحَ دائرةُ العِقابِ ضدَّ الدولةِ العميقةِ مفتوحة.

لم يفشلْ أربكان رئيسُ الوزراء الإسلامي في إنهاءِ خصومِه بعدَ فضيحةِ سُسُرلِك فحسب، بل إنَّه خسرَ السلطة بعدَها بفترةٍ وجيزة، وهو ما جعلَ أردوغان يتعلمُ درساً قاسياً، فدفعَ بقضيةِ أيغنِكُون إلى أقصى حدودِها، وكان يمكنُ أن يرضى بتسويةِ حساباتِه مع كبَارِ ضباطِ الجيشِ من خلال محاكمة "سِلِدْجْهَامِرْ"، لكنَّ إضافةَ الجنرال "باسْبُوج" إلى هؤلاء في قائمةِ الاتهام أتى بنتائجَ عكسية فيما بعد.

وقت دفع الثمن

تفكيكُ الدولةِ العميقة عبرَ إجراءاتِ الشرطةِ والقضاء خلالَ فترةِ أردوغان الثانيةِ والثالثة كرئيسٍ للوزراء ينبغي أن يضمنَ المستقبلَ الديمقراطيَّ لتركيا. هذا السيناريو الورديُّ هو السيناريو الذي يمكن للبلادِ أن تستفيدَ فيه الاستفادةَ الكاملةَ من المؤسساتِ والإجراءاتِ القانونيةِ لجمهوريةٍ لا جدال في ديمقراطيَّتِها، بعد أنْ تحرَّرتْ من البنيةِ الفوقيةِ الغامضة. لكنَّ استقلاليةَ القضاء مُرِّغَت بالتراب أثناءَ محاكماتِ أيغِنِكُون وسِلِدْجْهَامِرْ. والأسوأ أنَّ هذه القضايا بدَت وكأنَّها تكشفُ على نحوٍ متزايدٍ الجانبَ المظلمَ للقادةِ الإسلاميين، وخصوصاً ميولَهم التسلطيةَ وسعيَهم للانتقامِ الشخصيِّ الذي كانَ يُشَنُّ تحتَ غطاءِ مكافحةِ الدولةِ العميقة. وكانَ كثيرٌ من المتابعين على استعدادِ للمضي قُدُماً في هذا الطريقِ الوعرِ للوصولِ بالديمقراطيةِ التركية إلى مرحلةِ الرشدِ والتخلي عن الوصايةِ العسكرية، لكن الكثيرين ندَّدُوا بما اعتبروه محاكمةً صُوريَّةً على الطرازِ السوفياتي.

لاحظَت المفوضيةُ الأوروبية في تقريرِها السنوي عن تركيا لعام 2012 "قصوراً واضحاً وطاغياً على إجراءاتِ القضاء حتى قبلَ إصدارِ الأحكامِ القضائية في دَعوى أيغِنِكُون، كما أنَّ هذه الأحكام تساهمُ في زيادةِ الاستقطاب في الحياةِ السياسيةِ التركية". وكانَ هذا وصفاً لبلدٍ منقسمٍ بشدةٍ بينَ أنصارِ حزبِ العدالةِ والتنمية وخصومه العلمانيين، بحيثُ كلا الجانبين يدَّعي أنَّه إلى جانبِ القانون والأمة.

لقد عوَّلت الولاياتُ المتحدة كثيراً على نجاحِ "النموذج التركي"، وألقى باراك أوباما خطاباً أمامَ الجمعية الوطنية التركية في نيسان سنة 2009، بعدَ أقلَّ من ثلاثةِ شهور من وصولِه إلى البيت الأبيض، وحثَّ الرئيسُ الأمريكي حلفاءَه الأوروبيين على قبولِ انضمامِ تركيا إلى الاتحادِ الأوروبي، وكانَ من المُفترضِ أن تبرهنَ الأرقامُ القياسيةُ لديمقراطية حزبِ العدالةِ والتنمية عن المدى الذي يمكنُ للإسلامِ والغربِ الالتقاءُ فيه أخيراً في علاقةٍ يربحُ بها

الجميع، فتركيا تقدِّمُ حالةً متناغمةً من المزجِ بينَ الرأسمالية العالميةِ والتحالفِ مع الناتو وتعدديةِ المؤسساتِ والمَعايير الأخلاقية.

لكن ارتداداتِ حملةِ المُعارضة المتزايدةِ في تركيا قد وصَلت إلى واشنطن، حيثُ أدلى السفيرُ الأمريكي في أنقرة، الدبلوماسي المحنّك "فرانك ريتشاردوني" بتصريحٍ في آب 2012 قالَ فيه أنَّه "سمعَ القادةَ الأتراك في الحكومةِ وفي المعارضةِ يعبِّرون عن مخاوفِهم بشأنِ ما يجبُ القيامِ به للوصولِ إلى العدالة". وقد أدَّت هذه الإشارةُ المقنَّعة إلى ظهورِ سخطٍ متزايدٍ داخلَ حزبِ العدالةِ والتنمية نفسه،وصلَ إلى إغضابِ رئيسِ الوزراء أردوغان الذي كانَ قد وصفَ ريتشاردوني من قبل بأنَّه مجردُ غِرّ.

في حزيرانَ 2013 أدَّت ردَّةُ الفعلِ العنيفة على اعتصامٍ وسطَ إسطنبول إلى حدوثِ مُظاهرات واسعة، بما فيها احتلالُ ساحةِ مدينةِ "تقسيم" وسطَ أكبرِ المدنِ التركية، وإلى احتجاجاتٍ وحوادث وسطَ المدنِ الرئيسية الأخرى، كما قُتِل أحدَ عشرَ شخصاً واعتُقِل ما يزيدُ على 3000 آخرين خلالَ هذه الموجةِ من المظاهرات. ووصفَ أردوغان المتظاهرين بأنَّهم مجردُ قُطَّاعُ طرق، واتهمت وسائلُ إعلامٍ تابعةٍ لحزبِ العدالةِ والتنمية القوى الغربية وإسرائيل بالوقوفِ وراءَ ما أسمته "المؤامرةَ الشريرة" لتقويضِ الاستقرارِ والازدهارِ التركي.

وتزامنت أحداثُ ساحةِ "تقسيم" التركيَّة مع مظاهراتِ ساحةِ التحريرِ المصرية (مركز زلزال ثورة الخامسِ والعشرين من كانونَ الثاني عام 2011) ممَّا أحرجَ أردوغان الذي لطالما ادَّعى أنَّ "النموذج التركي" كان مصدرَ إلهامٍ لما سُمِّي بالربيع العربي، وها هو قد شوَّه هذا الإلهامَ بوحشية الشرطة والحملاتِ الدعائيةِ المُناهضة للمؤامرةِ الأجنبية، مما يذكِّر بأسوأ تجاوزاتِ الديكتاتوريات العربية.[6] أما قيادةُ حزبِ العدالة والتنمية فقد كانت -تحتَ تأثيرِ

[6] المقصود أن أردوغان قد شابه الحكام العرب في استعماله للشرطة في قمع المعارضة وجعل أي صوت للمعارضة امتداداً للمؤامرات الأجنبية.

قلقِها من عواقبِ قسوةِ رئيس الوزراء- تحاولُ المُضيَّ في نهجٍ أكثر مرونةٍ لاسترضاءِ المُحتجّين.

إنَّ هذا الوضعَ المتقلبَ يفسِّر السبب -بعيداً عن تصوّرِ أنَّه العملُ النهائيُّ للتحررِ من الدولة العميقة- وراءَ اعتبارِ العديدِ من الناس أنَّ الأحكامَ القضائيةَ في قضيةِ "أيغِنِكُون" مظهرٌ آخر من مظاهرِ استبدادِ أردوغان، كما تزايدَ التوترُ داخلَ المعسكرِ الإسلاميِّ نفسه، فقد ظهرَت فجأة الخلافاتُ بينَ الحلفاء على مدى سنوات حولَ مُستقبل تركيا، ويبدو الآن أنَّ هنالك اتجاهين رئيسيين يستقطبان مسؤولي حزبِ العدالةِ والتنمية من جهةٍ والعسكريين من جهةٍ ثانية، فقد وقَعُوا في حيرة من أمرِهم بينَ الولاءِ لأردوغان والتبعيَّةِ لغولن.

هذا الطلاقُ بينَ القائدين الإسلاميين، أحدُهما في قلبِ الحكومةِ والآخرُ يقودُ شبكةً قويةً من منفاه في بنسلفانيا، غذَّى حرباً بالوكالة لا هَوادة فيها في المحاكمِ إضافةً إلى الصحافة. وفي كانونَ الأول عام 2013، أدَّت فضيحةُ فسادٍ إلى اعتقالِ 47 شخصاً من بينِهم ثلاثةٌ من أبناءِ وزراء بارزين في حزبِ العدالةِ والتنمية، وتوجَّبَ على أردوغان العملُ على الحدِّ من الخسائر، فأقالَ الوزراء الثلاثةَ المعنيين وسبعةً من زملائِهم.

لكن هذه كانت البدايةَ فقط قبلَ البدءِ بحملةٍ بغيضةٍ من التَّسريبات (في الصحافة وعلى الإنترنت) من تسجيلاتٍ صوتية وتسجيلاتِ فيديو ووثائقَ متنوعة، وكلُّها تثيرُ الشُّكوك حولَ نزاهةِ رئيس الوزراء على المستوى الخاص والعام، وأسرتِه وأقربِ مرافقيه. وكانَ ردُّ أردوغان وأتباعَه هو أنهم بدأوا بقرعِ الطبولِ حولَ مؤامرةٍ عالميةٍ ثانية، ورغمَ التهديدِ العلني بطردِ السفيرِ الأمريكي إلا أنه لم يُنفَّذ، كما فُصِل العشراتُ من قادةِ الشرطة بينما شُدِّدت وزارتا الداخليةِ والعدلِ العملَ باللوائحِ الداخلية.

ومضى أردوغان في مزيدٍ من التَّصعيد، في شهرِ شباط سنةَ 2014، عبرَ تمريرِ قانونٍ لتعديلِ هيكليةِ المحكمةِ العليا في البرلمانِ الذي أغلبيتُه من حزبِ العدالةِ والتنمية، وهو ما سيحدُّ من

استقلالِ القضاةِ والنوابِ العامّين، كما حصلَ أيضاً على قرارٍ بحظرٍ غيرِ مسبوق لتويتر، وقرارٍ يمكّنه من السيطرةِ بشكلٍ أكبر على الأنترنت، حيث اتّهم رئيسُ الوزراءِ الإسلامي وسائلَ الإعلامِ بتهديدِ المؤسساتِ التركية، غيرَ أنَّ المحكمةَ الدستورية نقضَت كلا القَرارين، ممَّا أثارَ ارتياحَ المدافعينَ عن حقوقِ الإنسان.

في شهر آذار 2014 حكمت المحكمةُ الدستوريةُ ذاتها بأنَّ الجنرال "باسْبُوج" رئيسُ هيئةِ الأركان السابق تعرَّض لانتهاكِ حقوقِه القانونية، ومن ثمَّ تمَّ إطلاقُ سراحِه بعدَ أن قَضى في السجنِ 26 شهراً فقط. رسمياً رحَّب أردوغان بالقرار، حتى أنَّه تحدَّث هاتفياً مع الجنرالِ المتقاعدِ وهنَّأه، ومضى رئيسُ الوزراءِ الإسلامي بعيداً في إدلائِه بشكوكِه حولَ صحةِ محاكمةِ سِلِدْجْهَامِرْ وأيغِنِكُون، فلديهِ سببٌ مقنعٌ يجعلُه يعكسُ موقفَه في مثلِ هذه القضيةِ الحساسة؛ وهو يكمنُ في ذاتِ القضاة -فهم غالباً ينتمونَ لمنظمةِ غولن- وقد كانَ لهم دورٌ فعالٌ في العملِ ضدَّ الدولةِ العميقة، وباتوا الآن يلاحقونَ رئيسَ الوزراءِ نفسه.

ما بدا انتقاماً ظافراً لأردوغان ضدَّ خصومِه السَّابقين انتهى بمعركةٍ مريبة، وحازَت مسودة القرارِ -التي أقرَّها رئيسُ الوزراء لتقويةِ مؤسسةِ الاستخباراتِ العامة في نيسان من 2014- استنكاراً واسعاً، على اعتبارِ أنَّها أولُ خطوةٍ باتجاهِ الدولةِ المخابراتية. ("المهابرات" هي المرادفُ التركي لكلمةِ مخابرات في اللغة العربية، وهو المصطلحُ العام الذي يعني الخوفَ من أجهزةِ المُخابرات، لا سيما العناصرَ المسلحةَ في الدولةِ الأمنيةِ التي يكونُ عملُها الرئيسيُّ قمعَ أيِّ شبهةِ تمردٍ داخلي).

وعبَّرت المعارضةُ لرئيسِ الوزراء عن مخاوفِها بأنَّ حركتَه هذه من شأنها "أنْ تسمحَ لرئيس الوزراءِ بإنشاءِ دولتِه العميقةِ الخاصة به"، حيثُ لم يَعُدْ يُنظَر لسنواتِ أردوغان الخمسَ عشرة في مكافحةِ الدولةِ العميقة على أنَّها حملةٌ مشروعةٌ للارتقاءِ بتركيا إلى المعاييرِ الديمقراطية الأوروبية، بل على أنَّها مناورةٌ خبيثةٌ لاستبدالِ جهازٍ قمعيٍّ مُنفَلِت بآخر تحتَ السيطرةِ للاستفادةِ منه لتحقيقِ رغباته.

انكشفَت الدولةُ العميقةُ التركية في التسعينات، وكانَت آنذاك مرتبطةً بشكلٍ وثيقٍ بـ "الحرب القذرة" ضدَّ حربِ التمرُّدِ الكردية. ومثَّلُ هذا المزيجِ المُنفلتُ من عقالِه السمةُ المميزةُ للدولة العميقة، حيثُ كانَ مكوناً من عُنصرين أساسيين: (1) القمع و(2) التنسيقُ بين المخابراتِ وعالمِ الجريمةِ الخفي، كما كانت هذا الشرذمةُ غيرُ المتجانسةِ من الضباطِ والناشطين القوميين المُتعصِّبين وزعماءِ المافيا هي من نسجِ قضيةِ أيغنِكُون بذات الخيوط.

وعندما وصلَ حزبُ العدالةِ والتنمية إلى السلطةِ سنة 2002، سادَ نوعٌ من وقفِ إطلاقِ النارِ بينَ الدولة التركية والبي كي كي، الذي اعتُقِل قائدُه عبد الله أوجلان في كِينيا سنة 1999. لكنَّ وقفَ إطلاق النار هذا قد انهارَ سنة 2004، وذلك مع تجدُّدِ التمردِ الذي وصلَ بسرعةٍ إلى مُستويات من العنف مقارِبةٍ لما كانَ عليه الوضعُ قبلَ عشرِ سنوات، ومَثَّل فرصةً لنخبةٍ الضباطِ أن تختبرَ عزمَ أردوغان تجاهَ الدفاعِ عن سلامةِ الأراضي التركية وقدرتَه على حشدِ كلِّ الطاقاتِ الموجودة من الشرطة والجيشِ في سبيلِ ذلك.

هذا الاختبارُ الذي خاضته كلٌّ من الحكومةِ الإسلامية وفرعِها العسكري، كانَ حاسماً في تشكيلِ آفاقٍ جديدةٍ من الثقةِ والولاءاتِ بينَ حزبِ العدالةِ والتنميةِ وأجهزةِ الأمن. وفي الوقتِ ذاته الذي شنَّ فيه أردوغان ضرباتٍ عقابيةً على البي كي كي، أطلقَ "المبادرة الكردية" عام 2009، وذلك تمهيداً لإجراءِ صفقةٍ كبيرةٍ في المسألةِ الكردية التي أضرَّت بتركيا الحديثة منذُ ولادتها، ثم في عام 2010 عيَّنَ أردوغان "حقان فيدان" الذي شاركَ في المُحادثات مع البي كي كي رئيساً لمؤسسةِ المُخابرات الوطنية. وفي آذار سنة 2013، وافقَ على طلبِ "أوجلان" حولَ وقفِ إطلاقِ نارٍ شامل، فبدأت الميليشياتُ الكردية بنزعِ سلاحِها، قبلَ انسحابِها إلى شمالِ العراق (رسمياً) وإلى شمالِ شرقِ سورية (سراً بعد أن اعتمدُوا على التواطؤ الراسخ بينَ فرع "البي كي كي" المحلي المسمى "بي واي دي" وأجهزةِ الأمنِ السورية).

الجديرُ بالذكر أنَّ طريقَ السلامِ الكردي التركي بقيَ محفوفاً بالمخاطر، لكن هذه المحاولةَ كانت الأولى من نوعِها للوصولِ إلى حلٍ دائمٍ لهذا الصِّراع المُمتدِّ على مدى ثلاثةِ عقودٍ من الزمن، وأُزهِقت فيه أرواحُ نحو 40000 إنسان.

إذن، نجحَ رئيسُ الوزراء الإسلامي في إشراكِ الأجهزةِ الأمنية في عمليةِ السَّلام مع عدوِّها الرئيسي، ألا وهو البي كي كي، وهذا الإنجازُ الكبير يجبُ أن يُؤخذَ في الحسبان عند تقييمِ أداء أردوغان الفظيع على الجبهاتِ الأخرى للسياسةِ التركية خلال سنة 2013 المصيرية، ففي النهايةِ، عَرَّضت موجةُ المظاهرات وفضيحةُ الفساد في شهرِ كانون الأول المبادرةَ الكرديةَ نفسها للخطر، وهي المبادرةُ التي وقفَ وراءَها رئيسُ الوزراءِ الإسلامي.

بينما كانت محاكمات "أيغِنكُون" متصلةً تاريخياً بفضيحةِ سُسُرلك عام 1996 والحربِ الكردية القَذرة، جاءَت قضيةُ سِلِدْجْهَامِرْ في خطٍّ زمنيٍّ مختلف، حيثُ مثَّلت هذه القضيةُ "انقلابَ ما بعد الحداثة" الأخيرَ الذي جاءَ ضمنَ سلسلةٍ من عملياتِ استيلاءِ الجيشِ على السلطة، في سنواتِ 1960 و1971 و1980. وكانَ انقلابُ عام 1997 الأبيضِ موجَّهاً ضدَّ أولِ حكومةٍ يقودُها إسلامي، بينما كانت الانقلاباتُ السابقة -على الرَّغم من اتجاهِها العميقِ للتعصبِ للقومية- غيرَ منحازةٍ لحزبٍ مُحدَّد.

في قضية "سِلِدْجْهَامِرْ" لم يلاحَق أردوغان كبَارَ الضباط بسببِ اتهاماتٍ بالتآمر عليه كرئيس للوزراء سنة 2003 فحسب، وإنما انطلاقاً من كفاحِه للدولةِ العميقة على مدى مواجهةٍ ممتدةٍ طيلةَ جيلٍ كاملٍ بين الإسلاميين والجيش، فكانَ رُجوعُ أردوغان إلى قاعدتهِ الحزبيةِ خلالَ تصفيةِ حساباتهِ مع أعدائهِ القدامى، سبباً في تراجعِ الإجماعِ الشعبيِّ ضدَّ الدولةِ العميقة. وفي المرحلةِ ذاتها التي تراجعت فيها الشعبيةُ المحليةُ لأردوغان المغترِّ بنفسهِ سنة 2012 و2013، كانَ مفهومُ الدولة العميقة قد أصبحَ ذائعَ الصِّيت بشكلٍ متزايد في أروقةِ النِّقاشات العربية العامة، وباتَ حزبُ العدالة والتنمية "النموذج التركي" الذي لمعَ نجمُه من قَبلُ في بلدانٍ عربيةٍ عديدة يمرُّ الآن بمرحلة انتقاليةِ ديمقراطية، وتزامنَ هذا مع تزايدِ

المعارضةِ تجاهَ الأحزابِ الإسلامية التي فازَت في البداية، وخصوصَاً في تونس، حيثُ كانَ حزبُ النهضة يُوصف بأنَّه أقربُ حزبٍ إلى حزبِ العدالةِ والتنمية "الإسلامي-الديمقراطي.

في مصر، على النقيضِ من النهضةِ التونسي، كانَ التنافسُ بينَ الإخوانِ المسلمين والإسلاميين الأتراك على الدورِ المحوريِّ في العالمِ السياسي الإسلامي؛ سبباً في إضعافِ عُرى المحبَّةِ بينهما. لكنَّ الدولةَ العميقة واسعةَ الانتشار أُلقي عليها اللومُ في العديدِ من مُشكلات البلاد. وكما جَرى في تركيا، فقد ندَّدت كلُّ جهة بعدوِّها عبرَ استخدامِ هذا المفهومِ الغامض. وعندما شنَّت الثورةُ المُضادَّة في العالمِ العربي هجومَها بشراسةِ صيفِ سنةِ 2013، لم يكن المراقبون قد تكيفوا بعدُ معَ الطبيعة الحقيقيةِ المحليةِ للدولة العميقة.

لفهمِ نوعيةِ (وفسادِ) الدولةِ العربيةِ العميقة، يجبُ على المرءِ أن يعودَ إلى عمليةِ بناءِ الدولةِ في هذه البلدان، إذ أنَّ فهمَ المنعطفِ الذي تأسَّست فيه الدولُ العربية يمثلُ أمراً حاسماً لفهمِ كيفَ ولماذا يذهبُ جزءٌ من هذه الدول باتجاهِ التحوُّلِ للدولةِ العميقة. يكمُنُ جوهرُ عمليةِ الفهمِ هذه في رؤيةِ خصوصيةِ وتراثِ الأمةِ العربية، وهكذا فتركيا تقدِّم مُجدداً نَهجاً مقارِنَاً يسلطُ الضوءَ على ترسيخِ مكانةِ الأجهزةِ الأمنية في أصلِ السياساتِ العربية.

الفصل الثاني: الآباء الأسطوريون للأمة

في النقاشِ التركيِّ المعاصر يُستخدَمُ مصطلحُ الدولةِ الموازيةِ في بعضِ الأحيانِ على أنَّه مُرادف لتعبيرِ الدولةِ العميقة، ويكشفُ تعبيرُ "الموازية" كيفَ أنَّ أبطالَ الكفاحَ ضدَّ الدولةِ العميقة قد يتقبَّلون بعضاً من الشروطِ المُسبقةِ التي فرضتْها ظروفُ نشأةِ الدولةِ العميقة. ويُبرِّرُ أعضاءُ الدولةِ العميقة أنشطتَهم غيرَ القانونية بتحدي شرعيةِ الدولة وذلك عبرَ اتّهامِ هذه الحكومةِ الشرعية بأنَّها ضَحلة لا يمكنُها القيامُ بمهامِها. وتكشفُ كفاءةُ "الدولة الموازية" وإنجازاتُها الناجحة، ضعفَ الدولةِ الشرعيةِ التي يقعُ عليها اللومُ بعدمِ تلبيةِ توقعاتِ العامة مقارنةً بالدولةِ المُوازية التي حقَّقت ما عجزَت هي عن تحقيقه.

إن كلاًّ منَ الإحساسِ العميقِ بالمسؤولية والتصميمِ الجماعيِّ الحازم، دافعان أساسيان لتشكيلِ التحالفِ المعقَّدِ الذي يبثُّ الحياةَ في الدولةِ العميقة، وفي هذه البيئة من هذا التفاعلِ تتولدُ القناعة الراسخةُ بضرورةِ العملِ من أجلِ المصالحِ العُليا لهذه الأمة، وذلك عبرَ تجاوزِ السياسيين والموظَّفين المَدنيين المُنتخبين الذين يبرزُ ضعفُهم عند الدفاعِ الجديِّ عن هذه المصالح، فيعزِّزُ هذا اعتقاداً مطلقاً من قبلِ قادةِ الدولةِ العميقة أنَّ مصالحَ الأمةِ متطابقةٌ مع مصالحِهم.

ولتحقيقِ هذا التطابقِ بينَ مصالحِ الأمةِ ومصالحِ الدولةِ العميقة، فلا يكفي أن تكونَ أكثرَ وطنيةَ أو حتى أكثرَ كراهية لأعداءِ الوطنِ الخارجين من "الدولة الضحلة"، بل المطلوبُ هو انتهاجُ مقاربة أبويةٍ تجاهَ البلادِ والشعب على حدٍّ سواء. وهذا متجذِّرٌ في العملية التَّاريخية لبناءِ الدولة التركية التي دفعَت الشخصياتِ الرئيسيةَ في الدولةِ العميقةِ للادعاءِ بحقهم الفطريِّ لتقريرِ ما يصلحُ للدولة التي يخدمونها، ومن ثمَّ لهم الأحقيةُ أكثرَ من غيرِهم في حكمِ البلاد. والمثالُ التركي في هذا الصَّددِ ذو صلةٍ جُزئيةٍ بالعالمِ العربي.

لا تركيا بدون الكمالية

تعودُ جذورُ الدولة التركيةِ المعاصرة غالباً إلى ثورةِ تركيا الفتاة سنةَ 1908، ضدَّ سياسات السلطانِ عبدِ الحميد الثاني القَمعية، والتي قامَت إثرَ سلسلةٍ من الإهانات والهزائمِ التي تلقَّتها الإمبراطوريةُ العثمانية، وقد تَسبَّبت هذه الثورةُ في إعادةِ العملِ بدستورِ سنةِ 1876 (الذي علَّقَه السلطان عبد الحميد الثاني بعدَ العملِ به بأربعةَ عشرَ شهراً فقط) إضافةً إلى دعوتِها لانعقادِ البرلمان من جديد. كانت "جمعية الاتحاد والترقي"[7] هي القوةُ الرئيسيةُ في هذه الثورة، وكذلك في الجمعية العامة (يشغلون 60 مقعداً من أصل 275)، وقد ذَهبت هذه الجمعيةُ بعيداً في مَطالبِها التي تخصُّ القوميةَ التركية (كانت مدينةُ سالونيك اليونانية هي المَهْدُ الذي تأسَّست فيه جمعيةُ الاتِّحاد والترقي).

عام 1909، تمكَّنت جمعيةُ الاتحاد والترقي من سحقِ انقلابٍ مُعادٍ للثورة في مدينةِ إسطنبول، ممَّا أدى للإطاحةِ بالسلطان عبدِ الحميد الثاني واستبدالِه بمحمد الرابع الأكثرِ انقياداً، لكنَّ هزائم العثمانيين، ضدَّ الغزو الإيطالي لليبيا أولاً، وبعدَها في حروبِ البَلقان مَا بينَ 1912-1913، حَسمت مصيرَ التعدديةِ في الاتحاد والترقي، فاستولى الثلاثيُّ العسكري الذي يتكوَّن من أنور وطلعت وجمال (ما يسمى الباشوات الثلاثة) على السلطةِ سنةَ 1913، ووضعُوا نهايةً للحِقبة الدستورية.

---

[7] تأسست في بادئ الأمر تحت اسم "جمعية الاتحاد العثماني) في 1889 من قبل طلبة طب بينهم "إبرهيم ساتروفا" و"عبد الله جودت"، وهي حركة معارضة و"أول حزب سياسي" في الدولة العثمانية. تحولت إلى منظمة سياسية على يد "بهاء الدين شاكر" ولتضم أعضاء تركيا الفتاة في 1906 خلال فترة انهيار الدولة العثمانية. وصلت إلى سدة الحكم في الدولة العثمانية بعد تحويل السلطنة إلى ملكية دستورية وتقليص سلطات السلطان آنذاك عبد الحميد الثاني في انقلاب 27 أبريل 1909. تم إعدام بعض من أعضاء المنظمة بعد محاكمة بتهمة محاولة اغتيال أتاتورك في 1926، في حين أن الأعضاء الباقين قاموا بممارسة العمل السياسي كأعضاء في الأحزاب السياسية.



طلعت باشا جمال باشا أنور باشا

تَشارَكَ الباشوات الثلاثة حبَّهم العميقَ للقوميةِ التركية (مع حلمهم بحلولِ القوميةِ التركية بديلاً للنموذج العثماني)، وبانبهارِهم بالعسكرية الألمانية وكراهيَّتهم الشديدةِ للأقلياتِ المسيحية التي اعتبروها طابوراً خامساً في قلبِ الإمبراطورية، إضافةً إلى ظروفِ الحربِ العالميةِ الأولى، اتخذوا قرارَ الزجِّ بقوَّاتهم في الحرب والانضمامِ لصفِّ إمبراطورياتِ المحور[8] سنة 1914، وشنُّوا عمليةَ ترحيلٍ جماعي للسكانِ الأرمن، ممَّا جعلَ الأمرَ يصلُ إلى مستوى الإبادةِ الجماعية. غيرَ أنَّ الانهيارَ المدمِّر للجيشِ العثماني الذي حدثَ بعدَ ذلك سنة 1918 أجبرَ "الباشوات الثلاثة" على الهروبِ إلى المنفى، حيث قُتِل اثنانِ منهم في النهايةِ انتقاماً للأرمن (طلال وجمال)، بينما قُتِل الثالثُ (أنور) على يدِ القواتِ السُّوفياتية.

أُجبِرَت الإمبراطورية العثمانية على توقيعِ معاهدة "سيفر" سنة 1920، فأسَّست هذه الاتفاقيةُ منطقةَ نفوذٍ فرنسيةٍ بريطانيةٍ إيطاليةٍ ويونانية، وفتحَت الطريقَ لاستقلالِ كردستان، وهو مَا جعلَ "مصطفى كمال" الضَّابط السَّابق في جمعيةِ الاتِّحاد والتَّرقي يرفعُ رايةَ المقاومة ضدَّ هذه المعاهدة، ليبدأ الكفاحُ التحرريُّ من أنقرةَ قلبِ الأناضول (حيث

[8] يقصد بإمبراطوريات المحور: ألمانيا والإمبراطورية النمساوية الهنغارية وبلغاريا، كما عُرِفَت هذه الإمبراطوريات إلى جانبِ الدولةِ العثمانية في الحربِ العالمية الثانية باسمِ "التحالف الرباعي".

انطلقَ القوميون منها في مواجهةِ دولِ الاحتلال مُتحدّين بذلك العثمانيينَ في إسطنبول)، فتصدَّى لجيوشِ الاحتلال وردَّها على أعقابِها، قبل إلغاءِ السلطنةِ سنةَ 1922.

تأسَّست على إثرِ ذلك الجمهوريةُ التركيةُ سنة 1923، وتحدَّدت في الوقتِ ذاتهِ معظمُ حدودِها المعروفة الآن في معاهدةٍ جديدة وُقّعَت في "لوزان" في السنةِ ذاتها. (وباتَت أرمينيا جمهورية سوفيتيةً سنةَ 1920، كما بقيَت الحدودُ مع إيران كما كانت محددةً في القرنِ السادسِ عشرَ بين الإمبراطوريتين العثمانيةِ والصَّفوية، وتفاوضَت بريطانيا سنةَ 1926 مع الفرنسيين حولَ حُدود منطقة الموصل العراقية، بينما قدَّمتْ الجمهوريةُ الفرنسية إقليم هاتاي/إسكندريون السوري لتركيا لاسترضائِها خلالَ التحضيراتِ للحربِ العالميةِ الثانية).



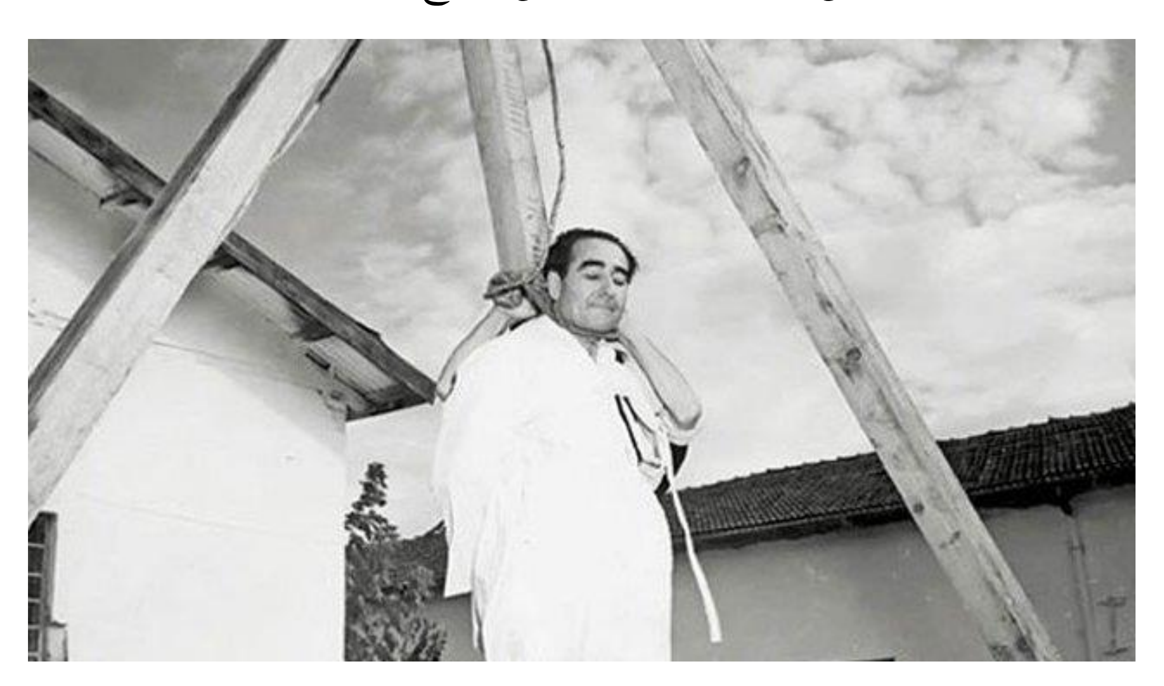
مصطفى كمال

مصطفى كمال الذي نهضَ بتركيا الحديثةِ من أنقاضِ الإمبراطورية العثمانية، كانَ لديهِ جميعُ سماتِ الطَّاغية المُستنير؛ حيثُ سحقَ حزبهُ الحاكمُ الواحدُ جميعَ المعارضين، وذلك كي يُرضي طموحَه وليتمكنَ من تحقيقِ مشروعِه (إلغاءُ الخلافة، توحيدُ نظامِ التعليم، التحوُّلُ إلى الأبجدية اللاتينية، قانونٌ مدني جديد، فرضُ الزواج المدني، وإعطاءُ حقِّ الانتخاب للنساء)، كما استطاعَ مصطفى أن يخمدَ ثلاثَ ثوراتٍ كرديةٍ رئيسية ما بينَ عامي 1925 و1937. وأخيراً في سنة 1934، أي قبلَ موتِه بأربعِ سنوات، مَنحته الجمعيةُ العامة لقبَ أتاتورك "والد الأتراك" اعترافاً بإنجازاته.

وبفضلِ هذا التكريم، باتَ من الصَّعب حَقّاً على الكماليين -كأتباعٍ معروفين لأتاتورك- ألا يروا أنفسَهم كممثلين حَصريّين للقوميةِ والوطنيةِ الوحيدة، وهم يعتقدون في أدبيَّاتهم الصريحةِ أنَّ تركيا هي في الحقيقةِ صنيعةُ أتاتورك، وبالتالي فالقولُ بأنَّ تركيا كمالية، كانَ طريقة أخرى للإقرارِ بأن تركيا هي تركيَّة.

التحالفُ المَشؤوم (بين فرنسا وبريطانيا) الذي أرادَ تفتيتَ تركيا هُزِمَ تماماً سنة 1922، لكن الكماليين اعتبرُوا أنَّ من واجبِهم أن يشنوا قتالاً لا هوادةَ فيه ضدَّ الأعداءِ المَحليين الذين ما زالوا يُهدِّدون سلامة تركيا، وهذا ما جعلَهم ينظرون للحقوقِ الكردية على أنَّها تهديدٌ وجودي -وقاتلوا على هذا النحو أيَّ مظهرٍ للإسلام في الميدانِ السياسي، فقد اعتبرُوه اعتداءً صارخاً- وتعاملوا معهُ على هذا النحو.

بقيَت تركيا محايدةً خلالَ الحربِ العالمية الثانية، لكنَّ تدحرجَها باتجاهِ المعسكرِ الغربيِّ خلال الحربِ الباردة ساهَم في تخفيفِ القيودِ السياسية، فَرُخِّصَ بإنشاءِ الحزبِ الديمقراطي عام 1946، إلى جانبِ حزبِ الشعبِ الجُمهوريّ الكمالي، وبعدَ أربع سنوات من التَّحوُّل الشَّاق، انتُخِب الحزب الديمقراطيُّ لتشكيلِ الحكومةِ الجديدة، غيرَ أنَّ العقدَ الذي حكمَ فيه الحزبُ الديمقراطيُّ خلالَ الخمسينات قد انتهى نهايةً وحشيةً بانقلابٍ عسكريٍّ سنة 1960، جرَت بعدَه محاكمةُ رئيس الوزراء عدنان مندريس المخلوع وشنقُه.



شنق عدنان مندريس

ومن الآنَ فصاعداً أصبحَ بوسعِ الجيشِ التركيزَ على مهمتِه بالدفاعِ عن سيادةِ تركيا لأنَّه كانَ يعلم أنَّ نظامَ الحزبِ الواحد المتمثّلِ بحزبِ الشعبِ الجُمهوري وما يرافقُه من بيروقراطية -غالباً ما يعمل معه ضباط سابقون- كانَ يدعمُ المُثُلَ الكمالية (الأتاتوركية). لكنَّ تصميمَ الحزبِ الديمقراطي على إخضاعِ الجيشِ للحكمِ المدنيِّ صدمَ كبارَ الضُّباط، الذين قرَّرُوا بدورِهم إزاحةَ حزبِ الشعب الجمهوري المتدهورِ من الجبهةِ المحليةِ عبرَ عملٍ عسكريٍ قاس.

الجديرُ بالذكرِ أنَّ الجيشَ قد تدخلَ بعدَ ذلك مَرتين، ففي سنةِ 1971، أطاحَ بالحكومة واستبدلَها بحكومة تكنوقراط[9] ميالةٍ بشدةٍ إلى الكمالية، لكن في سنةِ 1980 تولَّى السلطةَ بشكلٍ مباشرٍ طغمةٌ عسكرية، وحلَّت البرلمان، ومنعَت كلَّ الأحزابِ السياسية، فوصلَ العنفُ الإرهابي من قِبَلَ كلٍّ من اليمين المتطرف واليسارِ المُتطرف إلى مستوىً غيرِ مسبوق بعشرةِ قتلى يومياً، وهو مَا أدى لدعمٍ شعبيٍّ حقيقيٍّ للانقلاب.

وسنة 1982 صوَّت 92% من الناخبين لصالحِ المُسودة الدستوريةِ التي طرحَها الجيشُ عبرَ الجنرالِ "كنان أنور" رئيسِ مجلسِ الأمنِ القومي، الذي يمثّل رئيسَ الجمهورية. والجدير بالذكر أنَّ هذه الجمهورية الأمنيَّة -كما وصفَها الباحثُ السياسيُّ الفرنسي جين ماركو- كانت محاولةً منفصلةً لإعادةِ عقاربِ الساعة للوراء إلى العصرِ الذهبيِّ لحكمِ أتاتورك، غيرَ أنَّ هذا النظام الشموليَّ قد افتقدَ هذه المرة للنظرةِ الحداثيةِ التي تميَّزَ بها مصطفى كمال.

[9] هي نظامٌ مقترحٌ للحكم يتم فيه اختيار صانعي القرار على أساس خبرتهم في مجالٍ معينٍ خاصةً فيما يتعلق بالمعرفة العلمية أو التقنية. يتناقض هذا النظام بشكلٍ واضحٍ مع فكرة أن الممثلين المُنتَخبين يجب أن يكونوا صُنّاع القرار الرئيسيين في الحكومة، على الرغمِ من أنه لا يعني بالضرورة حذف الممثلين المنتخبين بل إن الأمر يعتمدُ بالأساس على المعرفة والأداء بدلًا من الانتماءات السياسية أو ما يُعرف بـ «المهارات البرلمانية» كما هو معمولٌ به في النظام الديموقراطي.

تغيرتْ تركيا، وهو مَا أجبرَ الجيشَ على العودةِ إلى ثكناته على مَضَض، وعند هذه النقطةِ بدأت الدولةُ العميقةُ بالنموِّ كردة فعلٍ متأخرة لتحدياتِ الانفصاليين الأكراد والإسلامِ السياسي. وكان "انقلابُ ما بعد الحداثة" الذي نفَّذَه الجيشِ عام 1997 آخرَ فصولِ هذا النوعِ من التدخلِ الفج، ولكن بعدَ هذا الاستعراضِ المُطلق للقوة، اضطرَّت الدولةُ العميقةُ إلى اعتمادِ أساليبَ أكثرَ خفاء. لكنَّ التخطيطَ للطوارئ العسكريةِ لم يستبعدْ أبداً إمكانيةَ الاستحواذِ المباشر، وكما قَالت صحيفة نيويورك في تعليقِها على قضية "سِلِدْجْهَامِرْ": "مهما كانت درجةُ اقترابِ الجنرالات من إزاحةِ أردوغان عام 2003، فإنَّ لهجَتهم تُبيِّن أنَّها ليسَت المرةَ الأولى التي يَخوضون فيها هذه المُحادثات". إنَّ حِقبة المُحاكمات الجماعية التي أقامَها حزبُ العدالةِ والتنمية تعني بوضوحٍ أنَّ تركيا انتقلت إلى مرحلةٍ مختلفةٍ من الصراعِ مع الدولةِ العميقة (انتقالُ الدولةِ العميقةِ نحو الخفاء)، ومثل هذا قد حدثَ أيضاً مع الدولةِ العميقةِ في العالمِ العربي (بعدَ ثوراتِ الربيع العربي)، ولكن مع اختلافاتٍ كثيرة.

من العرب العثمانيين إلى العرب المُستَعمَرين

اعتباراً من النِّصفِ الثاني للقرنِ السادسِ عَشر حتى نهايةِ القرنِ الثامنِ عشر، بَقيت الأراضي العربيةُ تحتَ الحكمِ العثماني، باستثناءِ المغرب الذي بقيَ بشكلٍ ملفتٍ للانتباهِ مستقلاً عن ميناء وهران الجزائري (كانَ معظمُ الوقتِ تحتَ الاحتلال الإسباني)، إضافةً للجزء البحريِّ من عُمان (لم يسيطر العثمانيونَ على مسقط سوى مَا بينَ عامي 1581-1588)، بينما امتدَّت الهيمنةُ العثمانيةُ أكثرَ من قَرنين على تونس، بدايةً من 1574 عندما استعادَ العثمانيون تونس من يدِ إسبانيا، كما بقيَت مصر تحتَ النفوذِ العثماني حتى 1798 عندما غَزا الجنرالُ بونابارت مصر.

عام 1705م، أسَّس حسين بن علي أسرةَ البايات التي حكَمت تونس بدرجةٍ كبيرةٍ من الاستقلالية عن إسطنبول. وفي منطقةِ نجدٍ العربية، اكتملَ الاتفاقُ بينَ الأسرةِ السعودية والشيخ محمد عبد الوهاب ممَّا أدى لإنشاءِ إقطاعيةٍ وهابية، حكَمتْ اعتباراً من سنة 1776 وكانت عاصمتُها الرياض. ويصفُ المؤرخُ الفرنسي "يوجين روغان" ببلاغةٍ حالَ العربِ من الجزائر حتى البصرة بقوله: "كان السلطانُ العثماني مقبولاً لدى العرب كممثلٍ شرعيٍّ عنهم، فقد دعوا له على المنابرِ يوم الجمعة، وساهمُوا بجنودِهم في الحروب التي كانَ يشنُّها، كما دفعُوا الضرائبَ لموظَّفيه".

كان الاحتلالُ الفرنسيُّ لمصر قصيراً، لكنّ هذا الغزوَ الغربيَّ الأول عَرَّى عيوبَ الإمبراطورية العثمانية، وحرَّك تفاعلاتِ النَّهضةِ العربية، فاستولى محمد علي باشا على السُّلطةِ في القاهرة سنة 1805، نيابةً عن السلطانِ العثماني، لكنَّه في النهايةِ أوجدَ لنفسه مُلكاً وراثياً خاصاً باسم "الخديوي"، ثم شرعَ بايات تونس وخديويات مصر بمشروعٍ طموحٍ للإصلاح الضَّريبيّ وتحديث الجيشِ مع التركيزِ على عمليةِ الصناعةِ في مصر وعلى الحكمِ الدستوريِّ في تونس.


محمد علي باشا

ترافقت هذه النهضةُ الشاملةُ -واستقبلها في بعضِ الأحيان- صنفٌ فكريٌّ جديدٌ غذّى عمليةَ التحوُّل إلى الديمقراطية نسبيّاً على مُستوى اللغة العربية[10] (من خلال المطابع) وفي المُحتوى التعليمي (من خلال افتتاح معاهدَ تعليمية جديدة)،[11] كما أمِل مفكرو النهضةِ ودعاتُها بتحقيقِ التَّحرُّرِ من الحكمِ العثماني ومقاومةِ الإمبريالية الغربية.

ولخوضِ هذا التحدّي المزدوج، فضَّل بعضُ العرب تبنِّي النموذجِ الغربيِّ للقومية، فأرسَوا مبدأ الشعبِ الواحدِ، والأرضِ الواحدة واللغةِ الواحدة، بينما اعتبرَ آخرون أنَّ إحياءَ الإسلامِ هو مفتاحُ المواجهةِ مع الإمبريالية الغربية والارتقاءِ بالإمبراطورية العثمانية المتدهورة. سيكونُ اسمُ الأول "التوجُّهُ القومي" أما الثاني فهو "التوجُّهُ الإسلامي"، رغم أنَّ هذه المفاهيم لم تكن متصلةً ببعضِها في القرنِ التاسع عشر (كانا اتجاهين سياسيين بَعيدين عن بعضِهما).

كان الغزوُ الفرنسيُّ للجزائر سنة 1830 نقطةَ البدايةِ للعصرِ الاستعماريِّ في الوطن العربي، وبدأت بريطانيا -بهدفِ السيطرةِ على الطَّريق البحريِّ إلى الهند- بالتوسع لاحتلالِ عدن سنة 1839م، ثم أُبرمت العديدُ من الاتفاقاتِ والهدن مع العديدِ من المشايخ الذين يحكمونَ منطقة غرب الخليج الفارسي. وضربت القوّتان الغربيتان الأُسرَ الحاكمة التي تبنَّت النهضةَ ضرباتٍ قاتلة، مع فرضِ الحمايةِ الفرنسية على تونس سنة 1881، واحتلالِ بريطانيا لمصر بعدَها بسنة (لم يُعلن عن فرضِ الحمايةِ البريطانية على مصرَ إلا سنة 1914).

---

[10] أي أنه جعلَ اللغة العربية والتعليمَ في متناول الجميع وعلى كل المستويات.

[11] قد يفهم في كلام المؤلف أن الدولة العثمانية كانت تمنع تداول اللغة العربية في ولاياتها، وهذا بعيد جداً عن الحقيقة.

شحَذَ هذا التنافسُ الاستعماريُّ هِمَمَ الدُّول المُستعمِرة، وفي عام 1906، أضفَت فرنسا وإسبانيا على طموحاتِهما في المغرب الصفةَ الرسمية، ففرضَت باريس حمايةً كاملةً على معظمِ البلاد المغربية سنة 1912، بينما سيطرَت مدريد على أطرافِها الشماليةِ والجنوبية. وغزَت إيطاليا ليبيا وهي تتوقُ لإعادةِ بناءِ إمبراطوريَّتِها الخاصة، وبهذا انحسرَ وجودُ العثمانيين إلى الحجازِ والعراق وما يسميه الغربُ سوريا الكبرى ويسميهِ العربُ بلادَ الشام (الشام هو اسم مدينةِ دمشق في اللغة العربية والتركية).

في سنةِ 1908، أذكَت ثورة تركيا الفتاة التطلعاتِ الكبيرةِ لمؤيدي العُثمانيين من العرب، فكان 60 من أصلِ 275 نائباً من نُوَّابِ البرلمان الجديدِ من العرب. لكنَّ انقلابَ 1913 العسكري، والقومية الشوفينية[12] للباشواتِ الثلاثة، أثارَت العداوةَ حتى بينَ أوساطِ الضُّباطِ العرب في الجيشِ العثماني، والذين بدأوا بالتآمرِ ضدَّ ما اعتبروهُ قَمعاً تركياً. وعندما انحازَت إسطنبول بقيادتِها الثلاثية إلى جانبِ الألمان وتَمكنوا من استصدارِ دعوةٍ من السلطان إلى الجهادِ ضدَّ فرنسا وبريطانيا وروسيا سنة 1914، وقعَت هذه الدعوةُ على صخرةٍ صماءَ في العالمِ العربي (باستثناء شيعة العراق -ويا للمفارقة-).[13]

وعلى العكسِ فقد التفَّ القوميونَ والإسلاميون من مكوناتِ النهضةِ العربية حولَ الشَّريف حسين في مكة؛ المركزِ الحكوميّ للعثمانيين في الحجاز، ولأنَّه كانَ من سلالةِ النبيّ

---

[12] الشوفينية هي الاعتقاد المغالي والتعصب للوطن والقومية والعنجهية في التعامل مع خلافه، وتعبر عن غياب رزانة العقل والاستحكام في التحزب لمجموعة ينتمي إليها الشخص والتفاني في التحيز لها، وخاصّة عندما يقترن الاعتقاد أو التحزب بالحط من شأن جماعات نظيرة والتحامل عليها، وتفيد معنى التعصب الأعمى.

[13] يناقض هذا الإطلاق الحقائق التاريخية، حيث استجاب لهذه الدعوة العديد من الحركات في العالم الإسلامي مثل الحركة السنوسية في ليبيا، حيث دخلت هذه الحركة بقيادة أحمد الشريف الحرب ضد بريطانيا في مصر رغم انشغالها بالاحتلال الإيطالي في ليبيا.

محمد (صلى الله عليه وسلم) فقد أصبحَت حركتُه أكثرَ تأثيراً، حيثُ أقنعَ هذا النسبُ الإسلاميين بأنَّ الشريفَ حسين سيكون مؤهَّلاً للخلافةِ أكثرَ من السلطان ذي الأصلِ التركي. ورأى القوميون العربُ في هذا القائد البدويِّ بطلَ القيمِ العربية، وقد استحقَّ ذلك شرفاً ونَسَباً (كما أسلفنا من قبل، لم تكنِ المفاهيمُ المعاصِرَة وقتها للقومية والإسلامِ السياسي مستخدمةً في ذاك الوقت).

وفي سنةِ 1916، أطلقَ الشريفُ حسين ثورتَه العربية. يصفُ الروائيُّ التركي "نديم جروسيل" في روايتِهِ المثيرة للجدل "بنات الله" الصدمةَ العنيفة التي تعرَّضَ لها الضباطُ الأتراك الذين حوصِروا في المدينة، وكان أشدُّ ما كرِهوهُ هو ما تعرَّضوا له من خيانةٍ عربية. وقد ردَّ الأتراك على هذا العنف بالعنف، لدرجةِ أنَّ جمال باشا الذي كانَ أحدَ القادة الثلاثة للإمبراطورية العثمانية وكان مكلَّفاً بقيادةِ الإقليم العربي؛ أصبحَ يُسمّى في دمشق بجمال باشا "السفاح".

وَعَدت بريطانيا الشريفَ حسين بتشكيلِ "مملكة عربية" بعدَ هزيمةِ العثمانيين في الحرب، لكن اتفقت لندن سراً مع باريس على تقاسمِ غنائمِ الأقاليمِ العربية، كما صادقَ وزيرُ خارجية بريطانيا آرثر بلفور سنة 1917 على الخطةِ الصهيونية "بإقامةِ وطنٍ قومي لليهود" في فلسطين التي كانت عثمانية. ولم تتوافق هذه الالتزاماتُ المُتضاربة حتى بعدَ أن وضعَت الحربُ العالميةُ الأولى أوزارَها، كما أثبتَ ذلك مؤتمرُ باريس للسلامِ سنة 1919 (الذي عبَّر عن تضاربٍ كبيرٍ بينَ مصالحِ الأطرفِ المُنتصرةِ في الحرب)

وتقاسمَت بريطانيا وفرنسا الانتدابَ في المنطقة التي طُرِدَت منها القواتِ العثمانيةِ بعدَ الحرب العالميةِ الأولى بإقرارٍ من عصبةِ الأممِ التي تشكَّلت حديثاً، فأخذَت فرنسا سورية ولبنان، بينما أخذَت بريطانيا فلسطين والعراق، وهُنا أيقَنت بريطانيا بأنَّ دولةً تشكّلُ حاجزاً بينَ طَرفي أملاكِها ستكونُ مَطلوبة، ممَّا أدى لنشوءِ كيانٍ جديد باسمِ شرقي الأردن، أمَّا الشريفُ حسين فقد رَأى حلمَه العربيَّ ينهارُ وسطَ عجزٍ كامل منه، بينما طُرِدَ ابنُه

فيصل من دمشقَ على يدِ الجيشِ الفرنسي سنةَ 1920، بعدَ أن كانَ قد دخلَها سابقاً منتصراً، لكنهُ عادَ بعدَ ذلك ليجلسَ على عرشِ العراق كتعويضٍ له من قبلِ الإنكليز، بينما استقرَّ أخوه الأكبرُ في عَمَّان العاصمة الأضيقَ لإمارةِ شرقي الأردنِ الجديدة.

وفي نهايةِ الحربِ العالميةِ الأولى، لم يؤدِّ انهيارُ الإمبراطوريةِ العثمانية إلى تحرُّرِ العرب، بل إلى خضوعِهم للإمبرياليةِ الغربية، واختفَى الاستقلالُ العربيُّ مَا بينَ المُحيط الأطلسيِّ والخليج الفارسي، ولم يبقَ سوى إقليمين مُتحرّرين من هيمنةِ الاستعمار: أواسطَ الجزيرةِ العربية حيثُ المملكةُ الوهابيةُ التي قادَها عبدُ العزيز بنُ سعود، والتي تحدَّت العثمانيين وتحدَّى الآن الأوروبيين.[14] وشمالَ اليمن، حيثُ الزيديين، وهم فرعٌ محليٌّ للشيعة، ويحكمُه رسمياً الإمامُ يحيى الذي منعَ كلَّ الغاراتِ الغربية على جنوبِ الجزيرةِ العربية.


يحيى حميد الدين


عبد العزيز آل سعود

[14] في هذا مغالطة تاريخية كبيرة، حيث أن عبد العزيز بن سعود مؤسس الدولة السعودية كان على تحالف متين مع البريطانيين، فَهُم من دَعموه بالسلاح والأموال في حربه مع العثمانيين، وهم من اعترف به سياسياً مقابل أن يتعهد ابن سعود بالخضوع السياسي الكامل لبريطانيا، وهذا ما تجلى في اتفاقية دارين ثم اتفاقية جدة التي تعهد فيها عبد العزيز ألا يبيع أو يرهن شيئاً من أرض الجزيرة وألا يعاهد أي دولة أو يقيم حلفا معها إلا بإذن بريطانيا وألا يخرج عن الحدود المرسومة له مقابل أن تتعهد بريطانيا بحماية عبد العزيز وبقاء أبنائه في الحكم من بعده. يمكنك الرجوع إلى البحث الذي نشره مركزنا بعنوان: "لمحة عن مسار آل سعود في الدولة السعودية الثالثة".

الاستقلال الرسمي

استغرقَ الأمرُ نصفَ قرنٍ من 1922 حتى 1971 للعالمِ العربيِّ حتى يحصلَ على استقلالِه. وبدأت هذه العمليةُ الشَّاقَّة في مصر، حينَ انطلقَت ثورةٌ وطنيةٌ في البلادِ أثناءَ ربيعِ وصيفِ سنةِ 1919، في تظاهراتٍ ضدَّ مؤتمرِ باريس للسَّلام الذي رفضَ أن يُعطيَ المصريين حقَّ تقرير المصير. وعلى رغمِ الطبيعةِ السلميةِ لهذه الانتفاضةِ، فقد قُتِل خلالَ هذه التَّظاهرات أكثرُ من 800 مصري على يدِ القوَّاتِ البريطانية، وتردَّدَ صدى الكثيرِ من رسائلِ ثورة 1919 في ثورة ميدانِ التَّحريرِ سنة 2011، غيرَ أنَّ هذا المستوى من العُنف لم يفلحْ في تهدئةِ سيلِ المَشاعر الوطنيةِ، فاضطرَّ البريطانيون إلى إلغاءِ الحمايةِ سنة 1922، وأقرُّوا الملكَ المصريَّ فؤاد على أنَّه عنوانُ سيادة الدولة، **غيرَ أنَّ لندن في المقابلِ قيَّدت الاستقلال بما يتصلُ بأربع مجالات: الدفاع، والاتصالاتِ، وسياسةِ السودان، والرابطِ المشؤوم المتمثّلِ بحمايةِ الأقلياتِ والمصالح البريطانية.** هذا السيفُ الإمبريالي المسلَّطُ على رقابِ السلطةُ المصرية سيكونُ له أثرٌ بليغ على مصيرِ مصر خلالَ السنواتِ الثلاثين القادمة، خلالَ عهدِ فؤاد وحتَّى خلالَ عهدِ خليفتِه فاروق (1936-1952).



الملك فؤاد



الملك فاروق

وفي العراقِ دَمجَت الإمبراطوريةُ البريطانيةُ تحتَ انتدابِها 3 محافظاتٍ عثمانيةٍ سابقة: بغداد والبصرة والموصل، واختارَت لندن لحكمِها: الملكَ فيصل، "ملك العرب" المُحبَط، الذي كانَ في دمشقَ مَا بينَ عامي 1918 و1920، كما نظَّمت الإدارةُ البريطانيةُ استفتاءً لإضفاءِ الشرعيةِ على الملكِ الجديد؛ وبالنظرِ إلى الحظرِ المَفروضِ على المُرشَّحين المُنافسين، فقد تمَّت الموافقةُ على الملكِ الجديد من خلالِ استفتاءٍ بسؤالٍ واحد بنسبةِ 96 بالمئة. هذه المملكةُ الهاشميةُ التي لا تمتُّ بصلةٍ إلى السكانِ المَحليين، اعتمدَت كثيراً على الجيشِ المُكوَّن في معظمِه من الضباطِ العثمانيين السَّابقين، وكانَ أغلبُهم من العربِ السُّنَّة (بينما كانَ أغلبُ السكانِ من الشيعة، مع وجودِ مطامعَ كرديةٍ كبيرةٍ في الشمال).

وعامَ 1932 مَنحَت بريطانيا الاستقلالُ للعراق، وكانَ هذا الاستقلالُ أقلَّ تحكماً ممَّا منحتْهُ بريطانيا لمصر، بالرُّغمِ من أنَّ القوةَ الإمبريالية واصلَت رقابتَها عن كَثَبٍ للشؤونِ الداخليةِ العراقية، عبرَ تدخُّلٍ منتظمٍ وغيرَ شعبيّ عموماً. كما شهدَت ذاتُ السنةِ إعلانَ قيامِ المملكةِ العربيةِ السعودية، فكانت هذه ذروةَ عمليةِ بناءِ الدولة التي قادَها عبدُ العزيزِ بنُ سعود منذُ إعادةِ احتلالِ الرياضِ نيابةً عن أسرةِ آلِ سعود سنةَ 1902.

نجحَ ابنُ سعودٍ في السيطرةِ أولاً على وسطِ إقليمِ نجد، ثمَّ عامَ 1913 تمكنَ من إخضاعِ منطقةِ الأحساءِ السَّاحلية على الخليجِ الفارسي. واتَّسمَ موقفُ ابنُ سعود بالحيادِ الواضحِ خلالَ "الثورة العربية" ضدَّ الأتراكِ مَا بينَ 1916 و1918، ثم تحوَّلَ لمعاداةِ الشريفِ حسين، ليقومَ بطَردِهُ من الحجاز، وقد أدَّى الغزوُ الوهابيُّ لمكةَ والمدينة المقدَّستين إلى إحداثِ صدمةٍ في العالمِ الإسلامي.

ثم قرَّر ابنُ سعود أنَّه الوقتُ المناسبُ لكبحِ جماح "إخوانُ من طاعَ الله" (ميليشياتٌ وهابيةٌ من البدوِ المستقرّين) ممَّن أطلقَ العَنان لهم سابقاً ضدَّ أعدائه من العرب. ونتيجةً لعمليةٍ منسَّقةٍ مع القواتِ البريطانية في العراق تمكَّن فعلاً من القضاءِ على الإخوانِ سنةَ 1929

في معركةِ "سبيلة". والآنَ ابنُ سعودٍ حرٌّ في إنشاءِ دولةٍ ترتبطُ ارتباطاً وثيقاً بالأسرةِ الحاكمة، حتى أنّ مواطنيها باتُوا يُعرَفون باسمِ السعوديين.

سقطَت لبنانُ وسورية تحتَ الانتدابِ الفرنسيّ سنة 1920، وكانَ هذا الانتدابُ متحمّساً لتفكيكِ "المملكة العربية" فصمّم حدودَ لبنان بعيداً عن حدودِ جبلِ لبنان التقليدية، قبلَ تفتيتِ سورية إلى خمسةِ كياناتٍ مختلفة. وكانت فرنسا بذلك تنثرُ بذورَ أزماتٍ قادمة، بما فيها "الثورة العربية الكبرى"[15] التي اندلَعت في سورية مَا بينَ عامي 1925 و1926، لتحدثَ بعدَ ذلك الحربُ العالميةُ الثانية (وصراعُ سنةِ 1941 بينَ الجيوشِ الموالية لحكومةِ الجنرال بيتان في فيشي وحكومة فرنسا الحرَّةِ التابعةِ للجنرال ديغول) التي أنهَت الدورَ الاستعماريَّ لفرنسا، ثمَّ لتصبحَ لبنان وسورية دولتين مُستقلتين منذُ عامِ 1943، لكن كانَ عليهما الانتظارُ حتى الانسحابِ الكاملِ للقواتِ الفرنسيةِ عامَ 1946 لنيلِ السيادةِ الكاملة.

انطلقَت جامعةُ الدولِ العربية -وتُعرَف اختصاراً باسم الجامعة العربية- في القاهرةِ سنةَ 1945، وكانت الدولُ المُؤسِّسَةُ لها هي: مصرُ والعربيةُ السعودية وسوريةُ ولبنانُ والعراقُ وشرقي الأردن، وسرعانَ مَا انضمَّ إليها اليمن. وبالنّسبة لإمارةِ شرقيّ الأردن الدولةِ التي أقامَتها بريطانيا لتشكّلِ حاجزاً فاصلاً بينَ العراق وفلسطين اللتين احتلّتهما، فقد نالَت استقلالَها التامَّ بعدَ مُعاهدة مع لندن وقَّعها الملكُ عبدُ الله معَ بريطانيا العُظمى سنةَ 1946. وحتى ذاك الحينِ استخدمَ الاتحادُ السوفياتيُّ حقّ النقض الفيتو لرفضِ اعترافِ الأممِ المُتحدة بشرقيِّ الأردن، مُعتبراً أنَّ شرقيَّ الأردن ما يزال مرتبطاً بشكلٍ وثيقٍ جداً ببريطانيا.

أُعلِنَت دولةُ إسرائيل في الخامسِ عشرَ من أيار عامَ 1948، بعدَ يومٍ واحدٍ من إنهاءِ بريطانيا انتدابِها على فلسطين، ممَّا أدى لنشوبِ أولِ صراعٍ عربيٍّ إسرائيلي. وانتهَت ثمانيةُ شهور من الصراعِ بضمِّ 77% من أرضِ فلسطين التي كانت تحتَ الانتدابِ إلى إسرائيل.

[15] تُسمى في الأدبيات السورية الثورة السورية الكبرى.

ومن الـ 23% المتبقية أصبح 1% منها (قطاع غزة) الذي وُضع تحتَ الإدارةِ المصرية؛ أمَّا الـ 22% المتّبقية فأصبحَت تُدعى الضفةُ الغربيةُ (لنهر الأردن)، وسرعانَ ما أُلحِقَت بمملكةِ عبد الله.

هذا التوحيدُ للضفَّتين (الضفة الغربية الفلسطينية وشرقي الأردن) كانَ تأسيساً للمملكةِ الأردنية الهاشمية (لم تعترفْ بضمّ الضفة الغربية إلى الأردن سوى بريطانيا وباكستان). ولم يَعِشْ عبد الله طويلاً ليستمتعَ بالتوسُّع الجديدِ لمملكته؛ ففي تموزَ من سنةِ 1951 اغتيلَ في القدس أثناءَ صلاة الجمعة في المسجد الأقصى. وكان القتلةُ فلسطينيين قوميين، انتقمُوا من عبدِ الله لتعاملِه مع إسرائيل.

أما الإيطاليون الذين احتلُّوا الأراضي الليبية منذُ سنةِ 1911 (وسمُّوا مستعمراتِهم ليبيا الإيطالية عام 1934) فقد هُزِموا على أيدي الحلفاءِ عام 1943، فتولَّت بريطانيا حكمَ الأقاليمِ السَّاحلية من طرابلس وحتى برقة، بينما حكَمَت فرنسا صحراء فزَّان، ثمَّ تمكَّن الأميرُ إدريس السنوسي -الذي وقفَ بحكمةٍ مع البريطانيين خلالَ الحربِ العالميةِ الثانية- من الحصولِ على دعمٍ قويٍّ من الميليشيات الوطنية الذين كانت أغلبيَّتُهم من أتباعِ الطريقةِ السنوسيةِ الصوفية. وبعدَ عمليةٍ رَعَتها الأممُ المتحدةُ كانَ الإعلانُ عن استقلالِ ليبيا سنة 1951، ليعلنَ أيضاً عن محمَّد إدريس ملكاً دستورياً على رأسها.

وفي شمالِ إفريقية، وافقَت فرنسا على التخفيفِ من قبضتِها الاستعماريةِ بعدَ هزيمتِها المُذلَّة في أندونيسيا عامَ 1954. وفي المغرب، نُفِيَ السلطان المغربيُّ محمد سنة 1953 إلى جزيرة كورسيكا ومن ثمَّ إلى مدغشقر، ممَّا أدَّى إلى اندلاعِ مظاهراتٍ شعبيةٍ عنيفة ضدَّ هذا الإجراء الفرنسي القاسي، حيثُ استمرَّت الاضطراباتُ العنيفة لعامين، فأجبرَت "ثورة الملك والشعب" -كما احتفى بها الوطنيون- فرنسا على القبولِ بالعودةِ الظافرةِ للملك محمد في تشرين الثاني سنة 1955، لتعلنَ فرنسا بعدَها بخمسةِ شهور استقلالَ المغربِ رسمياً.

وأنقذَ الملكُ محمد الخامس كما باتَ يُطلق عليهِ بدْءاً من عامِ 1957 سيادتَه على طنجة، حيث تَنازلَت إسبانيا عنها، لكن "الصحراء الإسبانية" بقيَت خارجَ سلطته، وذلك رغمَ "حرب أفني" التي اتَّخذَت شكلَ حربِ العصابات وشنَّها الوطنيون (وخسروها) مَا بينَ عامي 1957 و1958. أما الحسنُ الثاني، الذي خَلَفَ أباه بعدَ موتهِ عام 1961، فقد تمكَّن من استعادةِ إقليم "أفني" بعد مفاوضاتٍ مع إسبانيا عام 1969، وكان عليهِ لإرضاءِ طموحاتِه بالسيطرةِ على مَا تبقى من الصحراء الإسبانية أن يدخلَ في صراعٍ مع البوليساريو،[16] وهي حركةُ تحرُّرٍ تدعوا إلى انفصالِ الصحراءِ الغربية ومدعومةٍ بقوةٍ من الجزائر.

وحصلَت تونس على استقلالِها بعدَ فترةٍ قصيرةٍ من المغرب، في آذار 1956، لكنَّ الشهورَ الستة التي سبقَت نهايةَ الحكمِ الفرنسي في تونس كانت مليئةً بالكفاح العنيف بينَ قائدين وَطنيين للحزب الدستوري الجديد، الحبيبُ بورقيبة وصالحُ بن يوسف، حيثُ استنكرَ بن يوسف مسارَ المُفاوضات التي سلَكها بورقيبة واتَّهمه بالخيانة، وخسرَ المُعسكران من المُقاتلين في عدائِهما الدامي بين بعضِهما البعض أكثرَ ممَّا خَسروه خلالَ كاملِ النضالِ ضدَّ الاستعمارِ الفرنسي، لكنَّ بورقيبة انتصرَ أخيراً وأجبرَ بن يوسف على الهروبِ إلى ليبيا.

كانَ النضالُ الجزائريُّ للاستقلالِ بالتأكيدِ الأكثرَ مأساويةً في العالمِ العربيِّ بأسره، حيث تكثَّفَ هذا العنفُ بسببِ مدةِ الاحتلالِ الفرنسي التي استمرَّت 132 سنة، إضافةً إلى أهميةِ المُستوطنين الأوروبيين بالنسبة لفرنسا (بعضُ العائلات التي امتدَّ وجودُها هناك إلى عدةِ أجيال) وهم "الجزائر الفرنسية"، وفي الوقتِ ذاته لم يحصلِ المواطنون الجزائريون على حقوقِ المُواطنين الفرنسيين الأصليين بعدَ قرارِ دمجِ الجزائرِ الإداريِّ بالجمهورية الفرنسية.

[16] الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروفة باسم البوليساريو، هي حركة تحررية صحراوية تأسست جنوب المغرب الأقصى في 20 مايو 1973، وتسعى لتحرير الصحراء الغربية مما تراه استعمارًا مغربيًا.

انطلقَت المقاومةُ المُسلحة في تشرين الثاني 1954 عبرَ جبهةِ التحريرِ الوطني التي نجحَت في إنهاءِ الاحتلالِ الفرنسيِّ سنة 1962. وبينما هوَّلت الدِّعايةُ الوطنية من عددِ الشهداءِ ليصلوا إلى "مليون شهيد"، يقولُ المؤرِّخون إنَّ عددَ قتلى "حزب التحرير" كانوا حَوالي 250000 قتيل و80%، منهم قُتِلوا على يدِ القُوَّات الفرنسية. **وحتى تلكَ الأرقام المنقَّحة تثبتُ أنه لم تشهدْ أيُّ دولةٍ عربية أخرى ما شهدتْه الجزائر من فظائعَ في سبيلِ تحقيقِ حُرِّيتِها.**

أخيراً وليس آخراً، اضطرَّت بريطانيا إلى الوفاءِ بتعهداتِها بالانسحاب من ممتلكاتِها شرقيَّ السويس، فكانت الكويتُ أولَ محميةٍ تنالُ استقلالَها عام 1961، مع تخلي العراقِ عن مطالبِه بهذه الدولة الجديدة بعدَها بسنتين. وعام 1967، اندمجَت مجموعةٌ من المَشيخيات التي جَمعتها بريطانيا في اتحادٍ ومحميةٍ في جنوبِ الجزيرة العربية، وبعدَ انسحابِ بريطانيا باتَ اسمُها "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، وعُرِفت باسمِ اليمن الجنوبي. وفي سنة 1971 تخلَّت بريطانيا عن كلِّ ما يتصلُ بالسيادةِ على البحرين وقطر وعُمان والإمارات السبعةِ على الساحل، الذين أسَّسوا فيما بعد فيدراليةَ الإماراتِ العربيةِ المتحدة.

وانضمَّ هؤلاءِ الأعضاءُ السبعةُ إلى الأمم المتحدة في السنةِ نفسها، فاكتملَت الآنَ عمليةُ التحرُّرِ العربية الشاقة، مع بقاءِ خطرٍ واحدٍ كبير: فلسطين العضوُ الكاملُ العضويةِ في الجامعة العربية، بقيت منسيةً على الصعيدِ الدبلوماسي، وأعلنَ استقلالُها من قِبَل منظمةِ التحريرِ الفلسطينية في الجزائر سنة 1988، واعترفَت بها الأممُ المتحدة كدولةٍ ليست عضواً بل بوضعِ مراقب، عامَ 2012. ويبدو الآنَ حلُّ الدولتين بينَ إسرائيل وفلسطين أقلَّ قابليةً للتطبيق ممَّا كانَ عليه بدايةُ عمليةِ السلام في التِّسعينات.

اختطاف الديكتاتورية

استغرقَ الأمر نصفَ قرن حتى تتخلصَ البلدانُ العربية من الهيمنةِ الغربية، لكنَّ الأمرَ استغرقَ عَقدينِ فقط من 1949 حتى 1969 حتى تجنيَ الزُّمَرُ العسكريةُ ثمارَ هذا الاستقلالِ العربيّ الصعب. لم يكن ثمةَ أيُّ معركةٍ ضدَّ التراجع في كاملِ أنحاءِ المنطقة إلى الديكتاتورية، غالباً بسببِ القمع الاستعماري البشع الذي تَطَلَّبَ ثمناً كبيراً من قبلِ المقاومةِ الشعبيةِ والمعسكرِ التَّحرُّري؛ فقد وصلوا إلى الاستقلالِ مُنهكين بعدَ الكفاح التحرري، بينما كانَ المتآمرون المسلَّحون متربّصين في الخفاء منتظرينَ الفرصةَ السانحة، ويكتسبونَ شرعيَّتهم من خطابِ "العالم الثالث".[17]

كما كانَ الصراعُ العربيُّ الإسرائيليُّ أساسياً في تقويةِ القوى المُعاديةِ للديمقراطية التي ادَّعت إخلاصَها في قضيةِ مُعاداة الصهيونية، رغمَ أنَّ تركيزَ هذه القوى الحقيقيّ كانَ يهدفُ إلى إسكاتِ الأصواتِ المعارِضة. ولذا فلا عجبَ من أنَّ أولَ انقلابٍ عسكريٍّ في دورةِ القَمع هذه، حدثَ في سوريةَ سنةَ 1949، حيثُ يصفُ الصحفيُّ "باتريك سيل" لاحقاً ما حدث:

> **"ظهرَ العجزُ الواضحُ لدى القوى الوطنية التقليديةِ في مرحلة مَا بعد الحرب، وبعدَ نجاحهم في مواجهةِ قوى الانتداب، لم يستطيعوا تشخيصَ مُشكلات ما بعدِ الاستقلال، ممَّا سمح لجماعاتٍ أصغر منهم سناً وأكثرَ تطرُّفاً بتنحيتِهم."**

في آذار 1949 استولى رئيسُ أركانِ الجيشِ السوري العقيدُ حسني الزعيم بانقلابٍ أبيضٍ على مقاليد السلطة في سورية، وكان ذلك نتيجةً مباشرةً لسلسةٍ من الهزائمِ العسكرية المُهينة التي تلقَّتها بلادُه خلال الحربِ السابقة مع إسرائيل. وفي العراقِ المجاور تدخلَ الجيشُ في

[17] الخطابُ القائم على إثارةِ حماسة الجماهير ودغدغةِ مشاعرِهم وعواطفِهم دونَ مخاطبةِ عقولِهم ومصالحِهم.

الماضي مراراً في سياسة الدولة، لكنه لم يجرؤ قطُّ على تحدي الملكِ نفسه، بينما خلَّص "الزعيم" في سورية نفسه من كلِّ العوائقِ الدستورية، ولم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتى أمرَ بحلِّ كلِّ الأحزابِ السياسية.


حسين عزمي

وكانَ الزعيمُ هو المرشحُ الوحيدُ لانتخاباتِ عام 1949 الرئاسية، وحقَّق فيها رسمياً نسبة 99.4% من أصواتِ النَّاخبين ليصبحَ هذا النمطُ من الاستفتاءاتِ التسلطية بعدَ ذلك سِمةً مميزةً للعالم العربي. وكان الزعيمُ حريصاً على وقفِ إطلاقِ النارِ مع إسرائيل نتيجةَ حرصِه على نشرِ القوات في الجبهةِ الداخلية، ليدخلَ هذا الوقفُ حيّزَ التنفيذِ في شهرِ تموز، فكانت هذه سمةً مميزةً ثانية للديكتاتوريات المُقبِلَة.

لكنَّ هذه الخطوةَ جاءت متأخرة جداً، حيثُ لم تنقذهُ من أحدِ أتباعه، العقيد سامي الحناوي قائدِ المنطقةِ الجنوبية. ففي شهرِ آب من عام 1949، سيطرَت كتيبةُ دباباتٍ على العاصمةِ دمشق، ثم أَعدَم مُرافقو الحناوي الرئيسَ ورئيسَ وزرائهِ على الفور. لكن تجربةَ الحناوي كانت أقصرَ من تجربة سلفه، ففي شهر كانونَ الأول عام 1949 تولَّى العقيد أديب الشيشكلي قائدَ اللواءِ الأول الأمور، بينما هربَ الحناوي إلى بيروت حيثُ اغتيل هناك انتقاماً لقتلهِ الزعيم.


سامي الحناوي


أديب الشيشكلي

تعهدَ القائدُ العسكريُّ الجديد الشيشكلي باستعادةِ الحكمِ المدني في البداية، فصدرَ بذلك قانونٌ جديد وتم تبنّيه، كما شُكّلت ستُّ حكومات في السنتين التاليتين، نصفُهم بمشاركةِ الأقليات إلى جانب الإخوانِ المسلمين (كانوا يعملون حينَها تحتَ اسمِ الجبهة الإسلامية الاشتراكية). وتأسَّس حزبُ البعثِ في سورية سنةَ 1947، وكان الحزبُ الشيوعيُّ صريحاً في معارضتِه لأيِّ اصطفاف مع القوى الغربية، ثم وصلَت حالةُ عدمِ الاستقرار في سوريا عام 1951 إلى المستوى الذي دفعَ الشيشكلي للسيطرةِ الكاملةِ على الجمهورية (حُلَّ البرلمان ومُنِعَت الأحزاب).

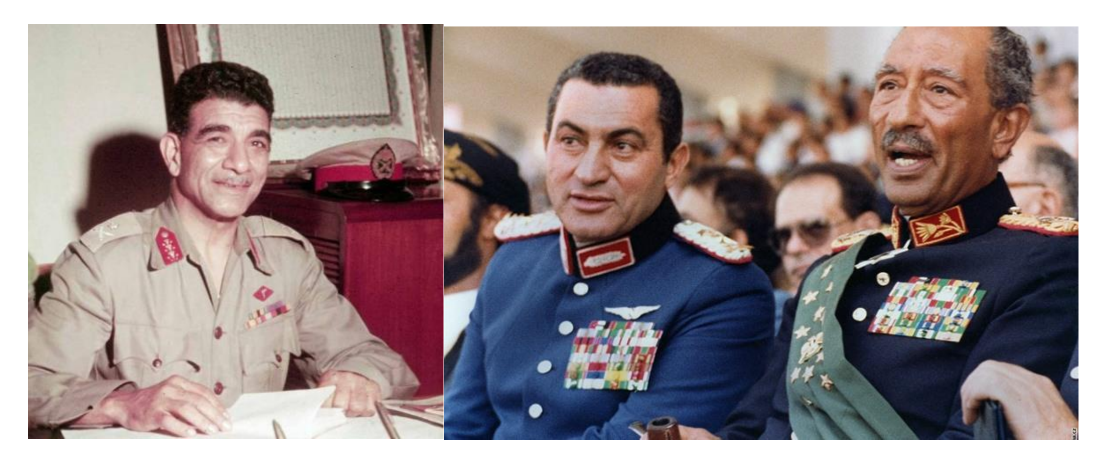
وفي مصر أيضاً، أدَّت إهانةُ انتصارِ إسرائيل إلى ظهورِ ردودِ فعلٍ داخلَ السياسات المحلية، حيث قاتلت ميليشياتٌ من الإخوانِ المسلمين إلى جانبِ الجيشِ المصري، واتَّهموا الملك فاروق وحكومَتَه بخيانة "الجهاد" في فلسطين. وفي كانونَ الأول سنةَ 1948 اغتالَ الإخوانُ المسلمون رئيسَ الوزراء محمود النقراشي، وعلى إثرِها زُجَّ بأربعةِ آلاف من الإسلاميين في السُّجون، قبلَ قتل مؤسسِ جماعةِ الإخوان المسلمين حَسن البنا في شهرِ شباط عامَ 1949، على الأغلبِ بأوامرَ رسمية.


حسن البنا

وعلى الرغمِ من هذا كانت المَلَكيَّة المصرية قادرةً على امتصاصِ هذه الصدمةِ لأنها عاشَت ما يقاربُ ثلاثة عقودٍ من النظام البرلماني، حيثُ نجحَ حزب الوفد الذي كانَ وريثَ ثورةِ عام 1919 بجميع الانتخابات، لكن أحزاباً قوميةً أو تقدميةً أخرى كانت تتحدَّى هيمنته، وكانت الصحافةُ ما تزالُ تتمتَّعُ بقدرٍ لا بأسَ به من الحرية، بينما كانت النقاباتُ تتطورُ، لكن كانَ التفرُّدُ البريطانيُّ الوحشي هو ما أسقطَ الملكَ فاروق.

في شهرِ كانونَ الثاني سنة 1952 سَحقَت القواتُ البريطانية المظاهراتِ الوطنية في منطقة قناة السويس، وقتلتِ العشراتِ من ضباطِ الشرطةِ المصريين في ثكناتِهم عندما رفضُوا

الاستسلام، ممَّا أدى إلى حالاتِ شغبٍ واسعة النطاقِ ضدَّ المصالح الغربية في القاهرة، ونُهِبَت المدارس والمقاهي والمعاهدُ الأجنبية ودُمِّرَت، كما ساهمَ الإخوان المسلمون بنشاط في "حريق القاهرة" وفتحوا قنواتٍ سرية مع مجموعةِ الضباط الأحرار، من خلالِ أحدِ مؤسسيها، وهو أنور السادات.



محمد أنور السادات وجمال عبد الناصر　　　محمد نجيب

وبعدَها بستةِ أشهر سيطرَ ثمانيةٌ من الضباطِ الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر على الجيش، واعتُقِل جميعُ الضباطِ الآخرين باستثناءِ محمد نجيب وضابطٍ آخر حيثُ كانا موافقين على الانقلاب، واختبأ الملكُ فاروق في قصرِه الصيفيّ في الإسكندرية، وسرعانَ ما تمَّ خلعُه ونفيه. ووفقاً للمخططِ الذي نُفِّذَ ثلاث مراتٍ في سورية من قبل، سيطرَت الوحداتُ المدرَّعة على نقاط إستراتيجية وأصدرَت "البيان رقم واحد" الذي بُثَّ على الراديو لإعلان الانقلاب. واختيرَ السادات لقراءة الإعلان:

> **"لقد قمنا بتطهيرِ أنفسنا وعيَّنا لحكمنا رجالاً من الجيش نثقُ بقدرتِهم وخلقِهم ووطنيتهم. ولا بد أن مصرَ كلها ستلقى هذا الخبرَ بالابتهاجِ والترحيب."**

يعدُّ هذا التواضعُ من قبلِ الضباطِ الأحرار بعدَ هذا النجاح الكبير مثيراً للإعجاب. وبالنسبةِ لعبد الناصر ورفاقه فلم تكن الملكيةُ فقط مدانةً بل النموذجُ البرلماني أيضاً بدءاً بحزبِ الوفد،

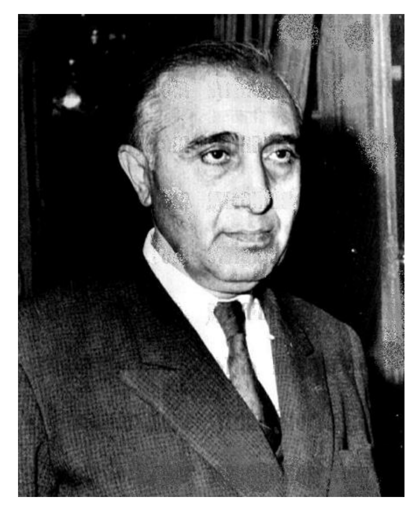
فكانَ من المتوقَّع من "الثورة المباركة" -كما احتفَى بها الضباط- أن تنجزَ وعود الاستقلالِ المُحبَطَة منذُ عام 1922.

وجدَ الديكتاتور السوريُّ أديب الشِّيشَكلي في الضباطِ المصريين الأحرارِ رفاقَ رُوحه، فمنعَ إنشاءَ أيِّ حزب باستثناءِ حركة التحررِ العربي التابعةِ له تقليداً لسياستهم في مصر، تماماً كما سيحتكرُ عبد الناصر هيئةَ التحرير العربي. وزارَ الشيشكلي المُبتهجُ القاهرة في كانونَ الأول سنة 1952، بعدَ استعراضٍ عسكريٍّ غيرِ مسبوق في دمشق، وقد صُمِّم استعراضُ القوة هذا للاحتفالِ بالذكرى السنوية الأولى للنظامِ العسكري، كما تخللَ هذا العرضُ انزلاقَ دبابةٍ إلى الحشود ممَّا أدى لمصرعِ 52 شخصاً. **ماذا يمكن أن يكونَ أكثرَ رمزية من هذا في توضيحٍ دقيقٍ لخطر الحكمِ العسكري غير المنضبط على جماهيرِ المدنيين المستضعفين؟**

وعلى خطى حسني الزعيم خاضَ الشيشكلي في تموز 1953 الانتخاباتِ الرئاسية كمرشحٍ وحيد، ففازَ فيها رسمياً بنسبة 99.7% من الأصوات، ثمَّ ظهرَ زور هذه الاستفتاءِ المُختلَق بعدَها بسبعة شهور، وذلك عندما أجبرَ تمردٌ عام للضباطِ في المحافظات السورية الشيشكلي على الهروبِ إلى البرازيل (حيث قتلهُ شخصٌ درزي هناك سنة 1964 انتقاماً للدروز حيث كان الشِّيشَكلي قد أمَر بضرب مدينةِ السويداء ذاتِ الغالبية الدرزية في عهدِه بالطيران بعدَ أن ثارَت عليه).

على النقيض من مصر، حيث قَتَلَ الضباطُ الأحرارُ النظامَ البرلماني، استعادَ الجيشُ السوري الانتخاباتِ الحرةَ والنزيهةَ عام 1954، وفازَ حزبُ البعث بـ 22 مَقعداً من مقاعدِ البرلمان البالغة 142 مقعداً (كان 64 من أعضاءِ البرلمان المستقلُّون مدعومونَ في الحقيقةِ من الإخوان المسلمين)، كما تواصلَت المُمَاحكات السياسية وسطَ صحافةٍ زاخرة بالحياة ونشاطٍ نقابي متّقد، لكنَّ هالة عبد الناصر فاقت أي قائدٍ سوري آخر، خصوصاً بعدَ فشل "العدوان الثلاثي" لإسرائيل وفرنسا وبريطانيا على مصر.

حزبُ البعث الذي فازَ قائدُه "صلاح الدين بيطار" بحقيبةِ الشؤون الخارجية، دفعتْه عقيدتُه العروبية لطلبِ الاتحادِ مع مصر، فذهبَ الضباط الناقمون إلى القاهرة في كانونَ الثاني سنة 1958، ووضعوا أنفسَهم تحتَ رحمة عبد الناصر: "افعل بنا ما تشاء، فقط خلّصنا من السياسيين ومن أنفسنا"، أدى هذا العملُ البعثيُّ والعسكري المشتركُ في الشهور التالية إلى تسليمٍ غير مشروط للاستقلالِ السوري إلى مصر، وباتَ عبد الناصر الآن رئيساً للجمهورية العربية المتحدة.



صلاح الدين البيطار

وفي تموز 1958 أطاحَ الضباطُ العراقيون الأحرار بالمَلَكِيَّة وقتلوا الملك والعديدَ من أفرادِ أسرته، فاعتقدَ عبدُ الناصر أنَّ حاكمَ بغداد الجديد "عبد الكريم قاسم" سينضمُّ سريعاً إلى الجمهورية العربية المتحدة، لكن قاسم كانَ وطنياً عراقياً في الصميم وفضَّل الاعتمادَ على الحزبِ الشيوعيِّ العراقي بدلاً من فرعِ حزبِ البعث في العراق، وقمَعَ بعنفٍ لا هوادةَ فيه ثورةِ مؤيدي عبد الناصر في الموصل، في آذار 1959، وتكشَّفت مؤامراتٌ عديدة في العراق في السنواتِ التالية ممَّا عزَّز ميول قاسم نحوَ الديكتاتورية.

عبد الكريم القاسم



في الإقليمِ الشماليِّ للجمهورية العربية المتحدة -ما يُعرَف الآن باسم سورية- خلَّفَ الحكمُ المصري الاعتباطي جروحاً غائرة، وباتَت المخابراتُ العسكرية ومخبرو الأمن يتدخلونَ بكلِّ شيء بشكل متزايد، ومُنِعَت الأحزاب، في انتهاكٍ صارخٍ للوعود التي قطعَها عبد الناصر للبعث. وانتشر الاستياءُ والسَّخطُ في عموم سورية، حتى أعادَ انقلابٌ أبيضُ في أيلول 1961 الاستقلالَ لسورية، واحتُفِل به

على أنه استقلالٌ جديدٌ لسورية، وحتى البيطارُ الذي خابَ أملُه بالوحدة رحَّب بهذه الحركة.

ووجَّهت هذه السنواتُ الثلاثُ ونصف من استبدادِ الجمهوريةِ العربية المتحدةِ ضربةً قاسيةً لقدرة الطبقةِ السياسيةِ السورية على الارتقاءِ إلى مستوى ادعاءاتِها الوطنية. لقد استعادَ الجيشُ السلطة لكنَّ الأجواءَ السياسيةَ كانت ملوّثة بدسيسةٍ غامضة، فقد تنافسَ المتآمرون البعثيونَ والناصريون في الخفاء. وفي شباط 1963، أُسقِط قاسم في بغداد بانقلابٍ بعثي (أُعدِم خلالَه مع الآلاف من أنصاره)، وبعدَها بشهر كرَّر البعثيونَ في سورية هذا النجاحَ بالسيطرةِ على دمشق، ومن ثم سورية بأكملها.

كانت الانقلاباتُ التي أسقطت الملكيَّة في مصرَ سنة 1952 والعراق سنة 1958، لا رجعةَ فيها، فالعائلاتُ المَلَكيَّة التي تولَّت الحكمَ منذُ الاستقلال اتُّهِمَت بأنَّها كانت متساهلةً جداً مع بريطانيا، القوة الاستعمارية السابقة. لذا تمَّت تصفيتُهم رمزياً في مصر ومادياً في العراق. ومَنَعَت القوى التي جاءت بعدَهم أي تخفيفٍ للقيودِ في الوضع السياسي، وذلك عبرَ مخابراتِها المتغلغلةِ ونظام الحكم الواحد. وفي سورية، أثبتَ سقوطُ الانقلاباتِ المُتتالية وفشلُ التجربةِ المأساويةِ للجمهورية العربية المتحدة النقيضَ عمَّا حملتْه هذه الأحداث، أي كيفَ كانت التعدديةُ السِّياسية في سوريا قد ترسَّخت فعلاً في عهدِ الانتدابِ الفرنسيِّ واضطرَّته للتعاملِ معها، لذا سيتطلبُ اجتثاثُ هذه الميزة نموذجاً عسكرياً مثل البعث ليجتثَّ هذه الميزةَ من جذورِها.

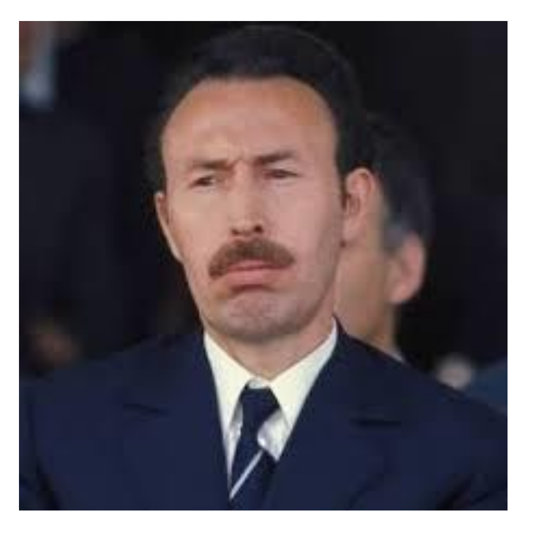
أما في الجزائر، فقد أعلنَ مُؤسسو جبهة التحريرِ الوطني التسعةُ البدءَ بالكفاح المسلح للتحررِ من فرنسا سنةَ 1954، وعندما تحققَ الاستقلالُ في تموز 1962 من خلالِ المفاوضاتِ بينَ باريس والحكومةِ الانتقاليةِ لجمهوريةِ الجزائر، كانَ ثلاثةٌ من هؤلاء المُؤسِّسين التسعة قد قُتِلوا على يد القواتِ الفرنسية، وبينما كانَ الستةُ المتبقون في السجن، وهم: كريم بلقاسم، نائبُ رئيس الجمهورية، وأحمد بن بيلا، ومحمد خضر، وحسين آيت أحمد، ومحمد

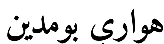
بوضياف، ورحاب بيطار، ولم تُطلق فرنسا سراحَهم مع أعضاءٍ آخرين في حكومةِ الجزائر المؤقتةِ إلا في شهرِ آذار 1962.

سرعان ما واجهَت الحكومةُ الجزائريةُ المؤقتةُ المدعومةُ من فرنسا والمقاومةُ المحليةُ منافسين خطيرين جُدُد، لعلَّ على رأسِهم جماعةُ "جيش الحدود" التي كانت بقيادةِ العقيد هواري بو مدين، حيث نجَت هذه الجماعة من الهجومِ الفرنسي واتَّخذت ملاذاتٍ آمنة في المغرب وتونس، فأصبحت أقوى بثلاثِ مرات من شبكاتِ جبهةِ التحريرِ الوطني في الجزائر، والتي كانت قد لحقَت بها خسائرُ كبيرةٌ بعدَ سبعِ سنواتٍ من القتال، ووقفَ بن بيلا الطَّمُوحُ إلى جانبِ بو مدين من أجلِ بناءِ قوةٍ كبيرة.



أحمد بن بلا





هواري بومدين

بعد إعلانِ استقلالِ الجزائر مباشرةً انتقلَ جيشُ بومدين من تونس ليسحقَ حكومةَ الجزائرِ المؤقتة في مدينة قسطنطينية غرب البلاد. وفي شهرِ أيلولَ من سنةِ 1962، دخلَ الجيشُ إلى الجزائر العاصمة، بعد مقتلِ نحوِ ألفِ شخصٍ في هذا القتال الأخوي، واستُبدِلَت الحكومةُ المؤقتةُ بالمكتب السياسي لجبهةِ التحريرِ الوطني الذي أُنشِئت حديثاً، فعيَّن بن بيلا نفسَه رئيساً للوزراء، وكافأ بومدين بمنصبِ وزيرِ الدفاع.

وخلالَ السنةِ التالية، عام 1963، وجَّه الخمسةُ المتبقُّون من المُؤسِّسين جهودَهم ضد بن بيلا، حيثُ ذهبَ بلقاسم إلى فرنسا وتبعَه البيطار، وفرَّ خضر إلى جنيف، بينما وُضع بوضياف تحتَ الإقامة الجبرية في بيتِه جنوب الجزائر، بينما نظَّم آيت أحمد مقاومةً مسلحةً ضدَّ النظامِ الجديد في سلسلةِ جبالِ القبيلة. وكانت معارضةُ هؤلاءِ لبن بيلا وبومدين ضعيفةً بسببِ عدمِ تعاونِهم معاً، وكانوا مُصرِّين على استنكارِ خيانةِ الكفاح ضدَّ الاستعمار عبرَ ما أضحَى اسمهُ الجيشَ الوطني الشعبي.

واكتملت هذه الدورةُ العسكريةُ في أيلول 1969 عندما تخلَّص العقيدُ معمر القذافي من الملك الليبي إدريس بانقلابٍ أبيض، حيثُ اعترفَ القذافي صراحةً أنه انضمَّ للجيشِ قبلها بستِّ سنوات على أمل أن يقومَ بمثلِ هذا الانقلاب، فكانت هذه هي المرةُ الأولى التي ينضمُّ فيها المتآمرون إلى الجيشِ بغيةَ الاستيلاءِ على السلطة، وليس العكس. اعتُقِل بعدَها وليُّ العهد "حسان ريدا" (ابن أخ إدريس) بسهولة، إلى جانبِ صُنَّاع القرارِ الرئيسيين، أما إدريس الذي كان خاضعاً للعلاجِ الطبي في تركيا، فقد كانَ خائرَ القوى. وقرأَ القذافي "البيان رقم واحد" المعتاد بنفسه من راديو بنغازي، مُعلِناً تأسيسَ "الجمهورية العربية الليبية".

قبلَ اكتمالِ دورةِ 1922-1971 من الاستقلالِ العربي، كان الحكَّام العسكريون قد حَلُّوا محل القادةِ الوطنيين في أكثرِ البلدان من الجزائر وحتى العراق. إنَّ الزمرَ المتسلطةَ الجديدةَ غالباً ما كانت مقومات قَبولِها كمقاومةٍ في نظرِ الشعب محلَّ شكٍ أو خلاف، ممَّا أدى بهذه الزمر إلى تصعيد خطابِها القومي وتركيزِها المهووس على أمنِ النظام (ليكون بعبعهم الشهير في هذا هو اتهام المعارضةِ بالعمالةِ للخارج). وتدخلتْ أجهزةُ الأمنِ أو المخابراتِ المنتشرةُ بوقاحةٍ في حياة الملايين من المواطنين، وبينما كانَ الكفاحُ من أجلِ الاستقلال يهدفُ بشكلٍ أساسيٍّ إلى زيادة الحرية، إلا أن هذه الديكتاتوريةَ أثبتَت أنها كانت سبباً في المزيدِ من تقييدِ الحرياتِ الفردية والجماعية.

الآباء والمدَّعون

هذه النظرةُ السريعةُ في قرون من التاريخ العثماني/التركي/العربي يمكنُ للبعضِ أن يقرأَها وكأنَّها تمرُّ عليه في الحاضر. لكنها مفيدةٌ لفهمِ التوازي الغامض والدائم بينَ (الآباءِ المُؤسِّسين والأمة) بعد القرنِ العشرين العثماني: أي في عهدِ مُصطفى كمال أتاتورك وعبدِ العزيز بن سعود. وبغضِّ النظر عن أنَّ البعضَ سيرى هذا مجردَ كلامٍ فارغ، إلا أنَّ الحقائقَ تتحدثُ عن نفسها، هذان القائدان هما الوحيدانِ اللذانِ صَاغا شكلَ بلادهما (بما في ذلك حدودَهما، وسياساتِهما وروحَ الشعب) من خلال كفاحِهما السياسي والعسكري، ورؤيتِهما الفرديةِ وشخصيَّتِهما المَهيبة.

الكماليةُ والوهابيةُ كلاهما أيدولوجيتانِ للدولة تقدّم للحاكمِ وزمرتِه سلطةً لا نزاعَ فيها وتعبئةً اجتماعية وخطاباً شرعياً. إن قمعَ المُمارسات "البدعية" في الحجازِ "المنفتح على العالم" لم يكن أقلَّ قسوةً من مكافحةِ الإسلام "الرجعي" في أريافِ الأناضول، كما أنَّ الثقافةَ الشيعيةَ لم تكن محلَّ اعترافٍ في مملكةِ الحجاز، تماماً كما كانت الثقافةُ الكرديةُ في تركيا الجديدة.

إضافةً إلى وجودِ سمةٍ أخرى مشتركةٍ بينَ الكمالية والوهابية، حيثُ كانت الأيديولوجيتان متعارضتانِ بشدة مع النهضةِ العربية، فالكماليةُ رَفضت هذه النهضةَ لأنَّها اعتبرتْها واحدة من المَوروثات العثمانيةِ المشؤومة والتي سرَّعت من انهيارِ الإمبراطورية وتحدَّت الهُوية التركية، بينما تطوَّرت الوهابيةُ في أماكنَ نائية وبقيَت بعيدةً عن متناولِ النهضة، كانَ أتباعُ سعود قد وجَّهوا جهادَهم نحوَ العرب المسلمين بالذات، ممَّا منعَ أيَّ إمكانية لانضمامِهم للنهضة حتى معَ تلك التي

تحملُ أبعاداً لإحياءِ الإسلام.[18]

[18] كانت النهضة العربية على مذاهب أيديولوجية متعددة، فكان منها التيارات القوية وكان منها التيارات الإسلامية.

احتُفِيَ بالملك محمد الخامس في بعضِ الأحيان في المغرب على أنَّه "أب الأمة"، لكنه نُفي إلى مدغشقر عندما كانَ الكفاحُ المغربي للتحررِ على أشُدِّه، وكانَ بلا شك مصدرَ إلهامٍ للناشطين المعادين لفرنسا، فسلالته العلوية تعاقبَت على عرشِ المغرب لما يزيدُ على ثلاثةِ قرون، ومنعت أيَّ توسعٍ عثماني، ولم يكن للتماهي بينَ الملك وشعبِه في المغرب نظيرٌ على مستوى العالم العربي.

لم يستطعْ أولُ ملك مغربي بعدَ استقلالِ المغرب أن يُحقّق وعودَه حولَ "الصحراء المغربية"، كما هُزِمَت حربُ العصاباتِ الوطنية مَا بينَ عامي 1957-1958 "حرب إفني"، غير أنَّ الحسن الثاني ابن محمد الخامس وخليفتَه قد استطاعَ استردادَ منطقةِ إفني في نهايةِ المطاف سنة 1969، لكن هذا لم يكن كافياً لكسبِ رضا الجيشِ الذي حاولَ تصفيتَه مرَّتين في تموز 1971 وآب 1972. وكانت "المسيرة الخضراء"[19] التي أطلقَها الحسنُ الثاني في تشرين الثاني 1975 ضربةَ معلم، حيثُ لم يواجه المستوطنون الإسبانُ هذه الأمواجَ البشرية بل تنحَّوا جانباً عنها، وباتَ الجيشُ الآن يركّزُ على حربِ العصابات الصحراوية التي تشنُّها جبهةُ البوليساريو، ولم يعد مصدرَ تهديدٍ للعرش.



الملك حسن الثاني



الملك محمد الخامس

[19] مسيرة سلمية انطلقت يوم الخميس 3 ذو القعدة 1395 (6 نوفمبر 1975) نحو الأراضي الصحراوية المغربية بهدف استرجاعها وإنهاء الاستعمار الإسباني بها. شارك فيها 350 ألف مغربي ومغربية. تعتبر حدثا تاريخيا مهما في تاريخ المغرب المعاصر.

أما الملك عبد الله الأول فلا أستطيعُ وصفَه بأنَّه "أبٌ للأمة"، فشرقي الأردن صمّم من قبلَ بريطانيا ليكون دولةً حاجزةً أكثرَ من كونِه أمة. وكانَ على الأسرةِ الهاشمية أن تواجهَ ضيقَ الأفقِ الشديدِ لدى البدو المحليين، الذين لم ينسوا أن مَلِكَهُم يعودُ أصلُه إلى الحجاز وليسَ منهم. ومن المُثير للانتباه أنَّ عبد الله خلالَ مُحادثاتهِ السريةِ مع الصهاينة حاولَ تحريرَ مملكتهِ من الوصاية البريطانية، وفي هذه المقامرةِ الخطرة تمكنَ من الحصولِ على "الضفة الغربية" الفلسطينية، لكنها في المقابلِ عجّلت بنهايتهِ الوخيمة.[20] بينما نَجا حفيدُه المدعو الملك حسين من عشرِ محاولات اغتيال تعرّض لها خلالَ فترةِ حكمه المُمتدَّة ما بينَ عامي 1953 و1999. وخسرَ أيضاً الضفة الغربية التي استولت عليها إسرائيل عام 1967، لكنه ظلَّ يدَّعي أنَّ تلكَ الأراضي الفلسطينية تعود له، وهذا ما كانَ سبباً رئيسياً لدخولهِ في صراعٍ مع منظمةِ التحريرِ الفلسطينية سنة 1970، فيما سُمّي بأيلول الأسود. ثم كانت الانتفاضةُ الفلسطينيةُ سنة 1988 ما اضطرَّ الملكَ حسين إلى التخلي على مضضٍ عن علاقتهِ الرمزيةِ بالضفةِ الغربية، فكانَ هذا عبارةً عن اعترافٍ منه بأن مملكته قد اقتصرَت الآن على شرقيِّ الأردن بحدودِه الأصلية (التي كانَ قد وضعَها الإنجليز)، والتي باتت تُعرَف الآن باسمِ: "المملكةِ الأردنيةِ الهاشمية".



الملك حسين





الملك عبد الله

[20] اغتيل عبد الله على باب المسجد الأقصى في القدس على يد شاب فلسطيني، في 20 تموز 1951.

لم تحظَ ملكيات المغرب والأردن بما حَظِي به ابن سعود من رمزيةٍ وصفهِ بأنّه "أب الأمة"، لكن بورقيبة كانَ لديهِ طموحٌ واضحٌ ليكونَ أتاتورك تونس، وكانَ عليه من أجلِ تحقيقِ هذا الحلم أن يتخلَّصَ من الذاكرة الجمعيَّة والتاريخ الرَّسميّ لعدوّه الوطني اللدود، بن يوسف (الذي اغتاله عملاء بورقيبة في النهايةِ في فرانكفورت سنةَ 1961)، كما كانَ على بورقيبة مواجهةَ تحدٍ آخر خلالَ عمليةِ التحولِ الجذريِّ إلى الأتاتوركية وهو التعلُّق الشديدُ للشعبِ التونسي بالملكية الدستوريةِ و"وأبيها الطيب" المتجسّدِ بصورةِ الباي.

عَيَّنت الدولةُ التونسية -التي خضعَت للحكمِ الملكي لنحوِ قرنين ونصف- بورقيبة كرئيسٍ للوزراء في نيسان 1956، لكن "المقاتل العظيم" كما كانَ يدعوه أنصارُه لم يرضَ بأقلَّ من السلطةِ المطلقة. وعندما انتُخِبَت الجمعيةُ التشريعية، قَدَّمت مسودةً مفصَّلةً لنظامٍ برلمانيّ على الطرازِ البريطاني في كانون الثاني 1957، لكن بورقيبة مزَّق هذا الاقتراح، ثم انتظرَ ستةَ شهور لينقضَّ بعدَها بشراسة على مبادئِ الملكية، واستصدرَ قراراً فورياً بإعلانِ الجمهوريةِ التونسية. وتطلَّب الأمر عامين من المؤامراتِ والدسائس حتى يتمكَّن بورقيبة في النهايةِ في تموز 1959 من فرضِ نظام رئاسي لا توجدُ فيه قوى تنافسهُ على السلطة.

وحتى هذا الداهيةُ السياسيُّ قد ارتكبَ خطأً قاتلاً عندما أصدرَ إنذاراً نهائياً لديغول في تموز 1961 يطلبُ فيه إخلاءً فورياً لميناء بنزرت شمالَ تونس، حيثُ رفضَ ديغول ذلك بشكلٍ قاطع، وفي المواجهةِ التي أعقبَت هذا قُتِل ما لا يقلُّ عن ستمئة جنديٍّ تونسي في مقابلِ مقتل عشرين جندياً فرنسياً فقط، فاستاءت القواتُ المسلحة من مقامرةِ بورقيبة بحياتِهم وشرفهم، وأُخلِي ميناء بنزرت بعد ذلك وفقاً لخطةِ ديغول بعدِ استقلالِ الجزائر، مما وَضَّحَ ضياعَ تضحيةِ الجيشِ التونسيِّ سنة 1961 التي ذهبت هباءً. وبسببِ الكُرهِ المُشترك لبورقيبة بدأت شبكةٌ مكوَّنةٌ من أنصارِ بن يوسف والضباط ناقمين (من ضمنِهم مساعد الرئيس الشخصي) حِياكة مؤامرةٍ لقتلِ بورقيبة.

اكتُشِفَت هذه المؤامرة في شهرِ كانون الأول 1962، وسرعان ما بدأت الإذاعةُ ببثِّ جلسات المحاكمة على الهواءِ مباشرة، ثم صدرَت الأحكام، عشرةُ مُتهمين (خمسةُ عسكريين وخمسةُ مدنيين) أُعدِموا رمياً بالرصاص، وبقيَ المكان الذي دُفِنوا فيه جماعياً سراً، كما اتَّهَمَ بورقيبة بن بيلا والنظام الجزائري بدعمِ المؤامرة، ثم بدأَ بالتقليلِ من مكانةِ الجيش، مفضِّلاً الدولةَ الأمنية ونظامَ الحزبِ الواحدِ لحكم تونس. وفي سنةِ 1975، شعرَ بالقوةِ الكافيةِ ليعلنَ نفسه "رئيساً مدى الحياة"، وهو اللقبُ الذي لم يجرؤ على حملِهِ أيُّ مستبدٍ عربيٍّ آخر.

إنَّ غيابَ نموذج "أب الأمة" الحقيقيِّ هو ما مهَّد الطريقَ لسلسلة من عملياتِ الاستيلاءِ العسكريةِ على السلطة، ممَّا أضفى طابعَ الديكتاتورية العسكريةِ على العالم العربي، بينما تهرَّب بورقيبة من الموجة الإقليميةِ للانقلابات العسكريةِ عبرَ استباقِها، ممَّا أعطى "استبداده المستنير" صبغةَ الدولةِ الأمنية، وكانَ عبدُ الناصر شجاعاً بما فيه الكفاية ليتركَ الملكَ المخلوعَ ليهربَ إلى المنفى، أمَّا تلميذه القذافي-كما يصفُ نفسه-، فقد نفَّذ انقلابَه بينما كانَ الملكُ خارج البلاد، لكنَّه سجنَ وليَّ العهد. وفي العراق رسَّخت الطغمةُ العسكرية التي صَفَّتْ الأسرةَ المالكة سنة 1958 نموذجاً ثابتاً من الثأرِ الدائمِ والقصاصِ الوحشي.[21]

واستغرقَ الأمرُ عَقداً ونصف عقدٍ من الزمن من الانقلاباتِ العسكريةِ المتبادلة (بعضُها أبيض وبعضُها دموي) وانقطاعاتٌ برلمانية قبلَ أن تسقطَ سورية في براثنِ حزبِ البعث. وفي الجزائر، تطلب الأمرُ اجتثاثاً تدريجياً أو تهميشاً لنواةِ جبهةِ التحريرِ الوطني حتى يترسَّخ حكمُ بومدين، ومن بعده "بن جديد". وفي اليمن، كانَ ثمَّة تداخلٌ بينَ الحرب الأهلية (في الشمال) وعمليةِ إنهاءِ الاستعمار (في الجنوب)، ممَّا أدى لمزيجٍ فريد من الحكمِ العسكري، كما سنرى في الفصلِ القادم.

---

[21] سحلت الجموع الغاضبة في بغداد جثث الاسرة المالكة في الشوارع بعد رميهم بالرصاص.

بغضِّ النظر عن مدى نجاح الدعايةِ الحكومية التي تضربُ على طبولِ الوطنية، فقد عرفَ كلُّ هؤلاء المتآمرون أكثرَ من غيرِهم مدى ضحالةِ شرعيتِهم الوطنية، فحوَّلوا عمليةَ التنميةِ في بلادِهم إلى عملية تخلُّف ممنهجٍ كي يزيدوا من مزايا نخبتِهم الحاكمة، وكلَّما خشوا من انقلاب مضاد صرخُوا عالياً ضدَّ "الصهيونية" و"الإمبريالية"، كما كانَ نهجُهم "الأبوي" في أحسن حالاته مدمِّراً، إنَّها المملوكيةُ الحديثة.

الفصل الثالث: المماليك الجدد

كانَ نابليون بونابارت هو من عرَّف الغربَ على المماليك، فبعد أن غزَا مصرَ في تموز 1798، ذبحَ جيشُه الآلافَ منهم قربَ الأهرامات، فمهَّدت هذه الكارثةُ طريقَ القاهرةِ أمامَ الفرنسيين. وعندما أبحرَ الجنرالُ بونابرت عائداً إلى فرنسا السنةَ التالية، أخذَ معَه بعضَ المماليك المرتدين، وجعلَ أحدَهم حارسَه الشخصيَّ لمدةِ خمسةَ عشرَ عاماً بعدَها، وكان لدى الإمبراطورِ نابليون الأولِ مجموعةٌ عسكريةٌ مملوكيةٌ ضمنَ الحرسِ الإمبراطوري الخاص، وبحسبِ فرانسيسكو غويا[22] الذي تركَ رسوماً تذكاريةً واضحةً في مدريد، فإنَّ هؤلاءِ المماليك شاركُوا في قمعِ الانتفاضةِ الوطنيةِ التي اندلَعت في الثاني من أيار 1808.[23] ورغمَ أنَّ عددَهم في الحرسِ الإمبراطوري لم يتجاوز المئتين في ذلكَ الوقت، إلا أنَّهم جاءوا ليجسِّدوا أسوءَ مَا في الإمبراطورية الفرنسية في عيونِ أعدائها، وكانت نهايةُ قصَّتهم الملحميةِ بالقضاءِ عليهم في قلعةِ القاهرة على يدِ محمد علي مؤسِّس الدولةِ المصريةِ الحديثة.[24]



نابليون بونابرت

[22] **فرانسيسكو جوش دي غويا لوشيتس**: رسام رومانسي إسباني، ويُعتَبَر أهم فنان إسباني أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ومن خلال تاريخه المهني كان مؤرخاً لعصره.

[23] **ثورة دوس دي مايو** أو ما يُعرَف بمعركة مدريد، (2 أيار 1808)، معركة ضمن حرب شبه الجزيرة. حيث كان القادة الفرنسيون ذوي خبرة كبيرة وجنوداً محترفين، لكنهم حكموا بشكل خاطئ على الطبيعة الثورية والدينية والسياسية والاجتماعية للجنود الإسبان.

[24] **مذبحة القلعة**: دعا محمد علي والي مصر المماليك إلى وليمة في قلعة القاهرة بمناسبة خروج حملة ابنه طوسون إلى الجزيرة العربية للقضاء على الدولة السعودية الأولى، وعند خروجهم من القلعة فتح عليهم

وخبا نجمُ المماليك ليقتصرَ ذكرُهم على قصائدِ الحنينِ للوطن في الفلكلورِ الشعبيّ الشرقيّ فقط، ولم تكن هذه طريقةً مناسبةً لتكريمِ تاريخِهم الطويلِ الممتدّ عبرَ ألفِ سنة. في اللغةِ العربية تعني كلمةُ مملوك حرفياً: العبد، حيثُ عملَ الخلفاءُ العباسيون في بغدادَ أو سامراء أحياناً على انتقاء بعضِ العبيد الترك لتجنيدِهم بغرضِ الحراسةِ الشخصية، وذلك كي يكونَ ولاؤُهم خالصاً لأصحابهم خلالَ الصراعاتِ المحليةِ على السلطة، وباتَ هذا النظامُ نهجاً ثابتاً في النصفِ الثاني من القرنِ الثاني عشر، عندما أسَّس ورثةُ صلاح الدين مُلكَهم الأيوبي في مصَر وسورية، وكان تجارُ العبيد يبيعونَ الأسرى من البحرِ الأسود والقوقازِ وحتى من أواسطِ آسيا في أسواقِ حلبَ ودمشق والإسكندرية. كانَ يُرسَلُ الأفرادُ المختارين إلى المدرسةِ العسكرية (وأشهرُها المدرسة العسكرية في قلعة القاهرة) ليوضعُوا تحتَ إشرافِ معلمٍ واحد لا يُعصَى له أمر، وحالما يكتملُ تدريبهم كانوا يُعتَقون ليبدؤوا حياةً جديدةً كجنود أحرار.

في سنة 1249 قادَ الملكُ الفرنسي لويس التاسعُ حملةً صليبيةً على مصر، حيث هُزِم وأُسِر في المنصورة. لكن المماليك اعتبرُوا هذا النصرَ نصرَهم هم فأسقطُوا السلطان، واضطرَّ الملك الفرنسي أن يدفعَ فديةً كبيرةً كي يُطلَق سراحه. ومع تنحيةِ التهديدِ الصليبيّ جانباً، تمكنَ المماليك من مواجهةِ خطرٍ أكبر وهو خطرُ المغول الذين دمرُوا بغداد وقتلُوا الخليفةَ سنة 1258. وبعدها بسنتين، وضعَ انتصارُ المسلمين في معركةِ عين جالوت في فلسطين قربَ نابلس حدَّاً درامياً للغزو المغولي.

قضى بيبرس -بطلُ معركتي المنصورة وعين جالوت- على أقوى الحكَّام الأيوبيين، ثمَّ اغتالَ السلطان المملوكي قطز للاستيلاء على عرشِه، لكن هذا الجانبَ المُظلم قد غابَ بعدَ ذلك من سيرتِه الملحمية الورديةِ التي تميزَ بها عهدُه (1260-1277)، ولازالَ ذلك غائباً حتى

جنود محمد علي النار فقتلوهم جميعاً، ثم انتشر الجنود في القاهرة يقتلون المماليك وينهبون بيوتهم لثلاثة أيام.

اليوم. وكانَ من ضرباتِ بيبرس العبقرية أن يضعَ تحتَ حمايته -في القاهرة- أحدَ أفرادِ الأسرةِ العباسية الذي كان قد نجا من المجزرةِ وأطلقَ عليه لقبَ "الخليفة"، ليكون هذا الخليفةَ الذي لا حولَ له ولا قوة مُضفياً الشرعية بصفتهِ سليلاً للنبيِّ على الحكامِ غير العربِ في القاهرة ودمشق، بل بالكادِ يتحدثونَ العربية.

وواصلت هذه الخلافةُ العباسيةُ الضعيفةُ التطورَ كسلالة، لكنَّ آليات العمل التي كان يتَّبِعُها المماليك منعَتهم من السيرِ في مسار توريثِ السلطة، حيثُ مَنَع المماليكُ أنفَسهم من الزواج من خارجِ عرقهم، ولم يُسمَحوا لأبنائِهم بتولي مناصبَ مدنية أو عسكرية، كما حُورِبَت الشبكاتُ العائلية بانتظام من قِبَل المماليك الذين اعتبرُوا أنفسَهم جماعةٍ واحدةٍ، بغضِّ النظرِ عن مقدارِ الولاءات الفردية. جعل هذا المنطق الدارويني[25] مفتاحَ السلطةِ بيدِ الرجلِ الأشدِّ شراسةً من بينِ أقوى المتنافسين، وصاحَبَ ذلك تجاذبٌ دائمٌ بين رغبةِ المنتصر بتأسيسِ ملكِه ليرثه أبناؤه، وبينَ الوفاقِ الجماعيِّ للمماليك للحفاظِ على التوازنِ ضمنَ الفصائلِ المُتعددة.

كان العالَم المملوكيُّ بمثابةِ مجتمع مستعدٍّ دائماً للمواجهة، له رموزُه وطقوسُه (مثل لعبة البولو وسباقاتِ الخيول ومسابقاتِ الرماية)، منعزلٌ عن المجتمعاتِ العربية المحلية، وكانَ المدنيون بشكل عام مُحتَقَرين من قِبَلِ الطبقةِ الحاكمة، على الرغمِ من أنَّ قضيةَ السلامِ والحرب كانَ أمراً يهمُّ الجميع بعدَ محنةِ الغزو الصليبي والمغولي. والجديرُ بالذكرِ أنَّ الإسلامَ التقليدي يقسِّم المجتمعَ لنخبةٍ حاكمة (الخاصَّة) وجماهير (العوام)، [26] لكنَّ هذا التفريقَ قد وصلَ

[25] من مبادئ نظرية داروين في أصل الأنواع مبدأ البقاء للأصلح، حيث تنتقي الطبيعة الكائنات الحية ذات الصفات الصالحة للاستمرار لتبقى، أما الصفات غير القابلة للاستمرار فإنها تفنى.

[26] باتفاق علماء المسلمين، لا يعد هذا التقسيم من دين الإسلام، حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين عربي أو أعجمي، وبين حاكم ومحكومة، كل الناس من آدم، وآدم من تراب، ولا طبقية في الإسلام. وخلال الخلافة الراشدة لم يكن الحكم حكراً على سلالة معينة، بل كان جميع المسلمين يشاركون

إلى مستوىً غيرِ مسبوق في عهد المماليك، فأصبحَت الحكومةُ عسكرية، وخُفِّضَت مرتبةُ الوزير ليصبحَ مجرَّدَ خازن لبيت المال. وباستثناء بيبرس، لم يتدخل المماليكُ قط في الشؤونِ الدينية، ولهذا السببِ احترمَ العلماء هذا الاتفاقَ الصامت، فلم يسألوا عن المؤهلاتِ الدِّينية لهؤلاءِ العبيد السابقين، كما احتفى الناس بحكّامِهم المماليك على أنَّهم "سلاطين الإسلام أو سلاطين المسلمين" واجتمعَت القلوبُ تحتَ قيادتِهِم في الجهاد.

استمرَّ الحكمُ المَملوكي لقرنينِ ونصف، ثم طردَ العثمانيون الذين اجتاحُوا الشرقَ الأوسط مَا بين عامي 1516-1517 المماليكَ من سورية، لكنَّهم سمحُوا لمن نجا منهم بخدمتِهِم في مصر. وكان السكانُ المحليُّون يخشونَ الاقتتالَ الموسمي الذي ينشبُ بينَ الجماعاتِ العسكرية بينَ الفَينة والأخرى، والذي قد يتصاعدُ لتصبحَ معارك كبيرة في المدنِ الضعيفة، وهذا يعني أنَّ نجمَ المماليك بدأ بالأفولِ منذُ العهدِ العثماني، أي قبلَ فترةٍ طويلةٍ من غزوِ بونابارت ومذبحةِ محمد علي.

قد يتساءل القارئ: لمَ علينا أن نستحضرَ النموذجَ المملوكي في هذا التحليلِ عن الدولةِ العسكرية العربية المعاصِرة؟ مع التقدمِ في هذا الفصل سيظهرُ التماثلُ بينَ الحِقبتين التاريخيتين، **فالمماليك الجُدُد، مثل أسلافِهم من العصورِ الوسطى، يفتقدونَ شرعيةَ الأسرِ المالكةِ الراسخة على مدارِ قرون، لكنهم عوَّضوا هذا النقصَ من خلالِ اعتقادِهم الراسخ بأنَّ القوةَ دوماً على حق. لم يكونوا أرقّاء مُعتَقين، ورغم أنَّهم جاءوا من طبقاتٍ اجتماعية أدنى، فقد كانَ الجيشُ هو الطريقُ الوحيدُ للارتقاءِ الاجتماعي.**

في اختيار الحاكم الذي يمثلهم برضاهم، ولم يكن يحق لعائلة أو طبقة أن تحتكر الحكم. ولكن مع انقضاء القرون الأولى، دخلت بدعة الطبقية هذه وجاءت مع الحكم الأموي ثم العباسي، ليبقى بها العمل مستمراً حتى الحكم العثماني، والعمل بها من قبل الحكام خلال تلك الحقبة لا يجعلها من الإسلام، بل هي اجتهاد منهم لاحتكار السلطة، الإسلام بريء منها.

كانت مطامعُ المماليكِ الجُدُد قد قادتهم نحوَ اندفاعٍ هائجٍ للاستيلاء على غنائمِ النظامِ القديمِ بشكل أساسي، لكن هذا لا يعني أنَّهم لم يكونوا ينظرونَ شزراً للنخبةِ الاجتماعيةِ التقليدية وأنَّ نفوسَهم لم تكن تتوقُ للانتقامِ الشعوبي. لذا سرعان ما أسَّسوا الطبقة "الخاصَّة" التي تعنيهم بعيداً عن "العامة" من الناس، والتي كانت تَحظى بامتيازاتِها وبروتوكولاتِها واحتفالاتِها الخاصة، لكن اقتداءَهم العميقَ بنموذجِ بيبرس وخلفائِه جَرَّ عليهم عِقاباً داروينياً جعلَ قَدَرَهم الصراعَ المستمرَّ على السلطة.

كانَ عبدُ الناصر وبومدين والأسد بعيدين جداً عن سِماتِ القادةِ الموهوبين، لكنَّهم كانوا ناجين من دوامة رهيبةٍ من المؤامراتِ والانقلابات والخيانة. لقد تعلَّموا أن يَقتُلوا قبلَ أن يُقتَلوا، وهَوَسُهم بالأمنِ حدَّدَ مصيرَ الأمة. بعدَ اختطافِ مكتسباتِ الاستقلال، جعلُوا من الشعبِ بأكمله رهينةً لطموحهم. ومثل بيبرس في زمانِه وبعدَه، وجدُوا العديدَ من الناس المُستعدِّين للانضمامِ لمثل هذا السعيِّ نحو المجَد.

عبد الناصر غير الآمن

الروايةُ المبجَّلة تصوِّر عبدَ الناصر على أنَّه ضابطٌ شجاعٌ ثارَ غضبُه بعد مَذَلَّةِ الهزيمةِ عَامي 1948-1949 في فلسطين، وقادَ سنةَ 1952 مجموعةَ الضباطِ الأحرار لاستعادةِ كرامة مصر. وكانَ مضطراً لمواجهةِ "رد فعل" محليٍّ متعددِ الوُجوه، متمثلاً في مؤامراتِ الإخوانِ المسلمين الكبرى ضدَّه عَامي 1954 و1965، بينما كانَ يخوضُ حَربين إمبرياليتين مفروضَتين عليه عامي 1956 و1967. ورغمَ حجمِ المهمَّةِ الهائلة، إلا أنَّه سَعى باستمرارٍ لتوحيدِ العرب، غيرَ أنَّه انهارَ من الإجهاد سنةَ 1970 بعدَ عودةِ السَّلام للأردن إثرَ أحداثِ أيلول الأسود.

وبقيَت هذه الروايةُ على حالها في عَهدي السادات ومبارك، لأنَّ كِلا الديكتاتورين كَانا يعرفان الثمنَ الغالي الذي يجبُ أن يدفَعاه عند الكشفِ عن الجرائم التي ارتكبَها سلفُهم

السياسيُّ عندَ تأسيس حكمه. صحيحٌ أنَّ عبد الناصر واجَه عشراتِ المحاولات لاغتيالِه والإطاحةِ بنظامه، وهذا جاءَ في معظمه من مؤسستهِ العسكرية، لكنَّ عبد الناصر كعضوٍ سابقٍ في الإخوان المسلمين، مَدينٌ بالكثيرِ من نجاحهِ لموهبته في هندسةِ الانقلاباتِ العسكرية، حيث قَضى حياتَه في السلطةِ في جو من المؤامرات، وكانت هذه المؤامراتُ تشكلُ في الغالب تهديداتٍ حقيقية.

أسَّسَ "الضباطُ الأحرار" الذين خلعُوا الملكَ فاروق "مجلسَ قيادة الثورة" الذي ترأَسَه عبد الناصر وسيطرَ عليه من خلالِ مُساعدَيْه المُقرَّبين عبد الحكيم عامر وزكريا محي الدين، لكنَّ هذا المجلس كانَ بحاجةٍ لشخصيةٍ قياديةٍ معروفةٍ للعامة من أجلِ تجسيدِ انقلابِهم وإضفاءِ الشرعيةِ عليه، فتحوَّلوا إلى الجنرال محمد نجيب، الذي اعتقدُوا أنَّه أفضلُ من يجمعُ ما بين الشعبيةِ وقابليةِ الانقياد. وعُيِّن نجيب رئيساً للوزراءِ في شهر آب 1952، ليصبحَ أولَ رئيسٍ لمصر بعدَ إعلانِ الجمهورية (وبعد حل الأحزاب) في حزيران 1953.

وانطلقَت "هيئة التحرير"؛ المنظمةُ الفضفاضةُ النابضةُ بالحياةِ والوطنيةِ والشعبيةِ كذراعٍ سياسيٍّ للضباطِ الأحرار (وكحزبٍ قانوني وحيد)، ليصبحَ عبدُ الناصر نائبَ رئيسِ الوزراء، وليقفزَ عامر من مجرَّد ضابطٍ برتبةِ رائد إلى رئيسٍ لهيئة أركانِ القواتِ المسلحة (منصب يَرقى إلى مستوى الوزير)، كما رُقِّي زكريا محي الدين إلى وزيرِ الداخلية، وسرعانَ ما قوَّى من أجهزةِ الأمن: الفرعَ الخاصَّ الذي أسَّسته بريطانيا سنة 1911 وتوسَّعَ بعد ذلكَ ليصبحَ فرعَ المخابراتِ العامة. بينما وُجِّهَت مديريةُ المخابراتِ العسكرية نحوَ الاتِّجاهِ السياسي، وانتُقِيَ بعضٌ من أكثرِ أفرادِها ولاءً وكفاءة لتشكيلِ مكتبِ الرئاسةِ للمعلومات تحتَ الإشراف المباشرِ لعبدِ الناصر وقسمِ المخابرات العامة. كانت المخابراتُ العامة في ذلكَ الوقت تابعةً لوزارةِ الداخلية والتي يُفترَضُ أن تكون مدنيَّة، لكنَّ جميعَ أجهزةِ المخابرات كانت عسكريةً وتابعةً لنظامِ الضباطِ الأحرار.

هذا الهوسُ بالأمنِ كانَ من البدايةِ السِّمةَ المُميِّزةَ لنظامِ عبد الناصر وما جاءَ بعدَه من الأنظمة. والحقيقة أنَّ ما يُفترَضُ أن يكونَ مخابرات مدنيةً تأسَّس بخبرةٍ وقيادةٍ عسكريةٍ كانَ مثالاً آخر عن الدولةِ العميقة في مرحلتِها الجَنينية. لقد تخوَّفَ عبدُ الناصر من أنَّ شعبيَّته قد لا تُضاهي شعبيةَ نجيب، إذ كانَ من الممكنِ لنجيب أولِ رئيسٍ مصري أن يستندَ إلى مزيدٍ من الالتزامِ الديمقراطي تجاهَ معظمِ القواتِ المسلحة التي ردَّدت دعوةَ الأحزابَ المحظورةِ لإجراءِ انتخاباتٍ حرةٍ ودستور جديد.

لكنَّ عبدَ الناصر في أسلوبٍ مملوكيٍّ عريق، قرَّر إقحامَ مصر في أزمةٍ يحيِّد من خلالها نجيب: سلسلة من التفجيراتِ الاستفزازيةِ سبقَت مرحلةَ السماح الشكليِّ للأحزابِ السياسيةِ في شهر آذار 1954، لربطِ الفتنةِ الحاصلةِ بالتعدديةِ السياسية. ثم رتَّبت الشرطةُ العسكرية إضراباً لعمالِ النقل مما جمَّدَ الحركةَ في البلاد، وفي الوقتِ ذاته تظاهرَ المحرِّضون في أرجاءِ القاهرة يصرخون: "لا أحزاب، لا برلمان، لا انتخابات"، فلجأَ نجيب إلى وزيرِ داخليتِه زكريا محي الدين للتعاملِ مع هذه المظاهرات، إلا أنَّ الأخير قد طلبَ منه أوامرَ مكتوبةً لقمع المظاهراتِ محذِّراً إياهُ من حمام الدم المُتوقَّع. وهكذا بعد أنْ عَلِقَ نجيب بينَ الضباطِ الأحرار ومشكلاتِ الشارع، هربَ من المواجهةِ الحاسمةِ ووافقَ على التراجع. ورغمَ أنَّه قد أصبحَ في موقفِ العاجزِ الآن، إلا أنَّه كانَ لا يزال الرئيسَ الإسمي للبلاد. وفي نيسان 1954، مُنِعَت كلُّ الاتحاداتِ الطلابيةِ والنقابات المهنية.

وبعدَها بستةِ شهور، اصطادَ عبدُ الناصر عصفورين بحجر واحد بعدَ فشلِ محاولةٍ لاغتياله (على الأرجح كانت مسرحية) في الإسكندرية على يدِ أحدِ أفرادِ الإخوان المسلمين، فاعتُقِل نجيب لاتهامهِ بالمشاركةِ في المؤامرة ووُضع تحتَ الإقامةِ الجبريةِ لثماني عشرةَ سنة بعدَها، كما زجَّت الحملةُ على الإخوان المسلمين بنحوِ عشرين ألفاً من أعضاءِ الجماعةِ في السجون (مع إجراءِ محاكمات لواحدٍ من كلِّ عشرين مُعتقلاً)، فوضَّح هذا طريقةَ السلطةِ

المطلقةِ لعبدِ الناصر ودائرتَه، الذين اعتمدُوا على الإصلاحاتِ والخطابِ المناهضِ للملكيَّة (والمحاكمات) لزيادةِ رصيدِهم الثَّوري.

اكتمل التحوُّل من الانقلابِ العسكريِّ إلى "الثورة" (التي مثلت في الحقيقةِ ديكتاتوريةَ عبد الناصر) في حزيران 1956، وتمَّت الموافقةُ على الدستورِ الجديد وعلى رئاسةِ عبدِ الناصر بنسبة 99.9% من الأصوات، وحُلَّ مجلسُ قيادةِ الثورة، كما حدثَ باستمرارٍ مع المماليك، ولم يستطعْ عبد الناصر الاستكانة إلى أمجادِه، بل سيواجِه في الحقيقةِ منافسةً محمومةً ضمنَ دائرتِه الضيقةِ خلالَ السنوات العشر القادمة: إنَّه عبد الحكيم عامر الذي رُقِّي إلى رتبةٍ لم يصلْ إليها أحدٌ من قبل في الجيش المصري وهي رتبةُ مُشير سنة 1957.



عبد الحكيم عامر

وَلِفهْمِ عبثيَّة مثلِ هذا الصراعِ على السلطة، على المرءِ أن يدركَ أنَّ الرتبةَ العسكرية لم تُضِف شيئاً للإمكاناتِ الفِعلية للمعيِّنين وأدائِهم، حيثُ أنَّ عامر انهارَ تقريباً خلالَ تشرينَ الثاني 1956 أمامَ "العدوان الثلاثي" الذي شنتهُ إسرائيل وفرنسا وبريطانيا على مصر، فتولَّى عبد الناصر زمامَ العمليات. ورغمَ هزيمةِ جيشهِ الواضحة، إلا أنَّه احتفلَ بنصرِه السياسيِّ بعدَ انسحابِ القوات الغازية بعدَ ضغطِ الولاياتِ المتحدة.

لكنَّ عامر عَرفَ عن كثب جُنونَ العظمة لدى زميلِه الذي شاركَ معه في الانقلابِ واكتشفَ مراراً مؤامراتٍ جديدة منه، بدءاً من نيسان سنةَ 1957، فقرَّر أن يُبقيَ الرئيسَ تحتَ حراستِه. والأهم من ذلك، أنَّ القائدَ الأعلى للقواتِ المسلحة قد حوَّل الضباطَ إلى أكبرِ "نظام شللية" في مصر -حَسْبَ تعبيرِ الباحث الاجتماعيِّ حازم قنديل- وبالنسبة للجيشِ فقد أصبحَ المشيرُ أشبه "ببابا نويل".

وعندما دفعَت القيادةُ السوريةُ عبدَ الناصر إلى قَبولِ الوحدةِ على مَضض في البدايةِ سنة 1958، رأى رئيسُ "الجمهورية العربية المتحدة" الفرصةَ سانحةً لإبعادِ عامر عن طريقِه، فعُيّن المشير حاكماً "للإقليم الشمالي"، تماماً كما كانَ المماليك المُشاغبون يُرسَلون إلى دمشق عندما يُصبحون تهديداً كبيراً للسلطان في القاهرة. لكنَّ عُمرَ الوحدةِ كانَ قصيراً، حيثُ انهارَ سنة 1961، ليكون أحدَ أسبابِ انهيارِ الوحدة عائداً إلى إطلاقِ عامر العَنان للوحشيةِ العسكرية في إقطاعَته الخاصة (سورية).

عادَ المُشير إلى القاهرة، في خريف سنة 1962، وحاولَ عبدُ الناصر تنحيةَ عامر عن منصبِ القائدِ العسكريّ الأعلى، ممَّا دفعَ قائدَ الجيشِ إلى التنديد "بخوفِ الرئيسِ من الديمقراطية". كما لعبَ التدخلُ المصري في اليمنِ دوراً في إطلاقِ يد عامر وكبارِ الضباط. في النهايةِ باتَ عبدُ الناصر القائدَ الأعلى للقواتِ المسلحة، لكنه اضطرَّ للتعاملِ مع عامر فعيَّنه في البدايةِ نائباً أول للرئيس ونائباً للقائدِ الأعلى. وكانَ عبدُ الناصر يشتكي بمرارةٍ لأنور السادات -أحدِ مؤسسي الضباط الأحرار-: "أنا الرئيسُ المسؤولُ لكن عامر هو الحاكمُ الفعلي".

وفي حزيرانَ من سنة 1963، إزاءَ عدمِ قدرةِ عبد الناصر على خلعِ المُشير من القيادة، أسَّس عبد الناصر تنظيمَ الطلائعِ داخلَ الاتحادِ الاشتراكي العربي الذي شُكّل حديثاً، وهو الشكلُ الجديدُ لهيئةِ التحريرِ الذي طالَ أمدُه كحزبٍ شرعيٍّ وحيد. وكانَ الرئيسُ المصري على درجةٍ من الطغيان بحيثُ لا يمكنهُ الوثوق بأحد، لكنَّ التنظيمَ الطليعي السِّرّي أعطَاه ذراعاً مخابراتيةً قويةً مكَّنته من التجسسِ على داعمي عامر نفسِه في الجيش.

وردَّ المشيرُ بإنشاء مديريةِ المخابراتِ العسكرية التي تتبعُ له مباشرة، وذلك بعدَ أن اكتشفَ مؤامرةٍ للإخوان المسلمين (اعتُقلَ الآلافُ منهم وقُتِلَ ما لا يقلُّ عن 250 تحتَ التعذيب) صيفَ سنة 1965. فاتَّهمَ جهازُ المخابراتِ العامة بعدمِ الكفاءة -على الأقل- وطالبَ بحلّه. وهذه الحرب بالوكالةِ بينَ أجهزةِ المخابراتِ المختلفة، لم تؤدِّ إلا لتسعيرِ الحملة

على الإسلاميين، فشُنِق سيد قطب في آبَ من سنةِ 1966. وبعدَ مؤامرةِ 1954، اختارَ عبدُ الناصر الواثقُ بنفسِه سجنَ قيادة جماعةِ الإخوانِ المسلمين بدلاً من إعدامِها.

وكانَ العداءُ المستحكِمُ بينَ عبد الناصر وعامر عاملاً حاسماً في تراكمِ الأخطاء التي أودَت بمصر للوقوعِ بفخِّ هزيمةِ حزيران 1967 مع وعيِهما التامِّ بمخططِ هذا الفخ (كانَ ثلثُ الجيشِ المصري في اليمن مما جعلَ انتصارَ إسرائيل يبدو حتمياً). كانَ الجميع في القاهرة مَوهومين بتفوُّقِهم على أعدائهم، لكن إسرائيل استخدَمت التصعيدَ الشفهي لتوجِّه ضربةً شبه قاتلةٍ للجيش المصري. وفي التاسع من حزيران، أعلنَ عبدُ الناصر الاستقالةَ الجماعيَّةَ لقيادةِ البلاد (بمن فيها عامر وعبد الناصر نفسه) في خطابٍ درامي، في الوقت الذي رتَّبَ الاتحادُ الاشتراكي مظاهراتٍ ضخمةً في مصر بأكملِها للتوسُّلِ لعبدِ الناصر للبقاءِ في السلطة.

وفي خطوة مسرحية حذِرة تراجعَ عبدُ الناصر عن استقالتِه في الحادي عشرَ من حزيران، وبعد خمسِ سنوات من الصِّراع طردَ عبدُ الناصر عامر أخيراً، فنشبَت حملةُ تشويهِ سمعةٍ وسطَ اتهامات متبادلة بالمسؤولية عن هزيمةِ "حربِ الأيام الستة المذلة". وبعدَها بشهرين، وُضِع عامر في مُعتقل تابعٍ للمخابراتِ العامة حيثُ انتحرَ مُبتلعاً سُمّاً (الرواية الرسمية)، أو قد أُعدِمَ بسرعة (ليبدأ عبد الناصر بعدَها برمي الاتهاماتِ لرفاقِه الموثوقين بلا هوادةٍ والتخلصَ منهم عبرَ أجهزةِ مخابراته).

لقد اتخذَ الديكتاتورُ المصري من كارثةِ 1967 ذريعةً للتخلصِ من أعدائِه في الجيش. وسيركِّز عبد الناصر في النهايةِ على استعادةِ سيناء التي آلمته خسارتُها كثيراً، عبرَ شنِّ حربِ الاستنزاف عبر قناة السويس. كما اضطرَّ لمحاكمةِ أبطالِ عصرِ ذلك الوقت؛ أولئك المقاتلونَ الفلسطينيون الذين جنَّدَهم في العقد الماضي، حيثُ كانت منظمةُ التحريرِ الفلسطينية قد انطلقَت في القاهرة سنةَ 1964 تحت رعايةِ عبد الناصر، وكانَ عليه أن يسلِّمها لحركةِ فتح وزعيمِها ياسر عرفات سنة 1969.

وبعد عجزِه عن استعادةِ الأرضِ المصرية، لم يَعُدْ عبدُ الناصر يستطيعُ الادِّعاءَ أنَّه مُدافِع عن القضية الفلسطينية، فاختارَ إدارةَ الخسائر، ومعاقبةَ منظمةِ التحريرِ الفلسطينية عند تعدِّيها على سيادة الآخرين، حيثُ كانت اتفاقيةُ القاهرة سنة 1969 بينَ لبنان ومنظمةِ التحرير قد انتهكَت سيادةَ لبنان لدرجةِ أنَّهم اضطرُّوا لإبقائها سرية، كما انتهى اتفاقُ وقفِ إطلاقِ النارِ بينَ الأردن ومنظمةِ التحريرِ بأيلول الأسود سنة 1970. وكانت هذه آخرُ إنجازاتِ عبدِ الناصر، قبلَ فترةٍ وجيزةٍ من وفاتِه بأزمةٍ قلبية.

من السادات إلى مبارك

بعد وفاةِ عبدِ الناصر المفاجئة، انكشفَ الثلاثيُّ الأمنيُّ الذي كانَ يحكمُ البلادَ نيابةً عنه: "علي صبري" تولى قيادةَ الاتحادِ الاشتراكي العربي، بينما تولَّى "شعراوي جمعة" التنظيمَ الطليعي إضافةً لتوليه منصبَ وزيرِ الداخلية، كما كانَ "سامي شرف" سكرتيرَ مكتبِ الرئيسِ للمعلومات. وقد توافقَ هؤلاء على أنور السادات ليكونَ خليفةً لعبد الناصر، رغمَ أنَّهم كانوا مُقتنعين بأن الرئيسَ الجديدَ سيكونُ رئيساً انتقالياً، يعطيهم وقتاً لتجهيزِ عمليةِ الاستيلاءِ على السلطة (وتسوية حساباتِهم فيما بينهم).

وعلى الرغمِ من خداعِ حلفائه المُفترضين، إلا أنَّ السادات استفادَ من كونه مستودعَ الأسرارِ القذرةِ لعبد الناصر، ففي نيسان 1971 أعلنَ الوحدةَ بينَ مصرَ وسوريةَ وليبيا، وحلَّ التجمُّعَ الاشتراكيَّ العربي ليضعَه ضمنَ كيانٍ أوسع، وفي تموز عَلِمَ بتفاصيلِ مؤامرةٍ يشتركُ فيها صبري وجمعة وشرف، فعرضَ على شرف صفقةً إنْ هوَ اختارَ العمل ضدَّ رفاقه المتآمرين، لكنَّ شرف أعادَ حساباته الخاطئة ورفضَ الصفقة، فأُقيل لاحقاً من حلقةِ القيادة، وسُمِّي الانقلابُ المُضاد بفخرِ "الثورة التصحيحية"، في ترديدٍ لصدى-كما سنرى لاحقاً- انقلابِ حافظِ الأسد الذي قامَ به في دمشقَ في تشرينَ الثاني 1970.

خدمَ مشروعُ الوحدةِ الثلاثيةِ معَ سورية وليبيا غاياتِ السادات ثم تنصَّلَ منه، لكنه أعادَ هيكلةَ جهازِ المخابراتِ العامة جذرياً إلى جهازِ مباحثِ أمنِ الدولة. وبالنسبةِ للسادات، باتَ البعد المُخابراتيُّ عديمَ الجدوى، وخُفِّضَت إمكاناتُ الجهاز إلى مجردِ إحاطةِ الرئيسِ بالمعلومات، كما يشيرُ الطردُ الاعتباطيُّ للخبراءِ السُّوفييت في تموز 1972 إلى تحوُّلٍ كبيرٍ في التعاونِ المخابراتي من الكي جي بي (المخابرات الروسية) إلى السي آي إيه (المخابرات الأمريكية)، إضافةً إلى اعتمادِ السادات على صديقِه القديم كمال أدهم الذي باتَ الآن رئيساً للمخابراتِ السعودية.

وبدأ الرئيسانِ السوريُّ والمصريُّ سراً التجهيزَ لهجومٍ مشتركٍ على إسرائيل، لكن بينما كانَ الأسد يأمل باستعادةِ مرتفعاتِ الجولان، كان السادات يتصوّرُ حرباً سياسيةً لكسرِ الجمودِ معَ إسرائيل قبلَ اللجوءِ إلى الولاياتِ المتحدة ووسطائِها لاستعادة سيناء. وفي الحقيقةِ لم يكنْ لدى السادات خبرةً قتالية، علاوةً على كراهيتهِ لمثل هذا السيناريو الذي يجبُ أن يخوضَه. وفي السادسِ من تشرين الأول 1973، عَبَرَ الجيشُ المصري إلى الضفةِ الشرقية من قناةِ السويس بالتنسيقِ مع هجومٍ سوري مندفعٍ على الجولان، لكنَّ السادات قرَّر وقفَ الهجومِ من جانبٍ واحد في التاسع من تشرين الأول، تاركاً سورية تواجهُ هجوماً معاكساً وحدَها. ثمَّ تابعَ الرئيسُ المصري الهجوم العسكريَّ في الرابع عشر من تشرينَ الأول، ممَّا فتحَ ثغرةً سرعان ما تسلَّلَ الإسرائيليون منها وتقدَّمُوا على الضفةِ الغربيةِ من القناة.

كانَ قرارُ السَّادات النهائي بقبولِ وقفِ إطلاقِ النار على الوضعِ الرَّاهن في 22 تشرين الأول القشةَ التي قصمَت ظهرَ الجيشِ المصري رغمَ قتالِه الشجاعِ في المعركة، ثم أُلقي اللومُ على رئيس الأركان المحبوب والحازم سعد الدين الشاذلي بسببِ القصورِ الذي شابَ الحرب ونُفِيَ إلى لندن كملحقٍ عسكري. كانَ الشَّاذلي مختلفاً عن عامر، بل على العكسِ ممَّا حدثَ سنةَ 1967، فقد تصرَّف الجيشُ هذه المرة مدفوعاً بواجبِه الوطني وتركَ الصراعَ على السُّلطة.

سعد الدين الشاذلي



اختارَ السادات حُسني مبارك نائباً له، والذي كانَ قائدَ القوةِ الجوية وأقلَّ الضباطِ الكبار ميلاً إلى الانقلابات، ثم أطلقَ بعدَها سياسةَ الانفتاح للوصولِ للمُستثمرين الغربيين والخليجيين، لكنَّ التوظيف في الدولة قد تواصلَ نموُّه بالوتيرةِ المقلقةِ ذاتها التي كانَ عليها في عهدِ عبدِ الناصر، ثمانية بالمئة على الأقلِّ كلَّ سَنة، كي يغذّيَ شبكات الرعايةِ

المحلية والوطنية. لكنَّ التَّحرر الاقتصادي كانَ شعارَ السبعينات، وكذلك حُلْمُ السادات بأنْ يصبحَ حليفاً كاملاً لأمريكا.

كانَ ثمَّة اتصالٌ واضحٌ بينَ عهديْ عبدِ الناصر والسادات من حيثُ هيمنةُ بارونات المُخابرات. وكما وصفت المؤرخةُ أميرة الظاهري سنبل:

"ليس من المبالغةِ القول بأنَّ العديدَ من أولئك الذين تمكَّنوا من الوصولِ إلى المناصب المرموقة في مؤسساتِ الاستيرادِ والتَّصدير وفي الخارجية خلالَ عهدِ كلٍّ من عبد الناصر والسادات كانوا ينتمونَ إلى المُخابرات المصرية، لقد وقفَ الأعضاءُ مع بعضِهم البعض، وتعاضدوا لإيجادِ واقعٍ جديد يسمحُ لهم بالاستفادةِ من دورِهم".

في كانون الثاني 1977، أشعلَ الانخفاضُ الكبيرُ للدعمِ الحكوميّ على الموادِ الأساسية مَا سُمِّي بـ "ثورة الخبز" في كلِّ أرجاءِ البلاد، وكانت هذه أوسعَ مشكلةٍ شعبيةٍ منذُ "حريق القاهرة" المشؤوم في كانون الأول 1952، والذي انفجرَ فيه الغضبُ على بريطانيا وعلى الملكيةِ ممَّا مهَّد الطريقَ لانقلابِ الضباطِ الأحرار، فاضطرَّ السَّادات للهروب من حشودِ أسوان وأنْ يعودَ إلى القاهرة بالهليكوبتر، بينما أُحرِقَ بيتُ مبارك قربَ الإسكندرية.

أمرَ الرئيسُ الجيشَ باستعادةِ النظام، فقُتِل 160 متظاهراً خلالَ يومين، ولم يَعدِ السلامُ إلى الشارعِ المصري إلا عند التراجعِ عن قرارِ رفعِ الدَّعم. فصَّمم الساداتُ بعدَها على ألا يعتمدَ على الجيشِ مجدداً لبقاءِ نظامه، وقرَّر أن يقوّي الوحداتِ شبهِ العسكريةِ لوزارة الداخلية، وقواتِ الأمن المركزي التي تزايدَت أعدادُها من 100 ألف إلى 300 ألفِ عنصر. ثم مرَّرَ السادات قانوناً على الأحزابِ السِّياسية أدَّى لانقسامِ الاتحادِ الاشتراكي إلى ثلاثةِ منابر، على اعتبارِ أنَّها تناسبُ الجناح اليميني والوسطَ واليسارَ من الطيفِ اليساري. كانَ المِنبرُ الوسطيُّ هو الأقوى، فورثَ معظمَ نفوذ الاتحاد الاشتراكي، ثم سُمِّي في النهايةِ الحزبَ الديمقراطي الوطني، وكانَ ذلك عبارةً عن انتقالٍ سلسٍ من نظامِ الحزبِ الواحد

إلى نظامِ الحزبِ المُهيمن. تركَ معظمُ كوادرِ التنظيمِ الطَّليعيِّ هذا التنظيمَ لينضمُّوا إلى الحزبِ الديمقراطيِّ الوطني، وجلبُوا معَهم قدراً كبيراً من الإمكانياتِ المخابراتية.

وبعدَ أن اطمَّأن على الجبهةِ الداخلية، قامَ الساداتُ بحركتِه الجريئةِ باتجاهِ عمليةِ السلامِ مع إسرائيل التي ترعاهَا الولاياتُ المتحدة، فبدأ زيارةً مفاجئةً إلى القدسِ سنة 1977، قبلَ عقدِ قمةٍ ثلاثيةٍ مع رئيسِ الوزراء الإسرائيلي "مناحيم بيغن" استضافَها "جيمي كارتر" في كامب ديفيد سنةَ 1978، ووُقِّعَت معاهدةُ السلامِ المصرية الإسرائيلية في نهايةِ المَطاف في آذار 1979، وكمكافأةٍ للقوات المسلحة المصرية على ولائِها المُستمر، وافقَت الولايات المتحدة على تخصيصِ معونةٍ سنويةٍ بقيمة 1.3 مليار دولار كمساعداتٍ عسكرية لمصر.

اعتقد الساداتُ بحقٍّ أنه فعلَها، لكن في السادسِ من تشرينَ الأول 1981، وخلالَ الاحتفالِ بالذكرى السنوية الثامنة لعبورِ الجيشِ المصري لقناة السويس، تسلَّل أحدُ عناصرِ المغاويرِ من الجهاديين إلى موكبِ العرضِ العسكريِّ وأطلقَ النار على السادات فأردَاه قتيلاً. وبعدَها بأسبوع، جرَت انتخابات فازَ فيها مُبارك نائبَ الرئيس الذي حُضِّر مسبقاً ليكونَ وريثه، وأصبحَ رئيساً للبلاد بعد فوزِه بالاستفتاءِ بنسبة 98.4% من الأصوات، ثم سُحِقت في الفترةِ الانتقالية انتفاضةٌ إسلاميةٌ في مدينة أسيوط بمصر العليا على يدِ الجيش.

كانَ وزيرُ دفاعِ مبارك المشير عبدُ الحليم غزالة، وهو من كانَ قائدَ سلاح المدفعية إبانَ حربِ أكتوبر سنة 1973. ومثل الشاذلي قبله، لم يُعر أبو غزالة اهتماماً بقضيةِ الوصولِ إلى السلطة، بل عندما تمرَّدَ مجنَّدو قواتِ الأمنِ المركزي -خوفاً من تمديدِ خدمتِهم الإلزامية لسنةٍ إضافية- سنة 1986، أمرَ أبو غزالة بإرسالِ الجيشِ لإخضاعِ الثورةِ في غضونِ أيام (قُتِل 107 من رجال الشرطة)، وحالما انتهَت المهمةُ عادَ الجيشُ إلى ثكناتِه بإخلاصٍ تام.

لم ينقذْ هذا الموقفُ المحترم وزيرَ الدفاع، فقد اتُّهِم بعدَها بسنتين بتهريبِ موادٍ غيرِ قانونية إلى العراق بقيادةِ صدام حسين، واضطرَّ أبو غزالة إلى الاستقالةِ في نهايةِ المَطاف في نيسان 1989، فسهَّل التخلصُ منه انتقالَ مصرَ في عهدِ مُبارك من دورِها الحاسمِ في دعمِ العراق خلالَ حربِه مع إيران (1980-1988) إلى دورِها الحاسمِ في الائتلافِ ضدَّ صدام سنةَ 1990-1991 (كانت القواتُ المصرية من بينِ أولِ القواتِ التي دخلَت الكويت "المحرَّرة").

مات عامر بالسُّم، والشاذلي تعرَّضَ للنفي، لكن أبو غزالة بقيَ هادئاً في بيتِه بعدَ تقاعده، وكان يتمتعُ بشعبيةٍ كبيرةٍ في مصر، حتى أنَّه طمحَ في حزيران 2005 إلى خوضِ سباقِ الرئاسةِ في أول انتخاباتٍ رئاسيةٍ متعددةِ المرشَّحين، لكنَّ زيارةَ مبارك إلى بيتِه كانت كفيلةً بثني المشير السابق عن التفكيرِ بأيِّ طُموحٍ سياسي. ومقارنةً بحقبةِ السادات ونهجِ عبد الناصر، فقد أصبحَ المماليك مرَوّضين بشكلٍ غيرِ مسبوق خلالَ حكم مبارك.

المؤامرة السورية

رأينا كيفَ كانت تجربةُ الجمهورية العربية المتحدةِ بقيادةِ مصر تجربةً صادمةً وجَّهت ضربةً قاسيةً للنظامِ السياسيِّ السوري وطبيعتِه التعدديَّة بين سنة 1958 إلى 1961، حيث نقلَ المماليك المصريون جهازَهم الأمنيَّ وقمعَهم العُدوانيَّ إلى سورية، وقد أدَّى هذا إلى استقطابِ القوميين العربِ مَا بينَ الناصرية والبعثية، ممَّا أدى إلى عسكرةِ البنيةِ البعثيةِ لتتمكنَ من الردِّ على الناصريين السوريين.

ألقَت خليةٌ سرِّيَّةٌ من الضباطِ البعثيين باللومَ على القيادةِ المدنيةِ لِحزبِهم، واتهمتْها ببيع الاستقلال السوريِّ لعبد الناصر، فنظَّم هؤلاء الضباط "اللجنة العسكرية" السِّرية سنة 1960 للتحضيرِ لإسقاطِ الجمهوريةِ العربيةِ المتحدة، ثمَّ الاستيلاءِ التامِّ على السلطةِ نهايةَ المطاف، وكانَ قائدُهم هو العقيد محمد عمران، ابن شيخٍ عَلَويٍّ (نصيري) من حمص، بينما كانَ الخمسةُ الآخرون من هذه اللجنةِ السرِّيَّة هم: صلاح جديد وحافظ الأسد وكلاهما علويان؛ وعبد الكريم الجندي وأحمد المير وكلاهما إسماعيليان؛ وعثمان كنعان وهو سنّي من إقليم "إسكندرون". كانَ هذا التمثيل المُفرِطُ للأقليات في هذه المجموعةِ نتيجةً غيرَ متوقعةٍ للقمع المصري الوحشي، حيثُ لم يَثِقْ المتآمرون البعثيون سوى بأقربِ رفاقِهم، فركَزُوا بالتالي على القرابةِ الاجتماعية.

كانَ الجناحُ اليميني المدعومُ سعودياً هو الذي قامَ بالانقلابِ الذي أعادَ الاستقلالَ السوريَّ في أيلول 1961، لكن "اللجنة العسكرية" انتظرَت ثمانيةَ عَشر شهراً فقط قبل أن تجنيَ الثِّمار، ففي آذار 1963 دخلَ عمران وجديد بدباباتِهما إلى دمشق، بينما احتلَّ الأسد أقربَ قاعدةٍ جوية، بينما تحرَّكَ أحدُ زملاءِ المتآمرين المقدم الدرزي سليم حاطوم إلى محطةِ الإذاعة، ومنها أُذيع "البيان رقم واحد" المعتاد. سيطرَ جديد على مكتبِ شؤونِ الضباط حيث رقَّى الضباطَ البعثيين المتآمرين (وأصبح العقيد حافظ أسد عميداً)، وطردَ العناصرَ

المنافسةَ من القواتِ المسلحة. كما عَملت "اللجنة العسكرية" كـ "مجلسٍ عسكريٍّ ضمنَ مجلسٍ عسكريٍّ آخر" بينما تُرِكَت الواجهةُ للجنرالِ السني غير البعثي "أمين الحافظ" الذي جَمعَ بين حَقيبتي الدفاع والداخلية. وفي الوقتِ نفسه، شكَّل البعثُ ميلشياتِه شبهِ العسكرية الخاصة بهِ باسم "الحرس الوطني".

حاولَ الآباء المؤسسونَ لحزبِ البعثِ الوصولَ إلى السلطةِ مرةً أخرى عبرَ التَّلاعبِ بعمران ضد رفيقِه السابق. لكنَّ جديد وأسد توقَّعا هذه الحركة. وفي شباط من سنة 1966، قادَ حاطوم هجوماً دموياً على قصرِ أمين الحافظ، وشارَكت ميليشيا الحزب التي كان يقودُها رِفعت الشقيقُ الأصغر لحافظ الأسد في هذا الهجوم. فسُجِن أمين الحافظ وعمران في سجنِ المزة، في ضواحي دمشق، كما فُكِكَت القيادةُ المدنية للبعثِ بالكامل.

أصبحَ جديد الآن يقودُ البلاد، لكنَّ المتآمرين مُفرطي الحَذر عيَّنوا نورَ الدينِ الأتاسي رئيساً للجمهورية كواجهةٍ سياسيةٍ مدنية، وعُيِّن حافظ الأسد وزيراً للدفاع، بينما قادَ حاطوم الذي طمعَ بهذه الوزارة لنفسهِ كميناً للانتقامِ من جديد، فأحبطَت القوةُ الجويةُ التابعةُ للأسد محاولةَ الانقلاب؛ وفرَّ حاطوم إلى الأردن، قبل أن يقومَ جديد والأسد بخمسِ عملياتِ تطهيرٍ للقوات المسلحة في غضونِ ثلاثِ سنوات.

وبدلاً من تبنِّي نهجٍ أقلَّ حِدَّة تجاهَ إسرائيل، قلَّد المماليك السوريون نظراءَهم المصريين، وأوغلوا في التصعيدِ الخطابيِّ ضد "الصهيونية" و"الإمبريالية"، حيثُ وجدُوها طريقة متناقضةً لنزعِ فتيلِ التوترِ ضمنَ القواتِ المسلحة، بعد أن انقسمَت "اللجنة العسكرية" مرَّتين سنة 1966، كما التزمَ جديد بحمايةِ جماعةِ فتح الفلسطينية، وكانت عملياتُ تسللِ عناصرِها إلى إسرائيل تؤدي إلى الانتقامِ من سورية. وكما يقولُ مؤرِّخُ الشرقِ الأوسط ديفيد ليش:

"لم تكن سورية جاهزةً للحربِ على الإطلاق: ورغمَ الخطابِ القومي المتطرِّف الرنان، لم يكن النظامُ البعثيُّ ينظرُ لأعماله ضدَّ إسرائيل كحربٍ شاملة، وإنما كحربٍ بحدها الأدنى".

زاد التحدي السوريُّ لمصر على القيادةِ الإقليمية في فترةِ الصِّراع على السلطة بينَ عامر وعبد الناصر. لذا فقد أذكَى المماليكُ الأنانيون في القاهرة ودمشق من النيرانِ المُدمِّرة لحربِ "الأيام الستة" في حزيران من سنة 1967. ووقفَ البعثيُّون مشلولينَ خلالَ الأيامِ الأربعةِ الأولى من الحرب، فتركُوا مصر والأردن تواجهانِ مصيرَهما دونَ أيِّ اعتبار لـ "التضامن العربي"، ثم وجَّهت إسرائيل قوَّاتِها باتِّجاه مرتفعاتِ الجولان في التاسعِ مِن حزيران، فقاتلَ الجيشُ السوريُّ بشجاعة، لكنهُ خسرَ 600 جندي و86 دبابة، لتنسحبَ بعدَها الوحداتُ المُتبقيةُ إلى مدينةِ القنيطرة، حيث عزَّزوا مواقعَهم وأمَّنوا الطريقَ الإستراتيجيَّ إلى دمشق.

وصباحَ اليومِ التالي، في العاشرِ من حزيران، بثَّ الأسدُ على إذاعةِ دمشق "البلاغ 66" المشؤوم بسقوطِ القنيطرة. لم يكن هذا البيانُ صحيحاً كما أنَّهُ بعث بموجاتٍ من الذعرِ في خطوطِ الدفاعِ السورية، ممَّا سرَّعَ استيلاءَ القواتِ الإسرائيلية الفعليِّ على القنيطرة وتسبَّبَ بانسحابٍ فوضويٍّ باتجاه دمشق. وفُسِّرَ هذا البيان وقتها على أنه: إما خديعةٌ لابتزازِ الاتحادِ السوفياتي ليتدخلَ في المعركةِ بشكلٍ مباشر، أو مناورةٌ شريرةٌ لحمايةِ القيادةِ البعثيةِ في دمشقَ على حسابِ القنيطرة.

خَسرَت سورية الجولان ونصفَ قوتِها الجوية ونصفَ دباباتِها، ونحو 2500 جندي، لكنَّ النظام بقيَ آمناً، بل ووجدَ كبشَ فداءٍ مناسب: لقد تطوَّعَ حاطوم للقتالِ ضدَّ إسرائيل فصدرَ عفوٌ عنه للعودة إلى سورية، لكنه سرعان ما اتُّهِم بالخيانة، بدعوى أنَّه خانَ سورية لصالحِ الأمريكيين والبريطانيين. وبعدَ أيامٍ قليلةٍ من انتهاء الحرب، أُعدِم رمياً بالرصاص.

ألقَى الأسد كذلك باللائمةِ في كارثةِ حزيران سنة 1967 على مغامرةٍ جديد والأتاسي، وشدَّدَ وزير الدفاع قبضتَه على قادةِ الوحدات من خلالِ مصطفى طلاس، تلميذِه وقائدِ هيئةِ الأركان، كما أجبر أحمد المير على التقاعدِ و"رقَّاه" إلى منصبِ سفيرٍ في مدريد. لكنَّ عبدَ الكريم الجندي، العضو المؤسس لـ "اللجنة العسكرية" وقيصرَ المخابراتِ العسكرية الآن، بقيَ مُوالياً لجديد.

لذا فقد خطَّطَ الأسدُ لمواجهةٍ حاسمة في شباط 1969 بينَ شقيقِه رِفعت قائدِ ميليشيات الحزب، و"الجندي" الذي انتحرَ ذليلاً ومَنبوذاً. وأطلقَ سقوطُ الجندي العَنان لحملةِ تطهيرٍ جديدةٍ في أجهزة الأمن، ولكن هذهِ المرَّة ضدَّ الضباطِ الإسماعيليين، وذلكَ بعدَ حملةِ التطهيرِ التي سبَقتها ضد الدروز من أتباعِ حاطوم. ومهَّد اجتثاثُ هذه العناصرِ غيرِ المرغوبةِ للمعركةِ النهائيةِ بينَ جديد والأسد، وكانَ كلاهما يعتمدانِ على الشبكاتِ العلوية المُتشدِّدة وفي تحالفٍ مع لاعبين سُنَّة رئيسيين (الرئيس الأتاسي مع جديد، ورئيس الأركان طلاس مع الأسد).

انتقدَ الأسدُ بشدةٍ دعمَ جديد لحركةِ فتح التي تولَّت قيادةَ منظمةِ التحريرِ الفلسطينية وأسَّست "دولة ضمن الدولة" في الأردنِ المجاورة. وأثناءَ أزمةِ أيلول الأسود سنة 1970، قرَّر جديد إرسال دبابات سورية لمساندةِ الفدائيين الفلسطينيين ضدَّ الجيشِ الأردني، لكن الأسدَ أمرَ القوةَ الجوية بالانسحاب، فأُبيدَت القوات السورية بنيرانِ الطيرانِ الأردني.

ومثل خسارةِ الجولان عام 1967، تحوَّلت الكارثةُ السوريةُ الجديدة إلى ورقةٍ بيدِ الأسدِ المهووسِ بالسعيِ للسلطةِ المُطلَقة. وفي تشرينَ الثاني 1970، بدا مؤتمرُ حزبِ البعثِ كانتصارٍ لجديد والأتاسي، لكنَّهما سرعانَ ما سُجِنا، إلى جانبِ آلافٍ من أنصارِهما. وأعلنَ الأسدُ "الحركة التصحيحية"، وبعدَها بثلاثةِ أشهر، كان هوَ المُرشَّح الوحيدُ في استفتاءٍ رئاسيٍّ حصدَ فيه 99.2% من الأصوات.

كانَ التوازي واضحاً بينَ الأسد والسادات، رغمَ أنَّ الأول اضطرَّ للقتالِ من أجل السلطة، بينما ورثَها الثاني واضطرَّ للدفاع عنها. كلاهما هَزَما المنافسين الذين توجَّبَ عليهما "تصحيح" أخطائِهما في نهايةِ المطاف. ولهذا أيضاً اضطرَّ كلاهما للتعويضِ عن كارثة 1967، على الأقل ليتملَّصَا من مسؤوليَّتهما الشخصيةِ عن الهزيمةِ التاريخيةِ للعرب. لكن كما رأينا كانت حربُ أكتوبر 1973 مقامرةً عسكريةً بالنسبة للسادات بهدفِ الوصولِ إلى اتفاقيةٍ برعايةٍ أميركية، وهو الرأي الذي باتَ الأسدُ مُجبَراً على القبولِ به. وأدَّت دبلوماسية كيسنجر المكوكيَّة إلى إبرامِ اتفاقيَّات فضِّ اشتباكٍ مُنفردة، بينَ إسرائيل ومصر أولاً، ثمَّ بينَ إسرائيل وسورية ثانياً.

لقد أمَّن الأسدُ والسادات الآن على جبهاتِهما أمامَ إسرائيل، ويمكنُهما الاستفادةُ من الطَّفرة في أسعارِ النفط لدول الخليج، وهي الرَّاعي السخي لـ "دول المواجهة" "مع إسرائيل". لكن بينما اختارَ الساداتُ الحلمَ الأمريكيَّ الذي قادَه إلى اتفاقيةٍ مع إسرائيل، حَافَظَ الأسدُ على خطابِه المعادي للإمبريالية، مع ما يَجنيه من دعمٍ أساسيٍّ سوفياتي.

وفي حزيران 1976، غزا الجيشُ السوريُّ لبنان بطلبٍ من رئيسِ الجمهوريةِ المسيحي، وذلك لمواجهة فدائيي منظمةِ التحريرِ الفلسطينية واليَساريين اللبنانيين. وكانَ هذا التدخلُ تكراراً لموقفه المُعادي من منظمةِ التحريرِ الفلسطينية في أزمةِ أيلول الأسود في الأردن، كما كانَ الديكتاتور السوريُّ على درجةٍ من المكرِ بحيثُ أخذَ الموافقةَ العلنيةَ من المملكةِ العربيةِ السعودية والموافقةَ الضِّمنيةَ من إسرائيل (وأمريكا) لاحتلالِ لبنان وإخضاعِها لثلاثةِ عقودٍ مستمرة.

جعلَ الأسدُ الآن من قواتِه دعامةً "للاستقرار الإقليمي"، من خلالِ وقفِ إطلاقِ النارِ القويِّ في الجولان والسيطرةِ التي مارسَها على الميليشياتِ المتنوعةِ في لبنان، لكن الفصيلَ المقاتلَ للإخوان المسلمين السوريين شنَّ حملةً إرهابيةً ضدَّ النظامِ والمجتمع العلوي سنة 1979، واستمرَّت المعارك في حلبَ معظم سنة 1980، فأسفرَت عن مقتلِ نحو 2000

شخص. وقُمِعَت الثورة الجهاديةُ في حماة في شهرِ آذار 1982 بحمامِ دمٍ لم يُسبَق له مَثيل (يُقَدَّر عددُ القتلى مَا بين 8000-20000).

وساعدَ الغزوُ الإسرائيليُّ للبنان سنةَ 1982 بعيداً عن إضعافِ الأسد على محوِ التمردِ الإسلامي من الذاكرةِ واستعادةِ موقعِ حافظ كبطلٍ عربيٍّ كبير. وسرعان ما نُسيَت حقيقةُ أنَّ جيشِه كان يتجنَّبُ قتالَ إسرائيل وأنَّه أُجبِر على ذلك إجباراً (ثم على التسليمِ بالهزيمة). وفتحَ الاتحادُ السوفياتي ترسانتَه لتقويةِ الدفاعاتِ السورية فيما يشبهُ على نحوٍ متزايد حرباً باردةً جديدة، لكن لم يَظهر على الأسدِ رغم ذلك أنَّه باتَ قوةً دوليةً ومحلية.

لكن مشكلاتِ الرئيسِ الصحيَّة خلالَ خريفِ سنة 1983، أقنعَت أخاهُ المتهوّر رِفعت بأنَّه يمكن أن يحلَّ محلَّ أخيه الكبير، فقادَ رفعت سرايا الدفاع وهي الوحداتُ المدرعةُ لميليشيات الحزب السابقة، خلالَ الحربِ الأهليةِ مَا بينَ عامي 1979 و1982، واعتقدَ أنَّ هذا القتلَ الجماعيَّ في الحرب الأهلية (جرائمُه ضدَّ السنة) يبرِرُ تطلُّعه إلى السلطة، حيثُ ضَرَب هذا الخطابُ على الوترِ الحساس للمجتمعِ العلوي، الذي استهدفَه الإرهابُ الجهادي. ومع هذا وقفَ الضباطُ العلويُّون الكبار مع حافظِ الأسد في آذار 1984 عندما تدفَّقت الدباباتُ التابعةُ لكلا الطَّرفين، وكلُّ رتلٍ يحملُ صورة لأحد الأخوين المتنافسين إلى وسطِ دمشق.

عُيِن رفعت نائباً للرئيسِ من أصلِ ثلاثةِ نواب، وسرعانَ ما نُفِيَ إلى الاتحاد السوفياتي، ثم اختارَ الإقامةَ النّهائية في فرنسا، فانتهَت بذلك المشكلةُ الأخيرةُ لدى المماليك السوريين: وانتُخِب الطاغية مُجدَّداً سنة 1985 بنسبة 99.6% من الأصوات (مقارنةً بـ 99.2% قبلها بسبعةِ أعوام)، وبات شعارُ الأسدُ للأبد هو النغمةُ المتوقعةُ في المسيراتِ الحزبية. كانَ الديكتاتورُ السوريُّ هناك ليبقى، وسنرى في الفصلِ القادم كيفَ سيجدِّد الغزوُ العراقي للكويت شبابَ نظامِ أسد ويقوِّيه.

النضال التحرري الذي لا ينتهي في الجزائر

عندما نالَت الجزائرُ استقلالَها سنة 1962، رأينا كيفَ اجتثَّ جهازُ بومدين العسكريُّ أيَّ مقاومة محلية لتنصيبِ ابن بيلا رئيساً للجمهوريةِ الجديدة. كانَ الاستعمارُ الفرنسي قد مهَّد الطريقَ لهذا الاستيلاء الديكتاتوريِّ على السلطةِ من خلالِ القمع الذي مارسَه على المجتمع الجزائري. قاتلَ ما يقربُ من 1.7 مليون جنديٍّ فرنسي في الجزائرِ بين 1958 و1962، بينما لم يتخطَّ عددُ مقاتلي جبهةِ التحريرِ الجزائرية في ذروةِ قوَّتها 25000 مقاتل، ولكنَّ الهجماتِ الفرنسية بقيادةِ الرئيس تشارل ديغول (1958-1962) دمَّرَت نواةَ القوة المقاتلةِ لجبهة التحرير، فمهَّدت بذلكَ الطريقَ أمامَ استيلاءِ "جيش الحدود" الذي كانَ يتمركزُ في المغرب وتونس على السلطة.

في الحقيقةِ كانَ تشارل ديغول هو الذي كسبَ الحربَ على جبهةِ التحرير، لكنَّه عَرَفَ من تاريخِه الخاص، كقائدٍ لـ"فرنسا الحرة" خلالَ الحربِ العالميةِ الثانية، بأنَّ مثل هذا النصرَ عديمُ الجدوى طالما أنَّ الغالبيةَ الساحقةَ من الشعب الجزائري كانوا يرغبون بالاستقلالِ بقيادةِ جبهة التحرير، فاضطرَّ في نهايةِ المطاف إلى قطع الصلاتِ بالجزائر ليحميَ الجمهوريةَ الفرنسية من اليمين المتشدِّدِ العسكري (كان متشددو حركةِ "الجزائر الفرنسية" على وشكِ اغتيالِ الرئيسِ الفرنسي في شهر آب 1962).

انتزعَ كلٌّ من الرئيسِ ابن بيلا ووزيرِ دفاعِه بومدين السلطةَ من أيدي الناشطين الذين جعلُوا من استقلالِ الجزائر مُمكناً، ومن القيادةِ السياسية التي تفاوضَت حولَ هذا الاستقلالِ مع السلطاتِ الفرنسية. والخاسرون أمامَ ابن بلا في صيفِ سنة 1962 حُذِفوا من الروايةِ الرسمية، حيثُ كانت "الثورة" مرادفةً لـ "الجهاد" و"الكفاح التحرري"، وبالتالي جُرِّدَت من أيِّ صبغةٍ ثوريةٍ أخرى ضدَّ الطغيان المحلي. القوةُ كانت على حق، فقد صَنعت قاعدتَها الشرعيةَ للحكامِ الجُدُد.

تعودُ جذورُ هذهِ العسكرةِ الإجباريةِ إلى المنظمةِ الخاصة التي أنشأتها الحركةُ القوميةُ للنصر والحرياتِ الديمقراطيةِ سنة 1947 بغيةَ التحضيرِ للثورةِ المسلَّحة، وأصبحَ ابن بيلا قائداً للمنظمة الخاصة قبلَ الانضمامِ إلى المؤسّسين التّسعة الذين شكَّلوا نواةَ جبهةِ التحريرِ سنة 1954. ويحتلُّ الاحتفاءُ بالكفاح العسكري -تمييزاً له عن أوهامِ اللعبةِ السياسية- مكانةً مميزةً بينَ الشعب حيث يُعتَقَدُ أنَّ الفضلَ يعودُ له في التَّحرُّرِ من فرنسا.

كانَ الاستقلالُ الجزائريُّ سيتخذُ مساراً مختلفاً تماماً لو كانت جبهةُ التحريرِ طبَّقتِ القراراتِ التي تبنَّتَها في مؤتمر الصومام[27]، الذي انعقدَ بشكلٍ سرّيٍّ في شهرِ آب من عام 1956، حيثُ كانَ القائد "عبان رمضان" ذو الشخصيةِ الآسرة والملقبِ بـ"مهندس الثورة" قد أقنعَ مجلسَ شورى جبهةِ التحريرِ بأنَّ وحدةَ الأمةِ والدعمَ الشعبيَّ هما مِفتاحُ تحقيقِ الاستقلال. وبالتالي فقد ضَمِنَ تبعيَّةَ الجيشِ للجناح السياسي، وتقديم أولويةِ القيادةِ المحلّيّة على التي في المَنفى، فَنُفِي ابن بيلا في تلكَ الفترةِ إلى القاهرة، وفشلَ بهزيمةِ هذا الاتجاه. كما قُسِّم مؤتمرُ صومام الجزائرَ إلى ست ولايات (محافظات)، بحيثُ كانَ لكلٍّ واحدة منها "مجلس شعب" وبنيةٌ عسكرية، وكانت عاصمةُ الولايةِ الخامسة التي شملَت غربَ البلاد وهران رسمياً، لكنها كانت عملياً في مدينةِ وجدة المغربية، وأدارَها عبدُ الحفيظ بوصوف الملقبِ بـ"سي مبروك"، وهو مِنَ المُحاربين القُدماء من المنظمةِ الخاصة، ووصلَ إلى رتبةِ عقيد (أعلى رتبةٍ في جيشِ التحريرِ الجزائري). في شهر كانونَ الأول سنة 1957 استُدرِج رمضان إلى المَغرب حيثُ خُنِق هناك (وأعلنَت جبهةُ التحرير لاحقاً أنَّ رمضان قُتِل باشتباك).

[27] عقد مؤتمر الصومام سنة 1956م، وحدث ذلك بعد مرور عامين على اندلاع الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، واجتمع فيه قادة جبهة التحرير الوطني لوضع الخطط السياسية والعسكرية والاجتماعية التي تحكمت في نتائج ومصير الثورة بعد ذلك. أقيم المؤتمر في وادي الصومام بالجزائر.

وجَّه اغتيالُ رمضان ضربةً قاتلةً لرؤيةِ مؤتمرِ الصومام ومنصَّتِه. وسرعان ما اختفَت مجالسُ الشعبِ من الجزائرِ الثائرة. وبعدَ عشرِ سنواتٍ من انطلاقِ المنظَّمةِ الخاصَّةِ سادَت مبادئها المُعاديةُ للمدنيين في النّهاية، وهو ما جعلَ الباحثَ الاجتماعيَّ السياسيَّ الجزائريَّ "لحروبي عدي" يَصِفُها قائلاً: "فرضت الآليات التي استخدمتها المنظمةُ الخاصةُ الجيشَ على أنَّه تجسيدٌ للأمة ومصدرُ السلطةِ السياسية، والسببُ في ذلك أنَّ قائدَ الجيشِ هو الرئيسُ السياسيُّ المحتمل".


عبد الحفيظ بوصوف

لم يَعُد بوصوف مهدَّداً بعدَ اغتيالِ رمضان، فأحكمَ قبضتَه على الولايةِ الخامسة. وقادَه هوسُه الأمني في جبهةِ التحريرِ التي باتَت عسكريةً أكثرَ من أيِّ وقتٍ مَضى إلى تأسيسِ أجهزةِ المخابرات الحكومية الجزائريةِ في المنفى، والتي تُعرَف باسمِ "إم إل جي سي"، ومن ثمَّ "إم آي إل جي" (وزارةِ التسليح والاتصالاتِ العامة)، وقد أجبرتْهُ هذهِ الترقيةُ سنةَ 1958 على نقلِ قيادةِ الولايةِ الخامسةِ إلى نائبِهِ العقيد "هواري بومدين".

وبقيَت الولايةُ الخامسةُ مركزاً قوياً للسلطةِ متمثِّلاً في "مجموعة وجدة" (أو "العشيرة") حيثُ يُمكن لبوصوف وبومدين الاعتمادُ على الوَلاءِ الفعليِّ للعسكرِ الطَّامحين من أمثالِ عبد العزيز بوتفليقة (أمين سر بومدين الخاص) أو أحمد مدغري. إنَّ ترقيةَ بوصوف ليصبحَ قائدَ المخابرات الجزائرية فاقَ في أهميته سيطرةَ بومدين على كاملِ "جيش الحدود": حيثُ كانَ لهيكلِ قيادةِ وجدة في المغرب نظيرٌ في جماعة غارمايو الموازيةِ الموجودةِ في تونس.

عزَّزَ نفوذُ كلٍّ مِن بوصوف وبومدين نفوذَ الآخر واجتذَبا حلفاءَ جُدُد، كما أرسلَ بوصوف نخبةَ عملاءِ المُخابرات الذين كانوا لديه ليتدرَّبوا معَ الكي جي بي التي استقبلتْهم بحفاوة، ثمَّ وَضعَ أحدُ أكثرِ مُجَنّديه موهبةً (قاصدي مرباح) تحتَ تصرُّفِ بومدين، بينما أصبحَ الشاذلي بن جديد نائبَ بومدين في بلدة غار الدماء. وبعدَها انشقَّ العشراتُ من صفِّ

الضباطِ الجزائريين الوَطنيين عن القواتِ الاستعمارية وانضمُّوا إلى جماعةِ بومدين (مثل خالد نزار)، وكانُوا يُسمَّون الـDAF، وتعني بالفرنسيةِ "المنشقينَ عن الجيشِ الفرنسي".

إنَّ استعادةَ بعضِ الفصولِ الغامضةِ من الكفاح التحرُّري ضدَّ فرنسا مهم جداً لفهمِ آلياتِ عملِ المماليك الجزائريين ومرونةِ شبكاتِ السلطةِ لديهم، وتماماً مثلَ ما اجتثَّ "الضباط الأحرار" المصريين التعدديةَ السياسيةَ مع الملكية، سيصفِّي نظراؤُهم الجزائريون بعدَها بعشرِ سنوات الإرثَ الليبراليَّ للمقاومة المحليةِ مع إنهاءِ الاحتلالِ الفرنسي. فالجزائرُ الفرنسيةُ باتَتَ حرفياً "مُلْكَهُمْ"، لأنَّها حرمَت أيَّ منافسٍ قوميٍّ لهم من أيِّ نوعٍ من الشرعية. واكتسبَ الحزبُ الأسطوري (أي حزب فرنسا) شهرةً واسعةً في الدعايةِ الرسمية، حيثُ اتَّهم كلَّ معارضٍ للحاكم بالانتماءِ لهذا الطابور الخامس (حزب فرنسا) المُناهضِ لجبهةِ التحرير. وأدَّت عسكرةُ الكفاح التحرري (مع ما رافقَها من اجتثاثٍ لأي منشقّين) إلى عسكرةِ استقلالِ الجزائر، إضافةً إلى حكمِ الحزبِ الواحد التابع لجبهةِ التحرير.

أدركَ بوصوف سريعاً أن تلميذَه بومدين قد تفوَّق عليه، فقرَّر بحكمةٍ التوقفَ عن العملِ السياسي والتحوُّلَ إلى قطَّاعِ الأعمالِ الذي حقَّق من خلالِه نتائجَ مُربحة جداً. وبصورةٍ أعم، يمكن للبرجوازيةِ الجديدةِ المنضويةِ تحتَ عباءةِ الدوائرِ العسكريةِ والاستخباراتية الاستفادةَ من الممتلكاتِ التي تركَها الأوروبيون (هرب 90% من المستوطنين الفرنسيين من الجزائرِ بعدَ 1962)، وانتهَت معظمُ العقاراتِ الفخمةِ وأخصبُ الأراضي الزراعية بيدِ جماعةِ بومدين وَوُكلائِه.

وكانَ بو مدين وزيرَ الدفاع ينتظرُ بصبرٍ كبيرٍ في الظلالِ الرئيسَ ابن بيلا كي يستعديَ شرائحَ واسعةً من الشعبِ عليه، وذلك من خلالِ أسلوبِ حكمِه الاستبدادي وغيرِ المنظَّم، حيثُ انتُخِب ابن بيلا المرشحَ الوحيدَ للانتخاباتِ الرئاسيةِ بنسبة 99.6% من أصواتِ النَّاخبين الرسمية في أيلول من سنة 1963، وكانَ في الوقتِ ذاته يقودُ حزبَ جبهةِ التحرير والحكومة

(ومعهُ أعيانُ عشيرة وجدة مثل بوتفليقة كوزيرٍ للشؤون الخارجية والميغري وزيراً للداخلية).

وبعد فوزِه باستفتاءِ الرئاسة شنَّ ابن بيلا ما أطلقَ عليه "حرب الرمال" ضدَّ المغرب، فوافقَ محمد الخامس بعدَ مفاوضاتٍ مع المُخابراتِ الجزائرية على تقسيمِ حدودِ الصحراءِ بينَ الجزائر والمغرب، لكنَّ ابن بيلا استنكرَ مجرَّد مناقشةِ الفكرة. وقفت الجزائرُ الآن موقفَ الرَّافضِ لانتهاكِ حرماتِه التي تمثَّلت في الحدودِ التي وضعَها الاستعمار، ممَّا أدَّى إلى حربٍ مسلحةٍ سنة 1963 على منطقةِ تندوف (في الجزائر) وفقيق (في المغرب)، حيثُ دُعِمَت القواتُ الجزائريةُ بقواتٍ مصرية وأخرى كوبية، لكنَّ الجيشَ المغربيَّ كانَ له الأفضليةُ في قتالِ الصحراء.

وُقِّع وقفٌ لإطلاقِ النار في شهرِ شباط من سنة 1964، برعايةِ منظمةِ الوحدةِ الأفريقية التي صَادقَت على مبدأِ حرمةِ الحدودِ الاستعماريةِ السَّابقة، فأسعدَ هذا الانتصارُ الرمزيُّ ابن بيلا، الذي لم يدرك أنَّ الجيشَ قد وضعَ اللومَ على عاتقِه بسببِ سوءِ التَّصرُّفِ في الحربِ مع المغرب، وانعقدَ مجلسُ شورى جبهةِ التحريرِ في الجزائرِ سنة 1964، وأصبحَ استعراضاً لغطرسةِ ابن بيلا.

وبدأ الرئيسُ -الذي كانَ في الوقتِ نفسهِ رئيسَ الوُزراء ورئيسَ الحزب- بالتقليلِ من شأنِ كبّار الوزراء من "عشيرة وجدة" وتولَّى بنفسهِ حقائبَهم الوزارية. وبعدَ تخلُّصه من المغري وزير الداخليةِ السابق، اتَّجه إلى بوتفليقة الذي كانَ مسؤولاً عن وزارةِ الخارجية، وهو ما سيحرِّكُ انقلاب بومدين العسكري في حزيرانَ من سنة 1965. وخلالَ هذا الانقلاب، اعتُقِلَ رئيسُ الأركان العقيدُ "طاهر الزبيري" رئيسَ البلاد في محلِّ إقامتِه، وكانَ نشرُ الدباباتِ في العاصمة مُثيراً للسخرية، حيثُ ظنَّ السكان أنَّه مرتبطٌ بتصويرِ فيلم "معركة الجزائر" الذي كانَ يحصلُ في اليومِ بالذات، وكان من إخراجِ "غيلو بونتيكورفو"، ويعرضُ مواجهاتِ عام 1957 التي حصَلَت بينَ الجيش الجزائري والمقاومة.

ذهبَ بومدين إلى التلفزيون لإعلانِ تصحيح الثورة. ورغمَ أنَّ الانقلاب قُدِّم على أنَّه انقلابٌ أبيض إلا أنَّ أعداداً كبيرةً من مؤيدي ابن بيلا صُفِّيَت في الأسابيع التالية للانقلاب، وخصوصاً في مدينة عنّابة. وأقامَ بومدين مجلساً ثورياً بعضويةِ 26 شخصاً، وجمعَ لنفسهِ بينَ رئاسة هذا المجلس وقيادةِ الحزبِ وَوَزارة الدفاع. وسيطرَت "عشيرة وجدة" على الحزب، بينما استعادَ المغري السيطرةَ الكاملةَ على وزارةِ الداخلية (واستعاد بوتفليقة وزارة الخارجية تلقائياً).

حَصْرُ السلطة بجماعةِ وجدة أسخطَ في النهايةِ الرجلَ الرئيسيَّ في عمليةِ التخلُّص من ابن بيلا، ألا وهو: رئيسُ الأركانِ الزبيري، الذي قامَ بانقلابِه الخاص سنة 1967، لكنَّه سرعانَ مَا حُيِّد وهربَ من البلاد. وكانَ بومدين الذي نَجا بعدَها من محاولةِ اغتيالٍ قد استوعَب منصبَ رئيس الأركان ضمنَ وزارةِ الدفاع، وجمعَ بينَ الرئاسةِ وقيادةِ الحزب، كما قرَّرَ إعطاءَ المزيدِ من السلطاتِ للمخابراتِ العسكرية، فأوكلِت قيادةُ "الإم آي إل جي" التي سُمِّيَت لاحقاً الأمن العسكري إلى "قصادي مرباح" الذي تدرَّبَ على يدِ الكي جي بي (المخابرات الروسية) وهو أحدُ "تلاميذ بوصوف" التاريخيين.

وأوغلَ الأمنُ العسكريُّ جواسيسه في كلِّ مكان في البلاد، مُتسللاً إلى مختلفِ المؤسسات، ومجنِّداً العناصرَ النشطةَ أو الخاملة، وحتى مفتعلاً أعمالاً استفزازيةً لتشويهِ صورةِ المُستَهدَفين. وباتَت مكاتبُ الأمنِ الوقائيِّ الأذرعَ المحليةَ للأمن العسكري، تجَسَّس على كلِّ الناس، وتبلِّغُ عن أي نشاط، فباتَت الجزائرُ في عهدِ بومدين العالم الذي يراقبُهُ الأمنُ العسكري، وعرفَ كلُّ مواطن عواقبَ انتقادِ السلطة.

كما يُعتقَد أنَّ الأمنَ العسكريَّ يقفُ وراءَ تنفيذ "الأعمال القذرة" بتصفيةِ المُنشَقِّين في الخارج، بمن فيهم بعضُ أعضاءِ جبهةِ التحرير "المؤسِّسون التسعة"، حيثُ قُتِلَ محمد خضر رَمياً بالرصاص في مدريد في شهرِ كانون الثاني 1967، وحُكِم على كريم بلقاسم بالإعدامِ غِيابياً، ليُخنقَ بعدَها بربطة عُنُقِه في فرانكفورت في شهرِ تشرينَ الأول من سنة 1970.

وكانت سطوةُ الأمنِ العسكريّ مُخيفة حتَّى في أوساطِ الجيش، وفي وزارةِ الداخلية المنافسةِ لهم الآن. وعندما عُثِرَ على المغربي الذي كانَ قد أدارَ وزارةَ الداخلية عملياً منذُ سنةِ 1962 مقتولاً في بيتهِ في كانون الأول من سنة 1974، كانت الروايةُ الرَّسمية "الانتحار" موضعَ تشكيكٍ واسع.

واعتمدَ بومدين على الأمنِ العسكريّ للتخلُّصِ من النواةِ المُؤسِّسَةِ لجبهة التحرير، ومن ثمَّ للتخلصِ من "عشيرة وجدة" (مع استثناءِ بوتفليقة المُلفت للنظر، الذي بقيَ وزيراً للخارجية بعيداً عن الدسائس الداخلية). باتَ بومدين الآن السيدَ الوحيدَ والمُطلق، وهو ما لم يصلْ إليه عبدُ الناصر إلا مَا بينَ عامي 1967 و1970، كنتيجةٍ غيرِ متوقَّعة لكارثةِ الحربِ مع إسرائيل. تمكَّنَ بومدين من مراكمةِ حساباتٍ بنكيَّةٍ بسببِ الطفرة النفطيّة التي أدَّت إلى ارتفاعٍ جنونيّ في أسعارِ النفط بعد حرب 1973، وجرَت أوَّلُ عمليةٍ لإصلاح اقتصادِ الجزائر وفقَ إستراتيجيةِ التحوُّلِ إلى الصناعة من أموالِ الطفرةِ النفطيةِ ووفقاً لتخطيطِ الاقتصادِ السُّوفياتي، وتصفُ الباحثةُ السياسيةُ مريم لوي بوضوح هذه العملية:

"ألغى هذا الترتيبُ المؤسسيُّ التعدديةَ، بينما قدَّم وهمَ المؤسساتِ الشعبية. وعبر السيطرةَ على توسيعِ المُشاركة بهذهِ الطريقةِ حمَى هذا النظامُ امتيازاتِ النخبةِ وأجندةَ بومدين. كان هذا بالفعلِ نظاماً تسلطياً يهدفُ إلى إعادةِ تشكيلِ المجتمع والاقتصاد الجزائري جذرياً في غيابِ المُشاركة السياسية."

واكتملت عمليةُ إعادةِ تشكيلِ الاقتصاد الآنفةِ الذكر في النصفِ الثَّاني من سنة 1976، ففي شهر حزيران أضفى "الميثاق الوطني" القدسيةَ على الدورِ الاحتكاريّ لجبهة التحرير، وفي تشرين الثاني، جرَت الموافقةُ على الدستورِ الجديد وإعادةِ تفعيلِ الجمعيةِ العامة التي عُلّقت منذُ انقلاب سنة 1965، وفي الشهرِ التالي كانَ بومدين المرشَّحَ الوحيد لانتخاباتِ رئاسةِ الجمهوريةِ ليفوزَ خلالَها بالنسبةِ التي أصبحَت عادةً الآن 99.5% من الأصوات.

وأدّى هذا التوحيدُ الدستوريُّ لصلاحيات الرئيسِ إلى تعزيزِ صلاحياتِ بومدين بدلاً من تقليصِها: حيثُ كانَ رئيسُ الدولة رئيساً للوزراء أيضاً ورئيساً لأركانِ القوّاتِ المسلحة ورئيساً شكلياً لجبهة التحرير. حتى الأسدُ في سورية كانَ له على الدوامِ رجلٌ كواجهةٍ على رأسِ الحكومة. لكن بعد ذلك وخلالَ زيارةٍ رسميةٍ لدمشق شُخِّصَت إصابةُ بومدين بنوعٍ نادر من مرضٍ في الدمِ تسبَّبَ بموتهِ في شهرِ كانونَ الأول من سنة 1978.

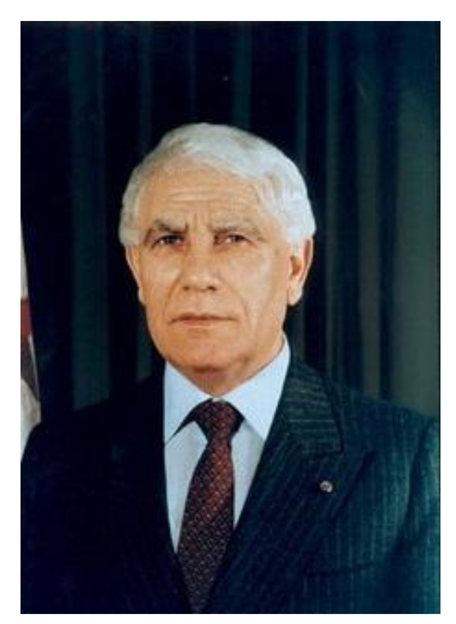

رابح بيطاط

بعدَ فترةِ حِدادٍ رسميةٍ لأربعين يوماً، أُعلِن عن تعيينِ رابح بيطاط، وهو العضوُ المتبقي الأخير من "المؤسِسين التسعة" رئيساً مؤقتاً للدولة على اعتبارِ أنَّه رئيسُ الجمعيةِ الوطنية. وكما جرى بعدَ وفاةِ عبد الناصر المفاجئةِ سنة 1970، لم يكن الورثةُ المحتَمَلون مُستعدّين، بينما تصدَّرَ رئيسُ الحزبِ صلاح يحيوني، ووزيرُ الشؤونِ الخارجيةِ بوتفليقة قائمةَ المُرشَّحين.

توافقَ القادةُ العسكريونَ على نسخةٍ (للساداتِ) جزائرية، وهو "الشاذلي بن جديد" الذي ضَمِنَ له غيابُ طموحاته الشخصيةِ للسلطةِ القبولَ لدى "صُناعِ القرار"، وهذا التعبيرُ (صناع القرار) سيزدهرُ لاحقاً في الجزائر. كانَ ابن جديد قد انتُدِبَ من قِبَلِ بومدين في "جيش الحدود" لتولي القسطنطينية من الـ جي بي آر آي (المخابرات التابعة لجبهة التحرير) سنة 1962، وأصبحَ بعدَها قائداً طيِّعاً لجيشِ منطقة وَهران مَا بينَ عَامي 1964و1978.

ورُشِّح العقيد –مثل معلّمه الراحل- من قِبَل جبهةِ التحريرِ كمرشَّحٍ وحيد للرئاسة. وفي شباط سنة 1979 انتُخِب بنسبة 99.4% فقط من الأصوات. بمعنى أنَّه أقلُّ بـ 0،1% من نسبةِ بومدين في استفتاء سنة 1976، ويبدو أنَّ هذا مقصودٌ لإبداءِ الاحترامِ لسلفهِ الراحل. حافَظَ ابن جديد على وزارةِ الدفاعِ لكنه عَيَّنَ شخصاً مدنياً رئيساً للوزراء. وكانت

الاستمراريةُ على العهدِ القديم هي الشعار، لكن كما حدثَ مع السادات بعدَ عبد الناصر، سيمضي القائدُ الجديد في طموحاتِه الخاصَّة.


الشاذلي بن جديد

في تموز 1979، أطلقَ ابن جديد سراحَ ابن بيلا حيثُ كانَ مُعتقلاً مُنذُ انقلابِ عام 1965. ووضع أولُ رئيسٍ للجزائر تحتَ الإقامةِ الجبريةِ لسنة، قبلَ السَّماح له بالانتقالِ إلى سويتزلاند. وخسر بوتفليقة منصبَهُ كوزيرٍ للخارجية ليتولَّى منصبَ مُستشارِ الرئيس. وفي تموز 1980، اضطرَّ الأخيرُ للهروبِ من البلادِ كي ينجوَ من المحاكمةِ بتهمةِ الاختلاس، وفي الشهرِ ذاتِه طُرِد يحيوني من منصبِه الكبيرِ في حزبِ جبهةِ التحرير.

عَرَفَ ابن جديد أنَّ عليه أن يكبحَ جِماح الأمنِ العسكري، فدَعَمَهُ كِبارُ الضباطِ بحماسٍ في حملته لتحييد الأمنِ العسكري، حيثُ قامَ أولاً باستبدالِ مرباح بشخصٍ آخر من مُساعديه (نور الدين زرهوني الملقب بـ "يزيد") كانَ قد أدارَ جهازَ المُخابرات حتى سنة 1982. ثم بدَأت حِقبةُ الجنرالات، حيث قرَّرَ ابن جديد تجاوزَ السقف الذي وضَعه بومدين للرتبِ العسكريةِ والذي يتوقفُ عندَ رتبةِ "عقيد" فأضافَ رتبةَ الجنرال، وسرعانَ مَا عيَّنَ الرئيسُ الجنرال "لكحل آيات" رئيساً للأمن العسكري.

لم تعقِدْ جبهةُ التحرُّرِ أيَّ مؤتمرٍ في عهدِ بومدين، فأصبحَ من المتوقعِ الآن أنَّ الحزبَ الحاكم سيجتمعُ كلَّ خمسِ سنوات ليؤكِّد أنَّ ابن جديد هو مرشَّحَه (وبالتالي المرشح الوحيد) للانتخابات القادمة. حدثَ هذا سنةَ 1984 عندما أُعيد انتخابُ ابن جديد الشهرَ التالي بنسبة 99.4% من الأصوات، تماماً كما حَدَث سنة 1979، فشعرَ الرئيسُ بالقوة بما يكفي ليحذو حذوَ السَّادات باتباع سياسةِ الانفتاح، وتقويضِ احتكارِ الدولةِ للصناعةِ والتوزيع الشامل.

كانت هذه الحملةُ ضدَّ النواةِ الصلبةِ للمنتفعين من نظامِ بومدين مطلوبةً بشدةٍ من قبل ابن جديد أكثرَ من التحدياتِ السياسيةِ في ولاياتِه الرئاسيةِ السابقة، ولم يعدْ بوسعِه تحمُّلُ الأمنِ العسكري موحَّدَاً، فقام بتفكيكِه سنة 1987، وأعطَى ملفَّ أمنِ الجيشِ للجنرال "محمد بتشين"، وبقي هذا الملفُّ ضمنَ المخطَّطِ الأوسعِ لوزارةِ الدفاع؛ بينما بقيَ آياتُ رئيساً للجهازِ العاجز (المديرية العامة للأمنِ الوقائي) تحتَ السلطةِ المباشرةِ للرئيس.

وبعد فكِّ الارتباط بينَ رئاسةِ الجمهورية ورئاسةِ الوزراء، نجحَ ابن جديد في نقلِ الجزائر من إرثِ بومدين إلى دولةٍ دون مُستوى نظامِ الرقابةِ السوفياتي، لكنَّه كان حَذِرَاً من مؤامراتِ تابِعيه من المماليك. وكرجلٍ عسكريٍّ بحكمِ المهنة، كانَ يثقُ فقط بجنرال زميلٍ له في عملٍ حساسٍ كهذا، فأوكل سنةَ 1986 "للعربي بلخير" مهمةَ السكرتير العام للرئاسةِ أولاً، ثمةَ مهمةُ رئاسةِ الحكومة، وسيتحدَّثُ الفصلُ القادم كيفَ تحوَّلَ بلخير إلى صفِّ القادةِ المَماليك الآخرين ضدَّ رئيسِه الدُّستوري.

القطبان الثنائيان في اليمن

أمَّن الإمامُ يحيى استقلالَ الجزءِ الرئيسِ من اليمن عام 1918، بينما بقيَت عدن ومناطقُ صَيدِهَا مستعمرةً بريطانية. وبعدَها بستِّ عشرةَ سنة، وُقِّعَت اتفاقيتان لترسيمِ الحدود مع "اليمن الجنوبي المحتل" والعربيةِ السعودية. كانَ عاملا الانعزالِ الشديدِ والرجعيةِ الواضحة هُما الرَّكيزتان اللتان اعتمدَ عليهما الإمامُ يحيى كقائدٍ ديني (كانَ الإمامُ رقم 65 خلالَ ألفِ سنةٍ من حُكم الأئمة)، وشاركَه نصفُ شعبِه الذي يبلغُ تعدادُهُ خمسةَ ملايين عقيدتُه الزيدية، وهي فرعٌ محليٌّ من الشيعة، لكن 100،000 من هؤلاء كانوا من الطبقةِ الأرستقراطية (السادة) هم من تمكنُوا من الوصول إلى السلطةِ الاقتصاديةِ أو السياسية. بينما كانَ النصفُ الآخرُ من الشَّعب هم اليمنيين السُنَّة، وكانوا مهمَّشين تماماً.

رشَّح الإمامُ يحيى ابنه الأكبرَ أحمد ليكونَ وليّاً للعهد، فأغضبَت هذه الخطوةُ الأميرَ إبراهيم أحد الأولادِ الأربعة عشر، ودفعتْه للانضمامِ إلى الحركةِ اليمنيةِ الحرة في عَدن التي كانت تَدعو للملكية الدستورية. وفي شباط 1948، تعرَّضَ الإمامُ يحيى لكمينٍ قُرب صنعاء عندما كانَ برفقة رئيس وزرائه، فقُتِل الملك اليمنيُّ البالغُ من العمر 79 سنةً بشجاعة، حيثُ مزَّقَت طلقاتُ الرشاشات جسده بينما كانَ يحاولُ حمايةَ أحدِ أحفاده.


الإمام أحمد بن يحيى

على إثرِ ذلك، حشدَ وليُّ العهدِ أحمد جموعاً من رجالِ قبيلة تعز الغَاضبين من عمليةِ اغتيال الإمام، وتحرَّكوا إلى صنعاء لحصارِ ونهبِ المدينة دونَ أن يقيموا وزناً لأيِّ حرمات، فأُعدِم المتآمرون الرئيسيون، بينما ماتَ الأميرُ إبراهيم في السجن "بنوبة قلبية"، واختارَ الإمامُ الجديد تعز لتكونَ

عاصمة له. وفي عام 1955 قمَعَ الإمامُ محاولةً انقلابيةً من أحدِ إخوتِه، الأمير عبد الله، الذي أمرَ بقطعِ رأسِه بعدَ ذلك.

كانت المؤامراتُ سنةَ 1949 وسنةَ 1955 تهدفُ إلى إصلاحِ حُكمِ الإمامِ وليس إلى الإطاحةِ به، ثم تغيَّرت الأمورُ درامياً عندما تعهَّد المماليكُ المصريون بقتالِ كلٍّ من "الاستعمار" جنوب اليمن و"الرجعية" شمال اليمن. وفي شهرِ آذار من سنةِ 1961 أُصيبَ الإمامُ أحمد إصابةً خطيرةً عندما تعرَّضَ للطعن بعدَ أن حُوصِر في مشفى الحُديدة، وكانَ العقيد عبد الله السلال قائدَ الحديدة (والعميل لمصر) هو من ينظِّم المؤامرة، لكنَّه هربَ من حملة القمعِ التي تَلَتْهَا.

شجَّع انفصالُ سوريةَ عن الجمهوريةِ العربيةِ المتحدة الإمامَ أحمد على تحدي عبدِ الناصر علناً. وفي شهر كانون الأول 1961، استخدمَ قصيدةً بثَّها عبرَ الراديو للتنديدِ بأولئك الذين "يزعقون عبر مكبّرات الصَّوت بصوتٍ غيرِ لائق" يقصدُ عبدَ الناصر، فردَّت الدعايةُ المصريةُ عبرَ الدعوةِ إلى الثورةِ في اليمن. وعندما ماتَ الإمامُ أحمدُ بصورةٍ طبيعيةٍ في أيلول من سنة 1962، كان الوريثُ المُحَضَّرَ ليكونَ ملكاً جديداً "محمد البدر" إصلاحياً مؤيداً لمصر، فبدأَ عهدَه بعفوٍ عام وتعيينِ عبدِ الله السلال رئيساً لهيئةِ الأركان.

لم يدُم حكمُ الإمامِ البدر سوى ثمانيةِ أيامٍ قبلَ أن يطيحَ السلال به، وأعلنَت الدعايةُ الثوريةُ موتَ البدر، لكن الملكَ المخلوع، تمكَّن من الفرارِ إلى العربيةِ السعودية رغمَ إصابته. وعلى الفور رقّى السلال نفسه إلى رتبةِ جنرال ومن ثمَّ إلى رتبةِ مشير، فيما يذكّرنا بصعودِ عبدِ الحكيم عامر الخيالي. وزارَ المُشير عامر صنعاء بالفعل بعدَ الانقلابِ مباشرة، مقدّماً للقيادةِ الجديدة رخصةً كاملة لاستنساخِ النموذجِ المصري، فتمَّ إعلانُ الجمهورية من قِبَل "الضباط الأحرار" اليمنيين، والذين -مثل قدوتِهم المصريين- أسَّسوا مجلسَ قيادةِ الثورة.

احتاجَ عبدُ الناصر وحلفاؤه عدةَ سنوات ليحقّقوا -في المجتمع المصري الأكثرِ تقدُّماً بكثير- ما تعهَّدَ تلاميذُهم اليمنيون بتحقيقِه في عدةِ أسابيع فقط، لكنَّ الجيشَ اليمنيَّ لم يكن كفئاً للتحالفِ القبَلي الواسع الذي هَبَّ للدفاعِ عن الإمامية، فتوجَّب على المماليكِ المصريين أن يتقدَّموا لمنعِ انهيار تلاميذهم. فضَّلت القيادةُ في القاهرة التدخُّل، وتحدَّى عامرُ عبدَ الناصر كقائدٍ عام، حيثُ راهنَ على حربٍ سريعةٍ لتعزيزِ موقفه، لكنَّه واجهَ الهزيمةَ التي لم يتصوَّرْها حالَ بدء الغزو، ممَّا أدى إلى تصعيدٍ سريعٍ في الأعمالِ القتالية.

كان السَّادات أحدَ أقربِ داعمي عبدِ الناصر يدفعُ هو الآخر باتجاهِ حربٍ شاملة، وذلك كي يعاقبَ السعودية على دعمِها انفصالَ سورية عن دولةِ الوحدة، وهو مَا جعلَ اليمنَ الساحةَ الرئيسية للحرب بالوكالةِ مَا بينَ القاهرةِ والرياض، وكانَ عبدُ الناصر واثقاً من الانتصارِ في هذا الصراع. وبنهاية عام 1962، كان قوامُ القواتِ المصرية في اليمنِ يصلُ إلى 13000 جندي، لكنَّ هذا الرقمَ ارتفعَ في النهايةِ ليصلَ إلى 70000 جندي مصري، وأصبحَ "المستشارون المصريون" الآن موجودين في كلِّ مفصلٍ من مفاصلِ الجمهورية.

اعترفت كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحادِ السوفياتي بالجمهوريةِ اليمنية، التي لم تتمكنْ من السيطرةِ إلا على نصفِ البلاد، بما فيها صنعاء وتعز والحُديدة (المدخل الرئيسي للإمدادات والتعزيزات المصرية)، بينما استطاعَ الموالون للإمامِ والمدعومون بقوةٍ من العربيةِ السعودية السيطرةَ سريعاً على المرتفعاتِ الشماليةِ والشرقية من البلاد. ورغمَ تفوُّقِ القوات المصريةِ الكبير في الدباباتِ والمدفعيةِ واحتكارِها للطيران، إلا أنَّ معسكر مصر-الجمهورية لم يتمكن من إحراز نصرٍ ذي أهمية، ولم تنجحْ الضرباتُ الجويةُ على البلداتِ السعودية الحدودية بتفكيكِ القواعدِ الخلفية للمتمردينَ الموالين للإمام.

سرَّعَت زيارةُ عبدِ الناصر بتبني دستورٍ جديد في الجمهورية، مع إنشاءِ الاتحادِ الشعبيِّ اليمني تقليداً للاتحادِ الاشتراكيِّ العربي في مصر، وباتَ المُنشقُّون الجمهوريون منزعجين على نحو متزايدٍ من التدخلِ المصريِّ المتواصل، وكانَ المُشير السلال قد ركَّزَ الرئاسةَ بيدِه وسيطرَ

على رئاسةِ الوزراء وقيادةِ الحزب، ولم يعدْ قطعُ الرؤوسِ مطبَّقاً، لكن الإعدامَ رمياً بالرصاص تواصلَ بنشاطٍ ضدَّ كلِّ أشكالِ المعارضة.

وفي أيلول من عام 1966، سافرَ وفدٌ من مؤيدي الجمهورية البارزين إلى القاهرةِ للاحتجاج على ديكتاتورية السلال، لكنَّ مضيفَهم المصري اعتقلَهم، حيثُ كانَ المماليكُ المصريون يراهنونَ على انتصارٍ كاملٍ لـ"ولاتهم اليمنيين"، وطمحَ عبدُ الناصر إلى توسيع محميَّته لتشملَ جنوبَ اليمن الخالي من البريطانيين، بينما كثَّف عامر هجماتِه كي يقمعَ المُتمرِّدين الموالين للإمام.

جَرَّبت القواتُ المصريةُ الغازَ السام في منطقةٍ محدودة وعلى نطاقٍ ضيِّق في اليمن، رغم ادعاءاتِهم أنهم لا يستخدمون سوى النابالم، لكنَّ التَّصعيدَ الأخير الذي جَرى سنة 1966 أدَّى لتنفيذ العديدِ من الغارات التي استُخدِمَت فيها الأسلحةُ الكيميائية، وكانت الأهدافُ هي معاقلُ الملكية التي لا بدَّ من إبادتِها. حدثَ أسوءُ هجومٍ بالغازاتِ السامة في كانونَ الثاني من سنة 1967، عندما قُتِل المئاتُ بقصفٍ مصري على الكتاف التي كانت تبعدُ 300 كيلومتر شمالَ صنعاء.

وكانَ عبدُ الناصر وعامر حَريصَين على أن لا يترُكا الغنيمة اليمنية لغيرِهما، وكما رأينا آنفاً، ساهمَ هذا الصراعُ على السلطة وقِصَرُ النظر في اليمن في وقوع كارثة "حرب الأيام الستة"، وتمكَّن عبدُ الناصر بعدَها من التخلصِ من عامر، ولكن كانَ عليه أن يسوِّيَ المسألةَ اليمنية أولاً مع ملك العربية السعودية فيصل، فتوصَّلا إلى اتفاقٍ يقضي بانسحابِ القواتِ المصرية من اليمن، وهو ما جهلَه السَّلال الذي تُرِكَ وحيداً يتحوَّل إلى معاداةِ عبد الناصر، لكن تمَّ التخلُصُ منه بانقلاب أبيض (نادر الحدوث في اليمن) خلالَ زيارتِه لبغداد في شهرِ تشرينَ الثَّاني من سنة 1967.

أطلقَ الانسحابُ المصري من اليمن أيديَ الموالين للإمامِ فوصلت قواتُهم إلى قُربِ صنعاء في الأيامِ الأخيرة من سنة 1967، وتلقّى الجمهوريون المُحاصَرُون في صنعاءَ بقيادةِ عبد الرحمن الأرياني -قاضٍ ديني- دَعماً مباشراً من الاتحادِ السُّوفييتي ورفضَ بصلابةٍ أيَّ نوعٍ من الملكية، حتى الدستورية منها، ثم نجَحت المقاومةُ الأسطوريةُ التي يُحتَفى بها على أنها "سبعون يوماً من البطولة" في كسرِ حصارِ العاصمة وفتح طريق الحُدَيدَة الحيوي لاحقاً. وفي الوقتِ ذاته نجَحَت الجبهةُ القوميةُ للتحرير في التحرُّرِ من بريطانيا بعدَ انسحابِها اللاحقِ من عدن وجنوبِ الجزيرة العربية.

اجتثَّ الجناحُ الماركسيُّ للجبهة خصومَه في عدن في حزيرانَ من سنة 1969، وأجبرَ الاختراقُ الشيوعيُّ الرياضَ على إعادةِ تقييمِ سياستِها في اليمن، فأبرَمَت اتفاقاً مع مؤيدي الجُمهورية في الشَّمال، وهو ما بَدى أهمَّ من السعي لانتصارِ الموالين للإمامِ الصَّعب المنال.



عبد الرحمن الأرياني

وفي تموزَ من عام 1970، اعترفَ الملكُ فيصل بـ"الشيخ" الأرياني رئيساً للجمهوريةِ العربية اليمنية، فغادرَ الإمامُ بدر العربيةَ السعوديةَ ساخطاً إلى مَنفاه الدائمِ في بريطانيا، وبعدَها بعدَّة شهورٍ أصبحَ جنوبُ اليمن رسمياً الجمهوريةَ الديمقراطيةَ الشَّعبية، فكانَ العضوُ العربيُّ الوحيدُ التابعُ للاتحادِ السوفييتي.

ولنحوِ عقدٍ من الزمن ستعيشُ كلٌّ من الجمهوريةِ العربيةِ اليمنية والجمهوريةِ الديمقراطية الشعبية اليمنية في جوٍّ من الاضطرابِ الوجوديّ سياسياً، والاشتباكِ في بعضِ الأحيان (كما في عامي 1972 و1974) وتبادلٍ متكررٍ للاتهامات. وعملَت الدَّولتان المُستقلَّتَان بطريقةٍ غيرِ مترابطة، مُردِّدَتين أنَّه لا تأثيرَ للحرب الأهلية على عمليةِ التخلصِ من الاستعمارِ في جنوب اليمن.

وفي تموز من عام 1974، نُفِي أرياني إلى سورية بعدَ "حركة تصحيحية" قامَ بها العقيدُ إبراهيم الحمدي، ولكن سيبقى الأرياني الرئيسَ المدنيَّ الوحيدَ للجمهوريةِ العربيةِ اليمنية، حيثُ كانَ الانقلابُ العسكريُّ الذي خلعَه، رغمَ حركتِه التصحيحية، مُختَلِفاً عن عملياتِ الاستيلاءِ على السلطةِ التي قامَ بها الأسد والسّادات تحتَ التسميةِ ذاتها، حيثُ استهدفَت الحركاتُ التصحيحية المصرية والسوريةُ بشكلٍ أساسيٍّ منافسين أو تهديداتٍ عسكرية.

قبلَ سنة 1974، أصبحَ العقيدُ حمدي نائباً للرئيسِ الأرياني وقائداً للقواتِ المسلحة، ثم جمعَ بعدَها السلطاتِ المدنيةِ والعسكريةِ بيده، وافتتَح حمدي حِقبةَ المماليك اليمنيين، لكنَّه تعرَّض -بشكل غير متوقَّع- لخيانةِ رئيسِ أركانه أحمد الغشمي. وبما أنَّ حمدي كانَ محبوباً على المُستوى الشعبيِّ فلم يتبنَّ أيَّ شخص أو أيَّ تنظيمٍ اغتيالَه في شهرِ تشرينَ الأول سنة 1977، حيثُ انتشرت رواياتٌ عديدة، منها: عملاءُ للسعودية، أو ضابطٌ شاب طموح وهو علي عبد الله صالح الذي عيَّنه غشيمي حاكماً عسكرياً لتعز بعدَ عمليةِ الاغتيال.


إبراهيم الحمدي

أدَّى مقتل حمدي إلى إطلاقِ العَنان لانتقامٍ دموي، حيثُ قُتِل الرئيسُ الغشمي بعدَ أن قضَى سبعةَ شهور فقط في السلطة، وذلك عندما انفجرَت قنبلة -على الأغلب حملَها مبعوثٌ يمني- في مكتبه، وقد أدَّى هذا الاغتيالُ إلى انقلابٍ في عدن، حيثُ أطاحَ رئيسُ الوزراء "علي عبد الناصر محمد" بالرئيسِ سليم ربيعي علي، يُلقَّب "سليمان" وأعدمه، واستبدلَ الرئيسُ الجديدُ لجنوبِ اليمن الحزب الاجتماعيّ الاشتراكي على الطريقةِ السُّوفيتية بحزبِ التحريرِ الوطني.

وفي صنعاء شُكِّل مجلسٌ رئاسيٌّ من أربعةِ أعضاء، منهم الرائدُ المتحمّس صالح، وفي تموز من عام 1978، انتخبَ برلمانُ الجمهوريةِ العربية اليمنية رئيساً عمرُه 32 سنة (علي عبد الله

صالح). وبدأ رئيسُ الأركانِ والقائدُ العام للقواتِ المسلحة حملةً مسعورةً لتطهيرِ القواتِ المسلَّحةِ من الضباطِ القادة، وعيَّن صالح أخاهُ على رأسِ جهازِ الأمن المركزي، وهي قوةُ الشرطةِ الرئيسية، كما عيَّنَ ابنَ قبيلته (قبيلة صنحان) الجنرالَ القويَّ علي المحسن الأحمر كقائدٍ لفوجِ المدفعية الأول الذي يتركزُ في الجزءِ الشماليّ من صنعاء.

وقبيلة سنحان كانت مكوّناً ثانوياً من مكوناتِ اتحادٍ قبلي في المرتفعاتِ يُسمى حاشد، بينما كان الرئيسانِ القتيلان حمدي وغشمي ينتميان إلى قبيلةٍ أكبر من حاشد وهي حمدان. كانَ كلٌّ من تحالفِ حاشد وتحالفِ باكل، هما القوى الرئيسيةِ في البنيةِ القبليةِ الزيدية، وكانَا شريكين ومتنافسين في الوقتِ نفسه. لكن صالح طوّر أيضاً اتصالاتٍ دائمة مع طبقةِ رجالِ الأعمال السُّنيَّة في تعز، أولاً كضابطٍ مسؤول عن "طريق الويسكي" من المُخا (الطريق الرئيسي للخمر المُهرَّب)، ثم كحاكم لتعز. حتى أنَّ التُّجار المحليين استأجروا طائرةً خاصة لنقلِه إلى القصرِ الرئاسيّ سنة 1978.

وهكذا تمكن صالح من ملءِ ثغرةٍ مناطقيةٍ وطائفيةٍ بينَ المرتفعات الزيدية والسهولِ السنية. لكن التحدي الأبرزَ له كانَ النجاةَ من المصيرِ الذي لاقى أسلافه. لذا امتلأتْ أجهزةُ الأمنِ بالأقارب والمقرَّبين والداعمين. وكانت تلكَ الحمايةُ في التسلسلِ الهرميّ للجيشِ تعني إعفاءً ضريبياً، ويصفُ الباحثُ السياسيُّ في الشأن اليمني ستيفن داي ذلكَ بقوله:

> **"كما كانَ الأئمةُ الزيديون في الماضي، عمل الرئيسُ صالح من قاعدتِه في صنعاء، لكنه جذبَ إيرادات المناطقِ الغنيَّة في الجنوب والغرب".**

دلَّت الانقلاباتُ في صنعاء وعدن سنة 1978 على المصيرِ المشؤومِ لِشَطري اليمن وقادته. فاشتعلت حربٌ حدوديةٌ سنة 1979، شنَّ خلالَها الماركسيون من شمالِ اليمن حربَ عصابات على الجنوب استمرَّت لثلاثِ سنوات. وأرادَ علي عبد الناصر محمد تسويةَ هذا الصراعِ على وجهِ السرعة، لكنهُ واجهَ معارضةً شديدةً من الحزبِ الاشتراكي اليمني، بقيادةِ

اليساري المتشدِّدِ عبد الفتاح إسماعيل، ولم ينجحْ وقفُ إطلاقِ النار إلا سنة 1982. ثم التفتَ علي عبد الله صالح إلى جناحِه الجنوبي، فنظَّم حزبَه الرئاسيَّ الخاص؛ حزبَ المؤتمرِ الشعبيِّ العام.

والآن بعدَ إبرامِ السلام مع نصفِه الشمالي، باتَ جنوبُ اليمن بشكلٍ متزايد في حربٍ مع نفسه. وفي شهرِ كانونَ الثاني من سنة 1986، أطلقَ أمنُ الرئاسة النارَ على عبدِ الفتاح إسماعيل فأردَاه قتيلاً، وكذلك أطلقُوا النار على حلفائِه الرئيسيين داخلَ المكتبِ السياسيِّ من حزبِ الشعبِّ اليمني الحاكم، فانقسمَ الشعبُ والجيشُ مَا بينَ الفصائلِ المُتحاربة التي خلَّفت آلافَ القتلى ودمَّرت عدن، واضطرَّ علي عبد الناصر محمد إلى الهروبِ إلى اليمن الشمالي مع أنصارِه، بينما نَصَّبَ أعداؤه "علي سالم البيض" رئيساً للدولة.

كان الحزبُ الجمهوريُّ الشعبيُّ اليمنيُّ في حالةٍ من الفوضى، حيثُ هُمِّشَ إقليماه الأوسطان في أبين وشبوة بسببِ وقوفِهما إلى جانبِ الرئيسِ المنفي. وفاقمَ انهيارُ الكتلةِ السوفييتية الأزمةَ أكثر فأكثرَ رغمَ أنَّ الدولةَ العربيةَ الوحيدةَ التابعة له كانَت بعيدةً عنه، وعرفَ علي عبد الله صالح كيف يستخدمُ المُنشقين عن جنوبِ اليمن حيثُ كانَ يحميهم ويؤويهم لزيادةِ الضَّغط على علي سالم البيض.

باتَ رئيسُ اليمن الشمالي خبيراً في لعبةِ الضوابط والتوازناتِ كي يُضعِف مراكزَ القوى المتنافسة المتعددة، فاسترضَى عبدُ الله بن حسين الأحمر أكبرَ شيخٍ في تحالفِ قبائلِ حاشد (الذي كان قد غادر صنعاء بشكلٍ دراميٍّ احتجاجاً على رئاسة حمدي)، وحافظَ على إدارة "الشؤون القبلية" (في حينَ تعهَّد يساريو جنوبِ اليمن بإنهاءِ الهويةِ القبلية تماماً)، لكنَّه اعتمدَ على شبكةِ حمايتِه الخاصة ليضمنَ ولاءَ أجهزةِ الأمن.

كما كانَ صالح هو المستفيدُ من الحملةِ الماركسية التخريبية، والتي حصلَ بفضلِها على دعمٍ قوي من الولايات المتحدة والمملكةِ العربيةِ السعودية، وذلك تماشياً مع النهجِ المعادي

للسوفييت والمؤيد للإسلامِ سراً، وكردٍ ردَّ على ما قامَ به السوفييت في أفغانستان. لكنَّ الرئيسَ لعبَ بدهاءٍ على التنافسِ بينَ الإخوانِ في السهول السنيَّة والسلفيين الذين استمدُّوا مذهبَهم من السعودية في جبال القبائل، فمنع هذا هيمنةَ توجهٍ إسلامي محدَّد على الآخر، كما خطبَ ودَّ صدام حسين ليتجنب وضعَ كلِّ بيضِه في سلةِ المملكةِ العربيةِ السعودية.

وعزَّزَ اكتشافَ النفط في منطقةِ مأرب سنة 1984 من سلطةِ صالح في السنوات التالية، وكان رئيسُ اليمن الشمالي في موقع قوةٍ بشكلٍ واضحٍ عندما زارَ عدن في شهرِ تشرين الثاني من سنة 1989، ووقَّع اتفاقيةً مع الفصائلِ الموحَّدَة في البلادِ مع علي سالم البيض، كما تأكَدَ من أنَّه حصلَ على الكلمة الفصل في تكوينِ مجلسٍ رئاسي مكوَّنٍ من خمسةِ أعضاء (ثلاثة أعضاء من الشمال وعضوان من الجنوب). كما أرادَ صالح دمجَ حزبِ المؤتمر الشعبيّ الحاكم مع الحزبِ الاشتراكي اليمني، في إشارةٍ كاشفةٍ لرؤيته التسلطيةِ للسياسة، وفي النهايةِ كانَ عليه أن يتخلَّى عن مبدأِ تعدُّدية الحزب.


علي عبد الله صالح

في شهرِ أيار من سنة 1990، أصبحَ صالح الرئيسَ الأوَّلَ للجمهوريةِ اليمنية المتحدة، وعمره أربعون عاماً، وأصبحَ علي سالم البيض نائباً له (كان رئيسُ الوزراءِ من اليمن الجنوبي ونائبه من اليمن الشمالي). وكانَ سِجِلُّهُ في الثورةِ اليمنية ضعيفاً للغاية، رغمَ افتخارِه بمشاركتِه في معركة "السبعين يوماً" سنة 1967 في صنعاء. وتعزَّزَ حكمُ الرجلِ الواحد من خلالِ المزجِ الإبداعيِّ بينَ الدسائسِ القبلية والمغامراتِ العسكرية والمناوراتِ الدولية. وعلى خلافِ رفاقِه من مماليك مصر وسورية والجزائر، لم يختطفْ صالح استقلالَ اليمن، بل استفادَ من تفرُّده بالحكم لتوحيدِ الشمالِ بالجنوب.

ربما يكونُ عبد الناصر قد أصبحَ بسهولةٍ بمثابةِ بيبرس المعاصِر. وكما هو الحالُ دوماً مع أمثال هؤلاء الأبطال الذين يحتفي بهم الناس، يمكنُ تقييمُ إنجازاتِهم المُفترضَة بشكلٍ دقيق

إذا نظرنا من مسافة بعيدة، إذ تكشفُ نظرةٌ سريعةٌ مدى ضيقِ الأفقِ والتوقِ للانتقامِ لدى أبطالِ الحربِ الشجعان هؤلاء عندما يصبحونَ في أُتُونِ صراعٍ محلي على السلطة. اقتنصَ عبد الناصر لحظةَ عين جالوت الخاصةِ به سنة 1956، رغمَ أنَّ القوةَ الأمريكية -وليس الجيش المصري- هي في الحقيقةِ من أجبرَ إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على الانسحابِ الكامل، لكنَّ أُسطورةَ بيبرس القرنِ العشرين، تشوَّهت بفعلِ انفصالِ سورية ورمالِ اليمن المُتحركة وانهارَت بعدَ هزيمةِ حرب "الأيام الستة".

بقيت خصلةٌ واحدة من إرث بيبرس كنقطةٍ مميزةٍ للمماليك الجدد، نمطُ التحالفِ مع الخليفة وتقديم الولاءِ الشفهي لضمانِ السلطةِ المطلقة، الذي انتقلَ إلى ظاهرةِ الاستفتاءاتِ التي تكونُ نتيجتها الإجماع. ليسَ للشعب من وظيفةٍ سوى التأثيرِ الإيجابيّ على الرؤساءِ المماليكِ المُختارين مسبقاً، تماماً كما لم يكن للخليفةِ العباسي سوى إضفاءِ الشرعية على سلاطينهِ المماليك "التابعين" له، كما عاشَ الخليفة تحتَ حراسةٍ مشددة، وفي ظروفٍ من الإقامةِ الجبريةِ غيرِ المُعلنة، في وضعٍ مشابه لوضع الشعوب في الدولةِ العربيةِ المُستقلة حديثاً، الشعوب التي سُجِنَت وراءَ قضبانِ الرعب التي شيَّدتها أجهزة الأمن.

احتاجَ القادةُ المماليك الجُدُد إلى طقوسٍ دورية من الاستفتاءاتِ الجماعية لتجديدِ شبابِ سلطتهم، وفي هذا ترديدٌ لصدى الولاءِ الذي كانَ السلاطين يقدِّمونه للخليفة في القاهرة ذاتَ يوم. وكانت قديماً الصلواتُ والقراراتُ تصدرُ باسمِ الخليفة الذي لا حولَ له ولا قوة، بينما تمجّدُ المؤسسات والأحزاب المعاصِرة الشعبَ على أنَّه المصدرُ الوحيدُ للسلطة، السلطة المُحتَكَرة في الحقيقةِ من قِبَل زمرة المماليك. حتى بومدين بعدَ إحدى عشرةَ سنة من رئاسة الجزائر وصالح بعدَ تسع سنوات من إعادةِ توحيد اليمن، شعرَ كلٌّ منهما بالحاجة إلى استفتاءٍ منظَّمٍ بعناية ولا تقل نسبة الموافقة فيه عن 96%.

لقد كانت هذه الاحتفالاتُ الانتخابية استهزاءً بالمعاييرِ الديمقراطية، لكنها كانت بالغةَ الأهمية لتحقيق انتقالٍ سلسٍ على مستوى السلطةِ من سلطانٍ رئاسي إلى آخر، أو توسيعِ

القاعدةِ الشعبية للحكام المماليك. وهذا اختلافٌ جوهريٌّ بينَ أنظمةِ المماليك المتسلطة هذه، والأنظمةِ الشمولية التي أسَّسها معمر القذافي في ليبيا وصدام حسين في العراق. فبعدَ انقلابِه على الملكية سنة 1969، كانَ على القذافي أن ينصِت إلى زملائِه من "الضباط الأحرار" الذين اجتمعُوا في مجلس على غرارِ مجلسِ قيادةِ الثورة الذي أنشأه عبد الناصر، لكن انقلاباً فاشلاً انبثقَ من مجلسِ قيادةِ الثورةِ ذاته سنة 1975، جعلَ القذافي بعدَها بسنتين يغيّر الجمهوريةَ العربيةَ الليبية إلى "الجماهيرية". وتحتَ غطاءِ "الديمقراطية المباشرة"، أُلغِيَت الأحزاب، وانتشرَت اللجانُ الثوريةُ في كل البلاد الليبية، وذُمَّت الانتخاباتُ على أنَّها ميراثٌ سيئ لـ"الرجعية البائدة".

أحمد حسن البكر



وخلافاً لمماليك سورية، كانَ صدام حسين يرتقي بثباتٍ عبرَ التسلسلِ الهرميّ للبعث العراقي بصفتِه مدنياً. وهذا الحزبُ الذي كانَ قوةً رائدةً وراءَ انقلاب عام 1963، استطاعَ أن يفرضَ لنفسه مَوقِعاً مُهيمناً بعدها بخمسِ سنوات فقط، ثم عُيِّن صدام نائباً لرئيسِ العراق لقرابته الوثيقة من أحمد حسن البكر رئيسَ الدولةِ والحزب معاً، والقائدَ السابق لفرعِ البعث العسكري. فرضَ صدام حسين على البكر الاستقالةَ من كلِّ مناصبِه العامة بسببِ "تدهور صحته" وجمعَ سلطات غيرِ مسبوقة بيديه. لكنَّ الطاغيةَ العراقي لم يكن مُعجباً بالاحتفالات الانتخابية على الطرازِ المملوكي، وانتظرَ حتى سنة 1995 لينظِّمَ استفتاءً للموافقةِ على رئاسته، ثم تكرَّرَ هذا الطقسُ سنة 2002. وكشفَت نتيجةُ فوزِه بنسبة 100% عن منطقٍ مُصَمَّمٍ بالدرجةِ الأولى لتحدي العالمِ الخارجيّ، فقد كانَ العراقُ حينها يخضعُ لعقوباتٍ من الأممِ المتحدة.

* * *

تمكَّنَ تلاميذُ بيبرس المُعاصرين من السيطرةِ على مقاليدِ السلطة في كلٍّ مِن مصر وسورية والجزائر واليمن، ثمَّ الاحتفاظِ بها لعقودٍ رغمَ الصِّراعات المتكرِّرة والدِّسائسِ والتَّوتُّرات. وستبحث الفصولُ القادمة احتكارَهم للإيرادات المالية، وكيفَ ساهَمت إعادةُ توزِيعها في المحافظةِ على الأنظمة. لقد كانت المحافظةُ على الخليفةِ تحتَ الأنظار أسهلَ من القمعِ الدائمِ للشعوب المطالبةِ بالحرية، وسيكونُ الجيشُ الجزائريُّ أولَ من تضربُه هذه المظاهراتُ الشَّعبيةُ، ليصبحَ هوَ أوَّلَ مَن وُجَدَ مَخرجاً لهذهِ الأزمة، وليقدِّمَ لزملائِه المماليك نموذجاً للتعاملِ معها: **"اترك الشعبَ أو الخليفةَ يتعفنونَ في أقفاصِهم غيرِ المُذَهَّبَة، ولا تفشلْ أبداً في انتخاباتٍ تجري بالرَّصاص".**

الفصل الرابع: الرَّحِم الجزائري

لعلَّ الثورات الديمقراطية التي ضرَبت العالمَ العربيَّ بدايةَ سنةِ 2011 كانت في الحقيقةِ قد بدَأت قبلَ ذلكَ بِعقدَين، حيثَ مرَّت "الموجة الأولى" الكبيرةُ منها دونَ أن يلاحظَها أحدٌ كظاهرةٍ إقليميةٍ في عالمٍ مَهوُوس -ذاك الوقت- بانهيارِ الكتْلةِ السُّوفيتية، لكنَّ نهايةَ الاتحادِ السُّوفييتي وإمبراطوريتَّه أنتجَت موجاتٍ ارتداديةً على الأنظمةِ العربية، حيثُ كانت هذهِ الأنظمةُ تَستخدِمُ على الدوامِ الوسائلَ القمعيَّةَ التي كانَ الكي جي بي يستخدمُها والإستراتيجياتِ السياسيةِ التي كانَ يتبَعُها نظامُ الحزبِ الواحدِ القَمعي، وذلك بغضِّ النَّظر أيَّاً كانَ قربُهم من الغرب (أو تحرِّكهم باتجاهه). (مصر في عهدِ السادات كانت أوضحَ مثالٍ على بقاءِ القبضةِ الأمنية على الشاكلةِ السوفيتية،[28] حتى بعدَ إبرامِ اتفاقيةِ سلامٍ مع إسرائيل).

كانَ ثمةَ بدايةُ إعياءٍ بيولوجيّ للأنظمةِ التي بدأت تُصابُ بالشَّلل نتيجةَ شيخوخةِ القيادة، وباتَت "رئيس مدى الحياة" صورةً طريفةً متنافيةً معَ الواقعِ رَسمَها بورقيبة لنفسهِ رغمَ أنَّه لم يكن يتمَّتعُ بقواهُ العقلية سوى ساعاتٍ قليلةٍ في اليوم، وبعدَ سحقِ أعمالِ الشَّغبِ سنةَ 1978 و1984 التي قُتِل فيها مئاتُ المُتظاهرين، سَعَى الديكتاتورُ التونسيُّ إلى تصفيةِ المعارضةِ الإسلاميةِ عبرَ إرسالِ أبرزِ النَّاشطين إلى المَشانق. ثمَّ في السابعِ من تشرينَ الثَّاني سنةَ 1987، نفَّذَ رئيسُ الوزراءِ زين العابدين بن علي -الذي كانَ جنرالاً في الشرطةِ ووزيرَ الداخليةِ السابق- "انقلاباً صحيَّاً"، حيث اعتبِر الطاغيةُ الذي يبلغُ من العمرِ 84 سنةً رجلاً خَرِفَاً، ووُضع تحتَ الإقامةِ الجبرية، وقابلَ الشعبُ التونسيُّ هذه الخطوةَ بارتياحٍ واضح، الخطوةَ التي سُمّيت وقتَها بـ"ثورةُ الياسمين"، واحتُفِل بتاريخِ السابعِ من تشرينَ الثاني اعتباراً

---

[28] تماماً كما يؤثر جاذبية المغناطيس على المعادن.

من تلكَ اللحظة كرمزٍ لـ"التغيير" (في تكرارٍ لنموذج الحركةِ التصحيحيةِ التي قامَ بها بومدين سنةَ 1965، أو الأسدُ والسَّادات سنةَ 1970 و1971).



زين العابدين بن علي الحبيب بورقيبة

كانَ بورقيبة قد اجتثَّ أيَّ مماليك مُحتملين آخرين عبرَ إضعافِ الجيش، لذا فقد جاءَ الحاكمُ الجديد الآن من الشرطة، وليسَ من الجيش. وغيَّر الحزبُ الوحيدُ اسمه (من الحزبِ الدستوريّ الاشتراكي إلى التيارِ الديمقراطي الدستوري)، وذلك رغمَ أنَّه تابعَ علاقتَه الآثمةَ الشبيهةَ بزنا المحارمِ مع أجهزةِ الأمن. وبعدَ سنةٍ ونصف من "الربيع التونسي"، وَقَعَت المعارضةُ عموماً والإسلاميةُ منها خصوصاً ضحيةً للدورةِ المتكررةِ ذاتها التي تبدأ بالانتخاباتِ ثمَّ تنتهي بقمعِ الشرطة. لكنَّ ابن علي نفَّذ حلمَ أيِّ ديكتاتور: بالحصول أولاً على السلطةِ المُطلقة، ثمَّ "التغيير" الواضح شكلاً وغيرِ المؤثّر مضموناً لتجنُّبِ تقديمِ أيِّ تنازلاتٍ كبيرة.

رأينا كيفَ اضطرَّ ملكُ الأردن حسين إلى قطع ارتباطِه الرسميّ بالضفةِ الغربية الفلسطينية مُكرهاً عام 1988 بعدَ خمسةٍ وثلاثينَ عاماً من اعتلائِه العرش، بعد أن كانَ قد ضمَّها إلى مملكتِه حتى حدوثِ الاحتلالِ الإسرائيليّ سنةَ 1967. وقد جاء هذا القرارُ الدراميُّ بعدَ ضغطِ الانتفاضةِ التي طالبَت بإنشاءِ دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلةٍ في الضفةِ الغربيةِ وغزة. كما نجحَ الملكُ بنزعِ فتيلِ التَّهديد الفلسطيني، لكنَّ الاعتراف بأنَّ الأردن لم يكن سوى شرقيَّ

الأردن كانَ تذكيراً مُذهِلاً للهاشميين بالمستوى الذي وصلَ إليه مشروعُهم القوميُّ الحقيقيُّ،فقد تقلَّص من كونِ الملكِ الهاشميّ خليفةً للمسلمين والعربِ إلى كونهِ مجردَ ملكٍ لدويلةٍ محدودة.

في شهرِ نيسان من عامِ 1989، وبسببِ رفعِ الحكومةِ الدَّعمَ عن الموادِ الأساسية، اندلَعت أعمال شغبٍ وانتشرَت في الأجزاءِ البدويةِ تاريخياً من الأردنِ من مَعان إلى الطفيلة والكَرك والسلط والتي كانت مأهولةً من العشائرِ العربيةِ قبل وصولِ الهاشميين للمنطقة. وسُرعانَ ما تصاعَدت المظاهراتُ لتصلَ إلى المُطالبةِ بالمحاسبةِ الرَّسميةِ وإدانةِ الفسادِ الحكومي. وبدلاً من إرسالِ الجيش، وافقَ الملك حسين على إقامةِ أولِ انتخاباتٍ برلمانية منذُ سنةِ 1967، جَرَت الانتخاباتُ في تشرينَ الثَّاني من عامِ 1989، وفازَ الإخوانُ المسلمون باثنين وعشرين مَقعداً من أصلِ ثمانين (مع نجاح إحدى عشرَ نائباً إسلاميَّاً مستقلاً). وبالتالي باتَ الحزبُ الإسلاميُّ أقوى، كما عُيِّن رئيسُ البرلمان من أعضائه، وبعدَها بسنة دخلَ الإخوانُ المسلمون الحكومةَ بخمسةِ مناصب وزاريَّة (وكان اثنانِ آخران بحوزةِ رجلين من "الإسلاميين المستقلين")، بما فيها التعليمُ والعدل والزراعة. وفي النهاية، جاء هذا التَّحالف مع الحزبِ المُعارِض الرئيسي بالمنفعةِ على الملكِ حسين وعلى استقرارِ النظام، لكنَّ النظامَ الملكيَّ الأردني لم يكن مملوكيَّ الطِّراز، وهذا ما مكَّنه من استيعابِ الإصلاحاتِ الداخلية دونَ تعريضِ شرعيَّتهِ للخطر.

لم يكن لدى الديكتاتورياتِ الجمهوريةِ هذا الهامشَ منَ المناورة، فحسبَ نظرتِهم إلى العالمِ لا يمكن لعمليةِ التَّحوُّلِ إلى الديمقراطية حتى ولو على نطاقٍ ضيِّق إلا أن تكونَ محصِّلَتُها صفراً، وكانوا يدركونَ تماماً شعبيَّتهم المُتهاوية والاحتمالاتِ الحقيقيةِ لفوزهم في انتخاباتٍ حرة، ولهذا السببِ تهرَّبوا من التنازلاتِ السِّياسية من خلالِ الانفتاح الاقتصاديّ (ابن جديد في الجزائر والسادات ومبارك في مصر) أو من خلالِ التوسُّع الإقليمي (عبر غزو

لبنان كما فعلَ الأسد وتوحيدِ شطري اليمن كما فعلَ صالح)، وقد أفادَ التحرُّرُ الاقتصاديُّ والتوسُّعُ الإقليميُّ في تجديدِ فرصِ إعادةِ توزيعِ الغنائمِ بينَ النُّخبِ الحاكمةِ وأتباعِهم.

كانَ انهيارُ الاتحادِ السوفياتيِّ ضربةً قويةً للمماليك الجدد، لكنَّ السَّبب الرئيسيَّ لإجهاضِ "الموجة الأولى" كان الطَّفرةُ النفطيةُ المُعاكسة، حيثُ انخفضَت أسعارُ النفط إلى النصفِ خلالَ تلكَ السنة، بينما دفعَت الجزائر -الأضعفُ بكثيرٍ من مصر وسورية واليمن- الثمنَ الأكبر، وأُخِذ ابن جديد الذي أَنفق بسخاءٍ بعدَ طفرةِ سنة 1979 النفطيةِ[29] على حِين غِرَّة، ولم يكن بوسعِه عملُ شيءٍ، حيث تباطأَ النموُّ الاقتصاديُّ الجزائريُّ بشكلٍ حاد، قبل أن يتحوَّلَ إلى الانخفاضِ بنسبةِ (1.4%) ليصلَ سنةَ 1988 إلى نسبةِ (2.7%)، بينما ازدهرَ الاقتصادُ غيرُ الرسميِّ في الجزائر خصوصاً التهريبُ الذي يُسمِّيه الجزائريونَ الترابيندو،[30] كما باتَت المظاهراتُ الشَّعبيةُ ضدَّ مؤسساتِ الدولة شائعةً بشكلٍ مُتزايد.

---

[29] حدثت الطفرة النفطية سنة 1979 بعد الثورة الإيرانية.

[30] على اسم فرقة موسيقية فرنسية شهيرة.

من أعمال الشغب إلى الاقتراعات

من الخامسِ وحتى العاشرِ من تشرينَ الأول من عامِ 1988، اندلَعت أعمالُ الشَّغب في المدن الجزائرية الكبرى، وقُتل المئاتُ من المتظاهرين، وكان معظمُهم في الجزائرِ العاصمة. وفي أجواء التضليلِ المملوكيّ والمؤامرات، اتَّهمت كلُّ جماعةٍ في الجزائر منافِسَتَها بالتلاعبِ بالأزمة. وسرعان ما خرجَ الوضعُ عن السيطرة، إذ لم ينتبِه أحدٌ إلى أولئك الذين كانُوا يُذكُون النار، وأعلنَ الرئيسُ ابن جديد حالةَ الطَّوارئ، فقمعَ الجنرالُ خالد نزار قائدُ القواتِ البريّةِ، الانتفاضةَ بوحشيةٍ لم يُسبَق لها مثيل.

وتعاملَ الجيشُ الجزائريُّ مع مواطِنيه بالوحشيةِ التي تعتمدُها قُوى الاحتلال، فجابَت الدَّبابات مراكزَ المدن، وأطلقَت المدافعُ الرَّشاشةُ نيرانَها على المُتظاهرين، وانتشرَ التَّعذيب، وطُلِب من القادةِ الإسلاميين تهدئةُ المُتظاهرين، رغمَ أنَّ الجيشَ هو من اعتدَى على الحُشود التي تجمَّعت قُرب المساجد. وفي المُحصِّلة، كان الأثرُ الفوريُّ لهذه الاستفزازاتِ المخططة أو غيرِ المقصودةِ هو تعزيزُ الحالةِ السياسيةِ للمعارضةِ الإسلامية.

وألقى ابن جديد باللائمةِ على الفَرعِ السياسيّ للأمنِ العسكري السَّابق، فعزلَ قائدَه الجنرال آيات. وفي الوقتِ ذاته، رقَّى الجنرال نزار -المهندسَ الأول لحملةِ القبضةِ الحديدية- إلى منصبِ رئيسِ هيئةِ الأركانِ العامة للقواتِ المسلحة، المنصبِ الذي أُعيدَ إحياؤُه مجدَّداً بعد أن ألغاهُ بومدين سنةَ 1967 على إثرِ محاولةٍ انقلابية. وأدَّت عمليةُ إعادةِ الهيكلة هذه لأعلى الهرمِ القياديّ إلى إحالةِ معظمِ الجنرالاتِ من "جيل 1954" الذين واكبُوا النضالَ التحرُّريّ ضدَّ المُستعمرِ الفرنسي إلى التَّقاعد، وشعرَ ابن جديد بأنَّه محميٌّ بهؤلاءِ الجنرالاتِ الجُدد الموالين مثل: بلخير (يده اليمنى في الرئاسة، والذي يتولى ملفَّ المؤامراتِ السياسية) ونزار (قائدَ القواتِ المُسلَّحة)، فانتقلَ بقوةٍ نحو التحوُّلِ إلى الانفراجِ السياسيّ الديمقراطي.

وعلى غرارِ الفترتينِ الرِّئاسيتين السَّابقتين، صادقَ حزبُ جبهةِ التَّحريرِ على ابنِ جديد مُرشَّحاً وحيداً في كانونَ الأول من سنةِ 1988، وذلك قبلَ إعادةِ انتخابِه رئيساً بنسبة 93.3% من الأصوات (كان انخفاضاً يسيراً هذه المرة مقارنةً بنسبةِ 99.4 % السابقة، لكنهُ ذو دلالة). والأمرُ الأكثرُ أهمية هو الاستفتاءُ الدستوريُّ الذي حصلَ في شباط سنةَ 1989، حيثُ أُلغِيَت الإشارةُ للدولةِ الاشتراكية ونظامِ الحزبِ الواحدِ التابع لجبهةِ التحرير، بينما كُفِلَ النظامُ القضائي.

وفي الأشهر التالية رُخِّصَ للأحزابِ السريَّة (مثل الحزبِ التابع لحسين آيت أحمد أو حركةِ ابن بيلا) وكذلك الحزبِ الإسلاميِّ المتمثلِ في الجبهةِ الإسلاميةِ للإنقاذ (FIS وفقاً لاختصارِها باللغةِ الفرنسية).

وانبعثَتِ الحياةُ مجدَّداً في الشعب، لم تكن هذه الشعبيةُ متجهةً هذه المرة نحوَ جبهةِ التحريرِ الوطني، وإنما إلى الجبهةِ الإسلاميةِ للإنقاذ التي شدَّدت على أهميةِ المجتمع الجزائريِّ المثالي المُتجانس، مجتمعٌ يتعزَّزُ تماسكُه بالإسلام بدلاً من الوطنية. وضربَ احتفاءُ الجبهةِ الإسلاميةِ بالقطاعِ الخاص على أوتارٍ حساسةٍ جداً للشعبِ الجزائري، فأثَّرت فيه شعاراتُها أكثرَ من شعاراتِ جبهة التحرير التي عَفا عليها الزَّمن؛ "التحوُّلُ إلى الصناعة أولاً". وكانَ الرَّفضُ الشعبيُّ للفساد البيروقراطي كبيراً لدرجةِ أنَّ الجبهةَ الإسلاميةَ للإنقاذ برزَت كفائزٍ واضحٍ في الانتخاباتِ المحلية في حزيران من سنةِ 1990، وبنسبةِ أصواتٍ تصلُ إلى ضعفِ الأصوات التي نالتْها جبهةُ التحرير (54 % مقابل 28 %).

أقنعَ هذا الفوزُ الكاسحُ ابن جديد بأنَّ الخيار الإصلاحيَّ كانَ الطريقَ الوحيد للخروجِ من المواجهة. وفي تموز من عامِ 1990، أصبحَ أولَ رئيسٍ جزائريٍّ يتخلَّى عن حقيبةِ وزارةِ الدفاع، التي أوكلَها للجنرالِ نزار، بينما رُقِّيَ الجنرالُ عبد المالك قنايزية إلى منصبِ رئيسِ هيئةِ الأركانِ العامة.

لكنَّ الرغبةَ بجعلِ قمّةِ الهرمِ في الدولةِ مدنياً قد ذهبَت أدراجَ الرياح بترقيةِ نزار، المنفِّذِ الرئيسيّ لـ"تشرين الأولَ الأسود" سنةَ 1988. وفي الأجواءِ ذاتِها من الغموضِ كانَ من المفترضِ أنْ يؤدي حلُّ "الدي جي بي إس" (جهازُ المخابراتِ العامة) إلى إغلاقِ قصةِ الأمنِ العسكري المُنتشرة، لكنَّ الجيشَ سرعان ما أنشأ "الدي آر إس" (قسم المخابرات والأمن)، بقيادةِ العقيدِ محمد المديني (المُلقبِ بتوفيق).

حُدِدَتِ الانتخاباتُ البرلمانيةُ في 27 من حزيرانَ سنةَ 1991، لكنَّ الجمعيةَ العامة التي كانَ يغلبُ عليها الموالون لجبهةِ التحرير مرَّرت قانوناً يهدفُ للتلاعبِ بالانتخاباتِ بحيثُ يصبحُ عددُ الأصواتُ المطلوبة لفوزِ عضوِ البرلمان في دائرةٍ مؤيِّدةٍ لجبهةِ التحرير أقلَّ بعشرِ مراتٍ من الأصواتِ المطلوبةِ في دائرةٍ مؤيِّدةٍ لجبهةِ الإنقاذ، فردَّ الحزبُ الإسلامي ببدءِ إضرابٍ وطنيّ في 25 أيار مطالباً بالتراجع عن القانونِ الانتخابي. وبعدَها بأربعةِ أيام، وافقَت الحكومةُ على السماح لأفرادِ جبهةِ الإنقاذ بالاحتلالِ السلميّ لبعض الساحاتِ العامة المحددة. ومع تصاعدِ الحوادث والاستفزازات، حرَّك نزار 10000 جنديٍّ و200 دبابةٍ إلى الجزائرِ العاصمة، كما أعلنَ ابن جديد حالةَ الحصار.

وكما حدثَ في تشرينَ الأولِ من سنةِ 1988، كُلِّف الجيشُ مجدداً بمهمة الحفاظِ على الأمنِ الداخليّ، بينما وعدَت الحكومةُ بانتخاباتٍ "حرةٍ ونزيهة"، لكنها أجَّلتها حتى كانونَ الأوَّل 1991. وأُبعِدَ الجنرالُ بلخير عن الرئاسةِ، حيثُ أصدرَ ابن جديد قراراً بتعديلٍ وزاريٍّ أصبحَ بلخير بموجبهِ وزيراً للداخلية بعدَ أن كانَ رئيساً للوزراء، وكانَ بلخير شديدَ الوِفاق مع نزار لدرجةِ أنَّه لم يحاول وقفَ الانزلاق باتجاهِ القمع العسكري. ونَقل الجنرال المديني المُرقَّى حديثاً وحشيةَ الأمنِ العسكري إلى جهازِ المخابراتِ والأمنِ التَّابع له.

وفي تموزَ من عامِ 1991 اعتُقِلَت قيادةُ جبهةِ الإنقاذ لتخطيطِها "إضراباً تمردياً". وعندما رُفِعَت حالةُ الحصار، في أيلول، اعتُقِلَ المئاتُ من الإسلاميين في مخيماتٍ خاصة أُعِدَّت لهم في الصحراء. وقد أثارَ هذا القمعُ المكثَّفُ جدلاً داخلياً حادَّاً ضمنَ جبهةِ الإنقاذ،

لكنَّ المؤيِّدين لمقاطعةِ السياسة خسرُوا المعركة، حيثُ وافقَ حزبُهم على خوضِ الانتخاباتِ البرلمانية. أُقيمَت الجولة الأولى من الانتخاباتِ في 26 كانونَ الأولِ من سنةِ 1991، فحصدَت جبهةُ الإنقاذ 47.5% من الأصوات. لكن الجولةَ الثانيةَ لم تجرِ أبداً، لقد كانَ الجنرال نزار حانقاً من استعدادِ ابن جديد لاقتسامِ السلطةِ مع حكومةٍ إسلامية، فقادَ مجموعةً من الجنرالاتِ إلى مكتبِ الرئيس، وأجبرَه على توقيعِ استقالته، ثم شُكِّلت واجهةٌ مدنيةٌ مكوَّنة من خمسةِ أعضاء يمثلونَ "المجلس الأعلى للدولة" كغطاءٍ للانقلابِ العسكري، لتبقى بعدَ ذلكَ حالةُ الطوارئ التقليدَ السائدَ للعَقدين القادِمَين.

المقارنةُ بينَ "الحركة التصحيحية" لابن بيلا من جهةٍ وانهيارِ الاتحادِ السوفييتيّ من جهةٍ ثانية أمرٌ مفيد جداً. وكما حدثَ سنة 1965 أُطيحَ بالرئيسِ الجزائريِّ من قِبَل وزيرِ الدفاع الذي وَثِقَ به كفايةً لدرجةِ أنه جعلَه المقرَّبَ الأولَ إليه، وجاءَ انقلابُ بومدين تنفيساً عن رغبتِه لبلوغِ المجد الشخصي، أما نزار فقد تحرَّكَ كقائدٍ مرموقٍ من قبلِ تكتُّلِ "صناع القرار". وكان التخلُّصُ من ابن بيلا تتمةً للصراعِ على السلطة في صيفِ سنةِ 1962 واستكمالاً لاجتثاثِ مؤسسي جبهةِ التحرير، أما انقلابُ ابن جديد فقد أحبطَ الانتقالَ إلى التعدديةِ الحزبيةِ وأعطى إشارةً للعودةِ إلى قواعدِ اللعبةِ السَّابقة.

عَاملَ نزار ومرافقوه ابن جديد بازدراءٍ، واعتبروهُ خَطراً على الجزائر وكأنَّه غورباتشوف[31] الجزائر، حيثُ كانَ بالنسبةِ لهم عُضواً من النخبةِ الحاكمةِ داخلَ النظامِ يحاولُ بتصميمٍ تدميرَه متظاهِراً بـ"إصلاحه". لقد اقتنعَ نخبةُ كبارِ الضباطِ الجزائريين بأنهم حرَّاسُ المصالح

[31] **ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف،** شغل منصب رئيس الدولة في الاتحاد السوفييتي السابق بين عامي 1988 و1991 ورئيس الحزب الشيوعي السوفيتي بين عامي 1985 و1991. كان يدعو إلى إعادة البناء أو البريسترويكا، واعتبر كبار الضباط في الجيش السوفييتي سياسات غورباتشوف خطراً على الاتحاد ونفَّذوا انقلاباً عسكرياً ضده، لكن هذا لم يمنع انهيار الاتحاد السوفييتي.

العليا للأمة، واعتبروا ابن جديد مجرَّدَ خائن، بينما كانوا هم رحماءَ لحفاظِهم على حياته، ولم يظهرْ صوتٌ ذا أهميةٍ للدفاعِ عن ابن جديد من داخلِ أجهزةِ الأمن.

وبعدَ ثلاثةِ عقودٍ من استقلالِ الجزائر (على يدِ سياسيي جبهةِ التحرير، رغمَ هزيمةِ "جيش التحرير") كان المماليكُ الجزائريون يستعدُّون لخوضِ حربٍ بكلِّ معنى الكلمة، وهذا بالضبطِ ما جرى.

النظام العالمي الجديد

راقبَ المستبدُّون العربُ الأزمةَ الجزائرية عن كَثب، وكانَ قلقُ السوريين أكثرَ من المصريين، حيث أُعيدَ انتخابُ مبارك -المرشَّح الوحيد- سنةَ 1987 لفترةٍ ثانية تمتدُّ لستِّ سنوات بنسبة 97% من الأصوات، وفي عامِ 1989 عزلَ الرئيسُ المصري وزيرَ دفاعِه المحبوب جداً المشيرَ أبو غزالة، وقد رَضِيَ الأخيرُ سريعاً بقرارِ تهميشه، وكانَ نصيبُ القواتِ المسلحةِ المصرية ما يزيدُ على مليارِ دولار سنوياً من المعوناتِ الأمريكية، مع فتحِ البابِ لمجموعةٍ كبيرةٍ من الاستثمارات التجاريةِ لأيِّ عضوٍ من كبّارِ ضباطِ القواتِ المسلحة.

أما حافظ الأسد فلم يكن قلقاً بخصوصِ ولاءِ جيشه، وإنما بسببِ انهيارِ الإمبراطوريةِ السوفييتية، مما أصبحَ يهدّدُ مكانته الدولية بعدَ سنواتٍ فقط من تباهيهِ بقربِ تحقيقِ "التكافؤ الإستراتيجي" مع إسرائيل، كما بقيت كراهيتُه للإخوان المسلمين عميقة، حيثُ أجبرَ الملكَ حسين على الاعتذارِ علناً سنة 1985 بسببِ الدعمِ الذي قدَّمه الأردن للثورةِ الإسلاميةِ في سورية. لكنَّ الأسدَ اضطرَّ أن يتحمَّلَ فوزَ الإخوانِ المسلمين بالانتخاباتِ في الأردن، حيث كانَ رئيسُ الوزراء مضر بدران مستعداً لتسليمِ وزراءٍ إسلاميين مناصبَ حساسة. (سنة 1981، حاولت المخابراتُ السوريةُ اغتياله).

لكنَّ الأسد تمكنَ من التمتع بتحقيقِ حلمه حولَ لبنان عندما وُقّعَ اتفاقُ الطائف في العربيةِ السعودية، في تشرينَ الأول من سنةِ 1989، ومصادقةُ البرلمان اللبناني عليه بعدَها بشهر. كما شرَّعَ الأخضرُ الإبراهيميُّ (الوسيط الجزائري الذي وضعَ تصوُّرَ اتفاقِ الطائف) الوصايةَ السوريةَ على لبنان، وباركَت العربيةُ السعودية هذه الصيغةَ لأنها زادَت من مكانةِ رئيسِ الوزراء السنّي، الذي بات مسؤولاً الآن عن البرلمان، بينما كانَ في السابق مجرَّدَ محاسبٍ مالي عندَ رئيسِ الجمهورية المارونيِّ المسيحي.

قُتل الرئيسُ اللبنانيُّ الثاني الذي انتُخِب بعدَ اتفاقِ الطائف "رينيه معوَّض"، حيثُ اغتيلَ بقنبلةٍ بعد توليه منصبَه بسبعةَ عشرَ يوماً فقط، ليكونَ خليفتَه إلياس الهراوي، وقد كانَ الأخير طيّعاً تماماً لسورية (النواب البرلمانيون الذين انتخبوه كانوا يتحدرونَ من مدينة شتورا اللبنانية، التي تبعدُ كيلومترات قليلةً عن الحدود السورية)، كما وافقَ أعضاءُ البرلمان ذاتهم على تعيينِ سليم الحص، السياسيِّ السُّنّي المخضرم، رئيساً جديداً للوزراء. لكنَّ الجنرال الماروني "ميشيل عون" الذي أعلن "حرب التحرير" من سورية في شهرِ آذار من سنةِ 1989، واصلَ التشبُّثَ بمنصبِ رئيسِ الوزراء.

انتظرَ الأسد أكثرَ لحظةٍ مواتية ليوجّهَ ضربةً قاتلَة للمقاومةِ اللبنانية ضدَّ سورية، وقد سهَّل عدوُّه اللدود صدامُ حسين هذه الحركةَ عندما غزا الكويت وضمَّها إلى العراق في شهرِ آب من عامِ 1990، في الوقت الذي لجأت فيه العائلةُ السعوديةُ المذعورةُ إلى جورج بوش للمساعدةِ الفوريةِ وطلبت نشرَ القواتِ الأمريكية، وسرعان ما وصلَ مئاتُ آلافِ الجنودِ الأمريكيين إلى شبهِ الجزيرة العربية. وبغضِّ النظر، فقد احتاجَت واشنطن شركاءَ عرب موثوقين للانضمامِ إلى الائتلافِ المعادي لصدام حسين، فتصدَّرت مصر وسورية قائمةَ الدول التي ترغبُ بها الولاياتُ المتحدة لتحقيقِ ذلك، وانضمَّ مبارك للمعركةِ بما يشبهُ الابتهاجَ الصبياني، حيثُ لم يقاتلْ جيشهُ دولةً أجنبية منذ سنة 1973، وأرادَ جيلٌ جديدٌ من الضباط اكتسابَ خبرةٍ قتالية كي يلمّعوا صورتَهم، كما أَملَ الرئيس المصري في أن يصبحَ الحامي لأمنِ الخليج، وأخيراً ليتخلصَ من الآثارِ المدمِّرة لحربِ عبد الناصر في اليمن.

أما الأسد فقد كانَ لديه الكثير ليكسبَه من السخاءِ السعودي، ولإعادةِ ترتيبِ الوضع في مرحلةٍ ما بعدَ الاتحادِ السوفييتي. لكنه كعادتهِ عملَ بمكرٍ وصبر، وتركَ إدارةَ بوش تصعّدُ الموقف. وفي تشرينَ الأولِ من سنةِ 1990، وافقت واشنطن تلميحاً على تدخلٍّ سوريٍّ في بيروتَ المسيحية، حيث اُجتيحَ معقلُ أتباعِ عَون من المارونيين (وطلبَ الجنرال المهزوم

اللجوءَ إلى السفارة الفرنسية، حيثُ كانت فرنسا هي البلدَ الغربي الوحيدَ الذي ندَّد بالغزوِ السوري).

عرفَ مبارك والأسد جيداً أن شعوبَهما، مثلُ كلِّ الشعوب العربية باستثناءِ الخليج العربي تدعمُ هجماتِ صدام على إسرائيل، ربيبةِ أمريكا، ورغمَ ذلك استطاعَ كلٌّ من الطاغيةِ السوري والمصري تجاهلَ الرأيِ العام لدى شعبيهما بوقاحة، لكنَّ زميلَهما المملوك علي عبد الله صالح كانَ جديداً جداً في قيادةِ اليمن الموحَّد فلم يستطع السباحةَ عكسَ التيارِ الشعبيِّ المؤيدِ لصدام حسين.

وحدثَ الشيءُ ذاته مع الملكِ حسين ملك الأردن، فقد ازدهرَ عملُ المصرفيين الأردنيين من التجارةِ والتهريبِ مع العراقِ خلالَ حربِه مع إيران (1980-1988) وافتُتِنَ الفلسطينيون بـ"صلاح الدين الجديد" الذي تجرَّأ على ضربِ إسرائيل بصواريخ سكود.

"لا شرق ولا غرب، العراق هو الأفضل"، "إسرائيل سرطان والسكود هو الرد" بعضٌ من الشعارات التي كُتِبَت على جدران عمَّان تأييداً لصدام (وكُتِبت باللغة الإنكليزية بحيث تنقل الصحافة الغربية الرسالة). [32]

كما انجرفَت جماعةُ الإخوانِ المسلمين وراءَ هذا التيارِ بقوة، واضطرَّ القادةُ الإسلاميون للاختيارِ ما بينَ داعمِهم المالي (في الخليج) وداعمِهم الشعبي (في الشارع العربي)، فاختارَ الإخوانُ المسلمون الخيارَ الثاني (وأدانوا نشرَ القواتِ الأمريكية في العربية السعودية)، لكن في محاولتِهم لاسترضاءِ الأول (عارضُوا ضمَّ الكويت)، فأثارَ هذا الموقفُ حَنقَ السعوديين، الذين شعرُوا بالخيانة بعدَ عقودٍ من الدعمِ السخيِّ للإخوانِ المسلمين.

[32] الشعارات باللغة الإنكليزية:

" No east no west Iraq is the best" ،"Israel is a cancer scud is the answer"

لم يتأخر الانتقامُ السعوديُّ من الإخوانِ المسلمين، حيثُ قطعُوا عنهم الرواتب، وطردُوا كوادرَهم من الوظائفِ الحكومية، وحتى طردُوهم من المملكة. واستُبدِلَ الإخوان المغضوب عليهم بسلفيين موالين كانُوا يوصفون بـ "المطاوعة" أو "العلماء" الذين بَايعوا العرشَ السعودي. لكن أدانت أقليةٌ راديكاليةٌ الولاءَ السلفيَّ الأعمى (للملك السعودية) والاتجاهاتِ الشعبيةَ للإخوان المسلمين، وَدَعت هذه الأقليةُ للجهادِ ضدَّ صدام حسين وأمريكا، حتى اضطرَّ زعيمُها ذو الصوتِ المسموعِ أسامة بن لادن إلى مغادرةِ المملكةِ العربيةِ السعودية.

وشهدت الأشهرُ الأخيرةُ من سنةِ 1990 افتراقاً واضحاً في المواقف، حولَ الأزمةِ السعودية العراقية، بينَ ثلاثِ اتجاهاتٍ للإسلاميين: الإخوان والسلفيةُ المُحافِظَةُ والجهاديةُ المتشددة. وفي شهرِ كانونَ الثاني من سنةِ 1991، أطلقَ التحالفُ بقيادةِ الولاياتِ المتحدة حملةً جويةً مدمِّرةً على العراق، وفي الأيامِ الأخيرة من الشهرِ التالي اخترقَ هجومٌ بريٌّ ضخمٌ الدفاعاتِ العراقية وحرَّرَ الكويت.

وفي هذا الوضع، ظنَّت المعارضةُ العراقية أنَّها اللحظةُ المواتيةُ للانقضاض على نظامِ صدام حسين، وفي آذارَ من سنة 1991، سقطَت معظمُ المحافظات الكرديةِ في الشمالِ والمحافظات الشيعيةُ التسعةُ في الجنوب بيدِ التمردِ المسلح، وانشقَّت وحداتٌ عسكريةٌ كاملة عن المُستبد المهزوم. لكنَّ إدارةَ بوش لم تُرِد تغييراً ثورياً في الشَّرقِ الأوسط، لذا فقد وقفَ الجيشُ الأمريكي موقفَ المتفرج بينما قَمَعت القواتُ المتبقيةُ من جيشِ صدام حسين المقاومةَ العراقية، فقَتَلَ "صلاح الدين الجديد" عشرةَ آلافٍ من العراقيين ليستعيدَ حكمَه المطلق، كما سُمِّيَت الثورةُ المقموعة رسمياً في الإعلام الحكومي بـ"صفحة الغدر والخيانة".

لقد تركَت واشنطن الثائرين العراقيين لمصيرِهم، رغمَ أنها ستدعمُ مستقبلاً انقلاباً ضدَّ صدام. بينما فرضَت الأممُ المتحدة عقوباتٍ صارمة على العراق، تاركةً صدام مُطلقَ

اليدين على جبهتِه الداخلية، لكنه محبوسٌ ضمنَ حدودِ بلده. وكانت السعوديةُ سعيدةً للغاية بتحريرِ الكويت، رغمَ أنها خافَت من النفوذِ الإيراني في عراقٍ ما بعدَ صدام، فأغدقت العطاءَ على المماليكِ السوريين والمصريين لمساهمتِهم في التحالفِ بقيادةِ الولايات المتحدة، وسيستخدمُ هؤلاءِ صدام حسين كفزّاعةٍ مثالية للحفاظِ على تدفقِ الدعمِ المالي من الخليج.

نجا الديكتاتور العراقيُّ، لكنَّ حلفاءَه العرب تعرضُوا لعقابٍ شديدٍ من دول الخليج، حيث طُرِدَ مئاتُ الآلافِ من اليمنيين والأردنيين من العربيةِ السعودية والكويت والإماراتِ العربيةِ السعودية، وأدَّت إعادةُ اللاجئين إلى أوطانِهم ووقفِ التحويلاتِ المالية إلى آثارٍ خطيرة على اقتصادِ الأردن واليمن، ممَّا أجبرَ الملك حسين وعلي عبد الله صالح على تعزيزِ التوافقِ وسطَ هذه البيئةِ الاقتصادية والسياسية المتقلّبة (كفل الدستور اليمنيُّ في أيار من سنة 1991 انتخاباتٍ حرة ونظاماً متعددَ الأحزاب، مع أنَّ أول انتخاباتٍ تعدديةٍ لن تجريَ إلا بعدَ سَنتين).

وفي الوقتِ ذاته شعرَ القادةُ الأمريكيون بأنَّ شمسَ الاتحادِ السوفييتي في أفولٍ، لذا عملُوا على ترسيخ "النظام العالمي الجديد" ما بعدَ الاتحادِ السوفييتي. وبدا الشرقُ الأوسط، وهو ما مهَّد الطريقَ لعقدِ مؤتمرِ مدريد للسلام في شهرِ تشرينَ الأول من سنةِ 1991، والذي ضمَّ إسرائيل وسورية ولبنان والأردن (إلى جانب وفد فلسطيني تحتَ علم الأردن)، كما دعا الرئيسُ الأمريكي جورج بوش الأب ميخائيل غورباتشوف لمشاركته رعايةَ المؤتمر من بابِ اللباقةِ الدبلوماسية، رغم أنَّ الاتحادَ السوفييتي سيتفكَّكُ بعدَها مباشرة.

فَشِلَ مؤتمرُ مدريد كـ "عملية سلام"، ولم يُحدث أي تقدُّمٍ حقيقي في المُحادثات الموازية التي جرت. بل إنها عزَّزت القيادةَ الأمريكية في الشرقِ الأوسط فحسب، كما نالَ الأردن المسامحةَ عن وقوفه مع تجاوزاتِ صدام، لأنَّه اختارَ السلامَ مع إسرائيل ولاحتوائه القوميةَ الفلسطينية، بينما التزمَت سورية بقوةٍ بـ"السلام الأمريكي" بحيثُ لا تهدِّدُ تحالفَها مع موسكو وطهران. واستغرقَت عمليةُ إعادةِ تأهيلِ علي عبد الله صالح وقتاً أطول، حيثُ

كانَ عليه أن يتحمَّلَ الاستياءَ المتواصلَ من العائلةِ السعوديةِ الملكية. وعلى رأسِ هذا كله، شكَّل اليمن الموحَّد تهديداً إستراتيجياً كان المسؤولون السعوديون يخافونَه كثيراً، وهذا ما يفسِّرُ دعمَهم الحركةَ الانفصالية لجنوبِ اليمن سراً والتي سُمِّيَت جمهوريةُ اليمنِ الديمقراطية في عدن، في أيارَ من سنة 1994. أدانَت واشنطن الانفصال، وهو ما اضطرَّ الرياض للبقاءِ بعيدةً عن الأنظار، ممَّا أدى لانهيارِ جمهوريةِ اليمن الديمقراطية بعدَ عدةِ أسابيع. وفي تشرينَ الأول أُعيدَ انتخابُ صالح من خلالِ تصويتٍ برلماني في بلدٍ ما زالَ مُنقسماً إلى حدٍّ بعيد.

ضربَت "الموجة الأولى" من الطلبِ العربيِّ للديمقراطية النظامَ الجزائري في قلبِه، لكنَّ هذه الموجة جرى استيعابُها في الشرقِ الأوسط الأوسع بسببِ أزمةِ الكويت وارتداداتِها. أمَّا المماليك المصريون ونظراؤهم السوريون فقد استفادُوا أكثر من غيرِهم من المواجهة، حيثُ عملُوا كمرتزقة لدولِ الخليج تحتَ القيادةِ الأمريكية.

لقد أثبتَ هذا الفصل كيفَ يمكنُ كسبُ أرباح النفطِ الكلاسيكية من خلالِ المكافأةِ الجيوسياسية المرتبطةِ بـ"النظام العالمي الجديد"، وسيتطلَّبُ الأمرُ عشرَ سنوات من المماليكِ الجزائريين واليمنيين ليجدوا طريقَهم إلى الوصولِ المباشرِ لهذه الموارد.

حرب الجنرالات

تأمَّلَ نخبةُ الجنرالات الجزائريةِ ملياً في موقفِ واشنطن السلبيّ إزاءَ قمعِ صدام حسين للانتفاضة العراقيةِ سنةَ 1991 بحمامٍ رهيبٍ من الدم، وباتوا مقتنعين بأنَّ القوةَ العالميةَ الوحيدة الآن تريدُ الاستقرار حتى ولو بالقبضةِ الحديدية أكثرَ من الديمقراطية، خصوصاً إذا كانَ بابُ الديمقراطية مفتوحاً للإسلاميين بشكلٍ غيرِ محسوب. وكان من الضروريّ للجيش الجزائري الاعتمادُ على التغافلِ الأمريكي الكريم، فالاتحادُ السوفييتيُّ غائبٌ الآن عن المَشهد.

راقبَت الجنرالاتُ الذين أطاحُوا بابن جديد -في شهرِ كانونَ الثاني من سنة 1992- باهتمامٍ ردَّ فعلِ فرنسا، وكانَ بعضُ الأشخاص الفاعلين في الانقلاب مثلَ نزار وبلخير قد بدأوا حياتَهم برتبةِ صفّ ضابط في القوةِ الاستعمارية قبل انشقاقِهم وانضمامِهم إلى جبهةِ الإنقاذ، حيثُ عُرِفوا باسم الـ DAF (المنشقُّون عن الجيش الفرنسي). وخلالَ الصراعِ على السلطةِ في الستينات والسبعينات كانَ عليهم الادعاءُ مراراً وتكراراً بأنَّهم وطنيون وأنَّهم ضمنَ النِّضالِ ضدَّ "حزب فرنسا" الأسطوري. يُستَخدَم تعبيرُ (حزبُ فرنسا) لوصفِ الجماعة التي تحاولُ تحقيقَ أهدافِ الاحتلال الفرنسي في الجزائرِ بعدَ الاستقلال، ولا يشيرُ إلى جماعةٍ بعينِها بل يُستخدَم غالباً كشتيمةٍ سياسية.

على الضفةِ المقابلةِ من البحرِ المتوسط بقيَ السياسيونَ الفرنسيُّون لعقودٍ تحتَ وطأةِ عُقدة ذنبٍ شديدةٍ تُجاهَ الجزائر، بالنظرِ إلى الخسائرِ المريعة لـ"حرب التحرير". وعلى سبيلِ المثال، عقدَ "فرانسوا ميتران" الذي انتُخِب رئيساً سنة 1981 صفقةَ غازٍ كبيرةٍ مع الشاذلي ابن جديد، وفي السنةِ التالية 1982 ستدفعُ الحكومةُ الفرنسية 14% زيادةً على سعرِ الغاز الدارجِ في السوقِ كمساهمةٍ منها في تنميةِ الجزائر. لكن فريقَ المفاوضات الفرنسي كشفَ أنَّ شركاءَهم الجزائريين كانوا أكثرَ اهتماماً بفرضِ سيطرةِ الحكَّام على هذا الدخلِ الجديد من اهتمامِهم بالتنمية.

وهكذا تلاشَت هالةُ "الجزائر الاشتراكية" من عيني الرئيسِ الفرنسي الاشتراكي، وعرفَ تماماً كيفَ أن بياناً واضحاً حولَ أزمةِ عام 1988 سيكونُ محلَّ رفض، على اعتبارِه تدخلاً غيرَ مقبولٍ من القوة المستعمِرة سابقاً. لذا عندما سُئِل في مؤتمرٍ صحافي عن الإطاحةِ ببن جديد، التزمَ ميتران الحذرَ بوصفه "الاستقالة" على أنَّها "عمل غير عادي". وبعد أن ذكرَ احترامَه لسيادةِ الجزائر، نصحَ القادةَ الجزائريين بمواصلةِ عملية التحولِ الضروريةِ نحوَ الديمقراطية، بحيثُ يجبُ أن تكونَ فيها الانتخاباتُ الحرةُ شَرطاً مسبقاً.

وبغضّ النظرِ عن الحذرِ الذي ظهرَ جلياً في طريقةِ التعبير، استقبلَ الجيشُ الجزائريُّ هذا التعليق بالغضبِ الشخصيِّ الشديد، وحوَّلت آلةُ الدعايةِ الرسمية هذا القولَ المقتطع من سياقِه لميتران إلى مجلداتٍ من النقاشاتِ التي تصوِّرُ الجبهةَ الإسلامية للإنقاذِ على أنَّها ربيبُ الاستعمارِ الفرنسي الشرير بينما تُظهِرُ -بالتأكيد- الجيشَ الجزائريَّ على أنَّه المُدافعُ الشجاعُ عن الاستقلال. بدا هذا التجديدُ لروايةِ "الكفاح التحرري" شاذّاً جداً، لكنه أصبحَ النغمةَ السائدةَ على وسائلِ الإعلامِ الحكومية.

لم يكن نزار مثل بومدين، فاعتقدَ وفقاً للتفكيرِ على الطرازِ المملوكي أنَّ المصالحَ العليا للدولة الجزائريةِ تُخدَم بشكلٍ أفضلَ عندما تتسقُ مع رؤيةِ كبارِ الضباطِ والمحافظةِ على مصالحِ المؤسسات. ولم يكن التخلصُ من ابن جديد العملَ الأولَ لديكتاتوريةٍ شخصية، وإنما نتيجةَ لمبادرةٍ جماعيةٍ وافقَ عليها "صناع القرار"، تلكَ المجموعةُ المشؤومةُ التي ستبدأ حرباً أهليةً في الجزائر أصبحَت ملامحُها تلوحُ في الأفق.

جَرى تداولُ قوائمٍ عديدة من أسماءِ صنَّاع القرارِ بينَ الناس وكلُّها كانت دقيقةً على الأرجح، رغم أن هذا الكيانَ عديمَ الشكلِ لم يكن جسداً منظَّماً بل أقربُ ليكونَ ائتلافاً لسماسرةِ القوى الرئيسيةِ (وأمراءِ حربٍ يقاتلون قسماً كبيراً من إخوانِهم المواطنين، الذين صنَّفوهم كإرهابيين). وعلى الأغلبِ يمكن اعتمادُ القائمةِ التي جرى تداولُها في كانونَ الثاني سنة 1992 وتضمَّنت الجنرالاتِ التاليةَ أسماؤُهم: نزار (وزير الدفاع) وبلخير (وزير الداخلية)، رئيسُ هيئةِ الأركان قنايزية، رئيسُ المخابراتِ العامة: المديني، القواتُ البرية: محمد العماري، ابن عباس غزيل قائداً للجندرمة (للدرك).

رأينا كيفَ أنَّ "صنَّاع القرار" السريِّين هؤلاءِ اختاروا قيادةَ الدولةِ قيادةً جماعيةً من خلالِ مجلسِ الدولةِ الأعلى، ليتولوا السلطةَ التنفيذيةَ للعامين التاليين. وكي يدعموا الشرعيةَ الوطنيةَ لهذا المجلس، استدعى "صُنَّاع القرار" العسكريون محمد بوضياف (أحدَ مؤسسي جبهةِ التحرير التسعة) من منفاه الذي قضَى فيه اثنين وعشرين عاماً. فكان بوضياف كرئيسٍ لمجلسِ

الدولة الأعلى رسمياً رئيس الجزائر، لكنه في الحقيقةِ لم يكن له أيُّ تأثيرٍ على مراكزِ القوى الحقيقية.

وفي شباط من عام 1992، عُزِّزَت حالةُ الطوارئ، تمهيداً لحلِّ الجبهةِ الإسلامية للإنقاذ (كحزب) وحلِّ البلديات التي يقودُها الإسلاميون، فقُتِل عشراتُ المتظاهرين بعدَ صلاةِ الجمعة، واعتُقِل آلافُ المعارضين، وفي بعضِ الأحيان رُحِّلوا إلى مخيماتِ الإبعادِ الصحراوية، بينما أصبحَ عددٌ متزايد من "المشتبه بهم" في عِداد المفقودين. ربما اعتقدَ بوضياف (بصدق) أنَّ هذا القمعَ الوحشي كان يغذّي التمرُّد المتشدِّد فقط، ولكن على أيِّ حال فقد قُتِل هو أيضاً في شهرِ حزيران 1992 على يدِ أحدِ حرَّاسه، خلالَ مؤتمرٍ سياسيٍّ في عنَّابة.

محمد بو ضياف



كان قاتِلُ بوضياف الضابطُ ذو الرتبةِ الصغيرة يملكُ صلاتٍ مثيرةً للجدلِ مع جهازِ المخابرات. لقد وُصِف في البداية بالذئبِ الإسلاميِّ المنفرد، ولكن كانَ ذلك قبلَ أن تكشفَ التحقيقاتُ خروقات كبيرة في أمنِ الرئاسة. لم يُكشَف أبداً عن العقلِ المدبِّر لعمليةِ عنابة، لكنَّ هذه المأساة تثبتُ كيفَ أنَّ المماليك لن يدخرُوا أيَّ جهدٍ لإذكاء العنف. كان "علي كافي" الذي خلفَ بوضياف على رئاسةِ مجلسِ الدولة الأعلى رجلاً مسالماً، وهو عقيدٌ متقاعدٌ من القواتِ التي حارَبت فرنسا، وبعد عام 1962 أصبحَ سفيراً، والآن هو السكرتيرُ العام لمنظمةِ المحاربين القدماءِ التي تمثلُ مَعقِلاً قوياً لجبهة التحرير.

أعلنَ الجيشُ في ربيع سنة 1992 "تفكيك ثلثي المجموعاتِ التخريبية"، وعانَت جبهةُ الإنقاذِ من ضرباتٍ رهيبة (نال القائدان عباسي مدني وعلي بلحاج أحكاماً بالسجنِ لإحدى عشرة سنةً في محكمةٍ عسكرية). لقد استُضعِفَت جبهةُ الإنقاذ بسببِ نهجِها القانوني، بينما كانَت

الجماعاتُ الجهاديةُ المتماسكةُ التي كانَ كلٌّ منها معَ قائدها/أميرها مستعدةً للمواجهةِ التي رأوها حتمية، وقد شكَّلَت هذه التنظيماتُ الإسلامية في النهايةِ التحالفَ الفضفاضَ للجماعةِ الإسلامية المسلّحة.

جرى تصعيدٌ غيرُ مسبوقٍ للعنفِ في عامي 1993 و1994، حيثُ كانَ يسقطُ ما يزيدُ على 500 قتيلٍ كلَّ أسبوع، وأُنشئت وحداتٌ خاصة لقتالِ العصاباتِ من نخبةِ الوحدات المختارةِ من الجيش والجندرمة والشرطة، وكانت بقوةٍ مبدئيةٍ قوامُها 15000 مقاتل، سرعانَ ما تضاعفَ عددُهم بعدَ ذلك أربعَ مرات. وبقيت ظلالُ مُقَنَّعِي "النينجا" (أعضاء الجبهة الإسلامية) كما يسميها مغاويرُ الشرطةُ تلوحُ في أفقِ البلاد. شُكِّلَت الميليشياتُ الشعبيةُ في البدايةِ للدفاعِ عن النفس، ثمَّ لمساعدةِ الجيشِ للقضاءِ على التمرُّد، وكان ذلكَ استعادةً مشؤومةً لنموذجِ الحركاتِ[33](القوات الرديفة) التي نظَّمها الفرنسيون للقتالِ ضدَّ جبهةِ التحرير، وجُنِّد "الحرس البلدي" (ميليشياتٌ شبهُ عسكرية من سكان القرى والمدن) بشكلٍ كبيرٍ ليحرسوا ويؤمِّنوا المراكزَ الحضريَّةَ بمجرَّدِ أن "يطهِّر" الجيشُ مواقعهم من "الإرهابيين".

لم يقبلِ المماليكُ بأقل من "اجتثاث" من أسمَوهم في إعلامهم "الإرهابيين"، ليشملَ هذا كلَّ صنوفِ الناشطين الإسلاميين والجهاديين، وحتى المعارضين العِلمانيين للطغمةِ العسكرية، كما قُطِعَت العلاقاتُ الدبلوماسيةُ مع إيران والسودان، بدعوى دعمِهم لإرهابيي الجزائر،لكنَّ توقعاتِ النصرِ السريعِ والمطلق التي كانت تُتداولُ ربيعَ سنة 1992 قد تَلاشت، وأجبرتِ الحاجةُ إلى التكيُّفِ مع هذه الحربِ المستمرةِ "صناعَ القرار" على إجراءِ تعديلٍ في هيكلِ سلطتِهم في تموزَ من سنةِ 1993.

[33] تعني بالفرنسية المقاتلين الجزائريين.

تركَ نزار وزارةَ الدفاعِ لجنرالٍ زميلٍ له (الجنرال الأمين زروال الذي بقيَ مهمَّشاً منذُ سنة 1990)، وبما أن زروال لم يكن لديهِ دائرةٌ من الأنصار ضمنَ القواتِ المسلحة، فقد احتفظَ نزار بالسلطةِ الفعليةِ من وراءِ الكواليس رغمَ أنَّه قد أصبحَ الآن "خارج الخدمة"، كما استلمَ محمد الأميري مسؤوليةَ رئيسِ هيئة الأركان، بينما نُفي قنايزية إلى سفارةِ الجزائر في سويسرا. بينما رُقِّي نائبُ المديني على جهازِ المخابرات العقيد سمعان لعماري إلى رتبةِ جنرال كإشارةٍ إلى الدَّورِ المحوريِّ الذي لعبتهُ المخابراتُ العسكرية في الصِّراع.

اكتسب "قاصدي مرباح" الذي قادَ الأمنَ العسكريَّ (الذي أصبحَ الآنَ جهازَ المخابرات) في عهد بومدين وضعَ "الأب الروحي" في عالمِ المُخابرات الخفَي، وأدَّى مقتلهُ في إحدى ضواحي الجزائر الشرقيةِ في شهرِ آبَ من عامِ 1993 إلى وضع الجزائر في مأزقٍ رغمَ الاستعداداتِ التي كانت مُتَّخذةً لمواجهةِ أسوأ الاحتمالات بعدَ اغتيالِ بوضياف، كما قُتِل ابن مرباح وأخوه في الكمينِ ذاته، فألقت السلطاتُ باللائمة على الجماعةِ الإسلاميةِ المسلحة، بينما اتَّهمت جبهةُ الإنقاذِ النظامَ نفسه بارتكابِ عمليةِ الاغتيال.

في شهرِ كانونَ الثاني من سنةِ 1994، خلَف "زروالُ" "كافيَ" على رئاسةِ مجلسِ الدولة الأعلى، وأرضَت لهجتهُ الإصلاحيةُ العالمَ الخارجي، بينما تواصلَ العنفُ في الجزائر بلا انقطاع. وهذه المرة اختارَ بلخير المنفى الذَّهبي في سويسرا، حيثُ كانَ صديقُه قنايزية سفيراً، كما تمَّ تعيين ميزين شريف وزيراً للداخلية، وهو مدني ولكنَّه متعطشٌ للإبادة، بينما حافظَ نزار على العديدِ من الخيوطِ في يده.

وتوالى على قيادةِ الجماعةِ الإسلامية المسلحة خمسةُ قادةٍ أثناءَ هاتين السنتين، حيثُ قُتِل بعضُ الأمراء في الاشتباكات، بينما عُزِل آخرون أو اختفوا في ظروفٍ غامضة. واتَّهمت الجماعات الإسلاميةُ المتنافسةُ الجيش، وخصوصاً جهازَ المخابرات بالتلاعبِ بالجماعةِ الإسلامية واختراقِها، بغيةَ تقسيمِها وتحويلِها إلى جماعةٍ متشددةٍ وعزلِ التمرد. وأصبحَ

الناطقون بالفرنسية من الموظفين والمثقفين أهدافاً روتينيةً للجماعةِ الإسلاميةِ المسلحة، قبلَ أن يبدأَ الإسلاميون بمهاجمةِ جميعِ الأجانب أيضاً.

وبنهايةِ عامِ 1994، كانت التقديراتُ تشيرُ لمقتلِ نحو 40 ألفَ شخصٍ في غضونِ ثلاثِ سنوات من الحرب الأهلية. أمَّا القمعُ العسكري -الذي فشلَ باحتواء قُوى التمرد- فقد تسبَّب بزيادةِ عددِ المقاتلين الإسلاميين من 2000 عام 1992 إلى 22000 عام 1993، وإلى 40000 سنة 1994. فعندما يئسَت جبهةُ الإنقاذِ من إيجادِ حلٍّ سياسي، شكَّلت جناحَها المسلَّح الخاصَّ بها، الجيش الإسلامي للإنقاذ. ودفعَت هذه الكوارثُ الإنسانيةُ الأحزابَ السياسيةَ الرئيسيةَ للاجتماع في روما، المنطقةِ المحايدةِ لمناقشةِ سُبلِ الخروجِ من الأزمة.

جَرت المُحادثات برعايةِ مجمع القديس سانت إيجلو الكاثوليكي، وتم اعتمادُ خطة عمل في شهرِ كانونَ الثاني من سنةِ 1995 كـ"إطارِ عملٍ لحلٍّ سياسيٍّ سلمي"، حيثُ اجتمعَت جبهةُ التحرير مع جبهةِ القوى الاشتراكية وجبهةِ الإنقاذ (إضافةً إلى حزبِ ابن بيلا ومجموعاتٍ أخرى أصغر) في تلكَ المناسبة،لكنَّ المماليك الجزائريين، الذين انسلخُوا الآن تماماً عن جبهةِ التحرير، رفضُوا أي "حل سياسي" من شأنِه أن يعيدَ عقاربَ الساعةِ إلى المنطقِ الانتخابيِّ قبلَ سنة 1991.

وهيَّئت الطُّغمةُ العسكريةُ المسرحَ لإعادةِ تجديدِ المشهدِ السياسي، فعُوملت **أولاً** المحاولةُ المزعومةُ للتمرد في سجنِ سركادجي في شباط من عامِ 1995 على أنَّها " تمرد"، وقُمِعَت بوحشيةٍ من قِبَل السلطاتِ فقُتِل ما يزيدُ على مئةٍ من السجناء، بما فيهم العديدُ من قادةِ جبهةِ الإنقاذ، كما أطلقَ محفوظ نحناح **ثانياً** حركتَه الجديدة "مجتمع السلم"، (حماس وفقاً للمختصر العربي)، وكانَ عضواً إصلاحياً في الإخوانِ المسلمين كانَ قد نأى بنفسه على الدَّوام عن جبهةِ الإنقاذ.

وأخيراً، حُدِّدَ موعدُ الانتخاباتِ الرئاسيةِ في تشرينَ الثاني من عام 1995، فدَعَت كلٌّ من جبهةِ الإنقاذ وجبهةِ التحريرِ وجبهةِ القوى الاشتراكية لمقاطعتِها وفقاً لمقرراتِ مؤتمرِ القدّيس سانت إيجلو، لكنَّ نسبةَ المشاركةِ في الانتخاباتِ كانت مُذهلة حتى ولو كانت أقلَّ مما أُعلِن رسمياً: 71%، فقد دفعَ الإرهاقُ من الحربِ الناسَ إلى المشاركةِ في الاقتراع، على أملِ إيقافِ الدمار. وفي يوم الانتخاباتِ انتشرَ نحوُ 350 ألفِ جنديٍّ من أفرادِ الجيش (ليسيطروا على أقلَّ قليلاً من 30 مليون جزائري)، وفازَ زروال بنسبةِ 61% من الأصواتِ ضدَّ 25% من الأصوات لصالحِ منافسهِ نحناح الذي جذبَ أصواتَ شريحةٍ كبيرةٍ من مؤيدي جبهةِ الإنقاذ.

أمكنَ للرئيس الجديدِ الآن أن يفرضَ "الحوار الوطني" وفقاً لشروطه الخاصة، لكن لازالت جبهةُ الإنقاذ محظورةً ومُستبعدة، بينما وُجِّهَت الدعوةُ إلى جبهةِ التحرير وجبهةِ القُوى الاشتراكية للدخول إلى الحظيرةِ السياسية. وأصبحَ مستشارُ زروال السياسي أحمد أويحيى أوَّلَ رئيسِ وزراء في الحقبة الجديدة. وفي شهرِ تشرينَ الثاني من عام 1996، طُبِّقَت إصلاحاتٌ على الدستورِ الذي يبلغ عمرُه سبعَ سنوات بعدَ إجراءِ استفتاء، فنصَّ الدستورُ على الهويةِ الأمازيغية للجزائرِ إلى جانب هويَّتِها العربيةِ الإسلامية، كما منعَ تأسيسَ أيِّ حزبٍ على أساسٍ ديني، ومَنعَ الرئيسَ أن يحكمَ لأكثرَ من فترتين رئاسيتين.

أُجريَت الانتخاباتُ البرلمانية في حزيرانَ من سنةِ 1997، وأُسس حزبٌ رئاسيٌّ جديد باسمِ التجمع الوطني الديمقراطي قبل الانتخاباتِ بفترةٍ قصيرة، فدعمَت مؤسساتُ الدولة هذا الحزبَ بقوة، ليفوزَ بـ 156 من مقاعدِ البرلمان الـ 380 (69 لحركةِ مجتمع السِّلم و62 لجبهةِ التحرير و20 لجبهةِ القوى الاشتراكية)، وأشادَ الموالون للنظامِ الجديد بحقيقةِ أنَّ النظامَ تعدديٌّ لدرجةِ أنَّ الحزب الحاكمَ لم يصلْ إلى الأغلبيةِ المطلقة. لكن أشارَ آخرون إلى عمليةِ نزعِ الشرعيةِ من الأحزابِ التي هيمنَت على انتخاباتِ سنة 1991 وباتَت الآن ممنوعةً (جبهة الإنقاذ)، أو مُهمَّشةً (جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية).

ومن الآن فصاعداً، لن يكونَ للأرقامِ الرسميةِ لنسبةِ المُشاركة في الانتخاباتِ المختلفةِ علاقة بالحقيقة، وإنما ستصبحُ معالمَ لمعرفةِ أهميةِ الانتخاباتِ المتنوعة (فكلما ازدادَت نسبةُ المشاركة فهذا يعني ازديادَ أهميةِ الانتخاباتِ بالنسبةِ للنظام، والعكسُ بالعكس). رغمَ أن نسبةَ المُشاركة الرسمية في الانتخاباتِ الرئاسيةِ عام 1995 كانت 71%، فقد كانت الانتخاباتُ البرلمانيةُ سنةَ 1997 بنسبة 65% (وتشير التقديراتُ غيرُ الرسميةِ إلى نسبة 45%، ونسبة 36% في الجزائر العاصمة). واستنكرَ المراقبونَ الأوروبيون المخالفاتَ العديدة، على الرُّغم من أنَّ فريقَ الجامعة العربية أثنى على السلطاتِ الجزائرية.

جرى التعديلُ على الدستورِ سنة 1997 على خلفيةِ موجةٍ بشعةٍ من القتل (تخلَّلت الانتخابات وقوع تفجيراتٍ بالقنابل في مراكزِ المدن)، وقُتِل في هذهِ المَوجة نحو 4000 شخصٍ سنةَ 1997 في سلسلة من الهجماتِ ضدَّ مناطقِ المواطنين العُزَّل، حيثُ ذُبح الناسُ بلا رحمة، ووصلَت الفظاعةُ ذروتها في منطقةِ ابن طلحة في أيلول، وفي منطقةِ ريليزان نهايةَ كانونَ الأول، حيث قُتِل مئات الأبرياءِ في هذه المناطق، كما وَقَعت فيها مجازرُ مروِّعة بأماكنَ متفرِّقة، ونُسِبَت هذه الجرائمُ إلى الجماعةِ الإسلامية المسلَّحة بالدرجةِ الأولى، وإلى الجيشِ الإسلاميِّ للإنقاذ المنافس لها بدرجةٍ ثانية، وانطلقَت دوامةُ العنف المنفلتِ من عِقالِه ضدَّ أي نوعٍ من المعارضة. كما اتَّهمَ بعضُهم الجيشَ بالتواطؤ في الجرائمِ (في الجزائر العاصمة على وجه الخصوص)، بينما اعتبرَ البعضُ الآخر أنَّ الجيشَ يشنُّ "حرباً قذرةً" ضدَّ الشعبِ نفسه، بغيةَ اجتثاثِ ليسَ الحاضنةَ الشعبيةَ للإسلاميين فقط بل قاعدتَهم السياسيةَ أيضاً.

دعتِ المنظماتُ الأجنبيةُ المهتمةُ بحقوقِ الإنسان إلى القيامِ بتحقيقٍ دوليٍّ حولَ المجازر، كما قدَّرت منظمةُ العفوِ الدوليةِ عددَ القتلى قد وصلَ إلى 80 ألفَ إنسانٍ خلالَ ستِّ سنواتٍ من الأزمة، وحمَّلت مسؤوليةَ هذه المجازرِ لقواتِ الأمن والميليشياتِ الموالية للحكومةِ وكذلك "الجماعات الإسلامية".

الجديرُ بالذكرِ أنَّ هذا الانحدارَ إلى الحضيض قد قصمَ ظهرَ التمرُّد، ففي أيلولَ 1997، وافق جيشُ الإنقاذِ على وقفِ إطلاقِ النار، بينما تعهّدت الجماعةُ السلفيةُ للدعوةِ والقتالِ بعدَها بسنة بقتالِ قوى الأمنِ فقط وانشقَّت عن الجماعةِ الإسلاميةِ المسلحة، ثم تقلَّصت لدرجةٍ أصبحت فيها شبحاً مقارنةً بما كانت عليه في السَّابق. وتكرَّرت المجازرُ، لكن حجمَها عام 1998 كانَ أصغرَ مقارنةً بعامِ 1997. ويبدو أنَّ الجيش قد تخلَّى عن فكرة "الاجتثاث" الحمقاء، وباتَ مستعدّاً لتحملِ تَبِعات "المتبقي من الإرهاب" (بعد أن قامَ الجنرال سمعان لعماري رئيسُ المخابرات بإجراءِ محادثاتٍ سريةٍ مع الجيشِ الإسلامي للإنقاذ).

ووجَّهت هذه النظرةُ الواقعيةُ ضربةً قاتلةً لسلطةِ زروال، واستهدفَت حملةٌ إعلاميةٌ غيرُ مسبوقةٍ مستشارَ الرئيسِ العسكري، محمد بتشين، الجنرالَ السابقَ في المخابرات، ممَّا أجبرَه على الاستقالة. واضطرَّ رئيسُ الدولة الذي تنتهي ولايتُه نهايةِ عامِ 2000 للاعترافِ بالهزيمة، فأعلنَ زروال انسحابَه وأجرَى انتخاباتٍ متوقعةً أوائلَ سنة 1999. ونكأَت هذه التجربةُ المُجهَضَةُ جراحاً قديمة داخلَ المعسكرِ المملوكي. فبعدَ سنوات من التعاملِ بالتوافقِ مع أسوءِ أزمةٍ بعدَ استقلال الجزائر، بدا كبارُ الضباطِ مشوَّشين أكثرَ من كونهم مُنقسمين.

وافقَ أعمدةُ النظامِ الثلاثة (محمد لعماري كرئيس الأركان، توفيق المديني كرئيس المخابرات، وغزيل كقائدِ الجندرمة حتى عام 1997) على السماح لأحدِ زملائِهم المتآمرين وهو بلخير المتواجد في سويسرا أن يصمّمَ صيغةً للخروجِ من الأزمة. وبما أنَّ زروال الآن خارجَ اللعبة، لم يعدْ خيارُ الجنرال المُتقاعد صالحاً. لكن بلخير لم يكنْ قادراً على التفكيرِ خارجَ الصندوق المملوكي، فأعادَ في ذهنِه شريطَ صراعِ السلطة لعقودٍ سابقة، ليتوقفَ نظرُه على 1980 التي أجبرَ ابن جديد فيها بوتفليقةَ على الخروجِ إلى المَنفى.

عاش بوتفليقة معظمَ هذه السنواتِ الثماني عشرة في أبو ظبي، وأقنعَ بلخير "صناعَ القرار" العسكريين بأنَّ بوتفليقة هو الاختيارُ الأفضل، على الأقلِّ افتراضياً: فهو سيتركُهم يديرونَ البلاد بينما يجدّدُ هو بعضاً من هيبةِ النظام التي كانت في أوجِها في السبعينات. وفي

الحقيقةِ فإنَّ اعتبار بوتفليقة رجلاً "جديداً" كان مؤشراً مذهلاً على التحوُّل في رؤيةِ المماليك عبرَ سنواتٍ من الدَّسائس الأمنية ونسجِ المخططاتِ لمواجهةِ التمرد.

لكنَّ الرجلَ الأول في انقلابِ سنة 1992، الجنرال المتقاعد نزار بقيَ مُتحاملاً جداً على بوتفليقة، واتَّهمه بالانتهازية والجُبن وسمَّاه الفرس الضعيف. وادَّعى نزار أنَّ بوتفليقة طَمعَ بالرئاسةِ سنة 1994 عبرَ اجتماعِه الخاص بـ"صناع القرار" العسكريين، لكنَّه انسحبَ نهايةَ المَطاف خوفاً من انتصارِ الإسلاميين في الحربِ الأهلية. حاولَ بلخير استرضاءَ نزار لكن دونَ جدوى، ومَضت عمليةُ بوتفليقة قِدَماً تماماً كما خُطِط لها، بينما واصلَ الخطُّ الموالي لنزار التنفيسَ عن إحباطِه عبرَ وسائلِ الإعلام.

وفي كانونَ الأول من سنةِ 1998، أعلنَ بوتفليقة أنَّه يخوضُ السِّباق الرئاسيَّ كمرشَّحٍ "مستقل"، بينما كانت حالةُ التعبئة التي قامَت بها الدولةُ نيابةً عنه واضحةً لدرجةِ أنَّ ستةَ مرشَّحين انسحبُوا قبلَ التَّصويت في نيسانَ من عامِ 1999. لكنَّ النظامَ أصرَّ على الاستمرارِ بتقديمِ بطاقاتِ الاقتراع لمصلحةِ بوتفليقة للناخبين الجزائريين. وفي هذا الوضعِ الفريدِ من نوعِه، انتزعَ بوتفليقة الفوزَ بنسبة 73% من الأصواتِ في مقابلِ ستةِ منافسين رفضُوا إحصاءَ أصواتِهم.

وأكثرُ ما له دلالةٌ في هذه المنافسةِ الغريبة كانَ نسبة الـ12.5% من الأصوات التي ذهبَت لصالحِ أحمد طالب إبراهيمي، ليسَ فقط لأنَّ هذا الوزيرَ القديم من عهدِ بومدين وابن جديد قد رفضَ الانسحاب على غرارِ المرشحينَ الخمسة الآخرين، بل لأنَّه استمرَّ باتهامِ المخابراتِ العسكرية (DRS التي كانت في السابق SM) بجرائمَ متنوعة، وفي الوقتِ نفسه كانَ يتواصلُ مع مقاتلي جماعةِ جيشِ الإنقاذِ المحظورة. لذا فإنَّ نتائجَ التصويت كانت بالغةَ الرَّمزية، فقد جاءت نكايةً بالروايةِ العسكريةِ حولَ "الإرهاب الإسلامي" وتحدِّياً لها.

تحدّثت الروايةُ الحكوميةُ عن نسبةِ مشاركةٍ بلغت 60%، لكنَّ نسبة المُشارِكَة الحقيقيةِ في الانتخاباتِ كانت 23%. وكان هذا أولَ ظهورٍ للرئيس "المستقل" للدولة. لذا قرَّرَ بوتفليقة أن يعملَ بشكل آمن، فعيّن بلخير نفسَه رئيساً للوزراء، وكان يشغلُ المنصبَ ذاته في عهدِ ابن جديد. وكمدني من خارجِ هذا العالِم المملوكي اضطرَّ الرئيس الجزائري الآن أن يضعَ حدّاً للحرب دونَ إزعاج صُنَّاعِ القرارِ العسكريين.

مصالحة بوتفليقة

استمتعَ الرئيسُ الجديد كثيراً بردِّ الاعتبارِ الشخصي الذي حصلَ عليه بعد أنْ أقسمَ اليمين الدستورية على إثرِ الاستفتاءِ الذي كانَ مُخيِّباً للآمال. كان عمَّار ابن عودة الذي نالَ وسامَ الدرجةِ العليا لجمهورية الجزائر هو الرئيسُ المُشرف على مراسمِ تكريمِ بوتفليقة، ومن المُفارقات أنَّ هذا الشخصَ نفسه هو من ترأَّسَ سنة 1980 لجنةَ التحقيق التي أنشأتها جبهةُ التحرير واتَّهمَت بوتفليقة بالاختلاسِ ثم طردَته من الحزب. لم يستطعْ عمار ابن عودة إلا أن يبكيَ علناً وهو يقيمُ مراسمَ تشريفِ رئيسِ الدولةِ الجديد. لكن بينما كانَ الحرسُ القديمُ للنظام يسوُّون حساباتهم، كانت الجزائرُ غارقةً بالعنفِ واليأس.



عبد العزيز بو تفليقة

وفي حزيرانَ 1999، ذكرَ بوتفليقة في مؤتمرٍ صحفيٍّ أنَّ عددَ القتلى في الحربِ الأهلية قد وصلَ إلى 100 ألفِ قتيل، ولم يكن يكادُ يمرُّ يومٌ دونَ خسائرَ جديدة، وأقاربُ "المفقودين" -الكلمة الشائعة التي تصفُ أولئك المدنيين الذين اختطفَتهم أجهزة الأمن- يطالبون ولو باليسيرِ من الحقيقة عن مصيرِ أبنائِهم (تشير التقديرات المتحفِّظة إلى فقدانِ 5000 مدني)، بينما كانت الأجنحةُ العسكريةُ والسياسيةُ للجبهةِ الإسلامية للإنقاذ تدعو إلى تنفيذِ الاتفاقاتِ (السريَّة) التي وافقَ النظام الجزائريُّ عليها.

أمرَ بوتفليقة بشكلٍ درامي بإطلاقِ سراح أكثرَ من 2000 معتقلٍ سياسيٍ في يومِ الاستقلالِ 5 تموز من سنةِ 1999. وبعدَها بشهرين، أُجرِيَ استفتاءٌ بسؤالٍ واحدٍ فقط: "هل تؤيدُ النهجَ الرئاسيَّ العام لتحقيقِ المصالحة والوئامِ المدني؟". رسمياً كانت نسبةُ المشاركةِ في الاستفتاءِ لا تُصَدَّق، حيثُ شاركَ 85%، 98.6% منهم ردَّ بالإيجاب. وتمكَّنَ بوتفليقة

من التعويضِ عن الإهانةِ (النسبية) التي لحقَت به في الانتخاباتِ الرئاسيةِ في نيسانَ سنةِ 1999 بعدَ تكليفِه من الشعبِ في شهرِ أيلول التالي كمُدافعٍ عظيمٍ عن السلامِ صعبِ المنال الذي يتطلَّعُ إليه الكثيرُ من الجزائريين.

صدرَ عفوٌ رئاسيٌّ عن المتمردين الذين وافقوا على إلقاءِ السِّلاح قبلَ شهرِ كانونَ الثاني سنةَ 1990، وأعلنَت المصادرُ الحكومية أنَّ نحو 5500 من المتمردين الإسلاميين نزعُوا سلاحَهم وأُعفِيَ عنهم بهذه العملية. وهكذا عُومِلَ أكثرُ الإرهابيين تشدُّداً بسماحةٍ أكثر من بعضِ المُعارضين السياسيين الذين بقوا رهنَ الاعتقال رغمَ أنَّهم لم يحملوا السِّلاح. وخرجَ عباسي مدني وابن جديد -القائدان المدنيان للجيشِ الإسلامي للإنقاذ السابق- من السِّجنِ سنةَ 1997 ليوضَعَا رهنَ الإقامة الجبرية، بينما أصبحَ مُقاتلو الجيشِ الإسلامي للإنقاذِ المحترفون طلقاءَ وأحراراً ليبدؤوا حياةً جديدة بمجرَّدِ العفوِ عنهم.

فرضَ المماليكُ الجزائريون خطوطَهم الحمراءَ على الرئيسِ بوتفليقة رغمَ إصرارِه على بقاءِ وزيرِ الدِّفاع التابع له، حيثُ كانَ الجيشُ مُستعدّاً لوقفِ الأعمالِ العِدائية والعودةِ للتعاملِ مع أعدائِه السابقين، لكن قادتَه لن يتحمَّلوا أبداً إعادةَ تأسيسِ حزبٍ إسلامي. ولهذا لم يُرخَّص لحزبِ أحمد طالب إبراهيم المدعو "الوفاء". فالجنرالان القويان: لعماري رئيسُ هيئةِ الأركان والمديني رئيسُ المخابرات لن يتهاونا في هذهِ المسألةِ أبداً، وفرضَا "يزيد زرهوني" الذي تولَّى المخابرات العسكرية مَا بينَ عَامي 1979 و1982 وزيراً للداخلية.

كانَ الأفقُ السياسيُّ المسدود يفرضُ ثمناً كبيراً على الجمهوريةِ الجزائرية، بعددِ قتلى يصلُ إلى 200 شهرياً. حيثُ كانت تنشأُ أعمالُ شغبٍ محليةٍ في كلِّ مرةٍ طالبَ فيها المجتمعُ المتحدّي بمطالبِه الخاصة أو تظاهرَ ضدَّ الدولة. وشهدَت منطقةُ القبائلِ الثائرةِ تقليدياً "ربيعاً أسوداً" سنةَ 2001، بعد أن قتلت أجهزةُ الأمنِ عشراتِ المُتظاهرين، وحتى الجزائر العاصمة تعرَّضَت لمظاهراتٍ عنيفة طالبَت بجعلِ اللغةِ الأمازيغية لغةً رسميةً وبالحصولِ على حكمٍ ذاتيٍّ لمنطقةِ القبائل.

وتكشَّفت حالةُ الأزمةِ الجزائريةِ الصَّادمةِ أكثرَ عندما قُتِل مئاتُ المدنيين بعدَ فيضانٍ مدمَّرٍ في بابِ الوادي في تشرينَ الثاني من سنةِ 2001. والمثيرُ للانتباهِ أنَّ هذا الحيَّ في الجزائرِ العاصمة كانَ من معاقلِ جبهةِ التَّحريرِ خلالَ حربِ التحريرِ ضدَّ فرنسا، كما عملت الخلايا الإسلاميةُ هناك خلالَ التَّسعينات، وهذا جعلَ بعضَ المُراقبين يلقونَ اللومَ في الفيضانِ المدمِّرِ على أجهزةِ الأمن التي أغلقَت نظامَ الصرفِ الصحيِّ بالإسمنت، حرصَاً منها على إغلاقِ منافذِ الهروبِ على "الإرهابيين".

واعتباراً من آب سنةِ 2000، باتَ علي بن فليس رئيساً للوزراءِ ورئيساً لجبهةِ التحرير، وعندما زارَ بابَ العويد بعدَ الفيضان تعرَّضَ للرجمِ بالحجارة وطردَه الناسُ الغاضبون، وبعدَها بثلاثةِ أسابيع، حدثَ العكسُ تماماً حيثُ اختلطَ بوتفليقة بالسكانِ المحليين، لكنَّ الرئيسَ الجزائري وصلَ إلى بابِ الوادي مع نظيرِه الفرنسي جاك شيراك، فهتفَ الشبابُ المتحمسون لـ"شيراك" وللفيزا "تأشيرات إلى فرنسا".

شجَّعَ بوتفليقة على إجراءِ إصلاحاتٍ في الدستور الجزائري- على أملِ تهدئةِ منطقةِ القبائلِ الهائجةِ، في نيسانَ سنةِ 2002 -اعتمدَت اللغةَ الأمازيغية "لغة وطنية" (مع بقاءِ اللغةِ العربية لغةً رسمية). وكانَ هذا أقلَّ بكثيرٍ من المطلوب لوقفِ دائرةِ العنف في منطقةِ القبائلِ التي اعتادَ فيها الناسُ على كراهيةِ الجندرمة والشرطةِ ومعاملتِهم على أنَّهم قواتُ احتلال. وأدَّى انفجارُ قنبلةٍ في منطقةِ لرباع (25 كيلومتراً جنوب الجزائر)، بالتزامنِ مع الذكرى الأربعين للاستقلالِ الجزائري، إلى تذكيرِ الناسِ بشكلٍ مأساويٍّ بالإرهابِ المُحدِق بهم.

عُزِلَ الرئيسُ بن فليسَ واختير أويحي رئيساً جديداً للوزراءِ في أيارَ من عامِ 2003، وكان بورقيبة يعرفُ أنَّ كبارَ الضباطِ يَثقون بأويحي الذي كانَ قد رَأَسَ الحكومةَ في عهدِ زروال. بينما أتَت الشجاعةُ لرئيسِ الأركان لعماري لدرجةِ تحدي بوتفليقة علناً في الصحافةِ العامةِ المصرية: "تجربتُنا الديمقراطيةُ غيرُ مكتملة، لكنَّنا في بدايةِ الطريق. الديمقراطيةُ

ليست قراراً بل هي حصيلةُ سنواتِ من الكفاح". وادَّعى الجنرالُ المتحدِّي مسؤوليَّته عن انقلابِ 1992 ضدَّ "العمليَّةِ الانتحارية"، كما كشفَ عن ثلاثةِ أرقام: 150 ألفَ قتيلٍ في الحربِ الأهلية، وعددِ الإرهابيين الذي انخفضَ خلالَ عقدٍ من 27000 إلى حوالي 700 فقط، ممَّا لا يشكّل تهديداً للجمهوريةِ ومؤسَّساتها. واضطرَّ بوتفليقة الذي وصلَه التحذيرُ بهذه الطريقةِ الفجَّة إلى التراجع عن أيِّ اتفاقٍ كبير مع بقايا الجبهةِ الإسلامية للإنقاذِ أو حزبِ الوفاء، ولم يستطعْ سوى أن يُخرِج مدني من الإقامةِ الجبرية، وسرعانَ ما استقرَّ القائدُ الإسلاميُّ الطليقُ في قطر، بينما رفضَ ابن جديد أيَّ عفوٍ رئاسي.

لم يكنْ لدى بوتفليقة تحدياتٌ كبيرة في سباقِه الثاني للرئاسةِ كمرشَّحٍ "مستقل" في نيسانَ من عامِ 2004، إلا رئيسَ وزرائِه السَّابق علي بن فليس، بطلُ جبهةِ التحرير. وتصدَّر بوتفليقة المرشَّحين بفوزِه بنسبةِ 85% بينما نالَ بن فليس 6.5%، بنسبةِ مشاركةٍ في الانتخاباتِ بلغَت 58% حسبَ الروايةِ الرسمية، ولم تزعِجْ هذه النتائجُ أحداً لدرجةِ أن يشكّكَ فيها. وبعدَ أن حُرِمَ بوتفليقة من نصرٍ انتخابيٍّ كبيرٍ للمرةِ الثانية، قرَّر أن يكرِّرَ مناورةَ الوئامِ ليجدّدَ شرعيَّته الشخصيَّة.

وتمَّت صياغةُ "ميثاقُ السَّلام والمصالحةُ الوطنية": وتمَّ العفوُ بموجبِه عن المُتمرِّدين التائبين، إلا حالاتِ القتلِ الجماعيِّ والهجماتِ بالقنابلِ والاغتصاب؛ لكنَّ الجبهةَ الإسلاميةَ للإنقاذِ ستبقى محظورةً والمفقودون سيذهبون في غياهبِ النسيانِ الحكومي. وكانَ على بوتفليقة أن يتخلَّى عن هذه العدالة فيما يتعلَّق بكبارِ ضباطِه غيرِ التائبين. وفي أيلولَ من عامِ 2005، أُبرِم هذا الميثاق بعدَ التصويتِ عليه بنسبةِ موافقةٍ بلَغت 97% (لكن نسبةَ المشاركةِ الرسمية كانت منخفضة، فكانت في منطقةِ تيزي أوزو على سبيلِ المثال 11%).

مومياء رئاسية

عاشَ المماليكُ الجزائريون لحظةَ مجدِهم الكبير عندما رقَّى بوتفليقة -بصفته وزيراً للدفاع- ثلاثةً منهم إلى رتبةِ فريقٍ أول في تموزَ 2006، بينما كانَ محمد لعماري هو الوحيدُ الذي نالَ هذا الشرفَ قبلَ سنةِ 1995، وبعدَ تقاعدِه قدَّم العماري لخلافتِه على منصبِه الرفيع في رئاسةِ الأركان أحمد قايد صالح الذي يتقنُ اللغةَ الروسية. كما شملَت الترقياتُ المتآمرين الرئيسيين في انقلابِ سنة 1992: "توفيق" مديني الذي لا يُستغنى عنه، وعباس غزيل، قائدَ الجندرمةِ السابق، المكلَّفُ حالياً بمهمةِ "تنسيق" العملياتِ العسكرية من مكتبٍ متواضعٍ في الوزارة، وقنايزية زميلَ توفيق في مؤامرةِ سنةِ 1992 تقاعدَ من الجيشِ قبلِ فترةٍ طويلة، لكنه وجدَ مكاناً لنفسِه في لعبةِ الكراسي كنائبٍ لوزيرِ الدفاع.

الشعبُ يمكنُه التصويت، ويمكنُ إقامةَ الاستفتاءات، ويمكنُ إمرارَ القوانين، وفي الوقتِ نفسه، يمكن لبوتفليقة أن يكونَ رئيساً ووزيراً للدفاع، كما لم يُرْخِ صناعُ القرارِ الحقيقيون قبضتَهم على السلطة (على سبيل المثال: تلميذُهم يزيد زرهوني الذي كانَ على وزارةِ الداخلية احتفظَ بمنصبِه لإحدى عشرةَ سنة في عهدِ بوتفليقة).

عرفَت الشرذمةُ العسكريةُ كيفَ تلعبُ على صحةِ الرئيس (الضعيفة) وطموحه (الكبير)، حيث ذهبَ بوتفليقة في شهرِ كانونَ الأولِ من سنةِ 2005 إلى باريس ليُجريَ عمليةً جراحيةً في معدتِه في مشفى "فالدي غريس" العسكري، فانتبَه الشعبُ الجزائريُّ للمفارقةِ المثيرةِ للسخريةِ بأنَّ الرئيس عولجَ في الدولةِ المستعمِرَة.

نجحَ بوتفليقة كرجلِ "الوئام وإنهاءِ حمامِ الدم على امتدادِ الوطن"، بينما أصبحَ شقيقُ بوتفليقة سعيد "مستشار الرئيس الخاص" رسمياً، فاصطدمَ نفوذُ سعيد المتزايدِ معَ نفوذ بلخير، كما اضطرَّ رئيسُ الوزراء لمغادرةِ قصرِ المرادية -القصر الرئاسي- ليصبحَ سفيراً في المغرب.

وكانَ التداخلُ الناتجُ بينَ شؤونِ الحكومةِ واستثماراتِ العائلة يصبُّ في نهايةِ المطافِ في مصلحةِ جهازِ المخابرات، الذي كانَ مستعداً لتوثيقِ الاتفاقاتِ المشبوهةِ والأسرارِ القذرة.

قضى بوتفليقة ساعاتٍ يسلّي زائريه الأجانبَ في قصرِ المرادية، بأحاديثه التي لا تنضبُ ممَّا جعلَ زائريه يغادرون وهم يشعرونَ بأنه لا يقولُ الحقيقة. وكانَ الرئيسُ الجزائري مهووساً بإعادة انتخابه، غيرَ أن الدستورَ قد حدَّدَ مدةَ رئاسته بفترتين انتخابيتين كلٌّ منها خمسُ سنوات، وهذا ما جعلهُ يخصّصُ وقتاً وجهداً كبيراً لإجراءِ إصلاحاتٍ دستورية عبرَ تصويتٍ برلمانيٍّ علنيٍّ في تشرينَ الثاني سنةَ 2008 (تجرّأ 21 عضواً برلمانياً على معارضةِ "الإصلاحات" في مقابلِ 500 وافقوا عليها).

لم يَعُدْ بوتفليقة يسعى لخوضِ الانتخابات كـ "مستقل"، فقد تبنَّته جبهةُ التحريرِ رسمياً في السباق الرئاسيِّ سنةَ 2009. ولم يكن مفاجِئاً نيله 90 % من الأصوات، مقارنةً بـ 4% نالتها "لويزا حنون" الناشطةُ التروتسكية[34] القديمة (أكبرُ بستِّ مرات من نتيجتِها سنةَ 2004). بدأت الاستفتاءاتُ الرئاسيةُ في الجزائرِ تشابهُ بشكلٍ متزايدٍ تلك التونسية، حيثُ تعاظمَ مجد بن علي عند أولئكَ التابعين سهلي الانقياد، وفي كلا البلدينِ كانت نسبةُ المشاركةِ في الانتخاباتِ كبيرةً للغاية.

لكنَّ ابن علي كانَ يحكمُ تونس، بينما استمتعَ بوتفليقة بمجرَّدِ الظهورِ بمظهرِ القوي (إلى جانب إفادة أقاربه ونفسه كثيراً). وفي عامِ 2010، ضربَت موجةٌ غيرُ مسبوقةٍ من الفضائحِ الطبقة القريبة من السلطة وشركتَها الرئيسية "سوناطراك" التي يبلغُ رأسُمالها 56 مليار دولار (وبالتالي فهي أكبرُ شركةِ نفطٍ في إفريقية والثانية عشر على مُستوى العالم). عيَّنَ بوتفليقة

[34] تُنسب التروتسكية **لليون تروتسكي** (1879-1940) وقد كان ثائراً سوفييتياً ومنظِّراً ماركسياً ورفيقاً للمنظر الشيوعي الشهير لينين، تُعرَف أفكاره عن الماركسية بالتروتسكية. شارك تروتسكي في ثورة أكتوبر 1917، وسرعان ما أصبح قائداً في الحزب الشيوعي. وكان واحداً من سبعة أعضاء لأول لجنة تنفيذية للحزب الشيوعي.

شكيب خليل وزيراً للطاقةِ سنة 1999، غير أنَّه اضطرَّ للاستقالةِ بعدَ ما يقربُ من إحدى عشرةَ سنة (استقرَّ في الولاياتِ المتحدة وبقيَ هناك حتى صدرَت مذكرةٌ دوليةٌ بحقهِ في النهاية)، بينما اتَّهمَ بعضُ المحللين مديني وجهازَ المخابرات بتهويلِ فضائحِ سوناطراك.

وكرئيسٍ للأركان أعلنَ لعماري بدايةَ سنة 2003 أنَّ الإرهاب لم يَعُدْ يشكِّل "تهديداً للجمهورية"، بينما قُضي على الجماعةِ الإسلاميةِ المسلَّحة، ولم يتبقَ منها سوى مجموعاتٍ مشرذمةٍ نشطة. أبعدت "المصالحة الوطنية" التي جاءَ بها بوتفليقة مئاتٍ من المقاتلين عن التمرُّد. وفي الوقتِ ذاته تركَ قائدُ الجماعةِ السلفيةِ للدعوةِ والقتال (الأمير) عبد الملك دروكدل شعارَه "الجهاد الجزائري"، وتحوَّل إلى الجهادِ العالمي بعدَ مبايعةِ أسامة بن لادن في الذكرى السنويةِ الخامسةِ لهجماتِ الحادي عشر من أيلول.

وفي كانونَ الثاني 2007 أصبحَت الجماعةُ السلفيةُ للدعوة والقتالِ رسمياً (القاعدة) في المغرب الإسلامي، وضربَ مرَّتين في الجزائر -في نيسانَ وكانونَ الأول من سنةِ 2007- بهجماتٍ انتحارية منسَّقة جمعَت بينَ أهدافٍ "محلية" (جزائرية) وأخرى "عالمية" (مقرَّ الأممِ المتحدة في الجزائر). لكنَّ الجيشَ تمكَّن من تأمينِ الجزائر العاصمةِ في الأشهرِ التالية، عبرَ احتواءِ تنظيم القاعدة في بلادِ المغربِ الإسلاميِّ في جبالِ القبائل (مثلث الموتِ المشؤومِ بينَ مناطقِ بومرداس وتيزي أوزو وبجاية).

واضطرَّ درودكل الذي انحشرَ في معقلِه القبلي أن يعتمدَ على أتباعه في منطقةِ الصحراء (مختار بلمختار وعبد الكريم أبو زيد) لإبقاءِ تنظيمِ القاعدةِ في بلاد المغرب الإسلامي تنظيماً عالمياً. وأسَّس كلاهما قواعدَ خلفيةً شمال مالي، مع استهدافِ بلمختار موريتانيا، بينما جابَ مقاتلو أبو زيد المنطقةَ من جنوبِ تونس إلى شمالي النيجر، وبهذا نجحَ الجيشُ الجزائري بإبعادِ التهديدِ الجهاديِّ على حساب تعريضِ أمن دولِ الجوارِ للخطر.

شاهدَ بوتفليقة والقيادةُ العسكرية بذعرٍ هروبَ الديكتاتور ابن علي في شهرِ كانونَ الثاني سنةَ 2011، وشهدَت الجزائر أياماً قليلةً من أعمالِ الشَّغب في المدنِ لكنَّها سرعانَ ما قُمِعت، حيث شتَّت النظامُ المظاهراتِ عبر رفعِ حالةِ الطوارئ (المفروضةِ منذُ سنة 1992) رغمَ أنَّ التظاهرات بقيَت ممنوعةً في الجزائر، كما قُدِّمَت زيادةٌ سخيةٌ في الأجور (نحو 300 بالمئة للأساتذة الجامعيين)، بينما خُصِّصَ 30 مليار دولار للخططِ الاجتماعية و150 مليار دولار لبرنامجٍ ضخمٍ وطموح للمشاريع العامة.

وترافقَ هذا الكرمُ المذهلُ مع حملةٍ إعلاميةٍ لتفنيدِ السِّمةِ الثوريةِ للثورتين التونسيةِ والمصرية، حيثُ كانت حربُ التحريرِ الجزائريةِ تُقدَّمُ على أنَّها "الثورة" الوحيدة، بينما أبدى النقّاد أسفَهم العميقَ على الثمنِ الكبير الذي دفعتْه الجزائر في طريقِها إلى الديمقراطية التي أدَّت في النهاية إلى تقويةِ "الإرهاب" الإسلامي.

وانتُقِد الهجومُ الذي شنَّه الناتو في آذارَ من عامِ 2011 على نظامِ القذافي بشدةٍ على اعتبارِه آخر حلقة من سلسلةِ المؤامرةِ الغربية، مع تداعياتٍ سيئةٍ على إسرائيل والخليج. ورسمَت الجزائر صورةً لنفسها على أنَّها معقلُ القوميةِ العربية ونخرُها، وأنها محاصرةٌ من كلِّ الجهات: من الداخل بعدمِ الاستقرارِ والجهاد، ومن الشرقِ بثورتي ليبيا وتونس، ومن الجنوبِ بالجماعةِ السلفيةِ وشركائها في مالي، و-بالتأكيد- من الغربِ بالمغرب الصديقةِ للولاياتِ المتحدة.

كانت الجزائرُ شديدةَ التصميمِ على فرضِ دورِها في مالي كقوةٍ إقليميةٍ وحيدة، وكما في الساحةِ المحلية: احتلَّ المدنيُّون-الدبلوماسيون في هذه الحالة- الواجهةَ الأمامية، بينما كانت المخابراتُ العسكريةُ هي من تقودُ من الخلف. وفي خريف 2012 شجَّعت الجزائرُ إجراءَ محادثاتٍ بين الحكومة الماليَّة وأنصارِ الدين، وهي مجموعةٌ جهاديةٌ من الطوارق تولَّت الجزءَ الشمالي من البلاد بالتعاونِ مع تنظيمِ القاعدةِ في المغربِ الإسلامي، حيثُ اعتقدَت

المُخابراتُ الجزائرية أن أنصارَ الدّين قد تعود وتنشقُّ عن تنظيمِ القاعدةِ في المغربِ الإسلامي.

فشلت هذه المقامرةُ عندما تقدَّمت أنصارُ الدين والجماعة السلفية باتجاهِ بامكو،[35] فطلبَت السلطاتُ المالية المساعدةَ الفوريةَ من فرنسا، بينما قدّم بوتفليقة عروضَه (فتحَ أجواءِ الجزائرِ للطائرات الفرنسية أو الاغلاقَ الفعّال للحدودِ الجزائرية الجنوبية) وهذا ممَّا لا يمكنُ للجيش أن يعارضَه فيه. هزمَ الهجومُ الفرنسيُّ بمساهمة مهمةٍ من تشاد أنصارَ الدين وتنظيمَ القاعدةِ في المغرب الإسلامي، وقُتِل 700 من أصلِ 2000 مجاهداً في القتال، بمن فيهم القياديُّ في تنظيمِ القاعدة المدعو عبد الحميد أبو زيد.

كانَ الجزائريُّ أبو زيد قد تمكنَ من استبعادِ منافِسه بلمختار من القاعدةِ في تشرينَ الثاني سنةَ 2012، وبينما كانَ التراجعُ الفرنسيُّ في مالي جارياً دَبَّر المنشقُّ بلمختار هجوماً ضخماً على مجمَّعٍ جزائريٍّ نفطيٍّ في إنأميناس في كانونَ الثاني من سنة 2013، وكانت شركةُ ستاتويل النرويجية تديرُ المنشأة، كمشروعٍ مشتركٍ مع سونطراك، فكانت هذه أولَ مرةٍ تُهاجَم فيها منشأة نفطيةِ خلالَ عقدين من الإرهابِ الجزائري.

ردَّ الجيشُ بعنف متوقعٍ على هذا التحدي غيرِ المسبوق، فأدّى هجومٌ شاملٌ استخدمت فيه الطائرات المروحيةَ وصواريخَ الجو/أرض إلى مقتلِ اثنين وعشرين إرهابياً، إضافةً إلى أربعينَ رهينة من عشرِ جنسيات مختلفة. وأعلنَ بلمختار مسؤوليتَهُ عن الكارثةِ نيابة عن "القاعدة الحقيقية" قبلَ دمجِ أنصارِه مع العناصرِ الجهادية المتبقيةِ من معركةِ مالي، ليشكلَ جماعةً جهاديةً جديدةً تُدعى المرابطون.

أُجري تحقيقٌ بعدَ هجماتِ كانونَ الثاني 2013، فانتقدَ التقريرُ الصادرُ عن هذا التحقيقِ الجيشَ الجزائري بشدة، لعجزِه عن "اكتشاف المهاجمين ومنعِهم من تنفيذِ الهجوم"

---

[35] عاصمة مالي.

و"نقصِ التصوراتِ لديه" حيثُ أنه: "لم يتوقعْ حصولَ هجومٍ إنأميناس أبداً " خصوصاً وأنَّ "ثمةَ دوافعُ اقتصاديةٌ قويةٌ تدفعُ الجيشَ الجزائريَّ لحمايةِ هذه البنيةِ التحتيةِ الوطنيةِ الحسَّاسة".

أُخِذَ المماليك الجزائريون على حِين غِرَّة وبدأت لعبةُ التلاومِ بلا هَوادةٍ بينَ القواتِ المسلحةِ والمخابرات، واتُّهِمَت هذه الأخيرة في أحسنِ الأحوال بالإخفاقِ المُخابراتيّ وفي أسوئِها بفرضِ المواجهةِ التي أودَت بحياةِ الرَّهائن. ورأى "توفيق المديني" -قيصرُ المُخابراتِ منذُ سنةِ 1990- زملاءَه المُتآمرين في مؤامرةِ 1992 يغادرونَ المَشهد (مثل نزار) أو يموتونَ بسلام (سمعان لعماري سنةَ 2007، بلخير سنةَ 2010، محمد لعماري سنةَ 2012)، وتُرِك وحيداً في مواجهةِ رئيسِ الأركانِ قايد صالح، بينما لم تكنْ المواجهةُ الحاسمةُ بينَ الجنرالين حولَ مُستقبلِ الجزائرِ فقط، بل حولَ قيادةِ المُؤسَّسةِ العسكرية على النمطِ المَملوكي.

وفي 27 نيسانَ من سنةِ 2013 دخلَ بوتفليقة مستشفى فال دي غريس ثانيةً بعدَ نوبةٍ دماغيةٍ طفيفة، ففُرِض تعتيمٌ تام على المعلوماتِ التي تخصُّ مرضَ الرئيس. وبعدَ سبعةٍ وأربعين يوماً، ظهرَ بوتفليقة على التلفازِ الحكوميّ يستقبلُ الجنرال قايد صالح ورئيسَ الوزراء عبدَ الملك السلَّال في باريس، ثم بعدَها بشهر عادَ بوتفليقة مُقعَداً على كرسيٍّ متحرّك إلى الجزائر.

لكن قايد صالح سيلعبُ ورقة بوتفليقة متى كانَ ذلكَ مُمكناً. ففي أيلول من سنةِ 2013، حلَّ محلَّ قنايزية كنائبٍ لوزير الدفاع، وبالتالي أصبحَ وزيراً حقيقياً للمرةِ الأولى منذُ أن تولَّى بوتفليقة الحقيبة الوزاريَّة اسمياًّ، وأبقى على الجنرالِ قنايزية رئيساً للأركان ونقل جزءاً يسيراً من مسؤولياتِ المُخابرات إليه. وهنا باتَ "توفيق" ضعيفاً لكن بعيداً عن الهَزيمة.

وفي شباط 2014، شنَّ عامر سعدني الأمينُ العام لجبهةِ التحريرِ هُجوماً لاذعاً على مديني مطالباً باستقالتِه، فشاهدَ الجزائريون صراعَ صنَّاع القرارِ السِّريين وهم ينتقدونَ بعضَهم

بعضاً لمدةِ عشرةِ أيامٍ متواصلة، لكنَّهم سريعاً ما توصلوا إلى هدنةٍ على أساسِ إعادةِ انتخابِ بوتفليقة مقابلَ الحفاظِ على بنيةِ المُخابرات القوية، وأصبحَ رئيسُ الوزراء السَّلَّال مديراً للحملةِ الانتخابيةِ للرئيسِ المنتهيةِ ولايتُه، حيثُ كانَ يتواصلُ بالنيابةِ عنه في الاستعداداتِ السِّرياليةِ[36] للانتخابات.

واستُخدِم رئيسُ الوزراءِ السَّابق ابن فليس كمنافسٍ رئيسي، كما في سنةِ 2004، لكنَّه كانَ أكثر مشاكسةً ممَّا كان عليه قبلَ عقدٍ من الزمن، كما نظَّم ناشطون حركةً احتجاجيةً باسم "بركات" وتعني "كفاية"، يعارضون فيها الولايةَ الرابعة، إضافةً لانتقادِ الرئيسِ السابق زروال وأشخاص آخرون حركةَ بوتفليقة. لكن رغمَ المعارضةِ القوية، أُعيد انتخابُ الرئيسِ بنسبةِ 81% من الأصواتِ في نيسانَ من سنةِ 2014، بينما نالَ ابن فليس 12% من الأصوات، واستنكرَ الأخيرُ التلاعبَ بالأصوات، حتى أنَّه ادَّعى الفوزَ بالانتخابات. وأدلى بوتفليقة بصوتِه جالساً على كرسي متحرِّك، ويبدو أنَّ رئيساً دميةً لم يعدْ كافياً للمماليك الجزائريين، حيثُ فرضُوا الآن مومياءً كرئيس للدولة.

كانَ للمماليك العربِ كلُّ الأسبابِ لينبهرُوا بزملائِهم الجزائريين، حيثُ لم يقعْ صناعُ القرارِ في فخِّ حكمِ الرجلِ الواحدِ بعد أن تخلصُوا من ابن جديد الذي ارتكبَ جريمةَ قبولِ نتائجِ الانتخابات، كما ونجحُوا أيضاً في إبقاءِ نواتِهم الصلبةِ متماسكةً، وحافظُوا على التوتراتِ التي لا بدَّ منها في مستوىً مقبولٍ لنظامِهم ككل.

وعندَ التفكيرِ بأثرٍ رجعيٍّ[37] يمكنُ اعتبارُ الفترةِ مَا بينَ 1991-2014 فترةَ التَّحوُّلِ من جيلِ الجنرالاتِ الذين ترقُّوا نهايةَ عهدِ ابن جديد (بعدَ تجاوزِ سقف "العقيد" الذي كرَّسه

---

[36] **السريالية** أو الفوق واقعيَّة، مُشتقة من الفرنسية التي تعني حرفياً "فوق الواقع"، هي حركة ثقافية في الفن الحديث والأدب تهدف إلى التعبير عن العقل الباطن بصورة يعوزها النظام والمنطق.

[37] **التفكير بأثر رجعي**: النظرة إلى الماضي بعين الحاضر وليس من ناحية الظروف التي جرت فيها الأحداث.

بومدين) إلى عصرِ جيلٍ جديد من الضباطِ الذين تدرَّبوا خلالَ "العشرية السوداء" في التِّسعينات، ويشكّلُ قايد صالح الذي يبلغُ من العمرِ أربعاً وسبعين سنة تجسيداً لهذا "التغيير في الحرس" ويثبتُ أيضاً كيفَ أنَّ النِّظامَ قد تخشَّب، ويتجلى هذا في بقاءِ بوتفليقة "الميت الحي" على رأسِ القيادة.

وبغضِّ النَّظرِ عن التباهي الكبير الذي أبدوه بأعمالِهم الوطنية خلالَ "حرب التحرير" ضدَّ فرنسا، لم يكن لدى مروِّجي انقلابِ سنة 1992 سجلٌّ عسكريٌّ حافلٌ ليقدِّموه. وعلى النقيضِ من ذلك، فهؤلاءِ الجُدُدُ فعلياً قاتلوا وقَتلُوا "الإرهابيين" لسنوات، مُستخدمين التسمياتِ ذاتها التي صاغَتْها فرنسا على المُقاتلين الوَطنيين مَا بينَ 1954-1962. كما أنَّ إحصائياتِ القَتلى المُريعة لـ"حرب التحرير" (نحو 250000 قتيل) والحربِ الأهليةِ (مَا لا يقلُّ عن 150000 قتيلٍ حسبَ رئيسِ الأركانِ نفسِه) كانت متقاربة. لقد نجحَت الزمرةُ العسكريةُ التي أُسّست شرعيَّتُها على أولِ حمَّام دمٍ مَا بينَ 1962-1965 في تجديدِ الاتجاهِ المُضادِّ للمدنيين خلالَ هذه الكارثةِ الجزائريةِ الثانية. وبالتأكيدِ كانَ الشعبُ هو الضحيةُ الرئيسيةُ لعمليةِ انتزاعِ السُّلطة هذه.

كانَ الجيشُ الجزائريُّ يرفضُ فكرةَ كونِهم تلاميذاً لبرتهولد بريشت[38]، لكنَّهم طبَّقوا ما عبَّرَ عنه الكاتبُ الألماني بسخريةٍ بعدَ أعمالِ الشَّغب سنةَ 1953 شرقي برلين: **"الشعبُ على خطأ، إذاً فلنغيِّر الشعب"**. كانَ الثمنُ الذي دفعَه المجتمعُ الجزائريُّ لتصويتِه الواضحِ ضدَّ النِّظامِ سنةَ 1991 (فضلاً عن اختيارِه حزباً إسلامياً) صاعقاً، قتلاً جماعيَّاً، وتهجيراً قسرياً، ونفياً أدَّى إلى عملية تحوُّل عميقةٍ انتقلت من جيلٍ لآخر لتعليمِ الشعبِ الجزائري بأقسى طريقةٍ ممكنةٍ كيف يصبحُ طيّعاً ولماذا من الأفضلِ أن يصبحَ كذلك.

---

[38] **برتولد بريشت**، (1898-1956) شاعر وكاتب ومخرج مسرحي ألماني، يعدُّ من أهم كتّاب المسرح في القرن العشرين، كما أنه من الشعراء البارزين.

وصلَ نصيبُ الفردِ من إجماليِّ الناتجِ المحليِّ السنويِّ إلى الهدفِ الذي وضعَه النِّظامُ وهو مبلغُ 5500 دولار في السنة، ممَّا يجعلُ هذا البلدَ واحداً من أغنَى بلدانِ القارة، لكنْ لم تمنعْ هذهِ الطَّفرةُ أكثرَ من ربعِ السكانِ من الحلمِ بالهجرة، حيثُ غادرَ 110 آلاف جزائريٍّ بلدَهم خلالَ "العشرية السوداء" في التسعينات، مقابلَ 840 ألفاً غادرُوا خلالَ سنواتِ حُكم بوتفليقة الخمسَ عشرةَ منذُ سنة 1999. وهكذا فالجمودُ المتواصلُ أثبتَ أنهُ أكثرُ كارثيةً على الآمالِ طويلةِ الأمدِ للشباب الجزائري من أهوالِ الحربِ الأهلية.

وفي الوقتِ ذاته باتَت الجزائرُ الدولةَ الأفريقيةَ الأولى إنفاقاً على الجيشِ بميزانيةٍ عسكريةٍ تصلُ إلى 10 ملياراتِ دولارٍ سنوياً، بنسبةٍ غير مسبوقةٍ تصلُ إلى 5% من إجماليّ الناتجِ المحليِّ سنةَ 2013. وهكذا فليس مُهِمَّاً مدى الكربُ الذي يعانيه الشعبُ طالما أنَّهم يهتمونَ بدائرةِ الموالين لهم، وما ينطبقُ على الجزائر ينطبقُ كذلك على دولِ اللصوصِ العربيةِ الأخرى.

الفصل الخامس: صعود المافيات الأمنية

يتشاركُ الفريقُ العسكريُّ التركيُّ والمماليك العربُ الشعورَ الفطريَّ ذاتَه بمُلكيَّة شعوبِهم، وموارِدِ دولِهم وإنتاجِها، ومستقبلِها السياسيّ وحتى مصيرِ مواطنيها. وهم يؤمنونَ بمَهَمَّتِهِم الوطنيةِ الحتميَّةِ بغضِّ النظرِ عن مصدرِ الجذورِ التاريخية لمثلِ هذه الشرعية. على الرَّغم - كما شرحَت في جزء سابق من الكتاب- من أنَّ المؤهلاتِ الوطنية لدى رجالِ أتاتورك من الصفِّ الثاني أقوى بكثيرٍ بالمقارنة مع نظرائِهم العرب، الذين اختطفُوا استقلالَ بلدانِهم من أيدي الثوارِ الأحرارِ الحقيقين الذين كانَ أكثرُهم من المدنيين.

في تركيا، كانُوا يحتفونَ بروح الشعبِ العسكريةِ على أنَّها كلمةُ السرِّ للأخلاقِ الرَّفيعة، وكانت الغاية بدايةً: تحقيق الوعود التقدمية أو الاشتراكية "للثورة" القومية، لكن سرعان ما باتت هذه العقيدة الاستبدادية أداة تبييض مريحة لجميع التجاوزات التي انغمس فيها السادة الجدد، كما كانت الضمانات الدستورية والقيود القانونية جيدةً بما فيه الكفاية للشعب، الذي كان المماليك يرونه عبارة عن مجموعة من الحشود فقط، بينما بقيت حقوق المواطنة ممنوعةً، خاصة إذا حاولت هذه الحقوق المسَّ بالنخبة -كما تعتبر نفسها- أو سلطتها أو جشعها. وأخيراً، لم يكن الحكام الجدد فوق القانون، بل كانوا بكل تأكيد القانون نفسه.

واستخدم الباحث السياسي ستيفن كوك التعبير المستنير: "الإقطاعيات العسكرية" ليصف هذا المجتمع الغني نسبياً داخل مجتمع آخر، والذي يكون متحفّظاً ومغترباً اتجاه بقية أبناء بلده. نوادي الضباط الأسطورية واحدة من الأماكن التي تتمتع بالامتيازات حيث تختلط النخبة الأمنية ببعضها، ويتآمرون ويمرحون، أما المرافق الخاصّة بالعسكريين فقط فيمكن أن تصل إلى حد إنشاء رياض الأطفال الخاصة بأبناء العسكر والمدارس الداخلية والمشافي الحديثة والشواطئ الخاصة، بل تشمل في بعض الأحيان مناطق سكنية كاملة ببوابات ذات حراسة عالية.

من بين آلاف الضباط ذوي الرتب المتدنّية، كان حافظ الأسد وعلي عبد الله صالح هما فقط من استطاعا شقَّ طريقهما نحو القمة، وذلك بفضل المسار العسكري السريع والامتيازات المتنوعة. ولأنَّ الحقد الطبقي للفلاحين المحرومين وتحيُّزهم كردٍّ فعل على الطبقة الحاكمة السابقة التي كان يمثلها رجال الأعمال ومُلّاك الأراضي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، شمل اختطاف المماليك العرب للاستقلال ومشاركتهم في الصراع على السلطة -بشكل واضح- عوامل أخرى تمثلت في الانتقام من الطبقة القديمة والاستيلاء على أراضيها والإصلاح الزراعي وتأميم الصناعة.

ولكن حالما عززت النخبة العسكرية الجديدة من سلطتها باتت أكثر انعزالاً من الحكام السابقين؛ أولاً: أغلقوا بوابات التطور الاجتماعي واحتووا الصفوف المتزايدة من الخريجين الجامعيين عبر وضعهم في حالة من الضياع (إما بإعطائهم أجوراً زهيدة، لا تتناسب مع مؤهلاتهم الأكاديمية، أو إدخالهم عالم البطالة بسبب نقص فرص العمل). ثانياً: أكّدوا على جعل الجيش مكوَّناً من طبقتين، بحيث يُعامَل المجنَّدون أفضل قليلاً من المدنيين (لكن دعونا لا ننسى كيف ارتكب الجيش المصري مجزرة بمئات صف الضباط المجندين في شباط من عام 1986).

وبعدها يمكن للإقطاعيات العسكرية أن تزدهر كواحة منعزلة تحتكر الموارد الوطنية. وبينما يكون زواج الأقارب هو الشائع غالباً، أصبح الزواج السياسي يقرِن بين أبناء وبنات أباطرة الانفتاح الاقتصادي حسب ما يلائم مصالحهم، واتصلت هذه الملاذات الآمنة من الامتيازات باستمرار محاور العولمة في الخليج وأوروبا والولايات المتحدة، كما تتصل الواحات ببعضها. وتحدّث الفصلان الثالث والرابع من هذا الكتّاب كيف يمكن للزمرة العسكرية أن تكون منقسمة وغير مستقرة، رغم وجودها ضمن جسم موحّد عندما تتعرض مصالحها الأساسية للهجوم، في دفاع مستميت عن "النظام".

وعند هذه النقطة اختلفت النخبة العسكرية التركية عن المماليك العرب في التسعينات، حيث عملت الدولة العميقة كمصل مضاد للتقدم التدريجي للسياسيين المدنيين، لكنها في النهاية فشلت في إحباط انتصار حزب العدالة والتنمية سنة 2002، وكانت الفضائح اللاحقة للدولة العميقة دليلاً على أفول نجمها بلا رجعة، وليس دليلاً على مرونتها، ولكن خلال التسعينات أيضاً، أظهرت الجزائر مساراً بديلاً للمماليك العرب، حيث تمكّن صناع القرار الجزائريون من فرض حكمهم ورؤيتهم للسلطة على حساب حياة عشرات الآلاف من المدنيين، ولم يقبلوا بالتخلي عن أي سلطة مؤثِّرة، ولم يريدوا لمجلسٍ عسكريٍّ حكم الجزائر حكماً تامّاً. ونجح المماليك الجزائريون الذين استبدلوا خمسة رؤساء للدولة في غضون سبع سنوات (بمن فيهم بن جديد وكذلك بوضياف الذي تعرّض للاغتيال) بالتشبُّث بالسلطة دون المخاطرة بالانفجار الشعبي.

هذه القيادة من وراء الكواليس كانت مناسبة أكثر للدولة الخفية أو للدولة الموازية منها للدولة العميقة، وهنا يعطي "الطابور الخامس" أو "العدو المحلي" الدولةَ العميقة مهمتها ومواردها، فقد عززت عملية مكافحة تمرد حزب العمال الكردستاني شبكات الدولة العميقة التركية، وشن الجيش الجزائري حرباً شاملة على "الإرهابيين"، بعد أن ربط قتالهم بتهديد وجودي أجنبي، مما ساعدهم على تجديد هيكل سلطتهم.

وخلال التسعينات، توجّب على أجهزة الأمن المصرية هي الأخرى مواجهة الحملة الجهادية، حتى وإن كانت كثافتها أقل بكثير من تلك الجزائرية ومن التمرّد الذي حصل في سورية في العقد السابق. لكن كل هذه "الحروب الأهلية" صغيرة كانت أم كبيرة، كانت ضرورية لتجديد شباب أجهزة القمع، فقد واجه الرئيس صالح في اليمن الانفصاليين الجنوبيين سنة 1994، وأضفى انتصاره مزيداً من الوقار على رئاسته في اليمن الموحّد أكثر من إعادة التوحيد الرسمية سنة 1990.

وبالعودة إلى أطروحة تشارلز تيلي[39] **الشهيرة بناءً على مقولة "الحرب تصنع الدول"، يمكن للمرء أن يضيف أنه بالنسبة للمماليك العرب فإن: "الحروب الأهلية تصنع (وتقوّي) الدول العميقة".** كما أن مسألة تمويل الحرب الخارجية، في صميم تفكير تيلي، هي أيضاً مفتاح للحروب الأهلية العربية ولأجهزة القمع التي غذّوها وعظّموا من شأنها. الحرب مُكلِفَة، خصوصاً عندما تُشنُّ ضد قِطَاع مهم من السكان المحليين، تحت عنوان "إرهابيون" و/أو "انفصاليون".

ومن ثمّ لا يمكن فهم الصراعات العربية المحلية التي لا تنتهي دون تصوُّر مناسب لطريقة تمويلها، حتى أنَّ اقتصاد الحرب يصبح في بعض الأحيان هدف الحرب النهائي. وفي الحروب الأهلية العربية تحوّلت الزمر العسكرية إلى شبكات حماية متعددة الوجوه، ليتجاوز دورها إثارة المخاوف الأمنية. كما أصبحت النعمة النفطية دعامة أساسية لتطوير البنية القمعية من خلال الحروب الأهلية. لكن الدخل الجيوسياسي قد لعب دوراً هاماً في استقرار أسوأ أشكال الهيمنة.

---

[39] **تشارلز تيللي** (1929-2008) باحث اجتماعي أمريكي وباحث سياسي ومؤرِّخ كتب عن العلاقة بين السياسة والمجتمع.

الكثبان العربية

سمعت هذه النكتة عشرات المرات في الجزائر، والقاهرة ودمشق، فهي تتعلق بنفس الموضوع؛ قائد عربي يزور قائداً آخر، قبل أن يعود مضيفه لزيارته. سمعتها عن حافظ الأسد وحسني مبارك، ومعمر القذافي وزين العابدين بن علي، والشاذلي بن جديد وعلي عبد الله صالح؛ كشخصيتين رئيسيتين (بما أنه من المفترض أن يفوق الضيف مُضيفه دهاءً، يوجد سلسلة غير منتهية من الثنائيات)، لكن الشيء المضحك في النكتة يعتمد على رئيسين وعلى قصورهما الفخمة... وعلى جسر.

رغم أنَّ هذه القصة قد تطول، سآخذ الجزء الممتع منها وأُلخّصه كالآتي: الرئيس (أ) يزور الرئيس (ب) وينبهر بروعة قصره، وتنتهي جولة المرافقة الرئاسية عند شرفة كبيرة حيث يسأل (أ) الرئيس (ب) عن سرِّ كل هذا الثراء.

فيجيب (ب) بدهاء: "إنه الجسر"، ثم يريه جسراً غير مكتمل وسط الطبيعة، ويبتسم وهو يومئ إلى أحد جيوبه.

لاحقاً (أ) يدعو (ب) فيأخذه في جولة خاصة في قصره الرئاسي، الذي يكون أكثر فخامة من قصر (ب). وفي نهاية الزيارة يستريح الرئيسان في شرفة ذات إطلالة واسعة حيث يستفسر (ب) من (أ)عن كل هذه المظاهر الفاخرة.

فيجيب (أ): "إنه الجسر".

(ب): "لكن أي جسر؟، لا أرى جسراً".

(أ): "حسناً أنت على حق"، ثم يبتسم ابتسامة ذات معنى، ويربت على جيب بدلته.[40]

[40] تشير القصة التي سردها المؤلف إلى المصدر الأساسي لثروات الحكام العرب، حيث أنهم يستغلون المشاريع الاستثمارية والتنموية لكسب الثروة من خلال التلاعب بها ونهبها واختلاس الأموال العامة

بالتأكيد لم يطلق المماليك العرب العنانَ لغرائزهم المفترسة بين ليلة وضحاها، حيث غالباً ما يعيِّنوا في البداية كضباط متفانين ووطنيين، لديهم إحساس عالٍ بالمسؤولية وحماسٌ لتفكيك ما يعتبرونه أنظمة متفسِّخَة. لكن آليّات المؤامرات والمحسوبيات أجبرتهم مع الوقت على مكافأة الحلفاء وإعادة توزيع الثروة. ورأينا على سبيل المثال كيف تصرّف "المشير عامر" تجاه جماعته من العسكريين كما لو كان بابا نويل، وذلك كي يتحدّى سلطة عبد الناصر الرئاسية.

الغموض في الميزانيات العسكرية والبنية الأمنية ككل، مهّدت هي الأخرى الطريق لمحاصصةٍ جماعيّة وشخصيّة. يمكن ذكر لقب "الدفاع الوطني" لتجاوز أي نوع من الرقابة الإدارية، وفي الجزائر أُعطِيَت الحالة الأكثر غموضاً للمحاربين القدماء (المجاهدين) في حرب التحرير ضد فرنسا حقَّ الوصول إلى الأملاك الخالية والامتيازات بوجوهها المتعددة. لذا فقد شهد صيف سنة 1962 تضخُّماً دراماياً في رتب الجيش، بعد وقف إطلاق النار مع فرنسا، وخلال الصراع المحموم مع المقاومة المحلية. وحتى إن كان بعض هؤلاء المحاربين القدماء ممن لا يمكن التشكيك في وطنيَّتهم، إلا أنَّ العدد الكبير منهم ليسوا إلا مجموعة من المستغلِّين الذين لم يفعلوا شيئاً سوى رشوة المسؤولين ليلحقوهم بالنخبة العسكرية.

وفّرت الحملة المصرية الكارثية في اليمن (بين 1962 و1967) فرصاً غير متوقَّعَة لتحقيق الإثراء الشخصي والبروز الاجتماعي، حيث لم يكن ثمة رقابة جمركية على الجنود العائدين، مما فتح المجال للتهريب على نطاق واسع. وأُعطِي المحاربون في اليمن الأفضلية المطلقة من حيث استملاك الأراضي وتسجيل البيوت والحصول على السيارات، كما كانت المنح الدراسية للطلاب والعناية الطبية الخاصة ترتبط على الدوام بترقيات "ساحة المعركة"

المخصصة لها، وهم يتنافسون في ذلك، فمنهم من يؤَسس البنى التحتية لشعبه ولكن بتكاليف مضاعفة يذهب أغلبها إلى جيبه، ومنهم من يسرق الأموال العامة بشكل فاحش بحجة بناء المرافق الضرورية، ثم هو لا يبني منها شيئاً، حيث تذهب كل الأموال -وليس بعضها- إلى جيبه.

المشكوك فيها. لقد اعتُقل سكرتير عامر العسكري سنة 1966 لأنه أعاد بيع بضائع مخصصة لأسماء مزوّرة ممن يُفترض أنهنَّ أرامل شهداء مصريين سقطوا في اليمن.

بعدها بعشر سنوات، أثبت الاحتلال السوري لمعظم الأراضي اللبنانية أنه أكثر فائدة للقوات الغازية من المغامرة المصرية في اليمن الفقير، واحتار السكان المحليّون مع "الأخوة" السوريين الذين لا حدَّ لجشعهم، بل وصفهم الناس بـ"الجراد". حرص حافظ الأسد على تدوير الوحدات العسكرية في لبنان، كي يوزّع الغنيمة على الجميع، وأثبت هذا ضرورته لضمان ولاء الجنرالات العلويين الرئيسيين في مواجهة عام 1984 مع رفعت الأسد شقيق الرئيس.

ومن ناحية الاقتصاد المشروع، افتتحت الأجهزة العسكرية موارد جديدة للصناعات الثقيلة وأعمال البناء، واستفادوا من اليد العاملة الرخيصة، ومهارتهم في هندسة المشاريع الكبيرة وسيطرتهم على بنىً تحتية رئيسية واحتكارهم للتجارة الاستراتيجية، كما نوّعوا التكتلات المتوسِّعة منذ الثمانينات، مثل الإسكان العسكري السوري (مؤسسة الإسكان العسكري، لكنها موجودة ضمن نطاق واسع من الصناعات)، المؤسسة العربية للصناعة في مصر، ومؤسسة المشاريع الخدمية الوطنية المصرية.

خلال الحرب الإيرانية العراقية ما بين 1980-1988، دعم المجهود الحربي لصدام حسين الصناعة العسكرية المصرية، وعمل الضباط المصريون كـ"مستشارين" عسكريين، فالتضامن العربي لا يستسيغ كلمة مرتزقة، وسيطر المشير أبو غزالة على هذه الشبكات المربحة، إضافة إلى المؤسسة العربية للصناعة في مصر ومؤسسة المشاريع الخدمية الوطنية المصرية. لكن انتهاء حرب الخليج أنهت هذه الحقبة الذهبية وأنهت معها أبو غزالة نفسه، ليصبح المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع الجديد اعتباراً من سنة 1991.

عندما تخلَّص الرئيس مبارك من أبو غزالة، لم يهمِش أكثر الرجال شعبية في مصر فحسب، بل إنه همَّش الرجل الذي دبّر دخول النخبة العسكرية في رأسمالية المحسوبيّات، وقد برر أبو غزالة مراراً وتكراراً توسيع اقتصاد الجيش بشعار "تحقيق الاكتفاء الذاتي"، بينما كانت هذه النشاطات الاقتصادية الجديدة في الحقيقة تتلقّى دعماً كبيراً وتستهلك نصيباً كبيراً من التمويل العام، فاستفادت القوات المسلحة ككل من هذا التحديث والتوسُّع الطموح.

وعلى النقيض من أبو غزالة فقد ميّز طنطاوي الهرم القيادي في الجيش بناءً على درجة الولاء، فلم يستفد كبار الضباط المتقاعدين من هذه العلاوة الكبيرة فحسب، بل إنه زاد من التعويض التقاعدي بمناصب مُربحة في الشركات الحكومية، أو البيروقراطيات المدنية أو في أعمال "الاستشارات"، وكانت هذه المهنة الثانية المحتملة مرتبطة بوضوحٍ بالولاء السياسي، فضلاً عن جاذبيتها المالية، وأي معارضة مهما كانت صغيرة ستكون عقوبتها التقاعد المبكِّر و/أو عدم الترقية لأكثر من رتبة رائد.

اشتدَّت قبضة المماليك المصريين خلال التسعينات، وكان أكثر من يعيّنهم الرئيس بنفسه -مثل المحافظين- يأتون في الغالب من النخبة العسكرية، كما شغل عادةً الوزارات المدنيّة وزراء بخلفية عسكرية، وعلى سبيل المثال في الطيران أو التنمية المحليَّة. لم تسرِّع "خصخصة" الشركات الحكومية منطق السوق الحرة، وإنما عززت التعاون بين الضباط المتقاعدين وتلاميذهم، وكما كان التسلسل الهرمي العسكري مرتبطاً برأسمالية المحسوبية في الماضي، فقد دخل الآن جيل من الرأسماليين على المستوى العالمي –الذين انتعشوا تحت مظلة الدولة المصرية المريحة- في شبكات المحسوبية.

الرقص مع الغوغاء

في اليمن خلال التسعينات، اتخذت الخصخصة شكل تفكيك النظام الاشتراكي السائد في اليمن الجنوبي سابقاً، أما انتصار علي عبد الله صالح سنة 1994 على الانفصاليين الجنوبيين المرتبطين مع الحزب الاشتراكي اليمني، فقد انتهى في عدن بمصادرات واسعة لصالح عشيرة الرئيس، ليس لممتلكات الحزب الاشتراكي فحسب، بل للممتلكات الخاصة أيضاً، كما نُفِيَ قادة الحزب الاشتراكي كذلك.

أطلق زبانية صالح حملة مصادرة رهيبة متذرِّعين بـ "استعادة" المُلكيَّة الخاصة في الجنوب، ووصف الناس مكتب تسجيل الأراضي في عدن بـ "مكتب النهب والسرقة". واضطر الناس لنسخ السجلات العامة وإخفائها بهدف منع البيروقراطيين الجشعين من إتلافها أو تبديلها، حتى أنَّ عصابة من رجال قبائل الشمال تمادت لدرجة اختلاق صك ملكية عمره ثلاثة قرون، مدّعين مُلكِيَّةَ جزءٍ من ميناء عدن الذي كان في ذاك الوقت مغموراً تحت الماء.

وكان للحرب الجزائرية الأهلية في التسعينات آثار غير متوقّعة من حيث زيادة فرص العمل (غالباً لصالح قطاع الأمن، لكن ليس حصراً)، وذلك لتعزيز الاستثمار في الصناعات النفطية والغازية، وتوسيع المنطقة الرمادية من نشاطات الترابيندو (على الرغم من أنَّ أعداداً متزايدة من شركات الاستيراد والتصدير هذه كانت قانونية).

وكان المماليك الجزائريون ووكلاؤهم هم المنتصر الحقيقي في هذه اللعبة الإجرامية، على الرغم من أنَّ أمراء الحرب الإسلاميين كان لهم مساهمة في الهبات التي جاءت بها الحرب. بينما كانت واحدة من التحدّيات الرئيسية للحوار في عهد الرئيس زروال، ومن ثم خلال "المصالحة" في عهد خليفته بوتفليقة، كانت في الحقيقة مسألة دمج واستيعاب المتمردين التائبين حالما تخضع مصادرهم المالية لعملية غسل أموال.

يشرح الباحث السياسي "لويس مارتينز" ما يسمى "العشرية السوداء" التي جاءت بـ"الظروف المواتية لنهب الاقتصاد الذي كانت النخب المحارِبة والشخصيات القيادية تتربح منه"، وأضاف: "ترافقت الحرب الأهلية مع خصخصة العنف <تكوين الميليشيات شبه العسكرية> الذي أدّى إلى تراكم السلع الاقتصادية الخاصّة". لكن الهرم العسكري -في حالة زوال تهديد التمرد- كان يسارع إلى حلِّ الميليشيات المحلّيّة كي يتجنب فقدان السيطرة على عملية الخصخصة هذه.

فُتِحَت الحدود البرية بين الجزائر والمغرب سنة 1988 –وهي السنة التي انهار فيها حكم الحزب الواحد في الجزائر- ثم أُغلِقَت ثانية سنة 1994. وبما أنَّ المماليك الجزائريين لا يستطيعون تحدي انتصار الجيش المغربي في الصحراء المغربية (مع رصد وقف إطلاق النار منذ سنة 1991 مع متمردي البوليساريو) فقد اضطروا لإيجاد طرق ملتوية للضغط على جيرانهم في الغرب. لكن الخسائر الرئيسية كانت بين السكان المغاربة في المناطق الحدودية، الذين كانوا يعتمدون كثيراً على التجارة عبر الحدود مع الجزائر.

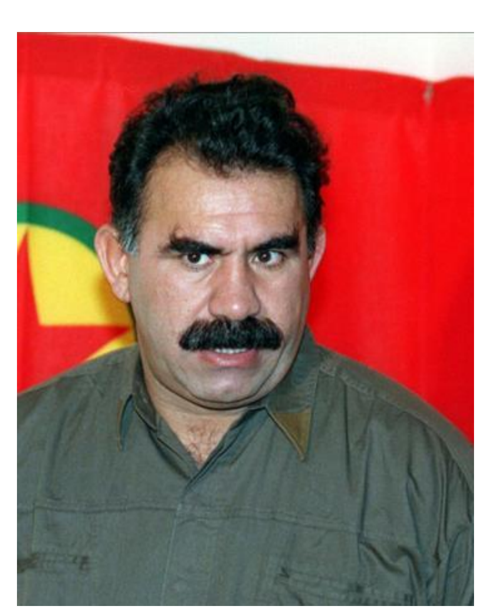
وبدأ إغلاق الحدود كردِّ فعل بالمثل من الجزائر على الرباط، إلا أنه تواصل لعشرين سنة. وجعلت الدعوات المتكررة للمغرب والمناشدات الدولية المختلفة (بما فيها مناشدات من البنك الدولي) ما يُسمّى صناع القرار يشعرون بالحيرة، فقد اكتشفوا كيف أن التهريب المدعوم مع المملكة المجاورة يمكن أن يصبح مربحاً للغاية.

النفط هو مادة التهريب الرئيسية، لكن الأدوية المدعومة والسلع الأساسية كانت تجد طريقها أيضاً إلى المغرب. وعند الأخذ بعين الاعتبار بأنَّ المخافر العسكرية الجزائرية كانت تبعد كيلومترات قليلة عن بعضها، فإن الشبكات المنظّمة كان يجب عليها أن تدفع مقابل بعض الحماية كي تعبر من هذه الحدود المُراقَبَة، وبالتالي فإنَّ هذه الشبكات كانت أقوى من مهربي النفط المنفردين (يُسمَّون الحلبة في الجانب الجزائري من الحدود، والكاميكاز في الجانب الآخر بسبب كمية المواد القابلة للاشتعال التي كانوا ينقلونها بسرعة كبيرة).

لذا حتى في أوقات السلم، فإن القيود التي تفرضها الدولة على الحدود الاستراتيجية يمكن أن تُنتج أرباحاً كبيرة للقادة العسكريين، لكن كل هذه الاتفاقات المشبوهة تتلاشى بالمقارنة مع صناعة الجريمة التي رعاها الجيش السوري مباشرة في لبنان المحتل، حيث كان نهب البلدان المجاورة هو النشاط السوري المباشر في الثمانينات، لكن العقد التالي شهِدَ استقطاباً متنامياً (ومربحاً للغاية) بين السوق السوري الذي توجّهه الدولة وبين أرض الفرص اللبنانية المتاحة للجميع.

سيطرت عصابة (عائلة) الأسد والجنرالات من ذوي الرتب العالية على كلا الجانبين واستفادت من التناقضات بين المنطقتين الاقتصاديتين كي تعظِّم من مردود المحسوبيّات، فكانت الطرق العسكرية تؤجّر بالساعة للشبكات الإجرامية، وكان الشبيحة (أشباه الأشباح) -مهرّبون موالون للقادة العلويين البارزين- يقودون سياراتهم مسرعين على طول ساحل البحر المتوسط، وسرعان ما ظهر التبغ الرخيص جداً ثم انتقل التركيز إلى المخدرات.

رأينا كيف التفّت الدولة التركية العميقة في تلك الفترة حول ضباط المخابرات الكبار، واتّحد كلا الطرفين في القتال ضد المتمردين الانفصاليين الأكراد في حزب البي كي كي. لكن الاستخبارات العسكرية السورية التي كان يقودها الجنرال علي دوبا، لم يكتفِ بحماية عبد الله أوجلان -قائد حزب البي كي كي- في مدينة دمشق ذاتها، بل حصّلوا ربحاً كبيراً من مخابر صناعة الهيروين التي أسسها البي كي كي في منطقة البقاع اللبنانية على الحدود السورية. وهكذا فإن الصدامات بين المخابرات السورية والتركية حول البي كي كي لم تؤدِ إلّا إلى تفاقم قطاع المخدرات الكردي الموجود بالأصل.



عبد الله أوجلان

في تشرين الأول سنة 1998 حشدت أنقرة قوّاتها على حدودها الجنوبية لإجبار النظام السوري على التخلّي عن أوجلان، وأقنع بشار الأسد -الوريث المستقبلي الواضح- أباه حافظ بالتخلّي عن هذه الورقة الكردية الخطيرة، فنُقِل قائد البي كي كي إلى موسكو، ومنها إلى اليونان ومن ثم إلى كينيا حيث قبضت المخابرات التركية عليه. أما بشار الأسد، المدعوم بالكامل من الديكتاتور السوري المتدهور الصحة، فقد هزم دوبا في مواجهة علوية داخلية.

وعندما مات حافظ الأسد في حزيران من سنة 2000، خلف بشار والده تماماً كما خطط له (و "انتُخِب" كمرشّح وحيد للرئاسة بنسبة 97.3% من الأصوات)، ثم داهن القوى الغربية عبر الدعوة غير المسبوقة إلى "تحديث" سورية، حيث كان قد درس في لندن وتزوّج مستشارة مالية، وكان "أسد دمشق" الجديد ملمّاً باللهجة العالمية الدارجة عن "الليبرالية". لكن هذا النموذج كان بعيداً عن كاليفورنيا، بل كان أقرب ما يكون إلى النموذج الصيني حيث ولّد نظام الحزب الواحد ثروة هائلة دون أن يتخلى عن السلطة المطلقة.

هكذا بدأ الجيل الثاني من المماليك السوريين بالخصخصة، بعد عقد من زملائهم الجزائريين والمصريين واليمنيين، حيث أصبح نموذج دوبا الإجرامي مشوّهاً بعد أزمة تشرين الأول سنة 1998 مع تركيا، واضطر البارونات السوريون للتحرك باتجاه الأعمال "الشرعية"، فأصبحت الكلمة الرئيسية هي "الشراكة". ومثلما عمل الآباء على جانبي الحدود مع لبنان، فقد استفاد الورثة السوريون أيضاً من خصخصة هذه النعمة من طرف، ومن شراكاتهم الجديدة في القطاع الخاص من طرف آخر.

كان نجم رأسمالية المحسوبيات هذه هو رامي مخلوف، وهو أبرز أقرباء بشار الأسد الكُثُر، وكان شريكاً في تسعة بنوك من أصل أحد عشر بنكاً خاصاً، كما كانت إمبراطوريته متعددة الوجوه، بداية من العقارات مروراً بالهواتف المحمولة وصولاً إلى الاستيراد والتصدير، وكانت ثروته تُقدَّر بنحو 3 مليارات دولار. لكن خلال هذا العقد الأول من الألفيَّة كان

لدى مخلوف منافسين ضمن الطبقة الحاكمة في سورية، وعكست الثروة الضخمة التي راكمها، الكنوزَ التي سرقها الجيل الثاني من المماليك العرب. "الجسر! أي جسر؟".

الدم مقابل النفط

كُتِبَ الكثير عن "لعنة النفط"، وتحدَّث بعض المؤلِّفين عن أنَّ الدولة التي توزِّع النفط المستخرج تشكِّل بيئة خصبة للفساد والصراع المدني بحد ذاته، بينما امتدح الآخرون المثال المعاكس وهو النرويج، أو حتى إندونيسيا ليفنِّدوا هذه النظرية. لم يعتمد المماليك العرب على النعمة النفطية لاختطاف الدولة المستَقِلَّة ما بعد الحقبة الاستعمارية خلال تأسيس ديكتاتورياتهم العسكرية، ويمكن لتقصي المسار التاريخي لهذه العملية أن يساعد في توضيح هذه القضية الحساسة.

عرض الفصل الثاني كيف قدّمت الوهابية للعائلة السعودية العقيدة التي أسست بها "المملكة العربية السعودية"، فناصبت هذه الدولة التي بُنيت على أساس العقيدة العِداء الشديد للنهضة العربية وآليّاتها التحررية. لذا فقد استثمرت الرياض الثروة الناتجة عن استخراج النفط بشكل كبير في تقويض الأنظمة القومية، وبتركيز خاص على سورية. (خلال الخمسينات، كانت التقلبات في سوق الذهب بدمشق مرتبطة بوصول طائرة من المملكة العربية السعودية).

حوّل الغزو المصري لليمن الجار الجنوبي للمملكة العربية السعودية إلى ساحة معركة رئيسية "للحرب العربية الباردة" المندلعة بين الملك فيصل الذي تدعمه الولايات المتحدة وعبد الناصر الذي يدعمه الاتحاد السوفياتي. وبينما كانت القوات المصرية منخرطة في القتال المباشر حتى سنة 1967، لم يتدخّل السعوديون إلا من خلال تقديم الدعم السخي لأتباعهم، وكانت الثروة المرتبطة بالنفط سبباً رئيسياً لهذه الحرب بالوكالة. وفور انسحاب

القوات المصرية، مكَّنت الآليات القومية القيادة الجمهورية التي حوصِرَت في صنعاء، من التصدي للهجوم المدعوم من السعودية.

النفط وحده لن يكون سبب النصر، حيث اضطرَّ الملك فيصل سنة 1970 للاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية في صنعاء، كما اضطر لمسايرة انقلاب سنة 1974 "التصحيحي" الذي جعل الجمهورية اليمنية تنضم إلى النادي العسكري الذي سبقها إليه الجزائر وسورية ومصر. وحتى إن كان الدور السعودي في قتل الرئيس حمدي سنة 1977 مُستَهجَناً، فإن صدمة هذه الجريمة لم تعطّل المنطق المملوكي السائد ذاك الوقت في صنعاء.

أثبت علي عبد الله صالح أنه شريك صعب المراس بالنسبة للرياض، بعقليته المراوِغة ومناوراته الخدّاعة. ولم يشترِ السخاء السعودي ولاءه، لكنه عمل بفاعلية لتوجيه هذا المال والإشراف عليه كي لا يتحول إلى منافسيه. وترك صالح الجماعات السلفية التي تستمد فكرها من السعودية، تعمل لموازنة الكفة مع الإخوان المسلمين فقط، بينما سعى أيضاً لتنويع صلاته الخليجية عبر جذب الإمارات العربية المتحدة الحديثة الاستقلال إلى جانبه. (اعتبر الشيخ زايد حاكم الإمارات أنَّ مأرب في اليمن هي مهد عائلته).

ومكّن اكتشاف النفط في منطقة مأرب سنة 1984 الرئيس صالح من تخفيف تبعيته للمملكة العربية السعودية، ولولا الأرباح الناتجة عن النفط ما تمكّن القائد اليمني من توحيد البلاد تحت سلطته سنة 1990، ولما استطاع امتصاص صدمة العقوبات السعودية (الرياض أرادت وقتها معاقبة صالح على دعمه لاحتلال صدام للكويت)، وبعدها بسنتين أدى اكتشاف النفط في منطقة وادي حضرموت –ما يسمى بوادي المسيلة- إلى زيادة سلطة الرئيس اليمني أكثر فأكثر.

وكان صالح مصرّاً على السيطرة على الموارد النفطية لمصلحته الخاصة وإعادة توزيعها لأنصاره وفقاً لعلاقة حامي/تابع التقليدية، فغذّت عملية احتكار الأرباح النفطية هذه

لمصلحته الخاصة نزعات الانفصال لدى الجنوب في الحرب الأهلية سنة 1994، لكن انتصار صالح في الحرب جعله يحكم سيطرته على حقل وادي المسيلة النفطي، وهذا ما جعل شركة أوكسيدنتال الكندية (كانوكسي) المنتج المشغِّل للحقل تضطر لنقل مقر إدارتها من عدن إلى صنعاء، بينما أصبح محمد إسماعيل -أحد أعمام الرئيس- القائد العسكري لقطاع الحقل النفطي.

ضغط إسماعيل على شركة كانوكسي لتتعاقد معه على أنه شركة أمنية، ثم لاستئجار عدد كبير من العمال من شمال اليمن بدلاً من العمال المحليين، وأدّى هذا الإقصاء بطبيعة الحال إلى زيادة التوتر بين السكان المحليين، وإلى عدد غير مسبوق من الحوادث، وحتى إلى أعمال تخريب، مما جعل إسماعيل يضاعف أتباعه لتأمين "الحماية". وسنبحث لاحقاً عند التطرق للأعداء الجهاديين كيف يمكن لنموذج وادي المسيلة أن يفيد كرمز لابتزاز المماليك العرب للسلطات الغربية ليحصلوا على أموال الحماية من تهديد صنعوه بأنفسهم إلى حد بعيد.

قبل نهاية التسعينات، وصل مستوى إنتاج النفط إلى 400 ألف برميل يومياً، بحيث يذهب ربع الإنتاج إلى الاستهلاك المحلي. وبينما بقيت اليمن منتِجَاً نفطياً صغيراً ما بين عامي 2000 و2009، وصل نصيب القطاع النفطي إلى 20-30% من الناتج المحلي، ومثَّل 80-90% من صادرات اليمن و70-80% من الدخل الحكومي، فكانت أكثر من 50% من هذه الأرباح ترسل إلى مكتب الرئاسة والقوات المسلّحة وأجهزة الأمن، وكانت كلُّ هذه الجهات شديدة القرب من دائرة صالح الضيقة. وعلى رأس هذه السرقة الرسمية، اعتبر المتخصص في الشأن اليمني "ستيفن داي" أن الرئيس صالح وعائلته قد راكموا مليارات الدولارات من أرباح النفط، قبل أن يدرِجوا عائدات النفط في الحسابات الحكومية.

ولم يكن النفط المصدر الرسمي الوحيد وغير الرسمي للمماليك اليمنيين، بل كان أيضاً عامل الإنفاق الحكومي الرئيسي الذي خلق مصدراً جديداً للإيرادات الموازية، حيث أنَّ الدعم على الوقود والديزل يمثّل خُمُسَ الإنفاق الحكومي. وقدّرت الباحثة السياسية "سارة فيليب" أنَّ نصف هذا البنزين المدعوم كان يُضخ ويُهرّب بشكل "غير شرعي" عبر شبكات محمية جيداً، بل حتى البرامج المصممة من أجل المحرومين كانت تنتهي بإفادة النخبة العسكرية ووكلائها.

وعلى عكس اليمن، كانت الجزائر لاعباً رئيسياً طويل الأمد في سوق النفط الدولي، وقدّمت الطفرة النفطية الأولى سنة 1973 للرئيس بومدين الوسائل المالية اللازمة لتطبيق سياسته "الاشتراكية"، بينما حافظت الطفرة النفطية الثانية سنة 1979 على استمرار سياسة بن جديد "الليبرالية". ورأينا كيف ساهمت طفرة عام 1986 النفطية العكسيَّة في انهيار نظام الحزب الواحد، بعدها بسنتين، واندلاع الحرب الأهلية خلال "العشرية السوداء" في التسعينات.

وفي عام 1999، كان قطاع المحروقات يشمل 95% من الصادرات و60% من الموارد الحكومية، وفي نفس الوقت تُقدَّر الأصول الخارجية للمليارديرات الجزائريين بنحو 40 مليار دولار، ويستنتج الباحث السياسي "لويس مارتينز" أنَّ "الزمرة العسكرية" الجزائرية، "بدلاً من التفاوض لإيجاد مخرج من الاستبداد أو السعي لوقف الانهيار"، تحوَّلت إلى "نظام مافيا"، منذ أن "ظهرت المافيات وتكفّلت بتأمين قواعد اللعبة الجديدة".

إذن، قضية "اللعنة النفطية" أقل أهمية من إصرار المماليك العرب على استغلال موارد بلدانهم الوطنية بعد أن اختطفوا الدولة المستقلة بعد الاستعمار. ونموذج المافيا إذن وسيلة مفيدة لتوضيح ضراوة القوات المطلقة العنان في أوقات التحديات المسلحة (في حالة المتمردين الإسلاميين في الجزائر أو الانفصاليين في اليمن). حتى وإن كان هذا حرباً أهلية، فإن الثروات التي تأتي بها الحرب ستصل إلى يد المنتصر فقط.

عززت الحرب من سلطة الرئيس صالح بغضِّ النظر عن أعنف توقعاته، وحافظ النفط على ازدهار وثراء "الزمرة العسكرية" الجزائرية خلال "العشرية السوداء"، لكن الثروة النفطية كانت مصدراً ثانوياً بالنسبة للماليك السوريين والمصريين (أقل بخمس مرات من إنتاج النفط في الجزائر). وبالنسبة لمبارك في التسعينات والأسد الابن بعد موت أبيه سنة 2000، كانت الجائزة الرئيسية هي توسيع الرأسمالية القائمة على المحسوبية.

دعونا إذاً نترك "لعنة النفط" ولنتّبع قيادة المافيا. لقد عانت الأحزاب السابقة المنفردة عند كافة الأنظمة المملوكية من أزمة وجودية وبنيوية أدت إلى خسارتها الاحتكار السياسي و/أو البقاء على شكل هياكل جوفاء، مكرّسة لتكرار الشعارات التي مضى عليها الزمن، فاقدة بذلك مصداقيتها، وكشفت أزمة "أحزاب الجماهير" أجهزة النظام القمعية التي كانت متحمّسة فقط للتأكُّد من أنّ الجميع يتَّبع القواعد الجديدة للعبة.

وهكذا نرى كيف أن الأجهزة الأمنية والحرس الملكي/الجمهوري-مع نفط هنا وبلا نفط هناك- تولوا الخط الأول ليس للدفاع عن الأنظمة المملوكية فقط بل للنهب اليومي للبلاد. وسارت "الخصخصة" جنباً إلى جنب مع التدخل المتزايد في سياسات الدولة على مستوى الشأن العام والخاص للأفراد المضطهدين. لكن "المافيا الأمنيّة" في مصر وسورية -في سبيل صياغة خطاب سفسطائي- اعتمدوا على مصدر رائع للدخل أشد لُزوجة بكثير من النفط.

الجائزة الإسرائيلية الكبرى

رأينا كيف أسس المماليك العرب أنظمتهم العنيفة على أنقاض المقاومة ضد إسرائيل، حيث افتتح حسني الزعيم سلسلة الانقلابات العسكرية سنة 1949، ثم لحقه عبد الناصر وعامر وما يسمى "الضباط الأحرار" بعدها بثلاث سنوات. ومثل مصر، استهلك الصراع على السلطة في سورية بين الزمر الحاكمة من الخسائر أكثر مما استهلكت مواجهة "العدو الصهيوني". وهذا عامل رئيسي لفهم كارثة حرب حزيران سنة 1967، التي انتهت باحتلال إسرائيل لسيناء المصرية والجولان السوري (إلى جانب القدس الغربية، والضفة الغربية وقطاع غزة).

وكانت حرب أيلول الأسود في الأردن سنة 1970 بين القوى الموالية ومنظمة التحرير الفلسطينية نقطة تحوّل نحو الحركات "التصحيحية"، كما انهار عبد الناصر ومات بعد رعايته وقفاً لإطلاق النار كان غطاءً لهزيمة الفلسطينيين، بينما كان خلفه السادات مُصِرّاً على حله لاستعادة سيناء، حتى ولو على حساب الحقوق الفلسطينية. أما الأسد فقد كان أكثر عدوانية تجاه منظمة التحرير، فقد صعد إلى أعلى هرم السلطة بعد غدره بالفلسطينيين في أيلول الأسود.

لقد قاد السادات والأسد بلادهما إلى هجوم مشترك ضد إسرائيل في تشرين الأول سنة 1973. وتمتَّعوا بمساندة كاملة من الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية، الذي اعتبر نفسه المنتصر في "الحرب العربية الباردة" <حالة العداء بين القطب مصر الذي يدور في الفلك السوفياتي من جهة والمملكة العربية السعودية التي تدور في الفلك الأمريكي، ووصلت هذه الحالة ذروتها في حرب اليمن>، بعد أن طَرَدَ السادات الآلاف من المستشارين السوفييت من بلاده. وبعد التقدُّم الأولي على كلتا الجبهتين، استعادت إسرائيل زمام المبادرة وعكست مسار المعركة. وبسبب سخطه من دعم الولايات المتحدة غير

المشروط للهجوم الإسرائيلي المعاكس، قرر الملك فيصل تقليص صادرات النفط السعودي بمقدار 10% فوراً، وتقليص إضافي بمقدار 5% شهرياً حتى اكتمال انسحاب إسرائيلي حقيقي. بينما سارع المنتِجون النفطيون العرب الآخرون إلى تطبيق الحظر السعودي، وتضاعفت أسعار النفط أربع مرات في غضون أسابيع.

كانت الطفرة النفطية الأولى هذه نفسيّةً[41] نوعاً ما، لأن المنتجين من غير العرب وخصوصاً إيران قد عوّضوا إلى حدٍ ما نقص الإنتاج. وجلب هذا التغيير في اللعبة ثروة غير مسبوقة إلى المملكة العربية السعودية والكويت ودول الخليج الأربعة التي نالت استقلالها الكامل حديثاً سنة 1971، بينما خُصِّصت مليارات الدولارات لكل من سورية ومصر التزاماً بـ"التضامن العربي".

وعرف المماليك العرب تمام المعرفة كيف يُسخِّرون هذه الثروة الكبيرة لمنفعتهم الشخصية، حيث لم يحتج الأمر الكثير من التعقيدات ليستفيدوا من الهبات الخليجية. وعلى سبيل المثال، أرسل الأسد نائبه للشؤون الاقتصادية إلى الرياض بعد الحرب مع إسرائيل مباشرة، فطلب منه فيصل بكرم قائمة بالمشاريع مع الأرقام المطلوبة، وهكذا أعدَّ نائب الرئيس الذي كان قد جاء خالي الوفاض وثيقةً مبنية على حسابات أجراها في آلته الحاسبة التي كانت في جيبه، ثم عاد إلى وطنه يحمل شيكاً موقعاً على بياض تقريباً.

ورُفِع الحصار النفطي في النهاية بعد أن توسَّط هنري كيسنجر لإبرام اتفاقيتين لفض الاشتباك بين إسرائيل ومصر من جهة وإسرائيل وسورية من جهة ثانية، فنُسِيَت المطالبات بانسحاب كامل من الأراضي المحتلة سنة 1967، ورغم أن المال الخليجي استمرَّ بالتدفق، إلا أن الملك فيصل وعد بزيادة قدرها 350 مليون دولار لسورية خلال زيارته لدمشق

[41] جاء ارتفاع الأسعار نتيجة الصدمة النفسية التي أصابت المستهلكين بسبب خفض الإنتاج وما رافقه من المضاربات في الأسواق والدعاية الإعلامية التي هولت من الحدث، وليس بسبب قلة عرض النفط في الأسواق.

في شهر كانون الثاني سنة 1975. (وبعدها بشهرين قُتِل الملك السعودي على يد قريب له، فنَسب الجمهور العربي الجريمة روتينياً لمؤامرة إسرائيلية).

وهنا وصل الأسد والسادات إلى مفترق طرق: فالثاني اعتبر أنَّ السلام الأمريكي فقط يمكن أن يعيد سيناء، بينما تخلَّى الأول عن أي أمل باستعادة الجولان، ممنّياً نفسه بالضمانات الأمريكية لنظامه من خلال وقف إطلاق النار السوري الإسرائيلي. ولهذا السبب تعامل المماليك السوريون بهذه الوحشية مع تحدي منظّمة التحرير الفلسطينية التي تشكّل حلفاً من الميليشيات اليسارية في لبنان، فمثلُ هذا التحالف الثوري يمكن أن يشكِّل خطراً على الاتفاق الثلاثي حول مرتفعات الجولان الذي يضم سورية وإسرائيل والولايات المتحدة، وقد أثبتت هاتان الدولتان هذا الاتفاق ضمنياً -مع الالتزام بالخطوط الحمراء- عند الغزو السوري للبنان لسحق منظمة التحرير والقوى اليسارية صيف 1976، كما وصلت الاتفاقية إلى الرياض في شهر تشرين الأول مما أمّن انتصارين للأسد: التأكيد على الدعم المالي الخليجي، والموافقة العربية على احتلال القوات السورية للبنان، تحت راية ما سُمّي قوات الردع العربية.

وزادت استفادة النظام السوري من الثروة النفطية الخليجية بعد محادثات كامب ديفيد التي رعتها الولايات المتحدة بين مصر وإسرائيل. وفي شهر تشرين الثاني سنة 1978، أدانت القمة العربية التي انعقدت في بغداد بشدة المفاوضات، كما ذهب وفد يرأسه رئيس الوزراء اللبناني إلى السادات ليحمل مقترحاً بخطة إعانة عربية ضخمة لمصر، كتعويض لها مقابل التخلي عن عملية كامب ديفيد، إلا أن إجابة السادات كانت: "كل مليارات الدنيا لن تشتري كرامة مصر".

والحقيقة هي أن السادات استبدل على نحوٍ منتفعٍ المليارات العربية بالمليارات الأمريكية، فقد تعهدت واشنطن في اتفاق كامب ديفيد بتقديم ملياري دولار سنوياً كمساعدات مدنية ومليار دولار كمساعدة عسكرية لمصر (مع كرم مماثل اتجاه إسرائيل). وفي ذات

الوقت جَنَت سورية نصيب الأسد (مليارين) من المساعدات العربية المالية في قمة بغداد على اعتبارها من "دول المواجهة".

تُبَيّنُ هذه الأرقام المذهلة كيف نجح المماليك السوريون والمصريون في تحويل علاقتهم بإسرائيل إلى صيغة نخمة من الابتزاز الأخلاقي كي يحصلوا من رعاتهم الخارجيين على مبالغ غير مسبوقة. مصر كانت في حالة "سلام" مع إسرائيل في حين أن سورية في حالة "حرب" (مع أنه لم تُطلَق طلقة واحدة منذ عام 1974) لكن هذا لم يكن ذا أهمية في اعتقاد كلا الدولتين أنهما كانتا تستحقان هذا الدعم الأجنبي المقدَّم رغم وضعهما المتناقض من إسرائيل. حتى أن النظام السوري هدد بعض دول الخليج، من خلال بعض المنظَّمات الإرهابية الموالية لدمشق، عندما تأخّرت المعونات المالية المتفق عليها في قمة بغداد.

وحدثت كل هذه الترتيبات بينما كانت الثورة الإسلامية تهزُّ إيران، فانقطع النفط هناك بنسبة 75%، وكان لهذا الاضطراب في إيران سبباً مباشراً في اضطراب الأسواق العالمية مما أدى إلى طفرة نفطية ثانية سنة 1979[42]. والآن سورية التي باتت احتياطيات النقد الخليجي واحدة من دعائم اقتصادها، أصبحت المستفيد الأول من هذه الزيادة في أسعار النفط.

وبعيداً عن ميل نظام الأسد لدعاية "المواجهة مع إسرائيل"، فقد سمح هذا الترف بتمويل الحملة الوحشية ضد الإخوان المسلمين، حيث استمرّت عملية الاستيلاء على حلب عدةَ شهور سنة 1980، وتسببت بسقوط آلاف القتلى والجرحى. وفي آذار سنة 1982، سحقَ

---

[42] **أزمة النفط عام 1979** أو (أزمة النفط الثانية) في الولايات المتحدة وقعت في أعقاب الثورة الإيرانية، وسط احتجاجات ضخمة، فر شاه إيران محمد رضا بهلوي من البلاد في أوائل عام 1979، وبهذا سيطر آية الله الخميني على إيران، الاحتجاجات أدت لتحطيم قطاع النفط الإيراني، في حين استأنف النظام الجديد صادرات النفط، لكنها كانت بحجم أقل، مما دفع الأسعار للارتفاع.

نحو 12 ألف جندي سوري ثورةً إسلامية في حماة، فتعرض ثلث هذه المدينة التاريخية إلى الدمار.

كان الغزو الإسرائيلي للبنان في شهر حزيران سنة 1982 موجهاً بالأساس لاستهداف منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها المحليين، ولكن تم التوصل سريعاً لاتفاق وقف إطلاق نار بين إسرائيل وسورية، رغم أن نحو 3000 جندي سوري حوصروا في بيروت (حيث تركوا الفدائيين الفلسطينيين ليدافعوا عن جبهاتهم). على إثر ذلك، ظهرت "الحرب الباردة الجديدة" التي تظاهرت حكومة الليكود الإسرائيلية بشنها في الشرق الأوسط، بدعم من إدارة ريغان، وهو ما دفع موسكو إلى رفع مستوى مساعدتها لدمشق بشكل كبير، فتدفَّق مئات المستشارين السوفيات إلى سورية، مع عدد كبير من صواريخ حلف وارسو المحمولة على الكتف، وارتفع عدد الدبابات السورية من 3200 إلى 4400 مع زيادة مشابهة في الطائرات المقاتلة (من 440 إلى 650) وازدادت مواقع الدفاع الجوي (من 100 إلى 180)، كما تضاعف حجم الجيش السوري ما بين عامي 1982 و1986، حتى وصل إلى 400 ألف جندي (في بلد عدد سكانه 11 مليوناً).

وواصل حافظ الأسد هذا التعزيز الهائل لنظامه، بينما تجنّب باستمرار أي احتكاك مباشر بإسرائيل (كما قاتل منظمة التحرير وطردها من شمال لبنان نهاية عام 1983، ليُنهي بذلك حملة تطهير لبنان من الفلسطينيين التي بدأها حزب الليكود الإسرائيلي قبله بسنة في جنوب لبنان وبيروت). لقد عمل بقسوة وقذارة لكن من خلال عملاء متنوعين، دون إقحام نفسه، وشكّل حلفاً استراتيجياً مع آية الله الخميني وجمهوريته الإسلامية في إيران، وقد أثبت هذا التحالف غير المقدّس بين دمشق وطهران مدى الخداع في خطاب "القومية العربية" لدى المماليك السوريين. كما صمم الأسد شبكة معقدة من "الشراكات" حيث كان نظامه دائماً في الجانب المتلقي؛ إذ يتلقى النفط من إيران، والسلاح من الاتحاد السوفياتي، وعمل البعبع الإيراني بشكل رائع لاستحثاث "الكرم" تجاه سورية من الخليج.

تشكّل حزب الله اللبناني سنة 1982 من خلال مغامرة مشتركة بين المخابرات السورية والإيرانية، واجتثّت هذه الميليشيا الشيعية منافسيها المحليين لتؤمّن احتكارها لـ"المقاومة الإسلامية" في حرب عصابات ضد إسرائيل. لذا فقد غذّى الأسد الكفاح المسلح جنوب لبنان مطمئنّاً، في الوقت الذي يلتزم فيه التزاماً مطلقاً بوقف إطلاق النار مع إسرائيل في مرتفعات الجولان.

وبالمقارنة مع تعقيدات "الحماية" السورية، فقد بدا المماليك المصريون واضحين للغاية. وعندما تولى مبارك الرئاسة خلفاً للسادات بعد اغتياله في شهر تشرين الأول سنة 1981، كان عليه الإشراف على إخلاء إسرائيل لآخر قطاع محتل في سيناء، فاستُعِيدَت السيادة المصرية الكاملة على سيناء في نيسان سنة 1982، مما أطلق يد إسرائيل لغزو لبنان بعدها بشهرين. لكن مبارك كان قد أمّن مساعدة عسكرية أمريكية معتبرة، وكافية للطغمة الحاكمة.

كان الرئيس المصري الجديد أقل اهتماماً فيما يتعلق بالجانب المدني من الهِبَة الأمريكية، لكنه تأكّد من أنَّ قواته المسلحة ستتلقى 1.3 مليار دولار كل سنة من واشنطن، حيث كان هذا المبلغ الهائل عبارة عن خُمسي المساعدة العسكرية المقدّمة لمصر وإسرائيل[43]. وكانت حسابات مبارك أكثر تعقيداً، حيث عمل بتفانٍ لحصول ضباطه الأكثر ولاء له على نصيبهم من المنحة الأمريكية، ولعلّ هذا ما يفسّر الطريقة التي سينحّي فيها المشير أبو غزالة في نهاية المطاف دون إثارة الكثير من الضجة.

خلال خريف سنة 1990، عاد المماليك المصريون والسوريون الذين افترقوا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ليجتمعوا معاً على التراب السعودي؛ كان "درع الدفاع"

[43] المنحة الأمريكية للسلام: 3 مليارات دولار لإسرائيل، و2.1 مليار دولار لمصر، منها 815 مليون دولار معونة اقتصادية، و1.3 مليار دولار معونة عسكرية.

يهدف إلى ردع تحرك صدام حسين الذي يهدد دول الخليج وعمل كورقة توت عربية لحملة الولايات المتحدة على الكويت (عاصفة الصحراء). ومرة ثانية، كان البعد الإسرائيلي حاسماً، فمصر وسورية كانتا تقاتلان (على الأقل رمزياً) العراق في الكويت، بينما صواريخ سكود العراقية تتساقط على المناطق الإسرائيلية.

ثم كانت حقبة التسعينات، عندما عاد الاستقرار المتناقض إلى النموذج الذي اتّبعه المماليك السوريون والمصريون. ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991، والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1993، واتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية سنة 1994، استمرت المساعدة الأمريكية إلى حسني مبارك بمقدار 1.3 مليار دولار كل سنة كمساعدات عسكرية، بينما لعب حافظ الأسد بمكر على داعميه من الخليج والإيرانيين والروس، أما بشار الأسد فسيحذو حذو أبيه، لكنه سيعوّض ما يفتقده من موهبة بالجشع الشديد.

برهن المماليك العرب على قدرتهم الاستثنائية على البقاء بأي ثمن، خصوصاً إن كانت شعوبهم هي التي تدفع هذا الثمن. وبعد اختطافهم الدول المستقلة بعد الحقبة الاستعمارية رسّخوا احتكارهم (تقريباً) للموارد الوطنية وإشرافهم على كل ما يخص الشأن العام. ولاحقاً نجحوا بتوسيع سيطرتهم من خلال "الخصخصة" التي قد تنفعهم أو تنفع أتباعهم. وكان المماليك المصريون هم أول من سار في نهج رأسمالية المحسوبيات، لكن سرعان ما انضم إليهم زملاؤهم العرب.

نشأت "المافيا الأمنية" في التسعينات كعامل رئيسي في عملية السيطرة على الموارد، وكانت مكونة من اندماج أجهزة القمع مع شبكات المافيا الإجرامية. لم يكن من الممكن تغذية مرونة وقوة الأنظمة إلا من خلال دخل كبير، سواء كان محلياً أو مستورداً، ولهذا بقيت الدولة البوليسية في تونس في عهد بن علي دولةً غير مملوكية، فقد بقيت تسرق أموال مواطنيها، دون دخل كبير من الخارج.

وكما ذكرنا آنفاً، قد يكون هذا الدخل متعدد الوجوه وغير متجانس. فالنفط وحده لم ينقذ "صناع القرار" الجزائريين من محاكمات "العشرية السوداء"، واحتاج علي عبد الله صالح إلى ما هو أكثر من النفط ليتمَّ عمليتي "توحيد" اليمن، مرة سلمياً سنة 1990 ومرة عسكرياً بعدها بأربع سنوات. وهذا هو الفارق الرئيسي بين الأنظمة المملوكية <في الجزائر واليمن ومصر وسوريا> وبين الأنظمة الشمولية في ليبيا والعراق، التي اعتمدت بشكل أساسي على النفط لتجنب الانهيار خلال الحصار في التسعينات.

وحتى الهبات الخارجية قد لا تكون كافية، رغم أنها كانت مهمة للغاية لازدهار أنظمة الأسد ومبارك، فقد تمتع المماليك العرب بالقدرة على احتكار الدول الراعية لهم، سواء كان هذا مباشراً كما في الحالة السورية أو أكثر حذاقة كما في الحالة المصرية. أما الأردن الضعيف والمتلقّي الرئيسي للهبات الدولية، فلا يمكنه أن يحلم بالقيام بمثل هذا العمل الفذ، فكان على الملك حسين أن يبتلع كبرياءه مراراً ليمتص غضب المانحين.

لذا فقد احتاجت "المافيا الأمنية" دخلاً بلا قيد ولا شرط كي تعمل وتعيد هيكلة نفسها، وجاء هذا الدخل من المردود نتيجة البيئة الجيوسياسية المواتية للمماليك (الهجرة نحو أوروبا وحاجتها الماسة للطاقة بالنسبة للجزائر، والأمن الإسرائيلي بالنسبة لمصر، وهلمّ جرّاً). لكن القرن الحادي والعشرين بدأ بزلزال استراتيجي جاء معه بمكاسب هائلة للديكتاتوريات العربية.

الفصل السادس: الإرهاب العالمي في الجوار

قاتل المماليك العرب بشراسة ونجوا من التمردات المسلحة التي أثارها أعداؤهم الإسلاميون. وما بين عامي 1979و1982، قمع النظام السوري التمرد، وفي النهاية اجتثَّ ثورة عسكرية لفرع الإخوان المسلمين في سورية، فأقنعت هذه التصفية ليس الإخوان المسلمين في سورية فقط؛ بل التنظيم في العالم الإسلامي بأكمله أن أصوات الاقتراعات يجب أن تعلو على أصوات الرصاص للوصول إلى السلطة.

وأدّت عملية التغيير في المبادئ والآراء والأفكار والوسائل هذه إلى نفور التيار الرئيسي من الحركة الإسلامية ودورانهم في فلك الجماعات المتشددة التي بقي فيها "الجهاد" ضد الأنظمة "الكافرة" البوصلة الأساسية. وقد تمكّنت إحدى هذه الجماعات الإسلامية من اغتيال الرئيس السادات في القاهرة، في تشرين الأول من سنة 1981، لكنَّ محاولة الثورة التي تلت عملية الاغتيال في مصر العليا[44] سُحِقَت تماماً، وتطلّب الأمر من المقاتلين الجهاديين عشر سنوات ليعيدوا بناء كتلة حرجة[45] ويطلقوا حملة إرهابية جديدة، في آذار سنة 1992.

وتعهّدت الجماعة الإسلامية ووالدها الروحي الشيخ المصري المقيم في الولايات المتحدة عمر عبد الرحمن بإسقاط نظام مبارك، فاستهدفت المسؤولين الحكوميين، والقوى الأمنية والمفكّرين العلمانيين في سلسلة من الاغتيالات التي استدعت الرد المسلّح المتوقع من الجيش، كما كانت الأقلية المسيحية القبطية والسيّاح الأجانب ضحايا أيضاً لهذه الحملة الإرهابية.

---

[44] **مصر العليا**، هي المنطقة الجنوبية من النيل، ومصر السفلى هي المنطقة الشمالية من النيل التي تشمل دلتا النيل، وقُسِّمَت إلى عليا وسفلى وفقاً لارتفاع الأرض وانخفاضها عن مستوى سطح البحر.

[45] كلمة الكتلة الحرجة مستمدة من التفاعلات النووية، حيث تمثل الكتلة الحرجة كمية المتفجرات المطلوبة لبدء سلسلة الانفجار النووي.

كان لهذا الصراع المنخفض المستوى في مصر تداعيات عالمية، حيث حاول الجهاديون العرب التحول إلى الكفاح "العالمي"، فاعتُقِل الشيخ عبد الرحمن وحُكِم عليه بالسجن مدى الحياة في نيويورك بعد هجوم على مركز التجارة العالمي (ما أسفر عن مقتل ستة أشخاص، بعد هجوم بسيارة مفخخة في شهر شباط 1993). ودفع هذا أيمن الظواهري إلى محاولة تجاوز الجماعة الإسلامية بالإرهاب على أعلى المستويات. وكان الظواهري مقيماً في السودان، ورفيقاً مقرّباً من أسامة بن لادن، وكان بمثابة نائب له في تنظيم القاعدة السرّي. وكان النظام الديكتاتوري في الخرطوم عبارة عن جمعٍ من متشددين إسلاميين وعسكريين مغامرين، فوفَّر الملاذ الآمن لعدد كبير من الجماعات الإسلامية من أطياف متنوِّعة، كما وفّرت الدبلوماسية السودانية عبر حصانتها غطاءً لهجوم كبير في إثيوبيا المجاورة.

وفي 26 حزيران من عام 1995، حطَّ الرئيس حسني مبارك بطائرته في أديس أبابا للمشاركة في قمة أفريقية، فأصرَّ اللواء عمر سليمان الذي عُيِّن رئيساً لفرع المخابرات العامّة قبل سنتين على اصطحاب الرئيس بسيارته المصفحة، بعد أن كان سليمان قد فرض نفسه على كل من الدبلوماسيين المصريين ومضيفيهم الأثيوبيين، وهذا ما أنقذ حياة مبارك عندما وقع في كمين جهادي (قُتِل اثنان من حراس مبارك وثلاثة من المهاجمين).

أدَّت هذه المحاولة الفاشلة إلى ظهور سخط شديد من قبل النظام المصري على الجهاديين، بينما فُرِضَت عقوبات دولية على السودان، وقضى الظواهري العامين التاليين هائماً على وجهه في جميع أنحاء العالم، حتى اجتمع بين لادن ثانية في أيار سنة 1997، حيث وجد القائدان الجهاديان ملجأً جديداً في أفغانستان التي كانت تحت سيطرة طالبان. وفي مصر، ازداد القمع، واعتُقِل الآلاف (حسب بعض المراقبين وصل العدد إلى 20000) وازدادت القبضة الحديدية ضد التمرد. وباتت حصيلة الخسائر فوق احتمال الجماعة الإسلامية، حتى أنه في سنة 1997 اقتنع الشيخ عبد الرحمن في السجن بالموافقة على الدعوة لوقف العنف. لكن الظواهري تمكّن من اجتذاب قائد عسكري في تنظيم الجماعة

الإسلامية، فنفّذ هذا القائد مجزرة راح ضحيتها ثمانية وخمسون سائحاً سويسرياً في الأُقصُر في تشرين الثاني 1997. وكان للصدمة العامة التي نتجت عن المذبحة أثر عكسي على الجماعة، فبدلاً من إعادة إشعال الشعلة الجهادية، كانت هذه الصدمة سبباً في انتهاء التمرد.

تشير التقديرات إلى مقتل ألف شخص في مصر في الفترة ما بين 1992-1997 العصيبة، لكن تبدو هذه الأرقام هزيلةً أمام نظيرتها في "العشرية السوداء" في الجزائر، والتي تسببت في مئة ضعف هذا الرقم من القتلى، مع العلم أن عدد سكان الجزائر كان نحو 40 بالمئة من عدد سكان مصر. غير أن الحركة الجهادية المصرية أثبتت أنها متصلة بشكل وثيق بـ"الجهاد العالمي" الذي سيكسب اسمه عن جدارة بهجمات الحادي عشر من أيلول في نيويورك وواشنطن، التي دبّر لها أسامة بن لادن والظواهري من أفغانستان.

سارع المماليك المصريون والجزائريون للقول بأنهم كانوا يقاتلون القاعدة خلال السنوات العشر الماضية، وكانوا يخوضون وحدهم حرباً ضد الإرهاب. وكان هذا الادِّعاء بالتأكيد شاذّاً -باستثناء مشاركة الظواهري الثانوية في حملة 1992-1997 الإرهابية- فقد قام بالتمرد سكان البلاد أنفسهم في كل من الجزائر ومصر. لكن هذا الخطاب ضرب على وتر حساس لدى إدارة جورج بوش الابن التي أعدّت نفسها لـ"حرب عالمية على الإرهاب".

سينال المماليك العرب حصتهم من طفرة نفطية خفيفة -على خلاف طفرتين كبيرتين قبلها- وستجلب لهم هذه الطفرة الثالثة الثراء إما بشكل مباشر (كما في الجزائر) أو غير مباشر (من خلال الهبات الخليجية)، كما وسّعت "المافيا الأمنية" من نفوذها على كافة الميادين العامّة، لكن الحرب العالمية على الإرهاب أعطتهم امتيازاً لم يتوقعوه من التعاون الدولي، وهكذا لم تعد "الثقوب السوداء"[46] أمراً يتسامح معه فحسب، بل أصبحت جزءاً من الشبكة العالمية لـ"الحروب القذرة" ضد الإرهابيين.

[46] يشبّه الكاتب المافيات بالثقوب السوداء فهي تمتص كل شيء، وتمتاز بأنها مظلمة لا يصلها نور القانون.

وبرزت مصر كشريك رئيسي في أدائها برنامج الترحيل السري والتعذيب بالنيابة عن الولايات المتحدة، كما تعاونت الجزائر أكثر في مجال مشاركة المعلومات وعدّلت من أهدافها المخابراتية التي كانت مُصَمَّمَة على النطاق المحلي، وبات بارونات المخابرات ضيوفاً منتظمين على مراكز الأبحاث الفكرية الغربية والقطّاع الأمني الحساس، بينما تنافس نظراؤهم الأمريكيون والأوروبيون على تعاونهم، فكانت هذه هي الفترة الذهبية لـ"المافيا الأمنية" لدى المماليك.

العودة إلى الماضي في اليمن

يمكن القول بأن قصة القاعدة في اليمن قصة عائلية، إذ تنحدر أسرة بن لادن في الأصل من منطقة حضرموت جنوبي اليمن قبل هجرتها إلى المملكة العربية السعودية واستقرارها في جدة، أين وُلِدَ أسامة بن لادن. وقبل أن يؤسس بن لادن القاعدة في باكستان قاد أولى عملياته سنة 1988 بالنيابة عن شبكته السرية ضد مسؤولين باليمن الجنوبي، وخصوصاً في حضرموت. وعملت هذه الجماعة السرّيّة المتمردة المناهضة للشيوعية تحت العِلمِ الكامل ودعم اليمن الشمالي وجهاز المخابرات السعودي.

لكن توحيد اليمن تحت رئاسة علي عبد الله صالح في نيسان سنة 1990 قد أجبر رعاة القاعدة على التخلي عن أنشطتهم في اليمن، فقد تم استيعاب الفزّاعة الماركسية في الجمهورية التي تحكمها صنعاء، فكانت هذه أول أزمة بين أسامة بن لادن وأجهزة الأمن السعودية التي سهّلت عمليّاته حتى ذاك الوقت، دون أن تكون شديدة الحذر من البُعد السرّي للقاعدة. واتّسع الخرق على الراقع بعد غزو صدام للكويت في شهر آب من سنة 1990، فقد أدان أسامة بن لادن كلاً من التحالف السعودي مع الولايات المتحدة والدعم اليمني للعراق.

طُرِد بن لادن من المملكة العربية السعودية إلى باكستان، ومنها ذهب إلى السودان واستقر فيه. وهناك كرّس بن لادن القاعدة للجهاد الطموح ضد الولايات المتحدة، وكانت باكورة هذا الطموح الكبير فاشلة؛ ففي شهر كانون الأول سنة 1992، حدث هجوم بقنبلة في فندق خمس نجوم في عدن وبدلاً من أن يصيب هدفه وهو جنود أمريكيون في طريقهم إلى الصومال، قتل سائحاً نمساوياً وعاملاً يمنياً. وبدلاً من العمل ضد القاعدة، سَجَنَ الأمن اليمني طارق الفضلي وهو محارب قديم رفيع المستوى في أفغانستان، حيث كان نشاطه ضد الشيوعية مزعجاً منذ الوحدة سنة 1990. وعندما اندلعت الحرب الأهلية سنة 1994 أُطلِق سراح الفضلي ببساطة ولعبت قوات الصاعقة التابعة لقبيلته دوراً هامّاً في انتصار الرئيس صالح على الانفصاليين الجنوبيين.

وعلى الطراز المملوكي الصميم، كوفئ الفضلي بمنصب رفيع في الحزب الحاكم، حزب المؤتمر الشعبي العام، وكلّف صالح رَجُلَهُ القوي (وابن قبيلته) الجنرال محسن الأحمر بالتعامل مع الفضلي والمقاتلين اليمنيين السابقين في أفغانستان. لكن هذا الترتيب لم يشمل القاعدة، التي نفّذت هجوماً كبيراً في ميناء عدن في شهر تشرين الأول 2000، مما أسفر عن تدمير المدمِّرة الأمريكية يو إس إس كول وقتل سبعة عشر جندياً أمريكياً.

ولم يلتزم صالح بالتعاون كثيراً مع فريق الإف بي آي للتحقيق بالهجوم، وذلك كي يبقى مسيطراً تمام السيطرة على رقعة الشطرنج اليمنية، لكنه فهم طبيعة الحرب العالمية بعد الحادي عشر من أيلول فانضم بحماس إلى هذه الحرب بقيادة الولايات المتحدة على الإرهاب، واستقبل جورج بوش شريكه اليمني في شهر تشرين الثاني سنة 2001 في البيت الأبيض، كما بدأ المستشارون الأمريكيون والسلاح المتطور بالتدفق على اليمن، وقُبِض على آلاف المُشتبهين ورُحِّل البعض وعومِل أكثرهم بوحشية.

كان الحرس الجمهوري أكبر المتلقّين للهبات الأمريكية، ولم ينزعج أحد في واشنطن من أنَّ رأس الحربة في الحملة "المناهضة للإرهاب" كان أيضاً حرس النظام الجمهوري بقيادة

ابن الرئيس اليمني أحمد علي صالح. وبعد فشله بمنع هجوم المدمرة يو إس إس كول، تعرض الأمن السياسي أو المخابرات اليمنية -التي أُنشِئت سنة 1992- للتهميش من قِبَل مكتب الأمن القومي، الذي كان نائب رئيسه (والرئيس الفعلي) هو عمار محمد صالح، أحد أبناء أخ الرئيس.

وهكذا أدت "عولمة" الحرب على الإرهاب إلى تشديد قبضة عائلة صالح على الأجهزة الأمنية الآخذة بالتضخم، وازداد قوام حرس صالح الجمهوري بقيادة أحمد علي صالح بشكل مفاجئ من عشرة إلى ثماني عشر لواءً، وذلك اقتداءً بالقوات الخاصة الأردنية التي كانت العمود الفقري للملكية (ترأس الملك عبد الله الثاني القوات الأردنية الخاصة قبل أن يخلف والده عام 1999).

عزّز يحيى محمد صالح (شقيق عمار وابن أخت الرئيس) قوات الأمن المركزية شبه العسكرية التابعة لوزارة الداخلية، وتلقّى فرع مكافحة الإرهاب دعماً سخياً من الولايات المتحدة، وكذلك الحرس الجمهوري الذي كان أفضل من قوات الأمن المركزية وأعلى منها راتباً وأكثر تسليحاً، وعاد الفضل في هذا لانتماء معظم أفراد الحرس الجمهوري لعشيرة صالح، مما يضمن ولاءهم.

وبدأ السخاء الأمريكي يؤتي بعضاً من أُكُله في مكافحة القاعدة، ففي تشرين الثاني سنة 2002 قُتِل القائد المحلي لشبكة الجهاديين قائد سنان الحارثي، الملقب بأبو علي، بغارة بطائرة مسيّرة في صحراء مأرب. (كانت الرواية الرسمية أنه قُتِل بانفجار قنبلة كان يحملها في سيارته، لكن البنتاغون لم يُرِد الثرثرة حول نجاح السي آي إيه في "حربها السرية"). وعلى مدى السنوات الثلاث التالية، ألقي القبض على ما لا يقل عن ثلاثة وعشرين من قادة القاعدة الرئيسيين ورُحِّلوا إلى سجن صنعاء المركزي.

يبدو أن المماليك اليمنيين قد صمموا أفضل صيغة لاجتذاب مكاسب أكبر من هذا الدخل المُحتَكَر، ووجدوا حلاً للثروة النفطية المتهاوية قبل أن تُستَنفَذ، إذ لا يتمتع اليمن بقدر كبير من الاحتياطيات النفطية، أما الآن فقد انضمّوا إلى الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب. كما هربوا من المحنة التي وقع فيها جيرانهم السعوديين، الذين تعرّضوا إلى حملة إرهابية بكل معنى الكلمة ما بين عامي 2003-2004 من القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وفي اليمن كانت حماية نظام صالح على رأس أولويات هذه "القوات الخاصة" حديثة التدريب والتسليح.

تعرّضت عملية رفع مستوى الدخل هذه للتضليل في شهر شباط من عام 2006، وذلك عندما تمكّن ثلاثة وعشرون مُعتَقَلاً من الهروب معاً من سجن صنعاء المركزي، في الوقت الذي راقبت فيه الأقمار الصناعية الأمريكية عملية الهروب. وما أثار سخط السي آي إيه هو النفق التي حفرت إلى السجن بطول 140 متراً دون أن تكشف، وهذا ما جعل واشنطن تتهم صنعاء بالفساد والخداع، فهدّأت المملكة العربية السعودية من التوتر، لأنها كانت قلقة من أن أحد عشر من الجهاديين الطلقاء كانوا من مواطنيها.

وفي نهاية المطاف، استفاد الرئيس علي عبد الله صالح من اقتحام السجن، حيث تعهّد مجلس التعاون الخليجي لليمن بحزمة إعانات تقدّر قيمتها بـ 5.5 مليار دولار، بينما واصلت الولايات المتحدة تعاونها الأمني. وبما أن مجلس التعاون الخليجي لم يفِ سوى بعشرة بالمئة مما تعهّد بإنفاقه (لعدم وجود أي شفافية)؛ فقد عاد عرض مكافحة الإرهاب اليمني إلى مساره، حيث ركَّزت القاعدة في اليمن هجماتها على السيّاح الأجانب، والمغتربين الغربيين والسفارات، على عكس آليّات التمرّد لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، التي أدّت إلى خسائر جسيمة في صفوف قوات الأمن المحلية.

في شهر كانون الثاني سنة 2009، أعادت الشبكات السعودية المشتتة في اليمن تجميع نفسها، واندمجت في جسد جهادي واحد من أبناء البلاد لتعيد إحياء تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وأصبح ناصر الوحيشي (المكنّى بأبو بصير) وهو واحد من الهاربين من سجن صنعاء أول قائد يمني لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي تمركز في اليمن، بينما كان نائبه سعودياً، فانطلق الخطاب الجهادي بشكل ثوري وبدأت الهجمات باستهداف أجهزة الأمن.



ناصر الوحيشي

واجه صالح بعدها تحديات كبيرة من كافة الأطراف، حيث اجتمعت معظم المعارضة البرلمانية في اجتماع الأحزاب المشترك وأجبرت حزب المؤتمر الشعبي الحاكم على إلغاء انتخابات عام 2009، وعارض الحراك الجنوبي هيمنة عشيرة الرئيس على جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية السابقة (اليمن الجنوبي)، فترك طارق الفضلي حزب المؤتمر الشعبي بعد خمس عشرة سنة وانضم للحراك، وأخيراً وليس آخراً اندلع تمرد زيدي كاسح في محافظة صعدة الشمالية، فأطلق صالح هجوماً اتَّبَعَ فيه سياسة "الأرض المحروقة" ضد هؤلاء الذين يُسَمَّون بحركة الحوثي (حمل التمرد اسم "الشباب المؤمن"، لكن عشيرة الحوثي هي التي قادته).

تمسّك الرئيس اليمني بأرضه بعناد، وجنى فوائد غير متوقعة من إحباط هجوم إرهابي لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب على الخطوط الجوية الأمريكية. ففي عيد الميلاد من سنة 2009، اعتُقِل نيجيري يحمل قنبلة على متن طائرة مسافرة من أمستردام إلى ديتريوت، فأثبت هذا أن الإرهاب قد تدرّب، وتسلّح وتلقّى أوامره من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الموجود في اليمن.

وبعد أقل من عام من انتخاب أوباما رئيساً، قررت إدارته زيادة كبيرة في الدعم الأمريكي للأمن اليمني، فقفزت المساعدة العسكرية من 67 مليون دولار سنة 2009 إلى 155 مليون دولار سنة 2010، ودعا رئيس وزراء بريطانيا غوردون براون إلى مؤتمر دولي على مستوى القمة حول اليمن سنة 2010، فتشكّلت آنذاك مجموعة "أصدقاء اليمن" تحت إشراف الولايات المتحدة وبريطانيا، ونجحت دعاية الرئيس صالح بربط خصومه السياسيين بالتهديد الجهادي. على سبيل المثال: اللعب على انضمام الفضلي إلى الانفصاليين الجنوبيين. ومع وصول تدهور الأمن إلى مستويات غير مسبوقة في اليمن، لاقت أجهزة الأمن الغربيّة صعوبة كبيرة في تصديق مزاعم النظام، كما تمكّن الرئيس اليمني من العودة إلى المانحين الخليجيين، حيث عملت الفزّاعة الجهادية عملها دوماً، خاصة مع ادعاء وجود رابط بين الحوثيين الزيديين والشيعة المتشددين المؤيدين لإيران.

كان الاقتصاد في حالة من الفوضى، بينما زادت الحرب الأهلية والتمرد المسلح من فقر اليمن، وعاد القادة الجهاديون الذين نشطوا في منطقة مأرب منذ عشر سنوات إلى العمل في شبوة وأبين وحضرموت أيضاً، وصمم علي عبد الله صالح على الانتهاء من خطة خلافته -كما في سورية- التي ستكون لوريثه الواضح أحمد علي قائد الحرس الجمهوري. وبغضِّ النظر عن الفشل الفادح في اليمن لما يُسمى الحرب على الإرهاب التي أفادت المماليك اليمنيين أيّما إفادة. حتى أنهم نجحوا بتكوين جيش بطبقتين: طبقة مقرّبة من الرئاسة وتحظى بدعم الجهات المانحة الأجنبية تحت شعار "مكافحة الإرهاب"، في مقابل القطاع الأكبر من الجيش ضعيف التسليح الذي يتحمّل عبء مكافحة التمرد الشرس في أقصى شمال البلاد.

وقبلها بعقدين رأينا كيف أن واحداً من أعمام الرئيس صالح قد فرض "حماية" نظامه على شركة النفط الكندية العاملة في منطقة حضرموت الجنوبية. ولم يؤدِّ هذا الاحتكار للنفط إلا إلى تخريب البيئة الأمنية لإنتاج النفط، فقد ردَّ الجنوبيون المُستَبَعدون من العمل في

شركات النفط بأعمال تخريب. وكنتيجة لهذا التدهور، ارتفعت ضرائب الحماية إلى مستويات غير مسبوقة.

شهدت الحرب العالمية على الإرهاب قيام المماليك اليمنيين بتطبيق هذه العملية على نطاق أوسع بكثير، فقد استُبدِل النفط الآن بـ"مكافحة الإرهاب" كسلعة استراتيجية للقادة الغربيين. وكلما ازداد أوار هذه الحرب العالمية على الإرهاب في اليمن، زاد التهديد الجهادي، بفعل الممارسات الطائفية التي تقتصر على أمراء الحرب "المناوئين للإرهاب"، وسيَثْبُتُ انحرافُ هذا الأنموذج أكثر فأكثر في سورية.

اللعبة الثلاثية في سورية

سيلعب بشار الأسد هو الآخر بورقة القاعدة أمام صناع القرار الغربيين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، فأسامة بن لادن أمُّهُ سوريّة، وإسلاميون سوريون هم من علموه على التشدد في مدينة جدّة، أما أبو مصعب السوري فهو مهندس الجهاد العالمي، وهو كان قائد المدرّبين في معسكر رئيسي للقاعدة في أفغانستان، وفي نفس الوقت كان "مستشاراً" للملا عمر قائد طالبان. وهكذا تاجَرَ نظام الأسد بتاريخه القديم، وادّعى بأن التمرد الذي واجهه ما بين عامي 1979-1982 هو لذات العدو الإرهابي الذي هاجم نيويورك وواشنطن.

لم يكن المماليك السوريون يتورّعون عن الكذب مهما كان الكذب كبيراً، فقد انخرطوا في الإرهاب الدولي لعقود، وتركت حماية حافظ الأسد لكارلوس أو أبو نضال، بعض الندوب في وجه هذا النظام <حيث اتُهم بعمليات إرهابية لا تُنسى بمرور الزمن>. ففي لندن عام 1986، سُجِن عميل أردني للمخابرات الجوية السورية (كان في مهمة للإشراف على العمليات) بتهمة محاولة تنفيذ هجوم بقنبلة على متن طائرة ركاب إسرائيلية، لكن الغرب أعاد تأهيل الأسد الأب بعد أن انضم إلى التحالف المشترك بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق سنة 1990، وبعدها بفترة طويلة، تظاهر الغرب بتصديق الأسد الصغير.

كان المسؤولون الأمنيون السوريون -مثل نظرائهم الجزائريين والمصريين- أكثر حماساً لمشاركة المعلومات مع السي آي إيه حول "الأهداف ذات القيمة الكبيرة" (كما كان مقاتلو القاعدة يوصَفون سواء كانوا أحياء أم أموات). استمتع بشار الأسد أيضاً برؤية الحرب العالمية على الإرهاب تستهدف أعداءه الإقليميين؛ ففي فلسطين كان رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون يصف ياسر عرفات بأنه "بن لادن إسرائيل"، وفي العراق كان صدام حسين على رأس القائمة الأمريكية لـ"محور الشر".

وفي أيلول من عام 2002، ألقى جورج بوش الابن كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة يتّهِم فيها صدام حسين بـ"دعم التنظيمات الإرهابية"، مضيفاً أن إرهابيي القاعدة الذين فرّوا من أفغانستان موجودون في العراق. وفي الحقيقة فقد وجد هؤلاء الجهاديون ملجأً في المنطقة الكردية الشمالية، خارج متناول نظام صدام حسين، لكنَّ الرئيس الأمريكي أراد حُجَّة القاعدة الدامغة ليشقَّ طريقه إلى الحرب. وبعدها بشهرين صوّتت سورية <التي كانت عضواً غير دائم في مجلس الأمن آنذاك> بالإيجاب على القرار 1441 الذي جرت الموافقة عليه بالإجماع في مجلس الأمن، والذي يحذِّر من أي خرقٍ آخر لالتزامات العراق <تجاه التفتيش على أسلحة الدمار الشامل>.

لكن بشار الأسد لم يدعم غزو الولايات المتحدة للعراق في آذار عام 2003، فقد شعر أن نظامه سيكون التالي فيما يسمى حملة تحويل الشرق الأوسط إلى الديمقراطية. وبدأت أجهزة مخابراته المتعددة التعاون مع الثورة السُّنِّيَّة المتصاعدة على الجانب الآخر من الحدود مع العراق الممتدة على مدى 600 كلم. وبالتأكيد ردّت دمشق على الولايات المتحدة الغاضبة بأن السيطرة على هذه الحدود الممتدة والمفتوحة فوق قدرتها. وكانت هذه لعبة رابحة من وجهة نظر المماليك السوريين؛ فالقوات الأمريكية عالقة في العراق بشكل مريع، ولن تجرؤ على توسيع عملياتها نحو جارتها سورية، كما أن الأسد من خلال دعمه غير الرسمي لهذه الثورة العراقية أمسك ورقة جديدة بيده ليلعب بها على المستوى الإقليمي والدولي (خصوصاً مع دول الخليج والولايات المتحدة)، كما فرض مسؤولو المخابرات لديه ضرائب باهظة على المقاتلين والأسلحة المُهرّبة من سورية إلى العراق.

وباتت المغانم العراقية أكثر شهيّة لدى العرّابين السوريين بعد أن أُجبِروا على الخروج من لبنان بعد "ثورة الأرز" عام 2005، وبعد نحو ثلاثة عقود من الاحتلال والنهب. وتماماً كما فعل بشار الأسد لامتصاص صدمة غزو الولايات المتحدة للعراق؛ ردَّ على إخراجه من لبنان بإرسال متشددين يعملون بالوكالة. لقد ابتلع بشار مهانة طرده من لبنان، لكنه

ترك في المقابل أعداداً غفيرة من النشطاء الجهاديين يتسللون إلى طرابلس، المدينة الرئيسية في شمال لبنان.

وفي شهر آب 2006، ظهر تنظيم جديد باسم فتح الإسلام في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين القريب من طرابلس، وكان جزءٌ فقط من هؤلاء المقاتلين الجهاديين فلسطينيين (على سبيل المثال كان ثمة نسبة كبيرة من السعوديين)، لكن العديد منهم كانوا قد قاتلوا في العراق. ولأن قادة القاعدة الكبار وحدهم من يملكون حق تأسيس الفروع، تحاور تنظيم فتح الإسلام مع هؤلاء القادة حول مقترح أن يصبح هو فرع القاعدة في بلاد الشام، كإتمام منطقي لتأسيس الدولة الإسلامية في العراق.

استدرج تنظيم فتح الإسلام الجيش اللبناني لحصار مخيم نهر البارد، فاستمر الحصار من شهر أيار إلى شهر آب عام 2007، كما سقط مئات القتلى في المعركة، لكن نواة التنظيم الجهادي المتبقِّية تمكَّنت من الهرب بسلام. لا يمكن تفسير هذا إلا بتدخُّل جزء من المخابرات السورية، التي تخلّصت لاحقاً من زعيم جماعة فتح الإسلام. ووضّح الباحث السياسي برنارد روجر: "**احتاج نظام الأسد التهديد الجهادي للبقاء، إذ إن العامل الرئيسي لبقاء نظامه يأتي من المقارنة التي يجريها الخارج بينه وبين التهديد الأسوأ منه**".

ولكن أثبت لعب سورية بالنار الجهادية أنه يحرق الأصابع في شهر تشرين الأول 2008، وذلك عندما أغار الجيش الأمريكي الحانق من دعم دمشق للتمرد العراقي على إحدى القواعد قرب بلدة البوكمال السورية، وبهذا تلقَّى بشار الأسد رسالة تهديد الواضحة، وخلال السنوات التالية خفّض بارونات الأمن السوري من تعاونهم مع الشبكات الجهادية، رغم أنهم لم يوقفوها. وعلا نجم صديق سورية في بغداد نوري المالكي ليصبح رئيساً للوزراء، بعد أن كان في السابق منفيّاً إلى دمشق خلال حقبة صدام، مما أسهم في تحقيق هذه المناورة الخادعة.

لقد تعامل نظام الأسد بدم بارد مع تعقيدات الحرب العالمية على الإرهاب التي تجري أمام عتبة بابه، محققاً أقصى استفادة ممكنة منها. وأثبت هذا أن المماليك المتخصصة يمكنها استخدام القاعدة كبعبع ضد المعارضة المحلية دون وقف تعاونهم حتى مع شبكات المجاهدين الحقيقية. وهذا درس يدل على أن بشار الأسد سيعمل سريعاً على نطاق أكبر وأكثر دماراً.

كما كانت المافيا الأمنية العربية أكثر استعداداً للاستفادة من التغييرات العالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد كان لديهم الخطاب المعادي للإرهاب والخلفية العملياتية والملفات الحساسة، والأكثر أهمية، "الوازع" كان غائباً عنهم. لقد تحدّث الفصل الرابع كيف تمكّن المماليك الجزائريون من خلال هذه البيئة الجديدة من تخليص أنفسهم من العزلة التي جاءت بها العشرية السوداء، لكن نظرائهم اليمنيين بقوا في المرتبة الأولى من حيث القدرة على الحصول على الدعم الأجنبي وتوسيع سلطتهم على خلفية التوسع الموازي للتهديد الجهادي المحلي.

وسمح الغزو الأمريكي للعراق (وما نتج عنه من فوضى) لبشار الأسد وحسني مبارك باللعب على العواطف القومية (وخوف الشعب من تزعزع الاستقرار) لمقاومة أي ضغط للتغيير. وفي عام 2005، اضطر المستبد المصري إلى العمل ضد تحديات أخرى، للمرة الأولى منذ وصوله إلى السلطة سنة 1981 (حيث لم يكن لدى ناصر أو السادات أي منافسين)، وفاز مبارك بنسبة 88 بالمئة من الأصوات، في حين ضايقت شرطته قادة المعارضة، رغم الاحتجاجات الرسمية الأمريكية المتكررة.

وعملت المساعدات المادية الكبيرة التي كانت واشنطن تمنحها للقاهرة -وتستقر في أيدي نظام مبارك- دوراً عكسياً، فقد كانت تنفق لشراء أسلحة أمريكية وبضائع أخرى كان مُنتِجوها يمارسون ضغوطهم في واشنطن لإجبار مصر على شرائها. وفي عام 2005 عندما ناقش الكونجرس مجرد اقتراح تخصيص جزء من المعونات العسكرية التي تبلغ 1.3 مليار

لتطوير المشروعات، علا صخب المماليك المصريين المعتدّين بأنفسهم بشكل مذهل (وفعّال). وبعدها بعدَّة شهور، وصل 88 نائباً من الإخوان المسلمين إلى البرلمان المصري فيما يُفتَرَض أنها انتخابات نزيهة (من أصل 454 نائباً)، لكن النظام أوضح بجلاء أن هذا أقصى ما يمكن تحمله.

في سورية، عَبَرَ أكثر من مليون لاجئ عراقي الحدود السورية في حقبة الاحتلال الأمريكي بعد عصر صدام، وأصبح هذا أفضل حملة دعائية واقعيّة لنظام الأسد. فالروايات المفزعة للحرب الأهلية، وانتشار أعمال النهب والجرائم، جعلت الشعب السوري يرتعد خوفاً من احتمال انتقال هذا الوضع الكارثي إليهم. كما أن الاختراق الإيراني التاريخي للعلاقات مع النظام الجديد في بغداد، تحت غطاء الوصاية الأمريكية، أقنعت المانحين الخليجيين بزيادة كرمهم للمماليك السوريين، وللمصريين أيضاً.

لكن الحرب العالمية على الإرهاب لن تستمر للأبد، والرئيس أوباما المنتخب حديثاً أراد الانسحاب من العراق أولاً، ومن ثم من أفغانستان. وكان بوسع المماليك العرب الاستمرار بالاعتماد على الثروة النفطية، سواء كان النفط محليَّ الإنتاج أم قادماً من داعمين في الخارج. وفي نهاية الثمانينات تصادفت الموجة الأولى (المُحبَطَة) من التحوُّل إلى الديمقراطية في الوطن العربي مع نهاية الاتحاد السوفياتي والطفرة النفطية المعاكسة، أما الآن فقد كان الاستقرار هو عنوان اللعبة في القاموس الدبلوماسي، بينما وصلت أسعار النفط إلى مستويات تاريخية.

وهذا يفسّر صلابة وقوة آليات الموجة الثانية من التحول إلى الديمقراطية: لقد نزل جيل عربي جديد إلى الشوارع طلباً لإسقاط النظام، بشقيه "النظام" الحاكم والنظام الفاسد الذي يغذّيه. وقد أسمى البعض هذا الحراك بالربيع العربي. رغم أن تسمية الثورة العربية قد تكون أنسب، بما أن النظام لم يكن قادراً على إصلاح نفسه، ولأن الانتفاضة السلمية والمفتقِرة إلى القيادة قد أصبحت فعلاً تهدد مؤسسات أكثر الديكتاتوريات رسوخاً.

بدأت هذه الحركة نهاية كانون الأول 2010 في تونس، حيث كانت المافيا الأمنية متمحورة كثيراً حول عائلة الرئيس (بن علي وأبناء حماه من عائلة الطرابلسي) والشرطة، ولم تستطع هذه الزمرة مواجهة الاحتجاجات المدنيَّة، وعندما رفضت القوات المسلحة سحق المتظاهرين، اضطر المستبد التونسي للهروب إلى المملكة العربية السعودية في 14 كانون الثاني سنة 2011. لم يستغرق الأمر سوى سبعة وعشرين يوماً لإسقاط نظام بن علي الذي استمر في السلطة ثلاثة وعشرين سنة، وبدا الوضع غامضاً في كل البلدان العربية. لكن بقية المماليك كانوا أكثر يقظة؛ فقد كانوا حذرين مسبقاً من تهديد ثوري، كما كانوا مستعدين لامتصاص تأثيراتها الأولية، وجهزوا أنفسهم مسبقاً للرد بكل ما يملكون من قوَّة.

الفصل السّابع: قصَّة ساحتين في مصر

لم يكن بوسع حسني مبارك إلَّا أن يشعر بثقة كبيرة في سنته الثلاثين من الرئاسة، ثم كانت انتخابات تشرين الثاني سنة 2010 البرلمانيَّة التي أدارتها أجهزة الأمن بوضوح لدرجة أنَّ جميع أحزاب المعارضة قاطعتها في النهاية. وحتَّى جماعة الإخوان المسلمين التي توقّعت في البداية تكرار الاختراق الانتخابي الذي حققته سنة 2005، آثرت الانسحاب من الجولة الأولى، بعد التلاعب الحكومي الواضح في الانتخابات.

خَلَفَ مبارك السادات سنة 1981 لأنَّه كان نائبه، لكنَّه الآن لم يعيّن نائباً له. وكان يُبقِي على الاختيار مفتوحاً بين بديلين: (1) ابنه جمال، الرمز الحي لرأسماليَّة المحسوبيَّة الذي بنى قاعدته الخاصَّة داخل الحزب الحاكم (الحزب الديمقراطي الوطني)، (2) وعمر سليمان، رئيس قسم المخابرات العامَّة، القيصر الأمني الذي زاد من سلطته من خلال الحرب العالميَّة على الإرهاب بقيادة الولايات المتَّحدة في الوقت الذي كان فيه "مبارك الصغير" يُبهِرُ المستثمرين الأجانب ونجوم منتدى دافوس.

لم يُرِد الرئيس المصري اختيار خليفته بنفسه، فلم يرغب بتنفير أي من أنصاره (الأجهزة الأمنيَّة التابعة لسليمان أو الطبقة البرجوازية التي تصطف وراء جمال). ولكن وفقاً للأسلوب المملوكي كان أسلم الرهانين هو خيار مسؤول التجسس، لأنَّ سليمان جمع بين النفوذ المحلي والدولي، وهو ما كان أساسيّاً لبقاء الزمرة الحاكمة. لكنَّ الطاغية المصري كان خاضعاً بوضوح لإغراء سيناريو الأسرة الحاكمة، الذي سنَّه حافظ الأسد الذي عُيّن ابنه بشار في مكانه بعد موته سنة 2000 (وفي اليمن كان صالح مندفعاً بقوة باتجاه ابنه أحمد، قائد الحرس الجمهوري).

وكانت نقطة ضعف جمال مبارك الرئيسيَّة في عالم الحكم المملوكي، تكمن افتقاره إلى أي خلفية عسكرية، وهو ما تباهى به عندما ادَّعى بأنَّه قادر على إصلاح مصر. وفي الحقيقة

فإنَّ مثل هذا "الإصلاح" كان يهدف بالدرجة الأولى إلى زيادة مكاسب الأقليَّة الصغيرة من رجال الأعمال المصريين المرتبطين بالاقتصاد العالمي. وبالنسبة للأغلبية الساحقة من بقية البلاد، كان الإصلاح كالمعتاد يعني الحصول على ما يسد الرمق، وقد عبّر الاقتصاديُّ سامر سليمان عن هذا: **"قصة مصر في ربع القرن الأخير كانت قصة نجاح نظام وفشل دولة".**

كان انتصار النظام على حساب المصالح الوطنيَّة المحرِّك الأوَّل لاستيلاء عشرات الآلاف من المتظاهرين السلميين على ميدان التحرير وسط القاهرة في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة 2011، مُلهَمِينَ بالثورة التونسيَّة، صرخ المتظاهرون: "الشعب يريد إسقاط النظام"، وبات ميدان التحرير رمزاً للإلهام الجماعي في الوقت الذي يمثل فيه أيضاً مركز المدينة. ورغم الحملة العنيفة التي تضمّنت استخدام الرصاص الحي، تمسّك الناشطون بمواقعهم وتوسَّعت التظاهرات لتشمل البلاد برمَّتها.

عزل مبارك رئيس وزرائه في 28 كانون الثاني من عام 2011، واستبدله بأحمد شفيق، الجنرال السابق من القوة الجويَّة مثله تماماً. وفي اليوم التالي عيَّنَ عمر سليمان نائباً للرئيس. لكنَّ الشرطة فقدت السيطرة على الشوارع، فحاولت استرجاعهم بطرق غير مسبوقة؛ حيث أطلقت سراح المجرمين من ثمانية عشر سجناً وعشرات مخافر الشرطة، بغرض ترهيب الشعب وإبعاده عن المتظاهرين الثوريين.

وفي ميدان التحرير هاجمت أمواج من قطاع الطرق الذين تدعمهم الشرطة يُدعَون بالبلطجية- المتظاهرين ممتطين الجِمَالَ أو الخيول. وكانت هذه "موقعة الجمل"، التي شُنَّت في الثاني من شباط وتحوَّلت إلى نجاح ثوري. وفي كل مكان، قوَّات الأمن التي حُمِّلَت بالأصل مسؤولية القمع الوحشي، اتُّهِمَت الآن بخيانة البلاد عبر إطلاق العنان لعنف المجرمين ضدَّ الشعب بدلاً من حمايتهم، فهوجِمَت مخافر الشرطة، وفي بعض الأحيان نُهِبَت

وأُحرِقَت، وكذلك حدث مع مقرات الحزب الوطني الديمقراطي، بينما نَظَّمت الأحياء السكنيَّة دوريات حراسة محليَّة ونقاط تفتيش.

وأمعن كبار الضباط المماليك النظر في الخطر الرهيب المُحدِق بكامل نظامهم المتداعى، بسبب عناد الرئيس الذي بلغ من العمر عِتيًّا (82 سنة)، والذي أصرَّ على البقاء في السلطة حتَّى نهاية فترته الانتخابيَّة الخامسة في أيلول سنة 2011، وتمكَّنت القوَّات المسلَّحة من النأي بنفسها عن الصورة العامة التي تشكلت حول الشرطة والمتمثّلة بالبعبع المخيف، هذا رغم أنهم اشتركوا بقوُّة في قمع المتظاهرين (والانتهاكات التي طالت المعتقلين)، وأسهمت روايات عامّة عن التآخي بين المتظاهرين والجنود في تقوية شعبية الجيش، وكان من الهتافات المعتادة في المسيرات "الشعب والجيش متحدون مثل الأصابع في اليد الواحدة". وفي السادس من شباط فتح سليمان "حواراً وطنياً" مع عدة أحزاب سياسيَّة، بمن فيهم الإخوان المسلمين، لكن المتظاهرين في التحرير لم يقبلوا بأقلّ من خلع مبارك.

ووافق مبارك متردداً على نقل معظم سلطاته إلى سليمان وعلى التخلي عن قيادة الجيش مساء يوم 10 شباط، وهكذا اجتمع المجلس الأعلى للقوَّات المسلَّحة دون الرئيس. وفي فجر الحادي عشر من شباط أحاطت حشود غفيرة من المتظاهرين بالقصر الرئاسي، وذهب سليمان إلى التلفزيون الحكومي ليعلن أنَّ مبارك "كلَّف المجلس الأعلى للقوَّات المسلَّحة بإدارة شؤون الشعب"، بينما نُقِل الرئيس المخلوع بالطائرة من القاهرة إلى منتجع شرم الشيخ.

انقلاب غير ثوري

رغم أنَّ الثورة التونسيَّة تحتفل بنجاحها في 14 كانون الثاني، وهو يوم فرار بن علي من البلاد في سنة 2011، من المثير للانتباه أنَّ الثورة المصرية يُحتَفَل بها في 25 من كانون الثاني؛ أوَّل يوم من المظاهرات ضدَّ مبارك في ميدان التحرير. وبالنِّسبة للمصريين أنفسهم، فهم ينظرون لثورتهم على أنَّها ما زالت مفتوحة ولم تنتهِ بعد في أحسن الأحوال، أمَّا في أسوء الأحوال فقد كانت كفاحاً تحرريّاً مُجهَضاً، إذ لم يكن سقوط مبارك إنجازاً دراميَّاً فقط بل مُغيِّراً كبيراً في اللعبة.

ووقف المماليك المصريُّون متأهّبين ليبقوا المستفيدين الرئيسيين من القواعد الجديدة، وبنفس الطريقة التي حافَظَ من خلالها نظراؤهم الجزائريون على هيمنتهم على حساب قيام حرب أهلية كاملة. لم تخطر على بال الكثيرين المقارنة بين خلع بن جديد في شهر كانون الثاني سنة 1992 وخلع مبارك في شباط سنة 2011، رغم أنَّ هذه الموازنة تسترعي الانتباه. وفي كلا الحالتين، نُفِّذ انقلاب عسكري ضد رئيس الدولة الدستوري، لكن من يُسَمَّون صنّاع القرار الجزائريين فضّلوا البقاء في الظلال، بينما ظهر المجلس العسكري المصري على أنه السلطة التنفيذية.

ترأس المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع منذ سنة 1991 المجلسَ العسكري الأعلى، فقد كان هو الأعلى رتبة بين الأعضاء العشرين الآخرين (تراوح عدد أعضاء المجلس العسكري ما بين 20 إلى 25، حسب التعديلات التي طرأت على مناصب كبار الضباط). وكان اللاعبون الرئيسيّون في المجلس العسكري على ما يبدو: الجنرالات "سامي حافظ عنان" رئيس هيئة الأركان و"صدقي صبحي" قائد الجيش الثالث، بينما كان أحدث أعضاء المجلس هو عبد الفتاح السيسي رئيس المخابرات العسكرية منذ 2010.

كان يمكن للمجلس العسكري أن يعتمد في البداية على وحدة آراء أعضائه الاستثنائيَّة (أو على الأقل، في حلِّهم المشترك بالمعارضة الصَّامتة)، وتماهى سلوك النخبة المملوكيَّة مع شعورها بأنَّ مصيرها الجماعي على المحك (وحدث ذات الشيء في سورية، لكن كان بشار الأسد ما يزال على رأس السلطة، بينما سينقسم المماليك اليمنيون بين مؤيِّدين لصالح ومعارضين له، مما وضع البلاد على حافَّة حرب أهلية، وبالتالي شجَّع هذا على تدخُّل سعودي مباشر).

وتناقض هذا التماسك القوي للمجلس العسكري كثيراً مع الصراع على السُّلطة الذي ابتُلِيَ به الضباط الأحرار قبل ستة عقود، كما كانت ميّزة مُهِمَّة للمماليك المصريين في بلاد انتشرت فيها حُمَّى الثورة، بناشطين من كل الأطياف يستكشفون إمكانيّة حرّية التعبير أخيراً. كان الإخوان المسلمون الجسم الوحيد الذي يمكن أن يوازي بانضباطه الجيش، لذا يجب على المرء ألَّا يتفاجأ من الاستقطاب في المشهد ما بعد مبارك - سواء كان هذا إيجابياً أم سلبياً- بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين. كما كانت لأسطورة الجيش "النظيف" و"الوطني" على عكس قوى الشّرطة "القذرة" و"القمعية" دورها في تلميع صورة الحكَّام الجدد. وعلى العكس تماماً من الجيش التونسي غير المملوكي، الجيش المصري لم يخلع ديكتاتوراً ليمهِّد الطريق للتحوُّل إلى الديمقراطية، بل تحرّك لحماية هيمنته وامتيازاته. وكانت طريقته المفضّلة هي أن يكون لديه واجهة مدنية -على الطراز الجزائري- رغم أنَّ مماليك مصر أوضحوا أنَّهم مستعدُّون للمضي قدماً في استخدامهم للقوّة.

وخلال ثلاثة أسابيع شاقّة، بقيت حكومة شفيق التي عيّنها مبارك قبل سقوطه مباشرة في مكانها، لكنَّ الغضب الشعبي تصاعد بقوّة لدرجة اضطرت المجلس العسكري لتعيين عصام شرف رئيساً جديداً للوزراء في الثالث من آذار عام 2011، وسرعان ما اضطر عصام شرف البروفيسور المحترم -الذي كان قد انضم لمظاهرات التحرير ضد مبارك- للاعتراف بأنَّ القوَّة الحقيقيَّة لا تزال بيد طنطاوي وزملائه من الجنرالات.

ولم يجد المجلس العسكري غضاضة بالتضحية بقادة أجهزة الأمن الذين كانوا مدنيين بغية احتواء الغضب الشعبي. كما كان المجلس يسوِّي بذلك حساباته مع ضبَّاط الشرطة الذين لطالما استفادوا من انحياز مبارك لهم (كانت ميزانية الشرطة قد ارتفعت بمقدار سبعة أضعاف خلال العقد الماضي، مقارنة بارتفاعها إلى الضعف فقط بالنّسبة للإنفاق على القوّات المسلّحة)، وسرعان ما اتُّهِم حبيب العدلي وزير الداخليَّة ما بين عامي 1997 و2011 بالاختلاس (وليس بما هو أهمّ، أي: إصدار الأوامر بقتل المتظاهرين).

وفي نفس الوقت اختفى سليمان من المشهد الرسميّ بعد أسبوعين من تعيينه نائباً للرئيس، ولم يكن لدى المجلس العسكري أي حاجة له في هذه الفترة طالما أنَّه نفّذ مهمّته الوحيدة، وهي إعلان استقالة مبارك. وأصبح الرئيس الجديد لجهاز المخابرات العامة أحد أعضاء المجلس العسكري، الجنرال مراد موافي، والذي شغل في السابق منصب محافظ شمال سيناء، كما شعرت إسرائيل التي راهنت حتى اللحظة الأخيرة على بقاء مبارك في السُّلطة بالارتياح، وذلك لوجود شركاء طويلي الأمد في المناصب القياديَّة الجديدة.

كما كان التزام المجلس العسكري الواضح بمعاهدة السَّلام مع إسرائيل حاسماً لتجديد حزمة المعونات الأمريكيَّة السنويَّة بقيمة 1.3 مليار دولار. ولم تُثِر الثورة المصريَّة قضية كامب ديفيد بينما وعد الإخوان المسلمون بإجراء استفتاء فقط حول المعاهدة، لكن دفء العلاقة بين المجلس العسكري وإسرائيل سهّلت تدفُّق الأموال إلى النظام المملوكي. وتطلَّب الأمر هجوماً شعبيّاً على فروع متعددة لأمن الدولة المكروه كثيراً في أوائل شهر آذار سنة 2011 لإجبار المجلس العسكري على اتخاذ إجراءات ضدّ الأمن السياسيّ الذي يحظى بأكبر قدر من الكراهية. لكن أمن الدولة غيَّر اسمه ببساطة إلى الأمن القومي وبقيت صلاحيَّاته نفسها تقريباً. وكانت عملية التطهير لأمن الدولة على نطاق واسع مجرد عملية تجميلية لا أكثر، فمعظم الضبّاط الذين أُحيلوا إلى التقاعد كانوا بالفعل بسنِّ التقاعد (ونُقِل آخرون إلى أقسام الشرطة الأخرى).

وهكذا استعاد المماليك المصريون هيمنتهم على أجهزة الأمن، وفي الوقت ذاته بعثوا بكل الرسائل الصحيحة إلى الولايات المتَّحدة وإسرائيل كي يحافظوا على دخلهم الاستراتيجي. ومن خلال التكلفة المحدودة بعزل مبارك، تمكّنوا من امتصاص الصّدمة الأسوأ للتظاهرات الثوريّة. والآن احتاجوا الصيغة الدستوريّة التي من شأنها تقوية بنية سلطتهم الحديثة.

ومن المفارقات أنَّ الإخوان المسلمين أصبحوا أقرب الحلفاء إلى المجلس العسكري خلال هذه الفترة المضطربة، حيث أبدى التنظيم الإسلامي استعداده لعقد اتفاق مع سليمان، مما أفزع ناشطي التحرير، قبل سقوط مبارك بأيام. والآن باتوا منفتحين على موافقة ضمنيّة مع كبار الضباط حول إقامة انتخابات عامّة سيفوزون بها بالتأكيد. وفي هذه الصفقة الغبية، حلُمَ الإخوان المسلمون بإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء إلى سنة 1954-1955، عندما كان الدعم الإسلاميّ موجهاً للضبّاط الأحرار بهدف تأمين رئاسة نجيب، قبل أن يسحق ناصر هذه المؤامرة.

ولم يشكَّ المماليك المصريون بهدف الإخوان بعيد المدى، لكنَّهم رحّبوا بحماس بمساعدتهم لكبح جماح حُمّى الثورة المنتشرة في البلاد، كما عيّن المجلس العسكري محامياً بارزاً من جماعة الإخوان المسلمين من الإسكندرية في لجنة من ثمانية أعضاء لوضع مسودّة لإصلاحات دستوريّة. وفي مدة قياسيّة -عشرة أيام- اقترحت هذه اللجنة إصلاحات عمليّة مُلزِمَة: رقابة القضاء على الانتخابات، قصر الرئاسة على فترتين انتخابيتين متعاقبتين، والالتزام بتعيين نائب للرئيس في غضون أول شهرين من الرئاسة.

وقُدّمَت هذه الإصلاحات الى استفتاء شعبي في 19 آذار عام 2011، فانضمَّ الإخوان المسلمون إلى المجلس العسكري في حملة نشطة لحثِّ الناس على التصويت بنعم. ومن ناحية أخرى، دعا الائتلاف الثوري إلى تنقيح شامل للدستور واعتبروا أنَّ التصويت بـ لا،

يمكن أن يكون آمَنَ وسيلة لتأسيس جمهوريّة جديدة. وهذا الطريق سيكون هو الطريق المتَّبع في تونس، مع التزام عام بإجراء انتخابات مبكِّرة للجمعيّة الدستوريّة.

لم يكن لدى المماليك المصريين النيّة لإرخاء قبضتهم عن السّلطة، وطالما حصلوا على دعم الإسلاميين فإنّهم على ثقة كاملة بقدرتهم على نجاح خطتهم في استعادة السلطة. وشهد الاستفتاء نجاحاً كاسحاً لـ نعم (بنسبة 77 بالمئة) مع تقديرات بنسبة 60 بالمئة من المشاركة. ولم تحدث حوادث مهمة في هذا الانتصار الانتخابيّ للمجلس العسكريّ الذي أصبح الآن شرعيّاً كسلطة تنفيذيّة عليا في المرحلة "الانتقاليّة".

الطّلقات والاقتراعات

بعد الاستفتاء بشهر، حكمت المحكمة العسكريّة بالسجن ثلاث سنوات على مدوِّن من الإسكندرية لاتهامه القوات المسلحة بالمشاركة الفاعلة بالقمع، فكان هذا بمثابة تحذير واضح لـ "الشّباب الثّوري" الذي كان ما يزال محطّ إشادة المجلس العسكري على صفحته على الفيس بوك، التي تُعتَبَر الصّفحة الرّسمية النّاطقة باسم هذه القيادة الجماعية. وفي واحدة من رسائله العديدة للشعب المصري، ادّعى المجلس العسكري أنَّ "كلَّ التدابير القانونيَّة التي اتُّخِذَت مؤخَّراً كانت موجَّهةً بشكل مباشر نحو البلطجيَّة الذين يرهبون شعب مصر".

وبعد تعهُّدهم بحماية المتظاهرين من أي أذى، عكست القيادة العسكرية سياستها وتركت فراغاً أمنيّاً محيِّراً أثناء الموجة الثَّانية من التظاهرات. وفي أواخر شهر أيار عام 2011، تجمَّع عشرات الآلاف مجدداً في ميدان التحرير من أجل "ثورة ثانية"، لكن قلّة منهم هتفوا مطالبين بتنحّي طنطاوي والمجلس العسكريّ. وكانت القوى الليبرالية والقوميَّة قلقة من سرعة تنفيذ الانتخابات العامَّة التي من شأنها تعزيز جماعة الإخوان المسلمين ذات التنظيم الجيد (مع ذراعها السياسيّ الجديد، حزب الحرية والعدالة).

كان أحد مطالب المتظاهرين في ميدان التَّحرير هو إلغاء حالة الطوارئ (التي فُرِضَت بعد اغتيال السادات سنة 1981، وجُدِدَت كل ثلاث سنوات منذ ذاك الحين)، لكنَّ المجلس العسكريّ ردَّ على هذا المطلب بأنَّه سينظر في إلغائه في حالة واحدة، إذا خَلَت الشوارع من المتظاهرين، كما رفض المجلس العسكريّ "الشّائعات" التي يروّجها ناشطو حقوق الإنسان حول اعتقال ما يزيد على 12000 ناشطٍ سياسي.

في الثّامن من تموز 2011، بدأ اعتصام مفتوح في ميدان التّحرير للضغط لإجراء تغييرات جذريّة، واستمّر كل من وزير الدّفاع نائب طنطاوي وعضو المجلس العسكريّ محسن الفنجري، بمخاطبة المتظاهرين عبر التلفزيون بأسلوب تهديديّ تلقّاه النّاس بشكل سلبيّ

للغاية، وعلّق أحد المتظاهرين بخيبة أمل: "التصريحات تأتي عادة متأخّرة جدّاً، مثل مبارك تماماً، ولا تكون مُرضِيَةً، نحن لسنا بلطجية، بل نحن ثوار نطالب بالعدالة".

كانت النّغمة الأبويَّة التي ظهرت في خطاب قادة المجلس العسكريّ لـ "الشّباب الثّوري" كاريكاتيريّة، وتذكِّر بمزيج من التملّق والتوبيخ العنيد الذّي ساد آخِر خطابات مبارك. لكن سرعان ما اندلع العنف في أعقاب هذه المعاتبات. وفي اليوم الوطنيّ 23 تموز، أُصيب مئات المتظاهرين بينما كانوا يتوجّهون إلى مقرّ قيادة المجلس العسكريّ في وزارة الدّفاع، وعاد البلطجيّة سيئو السمعة -الذين أطلق نظام مبارك سراحهم في ميدان التحرير- إلى الظهور في الشوارع، كمؤيِّدين للمجلس العسكري.

وبعدها بشهرين، نشر وائل غنيم أحد رموز الثّورة المصريّة رسالة مفتوحة إلى المشير طنطاوي: "لقد وُجِّهَت اتهامات بالخيانة لبعض من يعارض سياسات المجلس العسكريّ بحجَّة محاولة الوقيعة بين الشّعب والجيش، على الرغم من أنَّ كثيراً من هؤلاء كانوا في الصّفوف الأولى في ثورة وَصَفَهَا المجلس العسكريّ بأنَّها من أعظم اللّحظات التاريخيَّة في حياة الوطن".

وبما أنَّ حالة الطوارئ ما تزال مفروضة، فقد أدانت المحاكم العسكريّة النّاشطين روتينيّاً لأسباب جنائيَّة. ورغم استفحال انتهاك حقوق الإنسان، فقد اجتمع خمسة عشر حزباً في الأوّل من تشرين الأوّل عام 2011 مع رئيس الأركان عنان ليعلنوا تأييدهم للمجلس العسكريّ. ومن بين الموقّعين على هذه الموافقة محمد مرسي، قائد الحزب السياسيّ التّابع للإخوان المسلمين. كما كان الحزب السلفي حديث النّشأة جزءاً من هذه الحركة، التي عمّقَت الانقسام بين الإسلاميين المتودِّدين للمجلس العسكريّ وثوار ميدان التَّحرير.

أصبح شبح التّحالف بين المجلس العسكريّ والإخوان المسلمين ماثلاً في مصر ما بعد مبارك خريف عام 2011. وفي التّاسع من تشرين الأوّل تظاهَرَ ناشطون مسيحيُّون أقباط أمام

التلفزيون الحكوميّ ضد التستُّر الرّسمي على العنف الطائفيّ، فسحق الجيش المسيرة، وقتل عشرين متظاهراً بالرصاص الحي، كما دَعَت المذيعة الرسميّة أهالي القاهرة للنزول ومعاونة جنود الجيش "الذين يتعرّضون لهجوم المسيحيين". لم تنشر صفحة المجلس العسكري على الفيس بوك أي "رسالة إلى الشّعب المصري" خلال الشّهر الذي تلا المجزرة، وكانت الصّدمة العنيفة عندما نشر مكتب مجلس الوزراء قائمة بـ"المبادئ الدستوريّة العليا" يرسّخ وضع المجلس العسكريّ فوق القانون، كما تمكّن الهرم العسكريّ من اختيار 80 من أصل 100 عضو من الجمعية الدستوريّة المستقبليّة، وأعلن أن ميزانية الدفاع ستبقى سرّيّة.

أصبح شعار "الشّعب يريد إسقاط المشير" شائعاً بشكل متزايد في التّظاهرات اللاحقة. وفي ذات الوقت، كان الإخوان المسلمون يقومون بحملات للانتخابات البرلمانيّة، التي حُدِّد موعدها لتجري ما بين 28 تشرين الثاني 2011 و11 كانون الثاني سنة 2012، بينما كان منافسهم الرئيسيّ حزب النّور السلفي قد جنّد جيلاً جديداً من الأنصار لديه توجّهات مختلفة عن توجّهات الأعضاء القدامى في الإخوان المسلمين في حزب الحرّيّة والعدالة التّابع للجماعة.

ولم يكن التّباين ليظهر بشكل أكبر ممَّا كان عليه وسط القاهرة، حيث كان المتظاهرون ضد المجلس العسكريّ يتساقطون كل يوم برصاص قوّات الأمن، بينما كانت بقيّة مصر تُجري الانتخابات بمظاهر الحياة الطّبيعيّة. وبشكل متزايد، بدأت الجماعات المعارِضَة تنشظى، وباتت الآن أضعف في ميدان التحرير من "الألتراس"، وهو المصطلح الّذي يصف مشجّعي كرة القدم الذين وصلوا إلى المعركة ولديهم خبرة كبيرة في الاشتباكات مع الشّرطة، لكن ليس مع الجيش.

كان الجنرال السّيسي -أصغر أعضاء المجلس العسكريّ- مسؤولاً عن العلاقة مع النّاشطين الشباب، وكانت تقوية رئيس المخابرات العسكريّة عبر هذه المهمّة تفكيراً مملوكيّاً مثالياً. وعندما اشتكت الوفود الثوريّة حول ضحايا القمع في اجتماع مغلق مع السّيسي، ارتاعوا

من ردِّه الذي قال فيه: إنَّه خسر رجالاً أكثر من هذا العدد خلال المناورات العسكريّة التدريبيّة، وهنا علم الحضور أن وقت المجاملات -فضلاً عن الحوار الحقيقي- قد بات من الماضي بلا شكّ.

شهدت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعيّة فوزاً كاسحاً للإخوان المسلمين (37%)، بينما حظيت الكتلة السلفية بقيادة حزب النور الإسلاميّ بـ (24%). وبعدها بفترة قصيرة، عزل المجلس العسكريّ شرف، وعيّن كمال الجنزوري رئيساً للوزراء، وقد كان الجنزوري رئيساً للوزراء من قبل في عهد مبارك ما بين عامي 1996 و1999، كما بقيت وزارة الإعلام على حالها، وبهذا تمَّ تجاهُل واحد من أكبر مطالب الثورة شعبية، حيث ورث جنرال متقاعد كان يشغل رئيس قسم الشؤون المعنويّة للقوّات المسلَّحة هذه الوزارة.

وعندما اكتملت الجولات الثلاث من الانتخابات البرلمانية، أكَّد الإسلاميون انتصارهم المبدئيّ بنسبة 37% للإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، وما يقرب من 25% من الكتلة السلفيّة. وبعد حصول الإخوان المسلمين على 235 مقعداً من أصل 498 رشّحوا رئيس كتلتهم السياسية "سعد الكتاتني" لِيُنتَخَب رئيساً جديداً للهيئة التشريعيّة. واستبعَدَت دورة العنف في التّحرير الشّباب الثّوري من الشّأن العام، فيما بدت الموافقة الضمنيّة بين الإسلاميين والمجلس العسكريّ كعملية لتبادل المنافع.



سعد الكتاتني

بين المطرقة والسندان

رغم الشرعيّة الديمقراطيّة السابقة المبنيَّة على مشاركة رسميَّة في الانتخابات بنسبة 54%، كان المجلس العسكريّ واضحاً جدَّاً خلال وضع خطوطه الحمراء في الانتخابات البرلمانيَّة، وأعلن عضو المجلس العسكريّ "مختار الملا" أن الأغلبيَّة التشريعيَّة "لن يكون لها القدرة على فرض أيُّ شيء لا يريده الشَّعب"، وبقيت الحكومة مسؤولة فقط أمام المجلس العسكريّ، وعندما ألقى رئيس الوزراء خطاباً أمام أعضاء البرلمان في 31 كانون الثاني من سنة 2012، أكّدَّ على الحاجة للإبقاء على قانون الطوارئ.

وفي اليوم التَّالي، انتهت مباراة لكرة القدم في مدينة بور سعيد بين نادي الأهليّ القاهريّ ومنافسه المحليّ المصريّ بمجزرة، قُتِلَ فيها أربعة وسبعون شخصاً معظمهم من المشجّعِين من مدينة القاهرة، وذلك عندما هاجمهم مؤيدو فريق المصري، تحت أنظار الشّرطة التي وقفت مكتوفة الأيدي. وسرعان ما أدّت سلبيَّة الشُّرطة إلى جانب دعم المجلس العسكري القوي لنادي المصري إلى اتهامات بأنَّ الجمهور الثَّوري وقع فريسةً لفخ مُعَدّ.

سقط بعض من قوات حماية ميدان التحرير[47] قتلى بالفعل في حمام الدم، فأثبتت هذه المأساة التي حدثت بعد سقوط مبارك بسنة واحدة فقط أن الأمن المصريّ مازال غير مؤهل للتعامل مع الاضطرابات دون إحداث نتائج كارثيَّة، وتشارك الجمهور والنَّاشطون الثَّوريون الآن ذات الضَّغينة على المجلس العسكري واتهموا الإسلاميين بالموافقة الصَّامتة على القمع العسكري.

اقترح طنطاوي تشغيل طائرتين مروحيتين لإخلاء الضحايا المصابين، فيما يكشف عجزه على استيعاب حجم المجزرة، ثمَّ أعلن يوماً من الحداد الوطني، لكن عند عودة نجوم الكرة من فريق الأهلي إلى القاهرة رفضوا تحيَّته في المطار. وتوجَّه قائد المجلس العسكري في

[47] كان الالتراس قوة كبيرة في ميدان التحرير.

النهاية إلى التلفزيون ببيان تهديد غير واضح: "الشَّعب يعرف الجناة"، في الوقت الذي حوصِر فيه وزير الداخليَّة في القاهرة على يد جمهور الكّرة الذي كان يدعو للانتقام، بينما صرخ بعض المتشددين: "الموت لطنطاوي".

لم يستطع المماليك المصريون استعادة الاستقرار في البلاد بعد سنة في الحكم فقط، بل أنهم وضعوا الكثير من العقبات على طريق انتقال سلس للسلطة لدرجة أنهم صنعوا أزمة دستورية، وانتهز الإخوان المسلمون الفرصة عبر تعيين لجنة دستورية مكوَّنة من مئة عضو ثلثيهم من أعضائها الإسلاميين (بوجود ست نساء فقط)، لكن سرعان ما انسحب الأعضاء الليبراليون من اللجنة، مما وأدها في مهدها. وشلت المواجهة التصعيدية الحاسمة بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين الترتيبَ السياسي في حقبة ما بعد مبارك، وتأمل الآن كلا القوتين المتنافستين في الفوز بالانتخابات الرئاسية التي تقررت نهاية شهر أيار عام 2012.

فرّغت تكتيكات المجلس العسكري التَّقدم الدستوري من مضمونه وحرمت الجمعيّة المنتخبة من قُوَّتِها المؤثِّرَة، وساهمت هذه التكتيكات بشكل مباشر في الاستقطاب السياسي خلال الانتخابات الرئاسيَّة. وتعهّد الإخوان المسلمون مراراً بأنهم لن يرشِّحوا أحداً منهم للرئاسة، واستبعدوا أحد أهم مسؤوليهم؛ عبد المنعم أبو الفتوح، عندما أعلن ترشُّحه للرئاسة. لكن فشل المناورة الدستوريَّة الإسلاميَّة جعلت الإخوان المسلمين يَعدِلُون عن موقفهم تماماً.

وترشَّح رجل الإخوان المسلمين القوي "خيرت الشّاطر" رسميَّاً للانتخابات، كما ترشَّح محمد مرسي كبديل لتجنب فيتو عسكري على الشَّاطر الذي سُجِن لسنوات في حكم مبارك وخرج بعفو من المجلس العسكري سنة 2011. استُخدِم هذا التاريخ الحافل بالسجن رغم أنه كان سياسيَّاً وليس جنائيَّاً، لرفض طلب الشَّاطر، بينما رُفِض المنافس السُّلفي حازم أبو إسماعيل هو الآخر بسبب ادِّعاءات تتعلق بازدواجية جنسية أمه (أمريكية ومصرية).



حازم صلاح إسماعيل





خيرت الشاطر

وهكذا استبعد المجلس العسكري قائدين من ذوي الكاريزما من الإخوان المسلمين والحركة السلفيَّة، فبقي من المنافِسين الإسلاميين عبد المنعم ابو الفتوح العضو المنشق عن الإخوان المسلمين ومرسي العضو المغمور في الإخوان المسلمين. وكانت ميول الجيش تتجه نحو الجنرال المتقاعد أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك (وأوَّل رئيس حكومة في عهد المجلس العسكري)، وكذلك وزير الخارجيَّة السَّابق عمرو موسى، بينما بقي مرشَّح واحد من الخارج يدَّعي أنَّه من التَّيار النَّاصري، حمدين صباحي.

في 23 و24 من أيار عام 2012 ذهب 46% من المُسجَّلين في لوائح الانتخابات إلى التَّصويت، بانخفاض في الإقبال على المشاركة مقارنة بنسبة 54% في الانتخابات التشريعيَّة. ويمكن تفسير هذا إلى حد كبير بالسخط العام من إضعاف أعضاء البرلمان. نال مرسي 24.8% من الأصوات، ويليه شفيق بنسبة 23.6%، ثم صباحي بنسبة 20.7%، وأبو الفتوح بنسبة 17.5%، وموسى بنسبة 11.1%. كان يمكن لتحالف ثوري بين صباحي وأبو الفتوح أن يتصدَّر المنافسة بسهولة لكنَّ الانقسام بين القوميين والليبراليين وغير الإسلاميين مهَّد الطَّريق لمواجهة دراميَّة بين مرسي وشفيق.

كان المجلس العسكري يعتمد على رقابة المحكمة الدستوريَّة العليا، حيث تَسُود أجواء الحنين إلى عصر مبارك، ومبارك هو من تولى حماية الدستور الذي وُضع في عهد السَّادات في

أيلول من عام 1971 وعُدِّلَ من خلال استفتاء في شهر آذار من عام 2011. وكان كلُّ أعضاء المحكمة الدستوريَّة العليا قد عُيِّنوا من قِبَل مبارك، كما أنَّ رئيسها قد اختاره الرئيس المخلوع لتسهيل الطريق أمام انتقال السلطة من حسني إلى جمال.

في 14 حزيران من عام 2012 اعتبرت المحكمة الدستوريَّة العليا قانون الانتخابات التَّشريعيَّة غير دستوري، وبناءً عليه حلَّت البرلمان المنتخب منذ خمس شهور. واللّجنة التَّشريعيَّة التي يهيمن عليها الإخوان المسلمون حُلّت هي الأخرى بسبب إنشائها ما يُفتَرَض أنَّه برلمان غير قانوني، وبالطريقة ذاتها أُلغِيَ القانون الجديد الذي يمنع كبار الشَّخصيات في عهد مبارك من تولي مناصب سياسيَّة.

ولاختصار قصّة طويلة؛ ألغى المجلس العسكري من خلال هذا الانقلاب ببساطة ستّة عشر شهراً من الانتقال السياسي، وبالتَّالي حرمان البلاد من البرلمان والدُّستور القابل للحياة. والآن بات المماليك المصريون يجمعون بأيديهم كلَّ السُّلطات التَّنفيذيَّة والتَّشريعيَّة، وكانوا يراهنون على الخوف الشعبي من المجهول لانتصار بطلهم شفيق، لكنَّ هذه المقامرة المُستَهتِرة جاءت بنتائج عكسية، حيث وصلت نسبة الإقبال الرسميَّة على الانتخابات يومي 16 و17 حزيران إلى 35%، بانخفاض 10% عن الجولة الأولى. ورفض العديد من الناخبين خائبي الأمل البديل المقدَّم لهم سواء كان إسلامياًّ أو عسكريّاً. وصبَّ هذا السُّخط الشَّعبي في مصلحة الشَّبكات المؤيدة للإخوان المسلمين، فَصَوَّتَ الثوّار السَّاخطون مثل أبو الفتوح أو غُنيم، لمرسي بغية إقصاء طنطاوي وزمرته العسكريَّة عن الحكم. وقبل إغلاق التصويت مباشرة، **أصدر المجلس العسكري "إعلاناً دستوريّاً" يقضي بمنح الجيش اليد العليا في أي نزاع مع الرئيس المستقبلي.**

وفي نهاية المطاف أُعلِن عن فوز مرسي بالانتخابات بنسبة 51.7% من الأصوات (13.2 مليون صوت، مما يعني 800 ألف زيادةً عن شفيق). وأقسم اليمين في 30 من حزيران 2012 أمام المحكمة الدستوريَّة العليا، واسترضى المجلس العسكري في أول خطاباته. وبمجرّد

استلامه مقاليد الحكم تحرّك الرَّئيس على وجه السُّرعة، ففي 9 تموز أعاد اللجنة الدستوريَّة المُنحَلَّة التي يهيمن عليها الإخوان، وبعدها بشهر، أجرى تعديلاً في الهرم العسكري، فعيَّن طنطاوي وعنان "مستشارين للرئيس" (وبهذا مُنِحَت قيادة المجلس العسكري الحصانة).

وأصبح عبد الفتاح السيسي قائد المخابرات العسكريَّة، وزيراً للدفاع، بينما رُقِّي صدقي صبحي لمنصب رئيس الأركان، واستُبدِل العديد من الجنرالات الكبار بنوّابهم (بمن فيهم مراد الموافي، الَّذي نُحِّي عن إدارة الشؤون المعنويَّة لصالح رفعت شحادة وعُوِّض بوظيفة عامَّة خالية من أي عمل حقيقي). وانخدع الإخوان المسلمون بوهم أنَّهم هزموا المماليك المصريين أخيراً، لكنَّ الدولة العميقة كانت منهمكة بتقويض حكم أوَّل رئيس منتخب ديمقراطيَّاً للبلاد.

عشرة شهور من الحرب الخفيَّة

أُعجِب المماليك المصريون بفكرة "تعليق" العملية الانتخابيّة في شهر حزيران عام 2012، كما فعل نظراؤهم الجزائريُّون في كانون الثاني سنة 1992. وكانوا مقتَنِعين بأنَّ تلاعبهم بالدستور جعلهم محصَّنين في مناصبهم. والأكثر أهميَّة، كانوا واعين تماماً بالمهمة الهائلة التي ستضطلع بها أي حكومة جديدة، مع وضع الاقتصاد المصري المزري، وربَّما كانوا مطمَئِنّين لترك الجبهات المحليَّة للسلطات المدنية المستعدة لدفع الثمن السياسي لإصلاحات مؤلمة طال انتظارها.

ووصف مصدر رئاسي طنطاوي وعنان بأنَّهما مُحاصَران في مكاتبهما وبأنَّ هواتفهما المحمولة معطَّلة، بينما السيسي الذي كان حتى ذاك الحين رئيساً للمخابرات العسكريَّة، كان يُقسِم اليمين الدستوريَّة وزيراً للدفاع في غرفة مجاورة. وحدثت تلك الحركة الجريئة في 12 آب 2012، بعد أيام قليلة من خرق أمني كبير في سيناء (قُتِل ستَّة عشر جندياً مصرياً على يد خليَّة جهاديَّة في رفح، ثم انتقلت هذه الخليَّة لمسافة 15 كم في الأراضي المصريَّة قبل أن تقضي عليها القوَّات الإسرائيليَّة بمجرد اجتيازها الحدود). ومن المنطقي أن يتحمل طنطاوي ورئيس أركانه مسؤوليَّة هذا الفشل، ولذا التزمت إسرائيل والولايات المتَّحدة الصمت عند عزل طنطاوي وعنان.

لكنَّ الصُّورة الموازية لطنطاوي وهو يخرج والسيسي وهو يدخل، رسمت صورة لضربة مرسي الاحترافيَّة، والتي يمكن أن تُفسَّرَ على أنَّها عملية تغيير لجيل الحرس القديم من المماليك المصريين. كان طنطاوي من مواليد سنة 1935 وعنان من مواليد سنة 1948، فاستُبدِلا بجنرالات شباب في نهاية الخمسينيات من أعمارهم. وعلى خلاف جيل أكتوبر سنة 1973، لم يكن لدى السيسي وأقرانه أي سجِّل قتالي. ووفقاً للأسلوب المملوكي العريق،

نقل السيسي مسؤولياته عن المخابرات العسكريَّة إلى زميله الجنرال محمد حجازي، الذي كانت إحدى بناته متزوجة من أحد أبناء السيسي.

سرعان ما سيُثبِتُ السّيسي الذي كان مُلحَقاً عسكريَّاً في العربيَّة السعوديَّة أنَّه ماكر في السياسة، حتى أنَّه خدع وسائل الإعلام المحليَّة والأجنبيَّة لتصديق أنَّه كان "إسلاميَّاً معروفاً"، وفي ذات الوقت، أبقى على قنوات مفتوحة مع المعارضة التي اجتمعت في جبهة الإنقاذ الوطني. كما حافظَ على حضوره بين كبار الشخصيَّات والمستفيدين من حقبة مبارك، الذين كانوا يوصَفون بالفلول تحقيراً لهم. وأخيراً وليس آخراً أبقى السِّيسي القوُّات المسلَّحة بعيدة عن الأمن المحلي، بينما أظهرت الحكومة الإسلاميَّة نوعاً من اللّامبالاة بانتهاكات حقوق الإنسان (خلال أوّل مئة يوم من رئاسة مرسي، حيث ذكرت تقارير مقتل 34 شخصاً على يد الشُّرطة وسُجِّلَت 88 حالة تعذيب). وهكذا بقي المجلس العسكري وراء الكواليس بينما تحمَّل الإخوان المسلمون كل اللوم، مما يدل على الذكاء والكفاءة.

كما كان هنالك سبب آخر لهذا التواري عن الأنظار؛ وهو إجراء التعديلات الملائمة وإعادة تسليح الدَّولة العميقة. هذا المفهوم الذي اكتسب أهميَّته من النِّقاش التّركي العام، بات نقطة شائعة للنقاش في الإعلام المصري خلال شتاء سنة 2012. عندما كان ناصر أو السَّادات أو مبارك في السُّلطة لم يكن ثمَّة حاجة للدولة التي يحكمها المماليك أن تذهب باتجاه التحوُّل للدَّولة "العميقة"، لكن أجبرت تظاهرات كانون الثاني سنة 2011 الكبيرة مجلس كبار الضُّباط على تغيير تسميتهم إلى المجلس العسكري، وعلى تملُّق "الشَّباب الثَّوري" واللَّعب بالألعاب السياسيَّة مع الأحزاب المُرخَّصَة حديثاً، وأبرَزُها حزب الحريّة والعدالة التَّابع للإخوان المسلمين.

لخَّص "إساندر الأمراني" -وهو واحد من أكثر مراقبي الوضع المصري خبرة- أداءَ المجلس العسكري خلال السَّنة الأولى من العمليَّة الثَّوريَّة كالتَّالي: "بغضّ النَّظر عن التَّقصير الكبير كان لأفعال الجيش تفسير آخر: وهو تعزيز "الدَّولة العميقة" التي تضعضعت كثيراً خلال

ثورة كانون الثاني 2011 (ثورة الخامس والعشرين من يناير)، وقد تطلَّب الأمر بعض الوقت لتعيد تثبيت قَدَمَيها". إنَّ حلَّ الحزب الرئاسيّ السَّابق والرَّفض العام لشخصيَّات حقبة مبارك أجبر المماليك على تشغيل الجانب العميق من خلال شراكات بديلة.

من الواضح أنَّ المؤسَّسة القضائيَّة كانت أحد الحلفاء لاحتواء الثَّورة وإجبارها على التراجع، كما لعبت دوراً كبيراً في تخريب عمليَّة الانتقال الديمقراطي بكلِّ الوسائل الممكنة. بينما الشريك الآخر غير المتوقع أبداً هو: البلطجيَّة الجامحون، فقد كان زعماء الحزب يستخدمونهم في أيام شباب الحزب الوطني الذي بات جثَّة هامدة الآن، وتسيطر أجهزة الأمن على هؤلاء الغوغاء الموالون بطريقة أو بأخرى وخصوصاً المخابرات العامَّة المدنية (التي يرأسها جنرال، عضو في المجلس العسكري).

هذا الحلف الثلاثي بين المخابرات العسكريَّة، والقضاء المسيَّس والعصابات الإجراميَّة التي نشأت بشكلٍ بطيء في مصر عامي 2011 و2012، يذكِّر بالثلاثيَّة الشنيعة التي كانت سمة الدولة التركيَّة العميقة خلال التسعينات. وفي كلتا الحالتين، كانت الأهداف الأُوْلى في البداية هي الحركات اليساريَّة (الكرديَّة أو التركيَّة في تركيا، "الشَّباب الثَّوري" في مصر). لكن في مصر، كان هؤلاء الشَّباب يمثِّلون أضعف الأعداء، مما جعل الحرب تتجه في النهاية ضدَّ التهديد الإسلامي.

وفي شهر حزيران من عام 2012، ألقت الدَّولة العميقة بكامل ثقلها وراء شفيق في الحملة الرئاسيَّة، لكنَّه خسر الانتخابات. مما ترك المماليك المصريين في حالة من الصدمة، وألقوا باللائمة على طنطاوي وعنان وموافي في هذا الفشل. كما يفسِّر هذا، السبب وراء عدم حدوث رد فعل قوي من أعضاء المجلس العسكري الآخرين بعد إطاحة مرسي بهذا الثلاثي. لقد ساعد مرسي عبر تخلُّصه من بعض كبار الضُّباط بقيَّة المجلس العسكري على امتصاص صدمات كانون الثاني 2011 وحزيران 2012 والعودة بقوَّة متجدِّدة.

لم يكن على السَّيسي سوى انتظار مرسي كي يرتكب الأخطاء، ولم يُضِع الرَّئيس المصري الوقت في هذا الخصوص، ففي 16 تشرين الثاني 2012 أرسل مرسي رئيس وزرائه هشام قنديل إلى قطَّاع غزَّة ليومين وهي تحت القصف بعد هجومٍ إسرائيليّ حمل الاسم الرمزي "عمود السَّحاب"، وقد ساهمت هذه الخطوة بشكل كبير في منع هجومٍ إسرائيليّ برِّي على القطَّاع الذي كان تحت سيطرة حماس، حيث جرى التوصُّل إلى وقف إطلاق نار برعاية مصريَّة في 21 تشرين الثاني، رغم أنَّ حماس وإسرائيل لم تتحادثا وجهاً لوجه.

واتصل باراك أوباما بشريكه المصريّ مرتين خلال أزمة غزَّة و"امتدح جهود الرئيس مرسي لسعيه إلى خفض التَّصعيد"، وقد اجتمعت هذه المباركة الأمريكيَّة مع ضغط التَّيار المتشدِّد من الإخوان المسلمين وأقنعت رئيس الدَّولة الإسلامي بأنَّه قد آن الأوان لحركة كبيرة. وهنا في 22 تشرين الثاني 2012، أصدر الرئيس "إعلاناً دستوريّاً" أعطاه سلطات استثنائيَّة وحصّنه من القضاء. وبعدها بأسبوع، أنهت اللجنة الدستوريَّة التي قاطعها الليبراليون مسودَّة الدُّستور الَّتي شرّعت كلّ مطالب الإسلاميين على وجه السُّرعة.

اتَّهم محمد البرادعي أحد قادة تجمع جبهة الإنقاذ الوطني مرسي بـ "تنصيب نفسه فرعوناً جديداً لمصر"، وتدفَّق عشرات آلاف المصريين في الحال إلى ميدان التَّحرير للتنديد بمرسي، وهوجِمَت مكاتب الإخوان المسلمين في الإسكندريَّة وعدَّة مدن أخرى. ففي دمنهور على سبيل المثال احتفى الإخوان المسلمون بأحد أعضائهم وعمره خمس عشرة سنة على أنَّه "شهيد" لأنَّه سقط وهو يدافع عن مقرِّ قيادة الحزب المحليَّة، لكنَّ المعارضة اتَّهمت عصابات محليَّة بالمسؤوليَّة عن جريمة القتل التي قسّمت المدينة بشدّة بين معارض لمرسي ومؤيّد له.

ما حدث في دمنهور تكرُّر في عدَّة أماكن أخرى في مصر، ولم يكن على الدَّولة العميقة سوى أنَّ تشجّع بكياسة الانقسام المتنامي الذي كان يعزل الإسلاميين في السُّلطة عن

الشَّعب، حتى أنَّه يمكن القول بأنَّها شاركت في التَّحريض على الجرائم. وعلى النَّقيض، أعلن السَّيسي دعوة لمصالحة وطنيَّة وتعهّد بأنَّ القوَّات المسلَّحة لن تدعم طرفاً ضدَّ طرف.

ألهب قرار مرسي بدفع مسودَّة الدُّستور الإخواني إلى الاستفتاء السِّياسة المصريَّة. وفي 5 كانون الأول 2012، اندفعت أمواج المتظاهرين إلى القصر الرئاسيّ في هيليوبوليس، وشُغِّلَت الدبابات لكنَّها بقيت مكانها، بينما تجمَّع الآلاف من أنصار الإخوان المسلمين للدفاع عن قصر مرسي وهاجموا المتظاهرين السلميين. استمرت الاشتباكات العنيفة طوال الليل، وقُتِل عشرة أشخاص على الأقلِّ بالرَّصاص الحي، ومعظمهم إسلاميُّون، وفي الإسماعيليَّة والسويس هوجِمَت مكاتب لحزب الإخوان المسلمين ونُهِبَت.

وفي اليوم التَّالي اتَّهم مرسي الذي هرب في جنح الليل من حصار المتظاهرين بأنَّهم "بلطجيَّة مأجورون"، وبنى هذا الادِّعاء على "اعترافاتهم"، معترفاً بأنَّ العشرات منهم اعتُقِلوا بشكل غير قانونيّ وتعرَّضوا لانتهاكات من أعضاء الإخوان المسلمين. كما أقام النَّاشطون الإسلاميُّون مركز اعتقال ميداني في إحدى بوابات قصر الرِّئاسة، فظهر مرسي بهذا بشكل متزايد على أنَّه قائد حزب يغطّي الأنشطة غير القانونيَّة لرفاقه الإسلاميين، بدلاً من الحكم كرئيس لكافة المصريين.

ناقضَ إعلان مرسي الدستوري في تشرين الثاني 2012 إعلان المجلس العسكري الدستوري في حزيران سنة 2012، لكنَّ المماليك المصريين المصريون هُزموا بالانتخابات بينما الإخوان المسلمون راهنوا على الانتصار من خلال الاستفتاء. وكانت نسبة المشاركة ما بين 15 إلى 22 كانون الأول 32.9%، مما يكشف الانخفاض المستمر والمحيّر في المشاركة الشعبية. لكن تمَّت الموافقة على الدستور بنسبة 63.8% من أولئك الذين صوَّتوا.

وثبت أنَّ الولاء الحاسم الَّذي كان مرسي يبني عليه سلطته هو في نفس الوقت قاتلٌ لشرعيته الشعبيَّة، فكلَّما اعتقد الإخوان المسلمون أنَّهم يتقدَّمون، كانت تزداد حالة

المواجهة بينهم وبين بقية الشَّعب. بل حتى السَّلفيّون الذين دعموا مسودَّة دستور الإخوان المسلمين؛ استَعدَتهُم تكتيكات مرسي الحزبية.

خفَّضَت المعارضة الليبرالية من آمالها، وأصبحت الآن تأمل بأن تنال ثلث المقاعد البرلمانية فقط في الانتخابات القادمة، بما يكفي لتعطيل أي تعديلات دستوريَّة (كان يجب الموافقة عليها من قِبَل ثُلُثَي أعضاء المجلس)، كما سقطت الدعوات المتكررة لإجراء "حوار وطني" على آذان صمَّاء، وذلك بسبب وجود ناشطين من الطرفين يشتبكون في الشوارع فيما يشبه عملية انتقام أعمى، ورفض مرسي صيغة حكومة الوحدة الوطنية التي كان البرادعي ينادي بها، والتي اعتقدت جبهة الإنقاذ أنَّها الطريقة الوحيدة للخروج من الأزمة.

أدّى المأزق السياسي وبيئة المواجهة إلى نضوج العوامل المثالية لعمل الدولة العميقة، وسيكون بوسع الجيل القادم بلا شكّ إعادة كتابة الأحداث بشكل يراعي التَّسلسل الزمني الحقيقي بالاستفادة من الوثائق، وربما يستفيدون من الأفلام المصوَّرة القديمة، ويكررون فيلم سبيرال[48] لأرماند ماتيلارد[49] حول الحملة المخطَّطة بعناية ضدَّ اتحاد الليندي الشَّعبي[50] في تشيلي سنة 1973.

وعند هذه المرحلة، يمكن للمرء الإشارة إلى المؤشِّرات المتعاقِبَة للتصعيد المتواصل والتخريب ضدَّ الإخوان المسلمين. وفي بلد تزدهر فيه نظريَّات المؤامرة، لن يكون من المناسب أن تحاول الاستثمار في سياق غير متصل بالمؤامرة. لكن مجرد التفكير في المراحل

---

[48] فيلم يعود لسنة 1976 من إخراج أرماندا ماتيلارد، حول الحملة المخططة بعناية ضد اتحاد الليندي الشعبي في تشيلي سنة 1973

[49] **أرماند ماتيلارد**: باحث اجتماعي بلجيكي ومعرف على نطاق واسع كباحث فرنسي يساري، وتتعلق أعماله بالإعلام والثقافة والاتصالات، خصوصاً في التاريخ وأبعاده الدولية.

[50] **اتحاد الليندي الشعبي**: حاولت حكومة الليندي الحفاظ على علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة، لكن عندما أممت تشيلي صناعة القصدير، قطعت واشنطن من معوناتها وزادت من دعم المعارضة.

المتعددة للتعبئة العسكرية، يدل بشكل واضح أنَّ معظم الاهتمام في ذاك الوقت كان موجَّهاً نحو المواجهة الحاسمة بين الإخوان والمجلس العسكري الذي انضم إليه السلفيون بعدها.

ولأسباب استراتيجيَّة واضحة بقيت قناة السويس على رأس أولويَّات المماليك، فهوجِمَت مقرّات الإخوان المسلمين مراراً وتكراراً في ذاك الجزء من البلاد، وشهدت بورسعيد مجزرة الألتراس الثوريين. وشهدت الذكرى السنويَّة الثَّانية للثورة المصرية في 25 كانون الثاني 2013 مظاهرات عنيفة ضد الإخوان، وخصوصاً في السويس، حيث كان الجيش ينتشر لـ"تأمين المنشآت الاستراتيجيَّة"، حيث ندد المتظاهرون روتينيّاً بـ "صبغ الدولة بصبغة الإخوان" (أخونة الدولة) وبادِّعاءات "استجداء الحكومة لقطر".

كانت قطر قد قدّمت بالفعل مساعدة ماليَّة سخيَّة لمصر، وضاعفت حزمة المساعدات من 2.5 مليار دولار إلى 5 مليار. لكن لم يكن يُنظَر إلى الإمارة الخليجيَّة على أنَّها شريك محايد فقط بل على أنَّها الراعي السياسي للإخوان المسلمين في العالم العربي برمَّتِهِ، وساهَمَ الاستقطاب السياسي المتزايد بين قطر والعربيَّة السعوديَّة -رغم أنَّهما ملكيّتان وهابيّتان- أيضاً في أزمات متكررة مع القاهرة والرياض، مما زاد من نفور السلفيين المدعومين من قبل الرياض من جماعة الإخوان المسلمين التي تدعمها قطر.

وفي اليوم التَّالي لأعمال الشَّغب في الذكرى الثَّانية للثورة، التهبت الأوضاع السياسيَّة بعد أن حكمت محكمة القاهرة بالإعدام على واحد وعشرين من سكَّان بورسعيد بتهمة المشاركة بمجزرة الألتراس. وقوبل الحكم القاسي، في بلد لم يُحاسَب فيه سوى قلَّة من المسؤولين الأمنيين في البلاد لمسؤوليّتِهِم عن قتل المتظاهرين خلال السنتين الماضيتين، بالغضب الشَّديد في بور سعيد.

وبعد النطق بالحكم مباشرة هاجمت عصابات مسلَّحة بأسلحة ناريَّة سجن بور سعيد حيث اعتُقِل المُدانون، كما تعرضت مخافر الشُّرطة للهجوم في أجزاء أخرى من المدينة. وفي ذاك المساء، قُتِل ما لا يقل عن ثلاثين شخصاً، من بينهم شرطيَّان. وعلى عكس السويس التي تحرّك فيها الجيش سريعاً بعد أولى الاشتباكات، بقي الجيش متوارياً. وفي 27 كانون الثاني 2013 فرض مرسي الغاضب حظراً للتجوال في السُّويس وبورسعيد والاسماعيليَّة.

تحدَّى السكَّان حظر التجوال علناً، معبِّرين عن سخطهم على الشُّرطة والإخوان معاً. وأرسل الجيش إشارات واضحة عن الطرف الذي يقف معه (كما أنَّهم نظَّموا مباراة بكرة القدم مع سكان السُّويس)، فانتشر شعار "الجيش والشَّعب يد واحدة" مجدداً، احتفاءً بالتَّحالف بين الشّعب والجيش، وذهب الآلاف من سكان بورسعيد أبعد بالتوقيع على عريضة تدعو الجيش صراحةً إلى إسقاط مرسي.

في القاهرة، أدَّت أحكام بورسعيد القاسية إلى استرضاء الألتراس، الذين خفّضوا من وتيرة هجومهم على الإخوان المسلمين. لكن سرعان ما ظهرت جماعة من الناشطين الملثَّمين يسمُّون أنفسهم الكتلة السوداء وكان عِداء هؤلاء موجَّهاً بالكامل ضدَّ الإسلاميين: "سنظل نقاتل حتى النصر، ما يعني أنَّ مرسي ونظامه يجب أن يرحلا، ولا يهمُّنا من يصبح رئيساً بعده، طالما أنَّه يهتم بالبلاد".

كانت تلك أوَّل مرة في حقبة ما بعد مبارك التي تظهر فيها قوة "ثورية" وتكون مجهولة الهويَّة وعدائيَّة تماماً اِتّجاه الإخوان. في بورسعيد بعد أسابيع من الاشتباكات بين العصابات المحلية والشّرطة، سيطر الجيش على المدينة بأكملها أوائل شهر آذار عام 2013. ورحّب السّكان بدخول الجيش، بينما راهن قادة المعارضة على مواجهة حاسمة بين الجيش والإخوان: "عاد الجيش إلى الطاولة ويجب أن نحذر من ترك الجيش يأكل الحلوى كلَّها، لكن لا شيء يمنعنا من استخدامهم لمنع الإخوان المسلمين من التهام الكعكة بأكملها".

وجرى لقاء سرّي في نادي ضبَّاط البحريَّة، بين كبار الجنرالات وقادة المعارضة، وخرج اجتماعهم بنتيجة جريئة: "إن استطاعت المعارضة وضع ما يكفي من المتظاهرين في الشَّارع فإنَّ الجيش سيخطو للأمام، وسيخلع الرئيس عنوة"، كما انضم المؤيدون لحقبة مبارك للمحادثات، بمن فيهم هاني ساري الدين محامي السَّجين أحمد عز، الذي يمثّل أحد أقطاب الرأسماليَّة التي كان يقودها جمال مبارك.

كان انضمام رجال الأعمال الأغنياء إلى التحالف ضدَّ الإخوان عاملاً حاسماً، فقد حاول مرسي يائساً إرساء اتفاق طويل الأمد مع صندوق النقدّ الدوليّ للحصول على قرض بقيمة 4.8 مليار دولار، لكن القبول باشتراط صندوق النقد بقطع الدعم الحكومي على السلع الأساسيَّة سيكون بمثابة انتحار سياسي للإخوان المسلمين. وهكذا كانت دوّامة الهبوط تهوي باستمرار بمقوّمات المعيشة للمصريين (نسبة البطالة عند الشباب، وارتفاع التضخم، مع انخفاض الأجور بنسبة 10 في المئة).

وبموازاة اجتماعات نادي ضبَّاط البحريَّة على أعلى المستويات، قام الجنرال شحادة الذي يدير المخابرات العامَّة بوظيفته اتجاه القاعدة الشعبية للمنظِّمين؛ "لقد حددوا الشباب المتعضين من دور مرسي ممن اعتقدوا أن الجيش ووزارة الداخلية كانت تسلِّم البلاد للإخوان المسلمين". وبدأت أولى الفصول منتصف آذار 2013، وبعدها بستَّة أسابيع، انطلقت حركة تمرُّد.

قرر محمد بدر وأربعة ليبراليين آخرين من الأعضاء المؤسسين أنَّ هدف الحركة هو جمع 15 مليون توقيع في عريضة تطالب باستقالة مرسي، وكان الهدف الذي وضعته الحركة لنفسها هو تحدي الشرعيَّة التي نالها الرئيس المنتخب من 13 مليون شخص صوّتوا لصالحه في حزيران من سنة 2012، فكانت هذه طريقة غريبة عن العمليَّة الديمقراطيَّة والمؤسَّسات، وأقلُّ ما يُقال هو أنَّه ما من أحد يمكن أن يتأكَّد من مصداقيَّة التوقيعات التي جُمِعَت على هذا النحو.

جاء مؤسسو تمرُّد الخمسة من المعارضة المتَّصلة بالبرادعي لمبارك، كما فعل وائل غنيم وأمثاله في ثورة يناير 2011. لكن ناشطي ميدان التحرير دعوا عندها إلى "ثورة" تامَّة الأركان، بينما كان هدف التمرد هو استرضاء جماعة مبارك، والكثير منهم دعم "تمرُّداً" ماليَّاً. وفي ذات الوقت، لم تكن جماعة كبيرة من الإعلام "المستقلّ" تهاجم حكم مرسي فحسب، بل شرعيَّته نفسها كرئيس منتخب، فوصفتها المدوَّنة العربيَّة بأنَّها "الآلة الإعلاميَّة المتصلّبَة التي كانت تحاول شيطنة إدارة مرسي ونزع شرعيَّته بغضِّ النَّظر عن أضراره"، وهنا شعر الإخوان المسلمون بأنَّهم تحت نيران جميع الأطراف وتصرَّفوا بشراسة مما أدَّى لزيادة عزلتهم السياسيَّة وحِدّة خطابهم.

وضع هذا السيسي وزملاءه المماليك في القلب من المشهد السياسي، تماماً حيث أرادوا أن يكونوا. وفي 15 أيَّار أصدر وزير الدِّفاع خمس رسائل، على صفحته على الفيس بوك، كانت محط مديح الطَّيف السياسي. الرسالة الأولى كانت إنكاراً قاطعاً لأي طموح شخصي: "شعار دعوة الجيش للحياة السياسيَّة مجدداً خطير للغاية، فقد يحوّل مصر إلى أفغانستان أو صومال أخرى". كما حذَّر السيسي الإعلام من أي هجوم على المؤسَّسة العسكريَّة: "الجيش يتابع ما يُنشَر عنه ولا يحب أن يرى ضباطه وجنوده موضع هجوم"، أي إتاحة المجال لكثير من حريَّة التعبير! لكنَّ قيادة الجيش كانت متحمّسَة أيضاً للتأكيد على أنَّ التصميم المملوكي الكبير لـ "مشروع تطوير قناة السويس" سيسير كما هو مخطَّط له تحت إشراف القوَّات المسلَّحة والمخابرات العامَّة.

وشعر مؤيدو مرسي بأنَّ كبار الضبَّاط سيبقون ملتزمين بمصالحهم الخاصَّة وموقفهم الحيادي، فأعلن أحد مسؤولي الإخوان المسلمين قائلاً: " نحن في الإخوان المسلمين، لم نصدّق أنَّ الجيش سيتحرّك ضدَّ حكومة أحيت الهيبة المصريَّة في الداخل والخارج". ومن المثير للاهتمام، أنَّ الناشطين المؤيّدين لمرسي كانوا يتحدَّثون عن هيبته وليس شرعيَّته

الديمقراطيَّة على أنَّها رصيده الرئيسي، وهذا ما أذِن بعد ذلك في تسريع اندلاع المواجهة الحاسمة.

الصَّيف الدامي

كانت حملة التمرُّد تعمل بسرعتها القصوى بدعم مفتوح من الشُّرطة والمسؤولين الحكوميين، وادَّعى النَّاشطون المعارضون لمرسي أنَّهم وصلوا لهدفهم بجمع 15 مليون توقيع، كما حُدِدَ يوم 30 حزيران 2013 للخروج في مظاهرات كبيرة، وقبل هذا الموعد النهائيّ الذي طال انتظاره، باتت لهجة السيسي أقلُّ ليونةً مما كانت عليه منتصف شهر أيَّار: "لدينا أسبوع يمكن فيه إنجاز اتّفاق كبير، هذا نداء بدافع حبّ الوطن لا غير"، وحثَّ وزير الدِّفاع على "التَّفاهم والاجتماع والمصالحة الحقيقيَّة"، قبل أن يضيف في تهديد غامض أنَّ الجيش "لن يبقى صامتاً بينما تنحدر البلاد إلى صراع تصعُب السيطرة عليه".

وفي 29 حزيران من سنة 2013، أعلنت حملة التَّمرد أنَّها جمعت 22 مليون توقيع وهو رقم لا يمكن التحقق منه. وفي اليوم التَّالي، نزل ملايين النَّاس إلى شوارع مصر، والتُقطَت صور مثيرة للإعجاب من الجو بالطَّائرات العسكريَّة (كما أدَّت القوَّة الجويَّة أعمالاً استعراضيَّة، فرسمت قلوباً بالدخان والعلم المصري فوق المتظاهرين)، ولم يُبدِ مرسي أيُّ إشارات للتراجع، رغم أنَّ "اليد الواحدة" لتحالف الجيش مع التمرُّد أصبحت الآن تحيط بعنقه.

في الأول من حزيران سنة 2013 وجَّه السيسي إنذاراً مدَّته 48 ساعة إلى مرسي، يحثه فيه على التوصُّل إلى اتِّفاق مع المعارضة، ودعا محمود بدر بالنيابة عن حركة التمرُّد الجيش علناً للتصعيد، بينما كان ثمَّة إشارات قويَّة تدل على أنَّ الجيش كان مستعدَّاً للتحرُّك في كافَّة الأحوال، وفي 3 تموز قابل السيسي ثلاثةً من مؤسِّسي التمرُّد، مما أثار غضب الآخرين،

وبعدها مباشرة اعتَقل الجيش أوَّل رئيس مصري منتخب ديمقراطيَّاً وعزله عن العالم الخارجيّ، في الوقت الذي استُهدِف فيه قادة الإخوان المسلمين في حملة شعواء.

وباستمرار وصفت حملة تمرُّد الانقلاب العسكريّ على أنَّه "ثورة"، بينما أعلن السِّيسي في أسلوب أورلياني[51] صميم، أنَّه لم يزل غير طامع في السُّلطة، في ذات اللَّحظة التي كان ينتزعها فيها بوحشيَّة: "لم تتمكن القوَّات المسلَّحة من إغماض أعينها عن الحركة الشعبيَّة ومناشدات الجماهير لها الَّتي تناديها للَّعب دور وطنيّ، وليس دور سياسيّ، كما أنَّ القوَّات المسلَّحة ستكون أول من يعلن ابتعاده عن السياسة".

وفي الوقت الَّذي كان فيه السِّيسي يتشدَّق بوعوده المتكرِّرة بـ "البقاء بعيداً عن السياسة"، ذهب السِّيسي للتحذير الصَّريح: "الجيش سيواجه بكلِّ ما أوتي من قوَّة بالتعاون مع وزارة الداخليَّة، أي تعكير للسلم العام". وهنا ذهب حُلم ميدان التحرير حول جيش يدافع عن الشَّعب ضدَّ الشُّرطة، فقد اتَّحد الكيان الأمنيّ بأكمله ضدَّ المعارضة. وأُذِيعَ هذا البيان العام على الهواء وفقاً للتسلسل الهرمي من قيادة الجيش إلى القضاة الذين يحيطون بالسِّيسي، إلى جانب شيخ الأزهر وبابا الكنيسة القبطية، وقائد جبهة الإنقاذ المعارِضة.

أيّد محمد بدر انقلاب السِّيسي تأييداً تاماً بالنيابة عن حملة التمرُّد، على خلاف إرادة قطَّاع واسع من النَّاشطين ممن أملوا حلَّاً سلميَّاً، بينما صُدم واحد من المؤسِّسين الخمسة لحملة التمرُّد فقال: "ما بثَّه التلفزيون الرسميّ كما لو أنَّ الجيش كتبه، لقد هدد الإخوان المسلمين،

---

[51] **جورج أورويل** كاتب روائي كبير، تناولت روايته بعنوان "1984" عالما يهيمن عليه الأخ الكبير ويسمي الأشياء بعكس تسمياتها (وزارة الحرب تصبح وزارة السلام، ووزارة الحقيقة هي وزارة الإعلام وعملها تضليل الناس والكذب عليهم في كل شيء من أسعار الشوكولا حتى أخبار الحرب، وكانت الدولة ترفع شعار: الحرب هي السلم، الحرية هي العبودية، الجهل هو القوة) ويقوم بتحديث فوري للتاريخ يُحدد فيه العدو والصديق في كل مرة وفقاً لما يناسب مصلحة الحزب الحاكم، في عالم لا يملك فيه أحد حق التفكير في الاعتراض أو الإنكار، فشرطة الفكر لهم بالمرصاد.

فقال لهم أنَّه سيستخدم القوَّة عند الضرورة". الجدير بالذِّكر أنَّ فترة التهاون مع حركة تمرُّد لم تدم طويلاً، فقد كانت قصيرة، تماماً مثل الإنذار الذي وجهه السِّيسي لمرسي.

أصبح عدلي منصور الَّذي عيَّنه الرَّئيس المخلوع رئيساً للمحكمة الدستوريَّة العليا في شهر أيار 2013 رئيساً مؤقتاً، وسرعان ما اختار زعيم المعارضة البرادعي نائباً له. وجمعت هذه الجبهة المدنيَّة كل القوَّة الحقيقيَّة بأيدي السِّيسي الذي أعلن تعليق العمل بالدُّستور. أمَّا انقطاع الكهرباء ونقص الغاز المنزليّ الذي فاقم من تآكل شعبيَّة مرسي، فقد اختفى الآن بسرعة ممَّا يؤكد فرضيَّة عمليَّة زعزعة الاستقرار المنظَّمة. وعيَّن السِّيسي شحادة كمستشار أمني لمنصور ووضع مكانه في إدارة المخابرات العامَّة أحد أقرب رفاقه: الجنرال محمد فريد طنطاوي الذي كان مستشار السِّيسي عندما كان رئيساً للمخابرات العسكريَّة، وكان بعد 2004 رئيساً لهيئة الرقابة الإداريَّة، حيث كان هذا العنوان (الرقابة الإداريَّة) الَّذي يوحي بصفة الحياد غطاءً لمكتب سريّ أنشأه ناصر، وحافَظ على جهاز الأمن متماشيَّاً مع ما يُسمى "حملات مكافحة الفساد".

كان مرسي قد طرد تهامي في أيلول من عام 2012، بعد اتِّهامات متكرِّرة عن تستُّره عن تجاوزات ماليَّة كبيرة بالنيابة عن مقرَّبين من مبارك، بما في ذلك عائلة الرئيس. ووصف أحد الدبلوماسيين الغربيين تهامي بأنَّه "الأكثر تشدُّداً والأكثر تعصُّباً، وتحدَّث كما لو أنَّ ثورة عام 2011 لم تحدث أبداً". ودلَّ تعيين تهامي بأنَّ السِّيسي لم يكن ينظر جدِّيَّاً في إجراءات صارمة ضدَّ الإخوان المسلمين فحسب بل في اجتثاثهم بعد إتمام الانقلاب.

في الخامس من تموز سنة 2013، قُتِلَ خمسة وعشرون شخصاً خلال اشتباكات بين مؤيِّدين للسِّيسي ومناوئين له، وتجمَّع الآلاف من مؤيِّدي الرَّئيس السَّابق في اعتصام مفتوح أمام نادي الحرس الجمهوريّ، شمال شرق القاهرة، حيث ظنُّوا أنَّ مرسي مُحتَجَز. ولكن قبل فجر 8 تموز هاجم الجيش والشُّرطة الاعتصام بالذخيرة الحيَّة، ممَّا أدَّى لمقتل واحد وخمسين شخصاً على الأقلِّ، ولم تكلِّف وسائل الإعلام المحليَّة نفسها عناء نقل خبر المجزرة. وبعدها

بساعات قليلة، أعلن منصور "إعلاناً دستوريَّاً" يمهِّد الأرضيَّة لوضع مسودَّة دستور جديد، وبعدها ستُنَظَّم انتخابات تشريعيَّة جديدة، قبل الانتخابات الرئاسيَّة. كان واضحاً تماماً أنَّ "الرئيس المؤقَّت" مجرَّد متحدِّث بلسان السِّيسي، فحتى نائب منصور لم يُبلَّغ بمثل هذا الإعلان، كما بقي الجيش بوضوح فوق القانون في هذا الإعلان.

في دمشق هنّأ بشار الأسد السِّيسي بحرارة لإطاحته بمرسي (كان أحد آخر قرارات الرَّئيس الإسلاميّ هو قطع العلاقات الدبلوماسيَّة بنظام الأسد، لكنَّ العلاقات استؤنِفَت مباشرة بعد الانقلاب). وفي الجزائر أيضاً قدَّم بوتفليقة وحكومته الدَّعم الكامل لانقلاب السِّيسي. أمَّا أيقونة الثَّورة اليمنيَّة (والحائزة على جائزة نوبل عام 2011) "توكل كرمان" فقد منعتها السُّلطات العسكريَّة من دخول مصر، فكانت هذه إشارة واضحة لدعم علي عبد الله صالح، حتى بعد سنة ونصف من مغادرته المكتب الرئاسيّ في صنعاء.

وأعلنت كل من العربيَّة السعوديَّة والإمارات العربيَّة المتَّحدة والكويت عن حزمة مساعدات استثنائيَّة بقيمة 12 مليار دولار لمصر السِّيسي. أمَّا قطر -الدَّاعم الماليّ الرئيسيّ للإخوان المسلمين، وخصوصاً في مصر- فقد أصبحت موضع ذم في إعلام القاهرة، واتُّهِمَت قناة الجزيرة ومقرُّها في الدَّوحة بتضليل الشَّعب المصريّ نيابة عن الإخوان. وبهذا تمكَّن المماليك المصريُّون من حيازة إجماع زملائهم السوريين والجزائريين مع السَّخاء غير المحدود للعربيَّة السعوديَّة وحلفائها الخليجيين.

في 26 تموز 2013 دعا السِّيسي "الشَّعب المصريّ" لإظهار دعمهم لكفاحه ضدَّ "إرهاب" الإخوان المسلمين، فنزل الملايين إلى الشَّوارع ذاك اليوم، واحتفوا كذلك بذكرى انقلاب الضبَّاط الأحرار سنة 1952 (ثورة يونيو)، بينما قُتِل العشرات في اشتباكات مع مؤيِّدي الإسلاميين، وأُقيم "متحف للثَّورة" في ميدان التحرير، لكنَّه كان مخصَّصاً لعرض صور الكفاح ضدَّ الإخوان المسلمين فقط، تحت قيادة ناصر والسَّادات والسِّيسي.

وبعيداً عن ميدان التَّحرير الذي طُرِدوا منه، بدأ عشرات الآلاف من المتظاهرين المؤيِّدين لمرسي بالتجمُّع مع عائلاتهم في اعتصامين جماهيريَّين، الأول في ميدان رابعة العدويَّة في مدينة نصر، والثاني في ميدان النهضة، قرب جامعة القاهرة، وكانوا يطالبون بعودة مرسي إلى السُّلطة. وحاول وزراء خارجيَّة الولايات المتَّحدة (جون كيري) والاتِّحاد الأوروبي (كاثرين آشتون) التوسُّط لمواصلة "الحوار الوطني" بين معسكر السِّيسي ومعسكر مرسي. لكن في السَّابع من شهر آب رفض النِّظام الجديد تقديم أي تنازلات وبالتَّالي انتهاء أي آمال بوساطة دوليَّة.

وبعدها بأسبوع جرى فضُّ الاعتصامين بالقوَّة مما أسفر عن مقتل المئات في رابعة العدويَّة، وأدَّت العربات المدرَّعة والقنص العشوائيّ إلى فضِّ التجمُّعات بكلفة بشعة، واستنكرت "هيومان رايتس ووتش" ما اعتبرته: "أخطر حوادث القتل الجماعيّ خارج نطاق القانون في التَّاريخ المصريّ الحديث". ومن 14 إلى 18 آب 2013، قُتِل المزيد من المدنيِّين أكثر مما قُتِل في الأيام الثمانية عشر من ثورة يناير 2011 (على الأقل 928، مقارنة بـ 846 سنة 2011)، وسقط معظم الضحايا في القاهرة، بينما انتقم النَّاشطون الإسلاميُّون من المواطنين الأقباط ومبانيهم (هوجِمَت خمس وعشرون كنسية في عشر محافظات من أصل المحافظات المصريَّة السَّبعة والعشرين يومي 14 و15 آب). كما وُجِدَ دليل على مقاومة مسلَّحة لعمليَّة الفضّ، فقد قُتِل عدد من الشُّرطة خلال هذه الأيام الخمسة الدامية يفوق بثلاثة أضعاف العدد الذي سقط في كانون الثاني سنة 2011.

استقال البرادعي من منصبه كنائب للرئيس احتجاجاً على المجزرة، لكن سرعان ما رُفِعَت دعوى قضائيَّة عليه تتَّهمه بـ "خيانة ثقة الشَّعب". وعرف البرادعي من مصادر مباشرة كيف عمل القضاء كمخلب قطّ للقوَّات المسلَّحة، وهذا ما جعله يغادر مصر. لقد قامت ورقة التِّين الليبرالية بالمهمَّة المطلوبة التي تخدم الانقلاب العسكريّ كما يراها السِّيسي، والآن يمكن التخلُّص منها تماماً. وأجرى جنرال في الشُّرطة مقابلة علنيَّة مع صحيفة اللوموند

الفرنسيَّة وكان صريحاً: "نحتاج ستَّة شهور لتصفيَّة أو سجن كلُّ الإخوان المسلمين. ليست مشكلة لنا، فقد قمنا بهذا من قبل في التسعينات". وأضاف "يجب أن نعتقل أو نقتل قادتهم، ثلاثون قائداً وخمسمئة عضو من الصَّف الثَّاني، ثم سيذهب البقيَّة للبيت". وقد زجَّت الشُّرطة والجيش بكلِّ ثقلها في هذه "الحرب"، مع وضع صلة دائمة بين جماعة الإخوان الشرعيَّة حتى ذلك الحين والجماعات الجهاديَّة الَّتي كانت قد هُزِمَت قبلها بعقدين.

يمكن للمرء أن يتساءل فيما إن كانت سلبيَّة المجتمع الدوليّ في أعقاب المجزرة المصريَّة قد أقنعت بشار الأسد بتصعيد الحرب ضدَّ شعبه طالما أنَّه لن يتحمَّل عواقب وخيمة، ففي السَّاعات الأخيرة من 21 آب 2013، قصفت قوَّات مواليَّة للنظام الأحياء الَّتي يسيطر عليها الثُّوار في دمشق بمزيج من الصَّواريخ التي تحمل غازات سامَّة وأخرى تقليديَّة. مما أسفر عن سقوط 1400 قتيل، معظمهم قُتِلُوا بفعل الغازات السَّامَّة. لقد رفض كل من سيسي مصر مع بوتفليقة الجزائر اتِّهامات جرائم الحرب الموجَّهة للديكتاتور السُّوري ووقفوا بحزم في معارضة أي "عدوان على سورية"، كما تعهّد المماليك برصِّ صفوفهم لحماية أحدهم بغضِّ النَّظر عن بشاعة المجازر التي ارتكبها. لكن من الملفت للانتباه أنَّ السِّيسي لم يخجل من التنكُّر لداعميه الخليجيين الكرماء عندما أعلن عن تضامنه مع زميله المملوكي في دمشق.

في مصر سرعان ما تجاوزت آليَّات القمع هدفها الأوّليّ، فاعتُقِل 2000 ممن يُشتَبه بانتمائهم للإخوان في غضون أسبوع. وفي 23 أيلول سنة 2013، أعلنت وزارة العدل المصريَّة جماعة الإخوان المسلمين جماعة غير قانونيَّة وتحفَّظت على كافَّة ممتلكاتها. وبعدها بأسبوعين تجمَّع حشد من المؤيّدين للسِّيسي واحتفلوا بالذكرى الأربعين لـ "حرب أكتوبر" في ميدان التَّحرير، فقُتِل عشرات المتظاهرين المؤيِّدين لمرسي عندما حاولوا الوصول إلى ميدان التَّحرير، ولم تأتِ وسائل الإعلام المحليَّة على ذكر حمام الدَّم هذا إلا مروراً يسيراً. والميدان الذي ارتبط بثورة ضدَّ مبارك بات الآن بالكامل تحت سيطرة المماليك المصريّين.

السِّيسي النَّجم

"نحن نثق بالسِّيسي"[52]، هذه اللَّافتة رفعها رجل مؤيِّد لوزير الدِّفاع المصريّ يبلغ من العمر نحو 50 سنة في القاهرة، وقال في تشرين الأوَّل من سنة 2013: "السِّيسي هو الأفضل، فقد عرف كيف يخلِّصنا من الإخوان المسلمين وكيف يواجه الولايات المتَّحدة"، وهنا يتضح أنَّ الفكرة -الشيزوفرينية الَّتي تقول أنَّ الجيش المصري كان أنموذجاً يُحتذى به في الصمود بوجه أمريكا- قد انتشرت بسرعة. تماماً كما انتشرت في نفس الوقت نظريَّات المؤامرة التي تصف الإخوان المسلمين بأنَّهم دمية بيد المخابرات الأمريكيَّة. بينما ذهب متحدِّث باسم المجلس العسكريّ أبعد من هذا مهدداً على التلفزيون الرسميّ بـ "ذبح الأمريكان في الشَّوارع" إن آذوا السِّيسي بأيِّ شكل.

كان الهوس بالسِّيسي ينتشر انتشار النَّار في الهشيم في مصر التي نسيت رئيسها الاسمي منصور، في الوقت الذي كتبت فيه صحيفة الأهرام شعراً تحتفل فيه بالجنرال المخلِّص: "نعم حط النسر، ريشه البرونزيّ والذهبيّ مثل أشعَّة الشَّمس، يخفي النَّار المتوقِّدَة، إنَّه لا يواجه العالم بالشَّجاعة البرَّاقة فقط بل بنظرته الرقيقة"، بينما ظهرت القمصان والملصقات والأكواب والهدايا التذكاريَّة الَّتي تحمل صورة السِّيسي وكأنَّها مذهب جديد لعبادة الأشخاص يكتسح مصر.

لكن لا يمكن للبطل أن يصبح بطلاً إلا بوجود الشِّرير، وهو الرَّئيس المخلوع مرسي الذي بقي يدَّعي أنه الرَّئيس الشَّرعيّ من وراء قفص الاتِّهام، غير أنَّه قد أصبح يتَّهم الآن بالتجسُّس لصالح قطر، وبالتَّآمر مع حركة حماس، وعلى رأس كلّ هذه الاتِّهامات تأتي تهمة التَّحريض على القتل وتخريب الاقتصاد. وفي الوقت ذاته، أُطلِق سراح مبارك الذي امتدح السِّيسي في مقابلة سريعة: "الشَّعب يريد السِّيسي وإرادة الشَّعب يجب أن تُنفَّذ"،

[52] على غرار عبارة "نحن نثق بالله" المكتوبة على الدولار الأميركي.

وهنا اتَّضح أنَّ نجوم حقبة مبارك قد اصطفُّوا وراء السِّيسي، بينما أجرى رجال الأعمال المنفيُّون اتِّفاقات تسوية (تسوية تُهَم الفساد مقابل تعويض ماليّ) كي يعودوا إلى وطنهم.

تواصلت الحملة المسعورة ضد الإخوان المسلمين، بل وامتدّت إلى بقايا "الشباب الثوري" الذين رفضوا الانضمام إلى نادي المؤيّدين للسِّيسي، وبما أنَّه لا التَّيار الإسلامي ولا المتظاهرين اليساريِّين سقطوا في فخِّ العنف المسلَّح، فقد رُبِطوا تلقائيَّاً بالتَّهديد الجهاديّ المتزايد. وأطلق الجيش المصري حملات ضخمة ضدَّ الجهاديِّين في شبه جزيرة سيناء، تحت الأسماء الرمزيَّة: "النسر" في آب سنة 2011، و"سينائي" في آب سنة 2012 و"عاصفة الصحراء" في آب عام 2013. ولم توقِف هذه الأعمال عمليات التَّطهير في صفوف الجيش فحسب بل زادت من كراهية البدو المحليين وعززت القاعدة الشَّعبيَّة للجماعات الجهاديَّة.

ظهرت جماعة أنصار بيت المقدس كأقوى جماعة من هذه الجماعات، وهي تنشط بالأصل في سيناء، وتعتبِرُ إسرائيل عدوَّها الأوَّل، غير أنَّها بدأت بشكل متزايد بمهاجمة قوَّات الأمن انتقاماً لما سمَّته "جرائم الأمن"، لتوسُّع الجماعة من عملها وصولاً إلى قلب القاهرة، حيث هاجمت وزير الداخليَّة محمد إبراهيم، في الخامس من أيلول 2013، لكنَّه نجا من محاولة الاغتيال، وفي 24 كانون الأول ادَّعت جماعة أنصار بيت المقدس مسؤوليَّتها عن هجوم انتحاريّ على مخفر للشُّرطة أدَّى لمقتل ستَّة عشر شخصاً في المنصورة في دلتا النِّيل التي تبعد 120 كم شمال القاهرة.

وفي اليوم التَّالي، (أي في يوم 25 كانون الأول)، أُعلِنَت جماعة الإخوان المسلمين رسميَّاً تنظيماً إرهابيَّاً، وبهذا انضمَّت مصر إلى نادي الدول التي صنَّفت جماعة الإخوان المسلمين التي تُعتَبر مَنبَتَ الجماعات الإسلاميَّة على أنَّها إرهابيَّة، مثل إسرائيل (اتِّجاه حماس)، سوريَّة (الَّتي يُعاقب مواطنوها بالإعدام لمجرد انتمائهم للإخوان المسلمين منذ سنة 1980)، والعربيَّة السعوديَّة والإمارات العربيَّة المتَّحدة (في تصعيد لعدائهم مع جماعة الإخوان المسلمين

الصديقة لقطر)، كما ادَّعى الأمن المصريّ أنَّ لديه دلائل على ارتباطات بين الإخوان المسلمين وجماعة أنصار بيت المقدس، لكنَّ هذه الادِّعاءات لم تثبُت.

وضعت لجنة دستوريَّة مكوَّنة من خمسين عضواً مسودَّةً لدستور جديد، هو الثَّالث منذ سقوط مبارك، فاستُبدِلَ مفهوم "النِّظام المدنيّ" بـ "الحكومة المدنيَّة" (مما يترك السَّيطرة الكاملة للجيش)، وكان النص يصلح بأن يكون "وصفة لحرب أهليَّة" حسب أحد مراكز الأبحاث الفكريَّة الأوروبيَّة، بينما وصف الباحث السِّياسي "ناثان براون" النِّظام الجديدَ بـ "دولة أمنيَّة بوجه ديمقراطيّ"، إذ أنَّه "يمنح المحاكم العسكريَّة الحق في محاكمة المدنيين" و "الميزانيَّة العسكريَّة مستقلَّة تماماً عن العمليَّة السياسيَّة".

في 14 و15 كانون الثاني 2014، تمت الموافقة على الدُّستور بنسبة مشاركة رسميَّة وصلت إلى 38.6 بالمئة (بالمقارنة مع نسبة 32.9 بالمئة في كانون الأول سنة 2012)، وبموافقة الأغلبيَّة السَّاحقة بنسبة 98.1 من الأصوات (بينما كانت نسبة الموافقة في عهد مرسي 63.8 بالمئة). أمَّا السلفيُّون الذين وافقوا على مسودَّة الدُّستور في عهد الإخوان، فقد دعموا دستور الطغمة العسكرية في مقامرة يطمعون فيها بأنَّ الجيش يحتاج لشريك إسلامي مخلص. وفي الحقيقة، لقد تكرَّرت الهجمات على المسيحيين والشِّيعة والملحدين في حكم السِّيسي، حيث كان السَّلفيُّون أكثر طائفيَّة من الإخوان المسلمين.

بعد الاستفتاء على الدُّستور بفترة قصيرة، رقّى منصور (الرَّئيس اللّيِّن الطيّع) السِّيسي إلى رتبة مشير. وصرَّح المجلس العسكريّ حول نتيجة الاستفتاء بأنَّ "الطَّلب الشَّعبي للسِّيسي هو بمثابة أمر"، ثمَّ بشكل طبيعيّ، تبع هذا الاستعراض المهمّ للمسار المملوكيّ ترشيح "السِّيسي الخارق" رسميَّاً، ولم يعد أحد يتحدَّث الآن عن إجراء الانتخابات البرلمانيَّة قبل الرئاسيَّة، على عكس ما وعد به السِّيسي نفسه بعد الانقلاب.

خلال الفترة التي تسبق الانتخابات، أبدى القضاء تعاطفه معي السِّيسي بشكل واضح، وهو الَّذي كان له دور حاسم في تخلُّص الأخير من مرسي، كما طُهِّرَت وزارة العدل من كل المتعاطفين مع الإسلاميين، وحكمت محكمة المنيا بإعدام ما لا يقل عن 529 ممن تدَّعي أنَّهم إسلاميُّون في شهر آذار من سنة 2014 (ثمَّ خففت الحكم على 492 متَّهم إلى السِّجن مدى الحياة)، ثم حكمت بنفس الحكم على 683 منهم في الشَّهر التَّالي. وقد كان لهذه المأساة السَّاخرة من العدالة ارتداداتٌ على مستوى العالم، لكنَّ هذا لم يحرِّك شعرة في السِّيسي وداعميه.

وفي الوقت ذاته، كان الجيش يستلم بشكل مباشر - دون مناقصة رسميَّة- مشاريعاً بملايين الدولارات تموِّلها الإمارات العربيَّة المتَّحدة، تتراوح ما بين صوامع الحبوب الضخمة إلى برامج الإسكان الضخمة (40 مليار دولار لبناء مليون وحدة سكنيَّة لشركة آرابتك ومقرُّها في دبي)، كما أعطيت كلّ من وزارات الصِّحة والنَّقل والإسكان والشَّباب تفويضاً لوزارة الدِّفاع لعمل مشاريع بنية تحتيِّة طموحة، وكان أقطاب حقبة مبارك متنبِّهين أنَّهم يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار مطالب رجال الأعمال ممن يتشاركون أعمالهم التجاريَّة مع كبار الضبَّاط.

استقال السِّيسي من وزارة الدِّفاع، وتقاعد من رتبته السَّابقة كمشير، وذلك كي يحظى بوهم الترشيح "المدني"، غير أنَّه لم يقم بحملة انتخابيَّة أبداً، بسبب تواضعه الفطريّ رسميَّاً، وربما لأسباب أمنيَّة في الحقيقة (كان التهديد الجهاديّ يتعاظم حقيقةً، بدلاً من أن ينخفض)، بينما كان منافسه الوحيد الناصري حمدين صباحي، قد مُنع من إجراء حملة حقيقيَّة، لا سيما بعد مقاطعة الإعلام لبرنامجه الانتخابيّ ولأدائه. وحُدِدَت الانتخابات الرئاسيَّة بيومي 26 و27 أيار سنة 2014، لتكون المشاركة هزيلة للغاية في اليوم الأوَّل لدرجة أنَّ الحكومة ارتاعت وأعلنت يوم 27 أيار عطلة عامَّة، وأغلقت المحلَّات التجاريَّة، وشجَّعت القطَّاع

العَّام على ترك موظفيهم يذهبون للتصويت مهدِّدة المقاطعين بالغرامات. وبما أنَّ الإقبال بقي هزيلاً، مُدِّدَت الانتخابات ليوم ثالث، وقُدِّمَت المواصلات المجانيَّة للمُنتَخِبين.

في هذه الظُّروف تبدو نسبة المشاركة 47.5 بالمئة الرسميَّة غير صحيحة على الإطلاق، رغم أنَّ الإعلام الرسميّ ادَّعى أنَّ نسبة المشاركة كانت 35 بالمئة ثم رفعها إلى 40 بالمئة في السَّاعة الأخيرة من التصويت، بينما تبيَّن أنَّ نسبة 4 بالمئة من الأصوات هي في الحقيقة غير صالحة، ممَّا يعني أنَّ عدداً كبيراً من المُقتَرِعين أُجبِروا على التَّصويت وتصرَّفوا بدافع المناكدة. وتمكَّن صباحي من الوصول إلى نسبة 3 بالمئة من الأصوات المسجَّلة، مقارنة بـ97 بالمئة للسِّيسي، لكنَّ هذا التكريس لرئاسة السِّيسي المشوَّهة قد حمل كافة السِّمات المخزية لاستفتاءات مبارك.

لم ينتظر الرَّئيس المنتخب طويلاً قبل أن يعلن للشعب المصري أنَّ عليهم أن يستعدُّوا للتضحيَّة لجيلين قبل أن يستردِّ اقتصاد البلاد عافيته. وفي تموز سنة 2014، اتَّخذ خطوة واضحة بإعلان تخفيض مستمر للدَّعم على الوقود (وهو ما يمثِّل 20 بالمئة من إجمالي الإنفاق الحكومي)، كجزء من خطَّة شاملة لتقليل الدَّعم العام. ثم ازداد الطين بلَّة عندما تفاقمت الأحداث وبدأت عمليَّة تقنين الكهرباء في ذاك الصَّيف السَّاخن، لتصبح فقط لِستِّ ساعات في القاهرة وأحياناً مرَّتين في مصر العليا،[53] بينما اعترف الوزير بالوكالة أنَّ الوضع في مصر ربَّما سيبقى غير مرضٍ للسَّنوات السِّت القادمة، حتى تحدث استثمارات واسعة النطاق في محطَّات الطَّاقة الجديدة وحتى تؤتي الطاقة الشَّمسية المتجددة أُكُلَهَا. لكنَّ الكمّيّات الزائدة من الماء قد صُرِّفَت لتوليد مزيد من الطَّاقة الهيدروكهربائية، ممَّا جعل الجفاف خطراً مُحدِقاً.

[53] **مصر العليا** أو صعيد مصر أو الوجه القبلي، هي المنطقة التي تقع في الجزء العلوي من أراضي نهر النيل وتمتد ما بين رافدي نهر النيل بين النوبة ومصب النهر.

واجهت الرَّئيس (المشير سابقاً) مشكلة عدم القدرة على كبح جماح العنف الجهادي، حيث برَّر القمع العسكري لجماعة الإخوان المسلمين رغم فوزهم بالانتخابات لجماعة أنصار بيت المقدس وغيرها من الفصائل - مثل أجناد مصر- أنَّ الخيار الوحيد للعمل ضدَّ "الكفَّار" هو اللُّجوء إلى الجهاد المسلح، فاستهدفوا القوى الأمنيَّة، وكذلك المنشآت السياحيَّة، مما فاقم انهيار القطَّاع السياحيّ الذي كان يمثِّل المصدر الرئيسيّ للنَّقد الأجنبيّ خلال العقد السَّابق.

ولثلاثة أيام متتاليَّة في شهر كانون الثاني من سنة 2014، ضربت أنصار بيت المقدس ثلاثة مواقع مختلفة، بسلسلة من التَّفجيرات في القاهرة، مع إسقاط طائرة مروحيَّة في سيناء، وكمين قاتل لحافلة عسكريَّة، في الوقت الَّذي ردَّ فيه الجيش بشكل متزايد بالغارات الجويَّة في شبه جزيرة سيناء، فزادت هذه القبضة الفولاذيَّة ضدَّ السكَّان المحليين مع الاعتقالات الجماعيَّة والتهجير القسري من عداء البدو للقوى الأمنيَّة. وهكذا، على سبيل المثال، باتت قبيلة السواركة جنوب رفح أكثر دعماً لأنصار بيت المقدس.

إن اعتبار القبائل المحليَّة الجيشَ المصري على أنَّه قوَّة احتلال قد عزز التصوُّر لدى الجماعات الجهاديَّة على أنَّها حامية لهذه القبائل، وفهمت إسرائيل الخطر جيداً فسمحت للقوَّة الجوّيَّة المصريَّة بدخول منطقة الحدود للمرَّة الأولى منذ عام 1967. لكن نسبة متزايدة من الهجمات الجهاديَّة حدثت في الأراضي المصريَّة الرَّئيسيَّة، ممَّا أبان فشل هذا المنهج المولع بالقتال. ورغم هذا الفشل، أصدر الرَّئيس السِّيسي أقوى تحذير له بعد الانقلاب بسنة: "مصر في حالة حرب، ولديها الكثير من الأعداء داخل البلاد وخارجها ممَّن لا يريدون النجاة لهذه البلاد".

المماليك المتَّحِدون

كانت الزيارة الرسميَّة الأولى للرئيس المصري المنتخب حديثاً إلى نظيره الجزائري، في 25 حزيران سنة 2014، وقد عرف كل من السِّيسي وبوتفليقة أكثر من أي شخص آخر ما تطلَّبه وصولهم إلى كرسي الرِّئاسة، لذا فقد تجاوزا المقدِّمات، وركَّز بيانهما المشترك بشدة على مخاوفهما المشتركة حول ليبيا وما يسمى الإرهاب. في الماضي كان المماليك الجزائريون والمصريون متشابهين في تصنيف أيُّ نوع من المعارضة المحليَّة الجديَّة على أنَّها "إرهابيَّة"، لكن تلاقي الآراء حول ليبيا الآن كان تطوراً جديداً.

عندما ثارت بنغازي ضدَّ معمَّر القذّافي في شباط من سنة 2011، دعم الجيش المصري الثُّوار في الجزء الشَّرقي من البلاد مخابراتيَّاً ولوجستيَّاً، حيث كان المماليك المصريُّون متحمِّسين للانتقام لأربعة عقود من الاستفزازات، فقد كان الديكتاتور اللِّيبي يتباهى بأنَّه ناصري أكثر من ناصر نفسه، كما كانوا يكرهون نظام الجماهيريَّة الذي أخضع الجيش اللِّيبي المحترف للحرس الرِّئاسي التَّابع للقذافي. جاء وقت العقاب بثورة بنغازي وانشقاق وزير الداخليَّة اللِّيبي الجنرال عبد الفتاح يونس، الَّذي كان قد ضمَّ القوَّات الخاصَّة الَّتي كان يقودها إلى صفوف الثَّورة. كان الانقسام في القوَّات المسلَّحة اللِّيبية نذير انهيار لنظام القذَّافي بالنِّسبة للمماليك المصريين، بينما كان جيشهم بنظرهم عصيَّاً على الانشقاقات ومستعدَّاً لمواجهة مختلف الصعاب.

لكنَّ يونس الَّذي عُيِّن رئيساً لأركان القوَّات الثَّائرة على القذَّافي، فشل في الارتقاء إلى هذه التوقعات، فدعمت مصر مطالب النَّاتو بفرض منطقة حظر جويّ أدَّى في النِّهاية لحملة جويَّة ضدَّ قوّات النِّظام في النِّصف الثَّاني من آذار سنة 2011، كما نجت بنغازي من هجوم شامل لقوَّات القذَّافي، لكنَّ حرب الصَّحراء الممتدَّة استنزفت الكثير من طاقة الثُّوار وأعاقتهم من التقدُّم غرباً.

وفي أواخر تموز سنة 2011، اعتُقِل يونس في طريق عودته من الجبهة على يد أمراء حرب إسلاميين ساخطين وأُعدِمَ بعد إجراءات سريعة، فكانت هذه الجريمة صدمة للجيش المصري، مما جعلهم يحاولون العودة إلى خليفة حفتر الذي كان حاكم القذَّافي على طبرق ما بين عامي 1981 و1986، قبل انشقاقه إلى المخابرات الأمريكيَّة في تشاد سنة 1987. لكن هذا الخصم القوميّ المخضرم كان ذا موقف تصادمي للغاية، ممَّا بدد أحلامه بأن يصبح خلفاً ليونس، إضافة لهذا فقدت المخابرات المصريَّة تفوقها بعد تكثيف نظرائهم القطريين والإماراتيين من مشاركتهم غرب ليبيا حول مصراتة والزنتان على التَّوالي.

حذَّر الجنرالات الجزائريُّون من التَّدخل الأجنبي في ليبيا منذ البداية، وأدانوا هذه "المؤامرة" ضدَّ القوميَّة العربيَّة وتحدَّثوا عن نظريات المؤامرة الرهيبة من قبل إسرائيل وقطر والنَّاتو، وذلك بسبب تخوُّفهم من تأثير الثَّورات السَّابقة في تونس على الجزائر، كما أدانوا الآن التمدد الجهادي في ليبيا. والجدير بالذكر أنَّ الجيش الجزائري قدَّم بعض الدعم في الخفاء لنظام القذَّافي حتى سقوطه، ثم رحَّبوا ببعض أفراد عائلة القذَّافي وبعض مرافقيهم بعد سقوط طرابلس في آب سنة 2011.

لذا شعر المماليك الجزائريُّون والمصريُّون بالارتياح عندما سارت الأمور على نحو سيء للإخوان المسلمين اللِّيبيين في أول انتخابات حرَّة تُقام في تموز سنة 2012 (فازوا بـ17 مقعداً من أصل 80 مخصصاً للأحزاب، إضافة إلى 120 نائباً مستقلاً)، حيث كانت هذه رسالة مطمئنة للمجلس العسكري، الَّذي كان قد أُذلَّ بخسارة شفيق التَّابع له أمام مرسي. وجرى ذات الشَّيء مع ما يسمى صنَّاع القرار في الجزائر الذين كانوا متوجِّسين من نجاح تونس التي يقودها الإسلاميُّون. وفي شرق ليبيا زادت مصر من دعمها لحفتر، بينما فعلت الجزائر ذات الشَّيء مع ميليشيات الزنتان غرب ليبيا.

عارض حفتر بشدَّة حركة أنصار الشَّريعة في بنغازي. رغم أنَّ القوَّة الرئيسيَّة المُنافِسة للزنتان حول السَّيطرة على طرابلس كانت ميليشيات مصراته، وهي ميليشيات لم تكن

إسلاميَّة على الإطلاق، رغم تحالفها التكتيكي مع الإخوان المسلمين. لم تكن هذه الفروقات المحلّيَّة الدَّقيقة بطبيعة الحال مُهِمَّةً للمماليك المصريين أو الجزائريين، فقد جعلتهم في بلادهم يشنُّون حرباً على "الإرهاب الإسلامي" الذي كان لا بدَّ من اجتثاثه في ليبيا بنفس الوحشيَّة.

في شباط من سنة 2014، ظهر حفتر على التِّلفاز وهو يرتدي الزيَّ العسكري لجنرال، ودعا إلى لجنة رئاسيَّة لتنظيم انتخابات جديدة، ثم اتُّهِم بمحاولة تنفيذ انقلاب على غرار السِّيسي. لكن بعدها بثلاثة شهور، جرَّأته الأزمة السِّياسية والدَّعم المصري على شنِّ هجوم "الكرامة"، مع غارات جويَّة، ضدَّ الجهاديين والإسلاميين في بنغازي. ثم تبع هذا حركة موازية من ميليشيات الزنتان المدعومة من الجزائر في هجوم على طرابلس. ومنعت الاشتباكات العنيفة اللَّاحقة وسقوط عشرات القتلى في بنغازي وطرابلس، السلطات من الاجتماع على انتخابات جديدة، شارك فيها 42 بالمئة من النَّاخبين المُسجَّلين في تموز من عام 2014. والتأمت الجمعيَّة الجديدة في طبرق، لكنَّ الجمعيَّة القديمة رفضت أن تحلَّ نفسها، وحكمت بأنَّ الجديدة غير قانونيَّة. لذا في ليبيا الآن حكومتان، وكلٌّ منها مسؤولة أمام برلمانها الخاص: في طرابلس عن تحالف الإخوان مع ثوار مصراتة، وفي طبرق تحالف حفتر والزنتان.

ومن المهِم ملاحظة أنَّه على عكس الرواية الرائجة، فلم يكن هذا صراعاً بين الشَّرق والغرب (الزنتان دعمت بقوَّة حكومة طبرق) ولا صراعاً قوميَّاً إسلاميَّاً (لم يكن ثوار مصراتة أكثر إسلاميَّة من الزنتان)، بل كان السِّيسي هو الذي يدفع نحو خطاب معادٍ للجهاديين أكثر حتى من بوتفليقة، مما شجَّع حفتر على نهج متشدِّد جديد.

واستهدفت القاذفات من الشَّرق مواقع ميليشيات مصراته في طرابلس مرتين في شهر آب من سنة 2014، ولكن لم تمنع هذه الغارات ثوار مصراتة من انتزاع السَّيطرة على مطار طرابلس من ميليشيات الزنتان. وسرعان ما أكَّدت مصادر أمريكيَّة أنَّ طائرات إماراتية

حلَّقت من قواعد جويَّة بمصر هي من نفَّذت أعمال القصف، في الوقت الذي نفت فيه مصر أيُّ تدخل لقوَّاتها الجويَّة، دون إيراد تفصيل عن دعمها اللُّوجستي، بينما بقيت الإمارات العربيَّة صامتة.

وربَّما جرت هذه الغارات المصريَّة الإماراتيَّة المشتركة بالتعاون مع الجزائر المجاورة، وبدعم من العربيَّة السعوديَّة، حيث كانت هذه العمليَّة بنكهة الثَّورة المضادَّة الحاقدة. ولم تكن الأهداف المصراتيَّة لا إسلاميَّة ولا جهاديَّة، لكن ذنبهم الوحيد أنَّهم دخلوا في حلف سياسيٍّ مع الإخوان المسلمين. وفي أوائل شهر آذار 2011، شاركت قوَّات العربيَّة السعوديَّة والإمارات العربيَّة المتَّحدة مسبقاً في سحق التظاهرات الشعبيَّة في البحرين، وبالعموم عملت هذه الأطراف في كلِّ المنطقة ضدَّ الدَّعم القطري للإخوان المسلمين على وجه الخصوص، والنَّاشطين الثَّوريين عموماً.

في مصر قدَّمت السُّلطات السُّعوديَّة والإماراتيَّة مليارات الدولارات لانقلاب السِّيسي. وبما أنَّ قطر واصلت دعم ثوار مصراتة، فقد كثَّفت الإمارات من دعمها للزنتان. وحتَّى القصف الذي تعرّض له ثوار مصراته سنة 2014 لم يثُنِهم عن قرار منع دخول ميليشيات الزنتان إلى طرابلس العاصمة، بينما ما تزال حكومة طبرق الَّتي تدعمها القاهرة دون وزن حكومة طرابلس، بما أنَّ حفتر لم يتمكن بعد من السَّيطرة على بنغازي.

إلى جانب الصراع على السُّلطة في حقبة ما بعد القذَّافي، من المذهل أن نرى كيف انضم المماليك المصريُّون إلى النزاع في معركة تثير الكثير من الريب في ليبيا، ولكنَّهم رفضوا في المقابل الدخول مع التَّحالف الأمريكي ضد الجهاديين في سوريَّة. وعند زيارة السِّيسي إلى الولايات المتَّحدة في أيلول من عام 2014، أجاب مبتسماً عن سؤال حول السَّبب لعدم مشاركته في حملة القصف بقيادة أوباما على دولة "الخلافة" كما أعلنت نفسها في سورية:

"أعطنا طائراتنا الإف 16 وطائراتنا الأباتشي أولاً"

كانت واشنطن بالفعل قد علّقت تسليم أربع طائرات اف16مقاتلة وبعض طائرات الهليكوبتر القتاليَّة كردٍّ على انقلاب السِّيسي، لكنَّ الرَّئيس المصري أصرَّ على طلبها كما لو أنَّ المماليك المصريين يعتبرون المعونة الأمريكيَّة السَّنويَّة (1.3 مليار دولار) حقاً مستحقَّاً لهم. وحتى ذاك التَّاريخ، رفضوا التدخل في مجال زملائهم مماليك سورية، وهكذا كان السِّيسي يصدِّع الرُّؤوس بخطاب وطني رنان، ويعتمد في ذات الوقت على أمريكا. لم يكن في هذا أي جديد في منطق الثَّورة العربيَّة المضادَّة.

تمكّن المماليك المصريون -بموهبة فاقوا فيها نظرائهم الجزائريين قبلهم بعقدين- من احتواء وردع ومن ثمَّ سحق الموجة الديمقراطيَّة. وبينما كان صنَّاع القرار الجزائريون ما يزالون يؤججون نيران "ثورة" عام 1954-1962 ضدَّ الاستعمار الفرنسي؛ نجح كبار الضبَّاط المصريين في ربط أنفسهم مع ثورتين ضدَّ رئيسين: الأولى ضدَّ مبارك في شهري كانون الثَّاني وشباط عام 2011، والثَّانية ضدَّ مرسي في شهري حزيران وتموز عام 2013.

وفي كلا الحالتين، نفَّذ المماليك المصريُّون انقلاباً اختطف الحركة الشعبية بغية إنجاز التصميم الأمثل للنظام العسكري، وهو ما يعني تخريب أي انتقال ديمقراطي حقيقي تحت حكم المجلس العسكري ما بين 2011 و2012، والاحتفاظ بالسُّلطة المطلقة على جثث الإخوان المسلمين في 2013و2014. أمَّا في الجزائر فقد كان الرئيس المومياء بمثابة الهدية الشريرة من "الآباء المؤسسين" للاستقلال، لكن في مصر، كان السيسي يلعب دوره كناصر جديد بسرور واضح.

أثبتت الزمرة الحاكمة المتحجِّرة في الجزائر عدم قدرتها على تحمُّل ولو جرعة صغيرة من التغيير الحقيقي، بينما مضى المماليك المصريون قدماً في تغيير الحرس القديم بالحرس الجديد، من طنطاوي إلى السيسي، الذي أثبت فائدته في السعي الطويل للتعاون الكامل. وجاء هذا التكيُّف الأكبر في مصر من حقيقة أنَّ المماليك المحليين لم يكونوا مرتبطين

بمدخولات النفط فقط، مثل زملائهم الجزائريين، بل بالحُقن المالية الجيوسياسية، التي جاءتهم بالأصل من أمريكا ثم تحولَّت بشكل متزايد من الخليج.

النومنكلاتورا[54] الجزائرية كانوا مدمنين على الثروات النفطية مع كل الأمراض التي تصحب هذا الإدمان لخمسين سنة، أمَّا المماليك المصريون فقد مضوا قُدُمَاً نحو تمثيل رمزين أساسيين للحفاظ على امتيازاتهم المتضخِّمة: انطلاقاً من القوميَّة العربيَّة الرنانة لناصر وصولاً إلى عقيدة السادات بصناعة السلام، ومن الرأسماليَّة المحسوبيَّة المملوكيَّة في عصر مبارك إلى ذات الرأسماليَّة في عهد السيسي المتعجرف. وكان حكام الجزائر منهمكين في دسائسهم المحليَّة في الوقت الذي لعب فيه السادة المصريون باستمرار أوراقهم الدولية بشكل جيد جداً، فأنفقوا من العمولات التي تدفقت إليهم باستمرار لـ"مكافحة التطرُّف".

لم يستطيع المماليك الجزائريون التعهُّد حتى في أقصى أحلامهم بالقتال عن الآخرين، بينما وضع زملاؤهم المصريون أنفسهم بنجاح خطاً دفاعياً أوَّلاً عن استقرار الخليج. وقد تعززت هذه الصورة القتاليَّة بضراوة الثورة العربيَّة المضادَّة على المستوى الإقليمي. ومع الفظائع اليومية التي وردت عن سوريَّة، وبدرجة أقل عن ليبيا، كان من السهل تصديع رؤوس الشعب المصري بمزايا الأمن المفروض بالقوَّة، وكان السيسي أقرب للتصديق من بوتفليقة كي يكون واحداً من "آباء الأمة".

هذا لا يعني أنَّ مصر يمكن أن تكون معزولة بالكامل عن مأساة بحجم الحرب الأهلية الجزائرية في التسعينات، فتحت قناع "الاستقرار" المضلَّل، وصلت البلاد اعتباراً من سنة 2013 إلى أعلى مستوى العنف السياسي في التاريخ الحديث: حيث قتل في الشهور الثمانية التالية لعزل مرسي نحو 2500 من المدنيين، وجُرِح 17000، بينما اعتُقِل 16000. وفي

[54] **النومنكلاتورا**: فئة من الأشخاص داخل الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية الأخرى الذين شغلوا مناصب إدارية رئيسية مختلفة في البيروقراطية، وكانوا يديرون جميع مجالات نشاط تلك البلدان: الحكومة، الصناعة، الزراعة، التعليم، إلخ. ومنحت مناصبهم فقط بموافقة الحزب الشيوعي لكل بلد أو منطقة.

تشرين الأوَّل من سنة 2014، فاق عدد المعتقلين السياسيين كلَّ ما سبقه من أرقام بـ 40000 معتقلاً. كما باتت الجامعات بشكل خاص ساحة رئيسيَّة للعنف السياسي، حيث قتل في سنة 2013-2014 الدراسيَّة ما لا يقل عن ستَّة عشر طالباً واعتُقِل ما يزيد على 3000. وعندما استؤنِفَت الدراسة في تشرين الأول من سنة 2014، وُضع الحرم الجامعي تحت سيطرة متعاقد خاص، "فالكون"، المسؤول السابق عن حملة السيسي الرئاسيَّة، كما اعترف رؤساء الجامعة بتجنيد "الطلبة الوطنيين" بغرض مراقبة الأنشطة في حرم الجامعات. ورغم هذا الانتهاك غير المسبوق للحريَّات الأكاديمية، فقد استمرت أحداث مشابهة لما سبق بالوقوع على نحو منتظم في الجامعات المصرية.

وعند تناول الإرهاب الجهادي نجد أنَّ سِجِل السيسي أسوء بعشر مرات من سجلِّ مرسي (ثمانية وعشرون عمليَّة قتل، وأكثرهم في سيناء، من تموز سنة 2012 إلى تموز سنة 2013، في مقابل 281 ضحيَّة، 40 بالمئة منهم سقطوا في قلب الأرض المصرية بعد خلع مرسي بثمانية شهور)، كما أبدى المماليك المصريون في الماضي أداءً أفضل في السيطرة على الوضع الأمني، حتى في ذروة الحملة الجهادية ما بين 1993-1995، حيث نجحوا بأسلوبهم الخاص في ذات العملية التي خدمت نظراءهم الجزائريين قبلها بعقدين: في تضخيم التَّهديد الجهادي لدرجة تُقتَلُ فيها العملية الديمقراطية.

وفي حال إنجاز هذا (تضخيم التهديد الجهادي)، تكون الزمرة الحاكمة -وهي نسخة حديثة عن الخواص في العصور الوسطى- أقلُّ عرضة بكثير لآثار العنف المتصاعد أو صعوبات المعيشة مثل انقطاع التيَّار الكهربائي ونقص الماء التي يتعرَّض لها "العامة" البسطاء. ودورة ثابتة من الاستفتاءات ستكون كافية للحفاظ على هذا العقد الاجتماعي القائم على الوصاية الأبويَّة كما هو.

احتلَّ الثوار ميدان التحرير في كانون الثاني من سنة 2011 في موجة ثورية أجبرت المماليك المصريين على تنفيذ انقلابهم الأول. وخلال السنتين والنصف التاليتين، وعلناً

تحت حكم المجلس العسكري وبصورة أكثر عنفاً تحت حكم مرسي، ناضلت النخبة العسكريَّة لاستعادة السيطرة على ميدان التحرير من "الشباب الثوري"، وقد ساعدتهم في هذا حربُ الاستنزاف التي شُنّت بدافع السياسات الحزبية الضيقة من قبل الإخوان المسلمين الذين حلموا باقتحام ميدان التحرير قبل الانسحاب إلى ساحة أخرى من ساحات القاهرة، ألا وهي ساحة رابعة العدويَّة. والقليلون في مصر كانوا يدَّعون أنَّ رابعة العدوية كانت جارية صوفيَّة أُعتِقَت من العبودية في جنوب العراق خلال القرن الثاني للإسلام، بينما ارتبط اسم رابعة برمز الأصابع الأربعة الذي بات شعار تظاهرات الإخوان المظلومين. لم تواجه مجزرة ميدان رابعة العدوية في آب من سنة 2013 سوى بالقليل من المقاومة من بعض الجيوب المسلَّحة، لكنَّ هذه النتيجة الدمويَّة كانت بالضبط بسبب تعجُّل المماليك المصريين.

كان من الأسهل بكثير على الزمرة العسكريَّة التعامل مع الحرب الأهليَّة من التعامل مع التظاهرات السلمية، وكانوا يعرفون كيف يطلقون النار ليقتلوا، وليس كيف يقيّدون قوَّاتهم بحيث يسمحون للمتظاهرين بالتظاهر. وعندما خلى ميدان رابعة العدوية في النهاية من كلِّ المعارضين، بات حلم التحرير أقلُّ قابليَّة للتحقيق من ذي قبل. فالمماليك المحليون، تمكنوا في ذات الوقت من ترقية أكثرهم موهبة إلى مرتبة فرعون جديد. وفي نفس الوقت لم ينظر المماليك إلى التهديد الجهادي على أنَّه تهديد وجودي، بل كان محل إشادة على أنَّه قيد جماعي يضع الشعب مع النظام في سفينة واحدة؛ إمَّا نحن وإمَّا هم، أطلِق النار لتقتل، وسيثبت هذا الاستقطاب القاتل أنَّه أكثر فتكاً في اليمن وسوريَّة.

الفصل الثَّامن: توائم الشَّر في اليمن وسوريَّة

في التسعينات أثبت المماليك الجزائريون استعدادهم للزجِّ ببلدهم في أتون حرب أهليَّة فظيعة أكثر من استعدادهم للتخلي ولو عن جزء من سلطتهم الجماعيَّة. ومرَّة ثانية تعمل الأولويَّة المطلقة المُقدّمَة لمصالح النظام أكثر من مصالح الأمّة إلى جانب الجماعات الجهاديَّة، الجماعات التي نَمَت نتيجة عجز الإسلاميين عن بناء بديل قابل للحياة، والتي قوَّاها الجيش وجعلها كوحشٍ جهادي عبر إغلاق الباب أمام أيِّ انتقال سياسيّ حقيقي.

وأدَّت ذات المقامرة إلى ذات النتائج في مصر خلال التسعينات، وإن كانت على نطاق أصغر، حيث تمكَّن المماليك المصريون من الاعتماد على مواردهم، لا سيما إيرادات معاهدة السلام مع إسرائيل برعاية الولايات المتَّحدة، وهو ما افتقده نظراؤهم الجزائريون، وبقي الحزب الوطني مُهيمناً في مصر بعد فترة طويلة من انهيار حكم الحزب الواحد لجبهة الإنقاذ.

وفي أعقاب هجمات 11 أيلول على نيويورك وواشنطن، اعتمد النظامان الجزائري والمصري على رصيدهما في مكافحة الجهاديين بنجاح، وكُوفئت مساهمتهما السريَّة - لكنَّ الجوهرية- في "الحرب العالميَّة على الإرهاب" بسخاء بفضل خبرتهم الأمنيَّة العريقة (خصوصاً من خلال برنامج تسليم المطلوبين في مصر). وفي البداية، أُخِذ المماليك الجزائريون على حين غِرَّة بظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة 2007، لكنَّهم تمكَّنوا سريعاً من تهميش التمرُّد الجهادي، سواء في جبال القبائل أو على المناطق الحدوديَّة.

وعندما أطاحت الثورة التونسيَّة بحكم بن علي في كانون الثاني 2011، بقي التهديد الجهادي في مستواه المثالي لكلٍّ من المماليك الجزائريين والمصريين، حيث كان قويّاً بما يكفي لتبرير الدعم الأجنبي للأجهزة الأمنيَّة، وضعيفٌ نوعاً ما بما لا يشكِّل خطراً على المصالح الأساسيَّة للزمرة الحاكمة. مازال الحظر الذي فرضه الأمن الجزائري على الحزب الإسلامي

منذ عقدين من الزمن مطلقاً، وفي ذات السِّياق كما رأينا، أطاح المماليك المصريون في النهاية بالرَّئيس الإسلامي، وسجنوه وأعلنوا الإخوان المسلمين جماعة إرهابيَّة.

وسيستخدم المماليك اليمنيُّون والسوريُّون الورقة الجهاديَّة بطريقة أكثر مكراً، حيث قوّى علي عبد الله صالح التهديد الجهادي لمنع أيِّ صيغة من الانتقال السياسي، وعندما أُجبِر على الاستقالة، أجج نيران الجهاديين كي يتجنب نزع سيطرة أسرته على أجهزة الأمن. أمَّا بشار الأسد، فقد مضى أبعد من هذا عبر تمهيد الطريق للدَّولة الإسلاميَّة - كما أعلنت عن نفسها- في هجومها على المعارضة الوطنيَّة والقوى الثوريَّة. وبهذا يكون ثُنائِي الشر (الديكتاتورية والجهاديون) قد توافقا على شيء واحد فقط: **يجب تصفية التظاهرات الشعبيَّة بأيِّ ثمن... يُدفَع من دماء المتظاهرين.**

الاسترداد الجهاديّ للرِّئاسة المطرودة

خلال العقد الذي تلا هجمات الحادي عشر من أيلول، تنامى التهديد الجهادي باطِّراد في اليمن بتنامي الهبات الأمريكيَّة لنظام علي عبد الله صالح، وتجددت القاعدة في شبه الجزيرة العربيَّة سنة 2009 على اعتبارها أكثر خطورة من التنظيم السعودي الأصلي، حيث اقتصر تواجد تنظيم القاعدة في السعودية على شبكة سريَّة في المناطق الحضريَّة في المدن الرئيسيَّة سنة 2003، بينما سيطر بعدها بثمان سنوات على مساحات واسعة من المناطق اليمنيَّة في مأرب وشبوة وحضرموت وأبين.

وهنا وجد الرَّئيس صالح في تنظيم القاعدة ضالَّتَهُ، فهو يمثّل ذريعة مثاليَّة لتعزيز جيشه المكوَّن من طبقتين <الحرس الجمهوري وبقية الجيش>، فانطلق الحرس الجمهوري الذي يقوده أقاربه وجنود المشاة لقتال الثائرين الجهاديين، وخلال ذلك كان معظم الدَّعم الغربي يصبُّ في دائرة النظام الضيِّقة، بينما كان الجيش النظاميّ ضعيف التجهيز وكثيراً

ما تعرَّض لكمائن من تنظيم القاعدة (قُتِلَ 178 جندياً يمنياً في اشتباك مع الجهاديين سنة 2010).

ورغم تنامي التظاهرات في صنعاء وتعز، وتمرُّد الحوثي في أقصى الشمال، والحراك الانفصالي في الجنوب، إلَّا أنَّ صالح دفع باتجاه تعديل الدستور بما يسمح له بالبقاء في السلطة لما بعد سنة 2013، مطبِّقاً بذلك سيناريو التوريث السُّوري على ابنه أحمد علي صالح، قائد الحرس الجمهوري، ممَّا أكسبه زخماً يوماً بعد يوم. **وكان تهديد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الحُجَّة المُعاكِسَة الرئيسيَّة التي تستخدمها واشنطن أو الرياض عندما يعبِّر داعمو النظام الأجانب عن قلقهم حول توجُّهات صالح وزمرته الاستبداديَّة.**

أدَّى سقوط مبارك في شباط 2011 لموجة احتجاجات شعبيَّة غير مسبوقة في كل أنحاء اليمن، وتعرَّض المتظاهرون الشباب للمضايقات والانتهاكات والتحرُّش -وفي بعض الأحيان للقتل- على يد الخليط المشؤوم من رجال الشرطة الذين يرتدون ملابس مدنية والزعران المسلحين (مثل البلطجية في مصر الذين أطلقهم النظام المصري في الشوارع على المتظاهرين). ويوم "الجمعة الدامي" في 18 آذار قُتِل أكثر من خمسين متظاهراً سِلمِيّاً برصاص قنَّاصي الحكومة في صنعاء.

وكان حمام الدم هذا نقطة تحوُّل في الأزمة التي أصبحت ثورة علنيَّة، فانقسمت القوَّات المسلَّحة عندما انضم علي المحسن الأحمر قائد الكتيبة المدرَّعة الأولى إلى صفوف المعارضة وتعهَّد بحماية المتظاهرين، فأثبت انشقاق واحد من أقرب المرافقين العسكريين للرئيس صالح، والعضو البارز في قبيلته صنهان، كيف أنَّ موقف الجيش "الوطني" يتحوّل ضدَّ قوَّات "النظام". تصاعدت الاشتباكات في صنعاء وريفها، لتشارك فيها الوحدات العسكريَّة والميليشيات التَّابعة للقبائل، ثمَّ تطوَّر الوضع ليصبح شديد الاضطراب لدرجة أجبرت مجلس التعاون الخليجي على العمل بنشاط لانتقال سلمي. لكنَّ صالح كان مصرّاً على حلِّهِ

بإكمال ولايته الرئاسيَّة حتى سنة 2013، وعندما ازداد الضغط الخارجي، لعب الديكتاتور اليمني ورقته الجهاديَّة.

نهاية أيار 2011، انسحبت قوَّات موالية من بلدة زنجبار الساحليَّة، تاركة إيَّاها لقمة سائغة لأصدقاء تنظيم القاعدة، وسرعان ما أعلن النَّاشطون الجهاديُّون "أبيَن" إمارة إسلاميَّة، فقد كانت زنجبار عاصمة الإقليم الجنوبي، لكنَّ صالح اختار هذا الوقت بدهاء ليطلق الجان من القمقم: بعد أيام قلائل من "سقوط" زنجبار، أصيب الحاكم اليمني بجروح بالغة بهجوم بقنبلة على المُجمّع الرئاسي، ووقف أحمد علي صالح قائد الحرس الجمهوري إلى جانب أبيه الذي أصيب بحروق شديدة، فنُقِل للعلاج في العربيَّة السعوديَّة، كما واجهت قبيلة الرَّئيس سيناريو التوريث بمقاومة شديدة، ومارس مجلس التعاون الخليجي تأثيراً كبيراً على الرَّئيس اليمني المتدهور الصحَّة. وفي أيلول من عام 2011، انضم تجمُّع من الكتائب العسكريَّة بعضها موالٍ للرئيس وبعضها الآخر موالٍ للمعارضة إلى القوَّات التي طردت المقاتلين الجهاديين من زنجبار.

وبعدها بفترة قصيرة، عاد صالح إلى صنعاء وادَّعى أنَّ حلَّه للبقاء في السُّلطة كان سليماً، وقُدّمَت المعلومات المخابراتيَّة في الوقت المناسب للقوَّات الأمريكيَّة مما مكّنها من قتل أنور العولقي في غارة جويَّة بطائرة بلا طيار، وهذا الإمام اليمني الأمريكي كانت قد اتَّهَمَتهُ إدارة أوباما بأنَّه كان مصدر إلهام للهجوم الإرهابي الفاشل عشيَّة عيد الميلاد سنة 2009، وفي هذا السِّياق، وافق الرئيس الأمريكي على استهداف مواطن أمريكي في قرار غير مسبوق. وفي هذا الوقت، ناشد صالح واشنطن -مُستَشهِدَاً بقتل العولقي- وطالبها بتخفيف ضغط مجلس التعاون الخليجي على نظامه الديكتاتوري.

لكنَّ الرئيس اليمني كان قد لعب آخر أوراقه وأُجبِر على التخلي عن السلطة التنفيذيَّة في تشرين الثَّاني سنة 2011، وأصبح نائبه -المولود في أبين- عبد ربه منصور هادي مرشحاً رئاسيَّاً وحيداً لكلٍّ من الحزب الحاكم ومن معظم المعارضة في انتخابات شباط 2012،

حيث فاز كما هو متوقع بنسبة 99.8 بالمئة من الأصوات، وبنسبة مشاركة رسميَّة بلغت 65 بالمئة. وأثبتت هذه الإحصائيَّات كيف تأثَّر هذا الانتقال الديمقراطي بشدَّة بالموروث الديكتاتوري الذي استمر لواحد وعشرين سنة من حكم علي عبد الله صالح لليمن بأسره (وأكثر من ثلاثة وثلاثين سنة رئيساً لليمن الشمالي).

نال الرئيس السَّابق الحصانة الكاملة، بينما بقي ابنه وأبناء عمومته في مناصبهم القياديَّة للأجهزة الأمنيَّة، وكان من المخطط أن تجري الانتخابات الرئاسيَّة الجديدة بعد فترة انتقاليَّة مدَّتها سنتان تُجرِي فيها "لجنة الشؤون العسكريَّة لتحقيق الأمن والاستقرار" عملية "دمج القوَّات المسلَّحة تحت قيادة وطنيَّة واحترافيَّة، تحت سقف حكم القانون". وتمكّنت هذه اللَّجنة العسكريَّة من رفع الحواجز وخفض التوتر، لكنَّها لم تحقق اختراقاً ذا بال في البنيَّة الأمنيَّة التَّابعة لعائلة صالح.

صدر من صالح تحذيرٌ مشؤوم لهادي يحذِّره من أيِّ محاولة للمساس بالأمن العسكري بعد أسبوع فقط من نقل السُّلطة، وتزامناً مع هذا التحذير حدثت مجزرة بـ185 جندي -معظمهم كانوا نياماً- في هجوم ليليّ من تنظيم القاعدة على قاعدة "القود" العسكريَّة قرب زنجبار. وكانت هذه الهجمة المدمِّرة مبنيَّة في غالبها على معلومات مؤكَّدة من الداخل، وبدأت بالتَّالي المرحلة الانتقاليَّة بأسوأ هزيمة تعرَّضت لها القوَّات اليمنيَّة خلال عقود طويلة من قتالها ضدَّ الجهاديين.

تحرَّك الرَّئيس هادي للمرَّة الأولى، في نيسان 2012، بهدف عزل أحد إخوة صالح غير الأشقَّاء من قيادة القوَّة الجويَّة وأحد أبناء عمِّه من منصب رفيع في الحرس الجمهوري، لكنَّ كلا الجنرالين امتنعا عن تنفيذ الأمر الرئاسيّ ورفضا التغيير علانيًّة، وفي النهاية تراجعا عن مواجهة مباشرة. لكنَّ الانتقام كان فظيعاً: قُتِل مئة جندي أثناء تدربهم على عرض عسكري احتفالاً باليوم الوطني، يوم 21 أيار بتفجير انتحاري قرب القصر الرئاسي.

كان الإرهابي يرتدي اللِّباس العسكريّ الرسميّ، وبالتَّالي كان تنظيم القاعدة يعتمد على مخابرات وتواطؤ من الداخل، تماماً مثلما حدث في هجوم قاعدة القود العسكرية قبلها بشهرين ونصف. وعلى إثر هذا، تعامل هادي بحزم نخفَّض رتبة اثنين من أبناء عم سلفه، عمار محمد صالح (رئيس مكتب الأمن القومي) وأخاه يحيي (قائد قوَّات الأمن المركزي)، فاحتجَّت قبيلة صالح على استهدافها دون غيرها بعد مجزرة "اليوم الوطني"، لكنَّهم رضوا بنصيبهم في نهاية المطاف.

وفي آب 2012، شكَّل هادي وحدة الحماية الرئاسيَّة الخاصَّة، وأجرى تعديلات هامَّة في قيادة الحرس الجمهوري، فأثار العمل ضدَّ جماعة أحمد علي صالح -وليُّ العهد السَّابق- في الجيش ردَّ فعل عنيف وبشع من قبلهم تجاه وزارة الدِّفاع. وفي الشَّهر التَّالي، تعرَّض الوزير نفسه لمحاولة اغتيال لكنَّه نجا منها، وهنا شعر الرئيس اليمني بالغضب وضرب ضربته في كانون الأول، بتفكيك الحرس الجمهوري والفِرَقة العسكريَّة المؤيِّدَة للمعارضة، مثل اللواء المدرَّع الأول الشهير.

ومن خلال هذه الخطوة الجريئة أثبت الرئيس هادي رغبته بتعزيز الجيش الوطني، وأنَّه لا يسعى للمساومة على انحياز صالح إلى جانب المعارضة. وكانت عمليَّات إعادة الهيكلة هذه محل استياء من الطرفين، لكنَّها كانت محل ترحيب من عامَّة اليمنيين، كما كانت أفضل افتتاحيَّة لبدء "الحوار الوطني" الذي انطلق في آذار 2013. لكنَّ القاعدة بقيت تمثِّل تهديداً للعمليَّة الانتقاليَّة، فقد كانت في هذا الوقت تحضِّر مؤامرة كبيرة ضدَّ منشآت حضرموت النفطيَّة، لكنَّ هذه المؤامرة اكْتُشِفَت بعد خمسة شهور.

في كانون الثَّاني 2014، أُغلِق "الحوار الوطني" بعد عشرة شهور من المداولات، وحُسم بالموافقة على وثيقة دستوريَّة لم يرفضها غير المتمرِّدين الحوثيين، ولكن حدثت في أعقاب هذا الإنجاز الديمقراطيّ سلسلةٌ من الهجمات الجهاديَّة. وأدَّى التصعيد في نيسان إلى إطلاق أكبر هجوم برِّي للجيش اليمني على الإطلاق ضدَّ القاعدة في مناطق أبين وشبوة،

فضرب الجهاديُّون في قلب صنعاء، وهاجموا مرتين خلال 48 ساعة حاجز حراسة للقصر الرئاسي.

وبعد سنتين من رحيل صالح، بقيت عمليَّة الانتقال اليمني هشة، وصبَّ اللَّعب بالنار الجهاديَّة في مصلحة الديكتاتور اليمني السَّابق، الذي لم يتغير إلَّا على مستوى شكله وخبثه. لكنَّ جماعات القاعدة رغم قدرتها على الوصول إلى المخابرات والمنشآت المحروسة جيداً لم تتمكن من تعطيل العمليَّة الديمقراطية، هذا ما جعل صالح يتَّجه إلى عدوِّه اللدود المتمرِّد الحوثي ويبرم اتفاقاً معهم بغية تقويض حكومة خليفته.

لقد كان ثمَّة أسباب عديدة لهذا التحالف الذي يبدو عكس الطبيعة؛ أولاً: قبيلة صالح طُرِدَت باستمرار من مواقعها القويَّة في جهاز الأمن على مدار سنة 2012، وبالتَّالي يمكن بسهولة تحويل النقمة الحوثية المسلَّحة نحو الانتقام من عائلة الأحمر خصوم صالح. ثانياً، حوَّلت جماعة الحوثي اسمها رسميَّاً إلى أنصار الله، وبذلك طوَّرت صِلاتِهَا (وهويَّتِها أيضاً) مع حزب الله اللبناني ودعمت نظام الأسد في سوريَّة، ولأنَّ المماليك اليمنيين كانوا في جانب نظرائهم السوريين بقوَّة <سهل ذلك تقارب صالح من الجماعة الحوثيَّة التي كانت في جانب الأسد>. واكتسبت هذه الثَّورة المضادَّة زخمها عام 2014 عندما قرَّرت الحكومة اليمنيَّة رفع الدعم الحكومي عن الوقود الذي كان يمثِّل مورداً كبيراً للمماليك من خلال عمليَّات التَّهريب المنهجي، كما ذكرنا في الفصل الخامس، وهنا اندلعت أعمال شغب في مدينة صنعاء بمشاركة واضحة من أنصار صالح، وبدأ مقاتلو أنصار الله التحرُّك جنوباً في حركة خاطفة مستفيدين من توفُّر المعلومات من الداخل.

في 21 أيلول 2014، تحرَّك تجمُّع لقوَّات الحوثيين مع 3000 من مؤيِّدي صالح إلى العاصمة، ونسَّق عمَّار محمد صالح أحد أبناء أخ علي عبد الله صالح الهجوم مع الرئيس السَّابق لمكتب الأمن القوميّ، لكن تمكَّنت الأمم المتَّحدة من التَّوسط لوقف إطلاق نار بين الموالين والمتمرِّدين الذين استولوا على الوزارات وعلى رأسها وزارة الدِّفاع والبنك المركزي. وبهذا

أُجبِر الرَّئيس هادي على مشاركة عاصمته مع القوَّات المتمرِّدة التي كانت تدعم ديكتاتوريَّة الأسد في سوريا علناً، وهوجِمَت ونُهِبَت مكاتب الشخصيات الثوريَّة في صنعاء. وكان تشكيل حكومة تكنوقراط جديدة يجب أن يمرَّ بمفاوضات شاقَّة مع أنصار الله، الذين كانت أرتالهم تتوجه إلى ميناء مدينة الحُدَيدَة، أمَّا صالح فقد كان بوسعه أخذ وقته، فرغم استمراره بالتلاعب استعاد موقعه كأقوى لاعب في اليمن.

أثارت هجمات أنصار الله خارج معاقل الزيديين معاناة معظم القبائل السنيَّة واستياءها، فقد شعروا بأنَّ هادي وحكومته قد تخلُّوا عنهم. وبعد هذا استُدعِيَت القاعدة في حرب طائفيَّة شاملة، وفي 9 تشرين الأول 2014 حدث حمام دم إرهابي وسط صنعاء، فقُتِل ثلاثة وخمسون شخصاً، ممَّا عنى أنَّ التَّهديد الجهاديّ قد عاد إلى الحياة بعد احتوائه خلال الربيع الماضي بشقِّ الأنفس، وهنا بات لعب صالح بالنَّار الجهاديَّة خطيراً لدرجة أنَّ الأمم المتَّحدة قد فرضت عقوبات على الرَّئيس المخلوع في 7 تشرين الثَّاني.

تُثبِتُ الحالة اليمنية أنَّ المماليك اليمنيين حتى وإن طُرِدوا فهم مستعدُّون لفعل أيٍّ شيء لإحباط العمليَّة الديمقراطيَّة التي يتعاملون معها ويقاتلونها كخطر قاتل، كما يمثل البعبع الجهادي ورقةً رابحة يمكن أن تكون قاتلة لأيِّ عملية سياسيَّة، وخصوصاً عندما يترافق هذا البعبع مع التمرُّدات الأخرى المسلَّحة. لذا يجب أن ينتهي هذا الجدال المتكرر حول فضائل "الحل اليمني"، الحل الذي يقول بإمكانية وجود انتقال "سلس" يحتفظ فيه الطاغية المخلوع بجزء معين من سلطاته إلى جانب منحه الحصانة المطلقة، فالحقيقة أنَّ هذه الفضائل ليست موجودة سوى في مخيلات الديبلوماسيين فقط.

النُّبوءة السوريَّة الَّتي تحقَّقت من تلقاء نفسها

منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، تعاونت أجهزة المخابرات السوريَّة المتنوعة مع التمرُّد السُّنّي على امتداد 600 كم من الحدود الدوليَّة، فكانت دمشق هي الوجهة الرئيسيَّة لكلّ المتطوعين الأجانب المتحمّسين للجهاد في العراق. وفي هذه الحرب بالوكالة أصبح فرع تنظيم القاعدة الذي اتَّخَذَ دولة العراق الإسلاميَّة اسماً له عام 2006 شريكاً رئيسيَّاً لنظام الأسد.

كان ثمَّة هناك سببان يدفعان المماليك السوريين وجهادي دولة العراق الإسلاميَّة للتعاون الوثيق، أوَّلاً: أدَّت الحملة الأمريكيَّة عام 2007 ضدَّ القاعدة لإنشاء تحالف سنِّي غير مسبوق ضدَّ القاعدة ممَّا قسَّم التمرُّد وعَزَلَ الدولة الإسلاميَّة في العراق، ثانياً: العدد الهائل من مسؤولي المخابرات العراقيَّة في عهد صدام حسين الَّذين انضموا إلى الدولة الإسلاميَّة في العراق، والذين سهَّلت خلفيَّتهِم الأمنيَّة البعثيَّة العلاقة بين المخابرات السوريَّة والجهاديين العراقيين.

أنكر بشار الأسد مجرَّد وجود الاحتجاجات الشعبيَّة عندما بدأت في سورية في آذار 2011. وبلغ الأمر بالماكينة الإعلاميَّة الحكوميَّة أن تدَّعي بأنَّ نظام الأسد الذي يدعمه الشَّعب السُّوري كان هدفاً لحملة إرهابية من القاعدة، يحرِّكها تحالف عجيب من أجهزة المخابرات الإسرائيليَّة والسعوديَّة والأمريكيَّة والغربيَّة. وفي ذات الوقت، استمرَّ المسؤولون السُّوريون بالادِّعاء على المستوى العالمي بأنَّهم الدرع الوحيد في وجه القاعدة وأنَّهم كانوا خطَّ الدِّفاع الأوَّل في وجه التَّهديد الجهادي العالمي.

وحتَّى بالمعايير الأورويلية كان نظام الأسد بإنكاره الصَّريح للحقيقة يبلغ درجة لا يمكن تحمُّلها، حيث حدثت بعض المسيرات السلمية في شوارع درعا وحمص واللَّاذقية هتفت بشعارات من قبيل: "الله سورية حرية لا غير"، وحمل المتظاهرون في بعض الأحيان

أغصان الزيتون تعبيراً عن رغبتهم بالسَّلام، وقيَّدوا معاصمهم ليُروا قوَّات الأمن أنَّهم لا يُخفُون الأسلحة. لكن القمع الدموي مضى قُدُماً، وفي ذات الوقت بثَّ التلفزيون الحكومي نقلاً مباشراً لـ "اعترافات إرهابيين" تمَّ القبِض عليهم.

بما أنَّ معظم الجهاديين على التراب السُّوري كانوا في الحقيقة مسجونين، لم يكن لدى نظام الأسد وسائل أخرى لمساندة إعلامه أفضل من إطلاق سراحهم، وحدث هذا العفو الانتقائي جداً خلال ربيع وصيف 2011، وتصادف مع محاولة لا رحمة فيها لسحق المعارضة غير العنيفة، حيث اعتُقِلَ آلاف النَّاشطين المدنيين، وفُقِد المئات منهم، ومات أغلبهم تحت التَّعذيب، كما كانت مدينة حماة التي تظاهر فيها مئات الآلاف ضدَّ النِّظام في تموز 2011 هدفاً لهجوم الجيش ممَّا أدَّى لمقتل المئات.

كان أبو محمد الفاتح الجولاني (تعني حرفياً من الجولان) أحد القادة الجهاديين الذين عفا عنهم الأسد سرَّاً[55]، وبعد أن أُطلِق سراحه ذهب مباشرة إلى العراق لينضم إلى دولة العراق الإسلامية التي كان يقودها أبو بكر البغدادي (تعني حرفياً من بغداد) منذ سنة 2010. وكانت دولة العراق الإسلاميَّة قد خسرت الأراضي التي كانت بحوزتها في العراق، بسبب عمليَّة "الصحوة" بقيادة الولايات المتَّحدة، وهذا ما جعل البغدادي يسعى بتحصيل موطئ قدم في سورية يستطيع المناورة منه، وبناء قوَّة كافية للعودة بقوَّة نحو العراق.

أدَّت استراتيجيَّة الثَّورة السوريَّة السِّلمية إلى مأزق دموي، فقد حصل الأسد على دعم غير مشروط من روسيا وإيران، بينما بات الغرب حذراً من تكرار أزمة ليبيا. وخلال خريف 2011، اتَّحدت مجموعات من العسكريين المنشقِّين ومن الميليشيات المحلية للدِّفاع الذَّاتي لتشكِّل الجيش السُّوري الحر، لكن افتقر هذا الجيش لكلِّ شيء؛ التسليح، خطوط

---

[55] تفتقر هذه المعلومة للدقة، فالجولاني لم يدخل السجون السورية بل اعتُقِل في سجن بوكا الأمريكي في العراق ثم أُطلِق سراحه، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن (سنة 2020) لم يتعرض الجولاني للاعتقال من قبل أي جهة كانت.

الإمداد، سلسلة القيادة والسيطرة، فجعله هذا الضعف البنيوي مقتصراً على العمليات الدفاعيَّة.

ضربت عمليات انتحاريَّة فتَّاكة دمشق وحلب خلال شتاء 2012، فأُدينَت هذه العمليات بشدَّة من كل أطياف المعارضة، بينما استنكر النظام ما أسماه المؤامرة الإرهابيَّة وراء كلّ مظاهرة. وفي شباط 2012، أعلن الجولاني رسميَّاً تأسيس جبهة النصرة، بينما أعلن الظواهري الجهاد ضدَّ الأسد نيابة عن القاعدة، فكانت النصرة في الحقيقة الجناح السُّوري لدولة العراق الإسلاميَّة، لكنَّ البغدادي العراقي استخدم الجولاني السُّوري كواجهة لاسترضاء الوطنيين السوريين.

وفي آذار 2012، سقط حي بابا عمرو معقل الجيش السُّوري الحر في حمص بيد نظام أسد الأسد بعد هجوم شامل، وقُتِل ما لا يقل عن 7500 مدني خلال السَّنة الأولى من هجوم القوَّات الحكوميَّة على المحتجِّين الثَّوريين. وفي هذا الوقت، كانت لا تزال ترفض العديد من شرائح المعارضة العسكرة المتزايدة لحراكهم، كما تخلى بعض حلفاء النظام القدامى عنه، مثل: حماس "حركة المقاومة الإسلاميَّة الفلسطينيَّة" التي كان مكتبها السياسي متواجداً في دمشق منذ سنة 1999، ثم غادرت سورية واستقرت في مصر وقطر.

وبعد أن شلَّ الفيتو الروسي الصيني مجلس الأمن، وافق في النهاية على خطَّة للسلام قدّمها الأمين العام السابق للأمم المتَّحدة كوفي عنان، في آذار 2012، حيث نال عنان الدَّعم اللَّازم لإرسال بعثة الأمم المتحدة إلى سورية من 300 شخص، لكنَّ بعثة المراقبين العسكريين غير المسلحين لم يكن لها القوَّة لفرض الهدن، فلم تتمكن إلَّا من مراقبة التصعيد المتزايد للعنف. وفضحت سلسلة من المجازر ارتكبها جنود نظاميُّون بمساندة ميليشيا داعمة للنظام (الشبيحة)، وخصوصاً في الحولة والقصير في أيار وحزيران 2012؛ عجزَ بعثة المراقبين الدوليين الجَلِي، فتمَّ تعليق البعثة أولاً، ثمَّ تمَّ إلغاؤها، واستقال عنان.

شنَّ الجيش الحر الذي تدعَّم بموجة من الانشقاقات هجوماً مشتركاً على دمشق وحلب في تموز 2012، وكانت هذه المقامرة العسكريَّة خطأً استراتيجيَّاً فادحاً في الثَّورة السُّوريَّة، فقد أدَّت لاستقطاب البلاد في حرب أهليَّة لا هوادة فيها، في الوقت الذي كان التوازن العسكري مختلاً بشدَّة لصالح نظام الأسد، فقد كان هو الطرف الوحيد الذي يستخدم الطَّائرات المقاتلة والطَّائرات المروحية والمدفعية الثقيلة والدبابات، وهنا غاصت الثورة في معارك باهظة التَّكاليف للسيطرة على حاجز واحد فقط، أو تلة أو كتلة سكنيَّة في شارعٍ ما.

ولم تكن أي قوَّة غربيَّة مستعدَّة لمدِّ يد العون جدِّيَّاً للثوار، وكذلك كانت العربيَّة السعوديَّة التي لم تُرِدْ ظهور سوريَّة ديمقراطيَّة تهدِّد الوضع الراهن للمملكة الوهابيَّة، لكنَّ الدَّعم القطري المقدَّم للجيش الحر دفع السعوديين بعد ذلك نحو تمويل السَّلفيين والجماعات الجهاديَّة أيضاً، ثمَّ تفاقم الوضع عندما حاول القطريُّون تحدِّي النفوذ السعودي على هؤلاء المتشدِّدين، وفي الوقت ذاته زاد المانحون من الأفراد والشَّبكات السلفيَّة دعمهم المالي الخليجي لمساندة هذه الجماعات الهامشيَّة.

وبطبيعة الحال استغلَّت جبهة النصرة دائرة العنف هذه، حيث قام الثوار السوريُّون قليلو التجهيز لدرجة مأساويَّة -وغالباً قليلو الخبرة- بدعوة الجهاديين أكثر فأكثر إلى خطوط الجبهات. وبتركيز الثَّورة على القتال من أجل بقائها فقط، فَقَدَت تركيزها على الأولويات، وأساءت تقدير الخطر القاتل للجماعات الجهاديَّة، فيما كانت النصرة تستغل مزايا هيكلها القتالي المتماسك مقارنة بشركائها المنقسمين.

تمثِّل الرَّقة عاصمة منطقة وادي الفرات الأعلى، وهي مدينة مفتوحة، حوصر فيها أتباع الأسد من كافَّة الأطراف وهُمِّشوا من قبل الثوار، <فكان هذا عبارة عن اتفاق ضمن يقتضي استلام الثوار للمدينة>. وقد احتاج الثُّوار السوريون إلى هذا الاتفاق الصَّامت للسيطرة على الرَّقة، فهي مركز إمداد مركزي ومحطة رئيسيَّة بين حلب ودير الزور، وهذا ما

جنَّب الرقة الفظائع والدَّمار الذي لحق بكلٍّ من حلب والدير. لكنَّ الجولاني أراد الرقة مدينة خالصة له، بينما شعر البغدادي بأنَّه الوقت المناسب للتوسُّع، فالثورة السنيَّة تختمر في العراق.

واعتباراً من صيف 2012، قرر نظام أسد وقف خسائره في الهامش الكردي في الشَّمال الشَّرقي للبلاد، وذلك كي يركّز مجهوده الحربي على وسط سوريَّة وساحلها، لذا لم يخض القتال دفاعاً عن الرَّقة في مواجهة هجوم النصرة في آذار عام 2013، كما لم يقصِف المعقل الجهادي الجديد قط، بينما كانت القوّات المسلَّحة في أيِّ مكان آخر تقصف مواقع الجيش الحر والمدن التي يسيطر عليها الثوّار.[56]

ورغم ذلك لم تنتهِ ملحمة الرقة، ففي حركة مذهلة، أعلن البغدادي في نيسان 2013 قيام الدولة الإسلاميَّة في العراق والشَّام (كانت الشَّام هي سوريَّة الكبرى التي أضفت عليها الحملة الدعائيّةِ الجهاديَّة هالة من التقديس لسنوات)، واستوعبت الدولة الإسلاميَّة في العراق والشَّام جبهة النصرة في الرَّقة،[57] التي باتت أكبر مدينة تحت سيطرتها على جانبي الحدود، لكنَّ الجولاني رفض هذا الدمج القسري ودعا الظواهري ليحكم في هذا النزاع غير المسبوق داخل البيت الجهادي.

دعم القائد الأعلى للقاعدة ادِّعاءات الجولاني، واعترف بالنصرة فرعاً للقاعدة في سوريَّة، وأمر البغدادي بالانسحاب من سورية والتركيز على العراق، لكنَّ هذا الأخير لم يُعِر هذا الكلام اهتماماً، فهو لم يبايع الظواهري بعد موت بن لادن سنة 2011. وترك الجهاديُّون

[56] تفتقر معلومات الكاتب هذه للدقة، فقد كان الثقل الحقيقي في تلك الفترة في الرقة لحركة أحرار الشام وبعض فصائل الجيش الحر، وليس لجبهة النصرة.

[57] انتزعت الدولة الرقة بعد قتال عنيف مع الأحرار والنصرة والجيش الحر.

السوريون الدَّولة الإسلاميَّة لينضموا إلى النصرة، أمَّا المجاهدون الأجانب الذين انجذبوا كثيراً لطموح البغدادي العالمي فقد اتخذوا موقفاً مُعاكِسَاً.

لم يحلم أسد بسيناريو أفضل من هذا، ليس فقط لتَحَقُق نبوءة عام 2011 عن القاعدة التي باتت حقيقة، بل لأنَّ الجهاديين الَّذين ساهموا كثيراً في طعن الثَّورة في ظهرها، حيث كانوا يتقاتلون بضراوة لا حدود لها. وشعر الديكتاتور السُّوري عندها أنَّه سيوجّه الضربة القاضية للثورة في دمشق، فجمع بين القصف المدفعي والهجوم بالغازات السَّامة في آب 2013 ليقتل 1400 شخصاً، وتكبّدت المواقع التي يسيطر عليها الثوار خسائر كبيرة لكنَّهم سرعان ما تماسكوا. ورغم تحذيرات إدارة أوباما الرنانة في خطاباتها حول مثل هذه المجازر، إلا أنَّها اقتصرت على الكلام ولم تتجاوزه للفعل أبداً، كما رأينا كيف رفض كل من سيسي مصر وبوتفليقة الجزائر باستمرار أي "عدوان" محتمل ضدَّ سوريَّة.

خليفة الإرهاب

لسنتين ونصف، برَّرت الولايات المتَّحدة والاتحاد الأوروبي رفضهما تقديم الدعم العسكري للثوار السوريين بحقيقة أنَّ هذا الدعم قد ينتهي في أيدي الجهاديين، كما ردَّدت روسيا بدورها رواية الأسد الجهاديَّة منذ البداية. لكن على العكس ممَّا كان متوقعاً على كلا جانبي الانقسام الدولي، فلم يؤدِ التخلي عن الثورة السوريَّة إلا إلى تعزيز التهديد الجهادي وتوسيع إمكاناته.

خلال رحلة البحث الميداني التي قمتُ بها في مناطق حلب صيف عام 2013، ذُهِلتُ كيف يبدو ناشطو المعارضة عالقين بين "نظام" الأسد و"الدولة" الإسلاميَّة، وكان ثمَّة سخرية سوداء من مصير هذه الثورة الشعبيَّة التي تقاتل "النظام" و"الدولة" معاً، وكلاهما يمثّلان النقيض الوحشي لما يتطلَّع له الشَّعب. لكن حتى تلك المرحلة المتأخِّرة، كان الشباب الثوريون يعتبرون الجهاديين أهون الشرَّين مقارنة بنظام الأسد.

أحدقت التوترات بكلِّ المناطق "المحرَّرة" من سورية، وقمعت الدَّولة الإسلاميَّة كلّ معارضة لها في الرقة، كما طبّقت قانونها بالترهيب من خلال الإعدامات أو العقوبات العلنيَّة، بينما أدَّى الغضب من الجهاديين الأجانب إلى تفجُّر اشتباكات متكرِّرة مع السُّكان المحليين، وباتت المواجهات مع الجيش الحر أمراً شائعاً، وهكذا فرّقت النزاعات الداخليَّة ما جمعه الدم المسفوك من قبل الأسد، الذي ادَّخر بدوره الدولة الإسلاميَّة كي يستخدمها ضدَّ أعدائه.

في كانون الثاني 2014، أطلق تحالف متنوع من قوى المعارضة "الثَّورة الثَّانية" ضدَّ الدولة الإسلاميَّة. وبعد تكبُّدِهم خسائر بالآلاف، تمكّنوا أخيراً من طرد مؤيدي البغدادي من أجزاء تسيطر عليها الثورة في حلب ومحافظة إدلب، فكانت هذه أوَّل مرَّة لا تُهزَم فيها الدولة الإسلاميَّة فحسب بل تُطرَد. وكان ردُّ الأسد في حملة قصف وحشيَّة على الأحياء

الخالية من الجهاديين في حلب، فقُتِل نحو 2000 في هذا القصف، وانخفض عدد سكان حلب "المحررة" من مليون إلى أقل من 300000 نسمة.

وفي الوقت الَّذي كان فيه الثُّوار السوريون يدفعون هذا الثمن الرهيب لانتصارهم على الدَّولة الإسلاميَّة، عوّض البغدادي سريعاً عن هزيمته في سورية بتوسع جديد في المسرح العراقي، حيث كانت السِّياسات الطائفيَّة لرئيس الوزراء العراقي الحليف المخلص للأسد قد نفَّرت القادة السنّة وفاقمت من سخطهم، وخصوصاً في محافظة الأنبار الغربيَّة، فسمح حصار الفلوجة وقصفها في كانون الثاني 2014 للدولة الإسلاميَّة بأخذ النصيب الأكبر في هذا المعقل الرمزي.

وكان ثمَّة توازٍ واضح بين الحليفين: الأسد والمالكي، فكلاهما تلقيا الدعم من إيران، وكلاهما قصفا بوحشية عمياء ذات القوى التي يمكنها الوقوف في وجه الدَّولة الإسلاميَّة، وأوضحت حقيقة أنَّ روسيا دعمت الأسد في ذات الوقت الذي دعمت فيه واشنطن المالكي أنَّ القوتين العظميين تقامران بـ "الجيوش الوطنيَّة" التي لم تكن سوى ميليشيات طائفية، ذات إمكانات عملياتيَّة محدودة نسبياً، رغم الترسانات الضخمة التي قدَّمها الداعمون الأجانب.

كان كلُّ من الأسد والمالكي بحاجة لتجديد أوراق اعتمادهما "الانتخابية" في ربيع 2014. وفي الشُّهور الأربعة التي سبقت الانتخابات التشريعية أواخر نيسان، قُتِلَ أكثر من 3000 شخص. وادَّعى المالكي الفوز بحصول حزبه "الدعوة" على 92 معقداً من أصل 328 من مقاعد البرلمان، لكنَّه علم أن هناك معارضة مستشرية لتجديد ولايته، وهذا ما جعله يراهن على البعبع الجهادي ليجبر شركاءه الكارهين على الدخول في ائتلاف حكومي معه.



نوري المالكي

وبهذه الطريقة انهارت القوَّات المسلَّحة العراقية في حزيران عام 2014 بسهولة في وجه هجوم الدَّولة الإسلاميَّة في الموصل، حيث تمزّقت الوحدات، واختفى كبار الضبَّاط، وتُرِكَت مخازن السِّلاح مفتوحة على مصراعيها، وكذلك تركت نصف مليار دولار في مصارف المدينة المتعددة. ولم تكن هذه الهزيمة المنكرة نتيجة للخيانة، بل نتيجة منطقيَّة لحقيقة أنَّ هذا "الجيش الوطني" كان وطنيّاً بالاسم فقط، فقد تدرّب وتموَّل ولُقّنِ الطائفيَّة لحماية النظام فقط وليس الشَّعب، حتى أنَّه اكتسب سمعة سيئة بسبب قمعه للعراقيين المعارضين لهذا النظام.

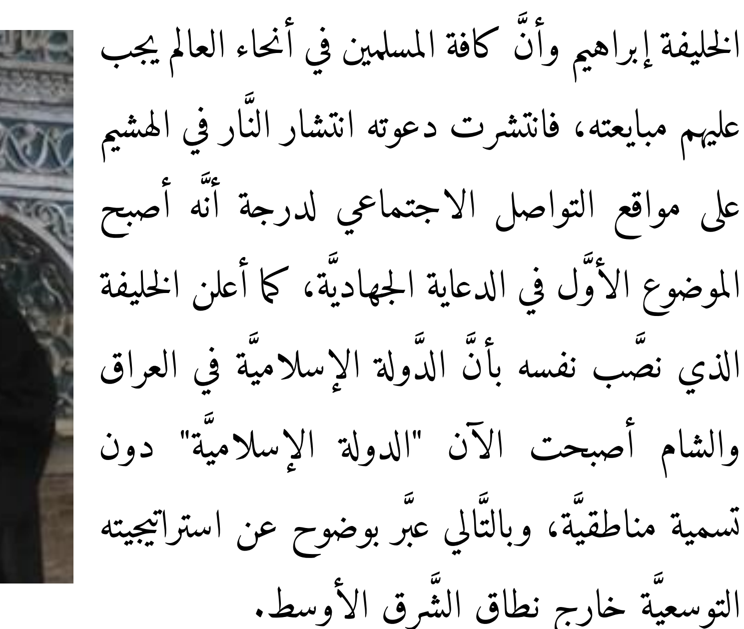
وفي ذات الوقت في سورية، أجرى نظام الأسد أوَّل انتخابات رئاسية "متعددة المرشحين"، حيث تنافس معه مرشّحان مواليان له كورقة توت تغطي الديكتاتورية وتظهرها كتعددية، في الوقت الذي أدانت فيه الأمانة العامَّة للأمم المتَّحدة تنظيم هذه الانتخابات في بلد مزَّقَتهُ الحرب، وقُتِل فيه أكثر من 160000 شخص وبات 3 مليون من مواطنيه لاجئين، كما استقال مبعوثها الخاص إلى سورية. وادعى الأسد أنه نال نسبة 88.7% من الأصوات، مما يعني 10.5 مليون صوت بنسبة مشاركة رسميَّة وصلت إلى 73.4 بالمئة.

هذه الأرقام هزلية بلا شك، فقد كانت 40 بالمئة من الأراضي السورية فقط (وستون بالمئة من السكان) ضمن سيطرة الحكومة الكاملة، ربَّما شارك 7 مليون في الانتخابات الرئاسيَّة كحد أقصى، ولم تحدث انتخابات في تركيا، التي لجأ إليها معظم اللاجئين السوريين، وحتى في لبنان لم يُسجّل سوى 40000 مصوِّتاً في القنصليَّات السوريَّة (من أصل مليون لاجئ). ويمكن القول بأنَّ الأسد كان أقلَّ جشعاً لأصوات مواطنيه من نظيره المصري (97 بالمئة للسِّيسي)، لكن أكثر من زميله المملوك الجزائري (81 بالمئة لبوتفليقة). وخلافاً للمشير المصري السَّابق، لم يضطر الأسد لتمديد فترة التصويت لزيادة نسبة الإقبال التي لن يصدِّقها أحد على كل حال. في هذه الانتخابات المأساوية السَّاخرة، بدت الانتخابات العراقيَّة هي الأقل تزويراً والأكثر مصداقيَّة مقارنة بنظيراتها.

كان قلق المالكي من سقوط الموصل أقلُّ من قلقه لخسارة رئاسة الوزراء، حيث أعطى الدَّعم الكامل في بغداد للميليشيات الطائفيَّة التي كانت تسحق أيُّ معارِض كما لو كان عميلاً محتملاً للدولة الإسلاميَّة، وتجاهل كلُّ الدعوات التي طالبته بالتنحي، حتى تلك الصَّادرة عن آية الله العظمى علي السيستاني المقيم في النجف، وهو يمثِّل السُّلطة الدينيَّة العليا للشيعة. وعندما رفضت واشنطن تسليم طائرات مقاتلة لبغداد طالما أنَّ المالكي يتشبَّث بالسُّلطة، تحوّل إلى موسكو وسلَّمه بوتين طائرات سوخوي 25 في زمن قياسي.

كانت روسيا مؤيِّدة تأييداً أعمى لشعارات إمَّا نحن وإمَّا هم التي يتشدّق بها الأسد والمالكي لتعزيز ديكتاتوريتهما أمام التهديد الجهادي، ولم تؤثِّر في تفكير الكرملين حقيقة أنَّ البغدادي كان سنة 2011 يفقد أيُّ قاعدة بريَّة، ثم بعد ثلاث سنوات فقط من الثورة المضادَّة المسعورة، بات يسيطر على مساحات شاسعة من سورية والعراق. لكنَّ سقوط الموصل كان بمثابة دعوة لصحوة متأخرة من قبل البيت الأبيض.

في اليوم الأوَّل من رمضان (29 حزيران سنة 2014) أعلنت الدولة الإسلاميَّة استعادة الخلافة. ويوم الجمعة التَّالي، أعلن أبو بكر البغدادي من مسجد في الموصل أنَّه الآن بات الخليفة إبراهيم وأنَّ كافة المسلمين في أنحاء العالم يجب عليهم مبايعته، فانتشرت دعوته انتشار النَّار في الهشيم على مواقع التواصل الاجتماعي لدرجة أنَّه أصبح الموضوع الأوَّل في الدعاية الجهاديَّة، كما أعلن الخليفة الذي نصَّب نفسه بأنَّ الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشام أصبحت الآن "الدولة الإسلاميَّة" دون تسمية مناطقيَّة، وبالتَّالي عبَّر بوضوح عن استراتيجيته التوسعيَّة خارج نطاق الشَّرق الأوسط.





أبو بكر البغدادي

بالنسبة للأسد والمالكي كان هذا مجرّد عمل تجاري كالعادة، وبقي هدفهم الاستراتيجي هو المعارضة الديمقراطيَّة، وليس الجهاديون البعيدون. لقد سقط فعلاً عشرات المقاتلين في تموز 2014 خلال المعركة بين الجيش السوري والدَّولة الإسلاميَّة على منشأة غازية وسط سورية، لكنَّ هذه الحرب السطحيَّة لم تمنع تهريب الجهاديين لجزء من إنتاج النفط من الحقول الَّتي سيطروا عليها في وادي الفرات إلى وكلاء عن الحكومة السُّوريَّة.

استغرق الأمر شهرين بعد سقوط الموصل قبل أن تقرر القوى الخارجيَّة التدخل وتنحية المماليك المحليين كي تواجه التَّحدي الجهادي بنفسها، في هذا الوقت طردت الدَّولة الإسلاميَّة السُّكان المسيحيين بقسوة من الأراضي العراقيَّة، وتحرَّكت في الأيام الأولى من شهر آب 2014 ضدَّ منطقة سنجار، مما تسبب في تدفق مئات آلاف الناس إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان. لكن حتى مقاتلي إقليم كردستان لم يستطيعوا وقف أرتال الدَّولة الإسلاميَّة الَّتي استولت على السدِّ الرئيسي في العراق القريب من الموصل.

وتوازت هذه السِّلسلة من الانتصارات الجهاديَّة في العراق بأخرى في سوريَّة، حيث استولت الدَّولة الإسلاميَّة على آخر جيوب الحكومة في محافظة الرقة الشرقيَّة (بما فيها مطار الطَّبقة، وما فيه من طائرات مقاتلة ومروحيَّة)، وأثبت المستبدُّون في سوريَّة والعراق فشلهم في احتواء الدَّولة الإسلاميَّة، فأمر باراك أوباما بشنِّ ضربات جويَّة محدودة لمساندة هجوم كردي معاكس ناجح على سدِّ الموصل، كما دعا المتحدِّث باسم آية الله خامنئي القائد الإيراني الأعلى، في النِّهاية إلى تعيين رئيس وزراء جديد في بغداد.

حسمت هذه الخطوة الإيرانيَّة مصير المالكي، الَّذي اضطر للتنحي ليأتي خليفته حيدر العبادي من حزب الدعوة ذاته، فاستغرق تشكيل حكومة متعدِّدة الأحزاب نحو شهر في أيلول 2014، دون التَّوافق على وزير للداخليَّة ووزير للدِّفاع، وسمحت مغادرة المالكي

الهادئة بإنشاء الآليات الضروريَّة لتشكيل تحالف دولي ضدَّ الدَّولة الإسلاميَّة، كما شجَّع قطع رأس مختَطَفَين أمريكيين أوباما على إعلان حلّهِ لاجتثاث سرطان الدَّولة الإسلاميَّة.

ازداد التغيير في سياسة أوباما حدَّة عندما أرسل تحذيراً لفرنسا في شهر آب 2013، بأن لا تضرب نظام أسد بعد هجماته الكيميائيَّة في دمشق. وفي هذا الوقت كان بوسع الرَّئيس الفرنسي فرانسوا هولاند زيارة العراق (بغداد وإقليم كردستان) قبل الإعلان في باريس في 15 أيلول 2014 عن مؤتمر دولي لقتال الدَّولة الإسلاميَّة، واستبعد فؤاد معصوم - الشريك العراقي في استضافة المؤتمر- التعاونَ مع الديكتاتوريَّة السوريَّة.

فاقم كل من ثنائي الشَّر والطغيان (النموذج المملوكي والإرهاب الجهادي) من حصيلة الخسائر البربريَّة على الشَّعب في اليمن وأكثر من ذلك على سوريَّة، فقد عرّضوا الانتقال السِّياسي في اليمن للخطر، بينما خرَّبوا العمليَّة الثَّوريَّة في سوريَّة. ورغم جرائمهم الكبيرة، فقد نال علي عبد الله صالح وبشار الأسد الحصانة التامَّة لشركائهم المقرّبين وعائلاتهم وأنفسهم، وعلى رأس هذا بقي الاستبداد مسيطراً على نصف البلاد وعلى نصف سكَّانها حتى خريف 2014.

لم يكن هذا إنجازاً هيِّناً للمماليك السُّوريين واليمنيين، حيث كانت ماكينتهم الاستبداديَّة تعمل بأقصى طاقتها صيف 2011، بينما يعود الفضل في انتعاشهم الكبير إلى المقامرة الجهاديَّة التي حشرت الثورات الشعبيَّة في الزاوية حرفياً. لكنَّ إطلاق المرء العنان للمقاتلين الجهاديين على مواطنيه شيء، والسَّماح للفيروس الجهادي بالانتشار على مستوى العالم أمر مختلف تماماً.

لقد غضَّت إدارة أوباما الطَّرفَ عن صالح طالما أنَّه يحتوي تنظيم القاعدة، لكن في خريف 2011 بدأ يُنظَر في النهاية إلى الديكتاتور على أنَّه جزء من المشكلة أكثر منه جزء من الحل، فاضطر الأخير للانسحاب بكل الامتيازات الممكنة، وسيتطلَّب الأمر ثلاث سنوات

أخرى من البيت الأبيض للاقتناع بأنَّ الدَّولة الإسلاميَّة لا يمكن التعامل معها إن لم يُنحّى الأسد، (يُنحّى) وليس يُستهدف، أي أنَّ الجلَّاد السوري سيفلت ثانية من العقاب.

وكان المماليك المصريُّون أكثر تطلُّباً، فما كانوا لينضمُّوا إلى التَّحالف ضدَّ الدولة الإسلاميَّة بنشاط حتَّى يشمل تعريف التحالف للإرهاب الإخوان المسلمين، كما كان السيسي يأمل سابقاً باستعادة الشيك المفتوح الذي استفاد منه نظام مبارك بعد الحادي عشر من أيلول، لكنَّ الولايات المتَّحدة عارضت هذا الطَّلب، رغم استمرار مساعدتها السنويَّة العسكريَّة لمصر بمقدار 1.3 مليار دولار، وهكذا فهي لم تجبر السِّيسي على الانضمام إلى التَّحالف ضدَّ الدولة الإسلاميَّة.

أحرز المماليك انتصاراً آخر ضدَّ شعبهم، وكذلك ضدَّ القوَّة العالمية الرئيسيَّة، لكن بقيت مشكلتهم الرئيسيَّة هي انخفاض أسعار النفط صيف 2014، وهذه المشكلة لو استمرت ستقلل الدَّخل الذي يغذِّي العنف الذي تمارسه أجهزتهم القمعية، لكنَّهم في المقابل كانوا يحظون بسلعة أكثر رواجاً ليختطفوها من الشَّعب العربي ويتاجروا بها بشروطهم الخاصَّة: إنَّها فلسطين.

الفصل التَّاسع: خنق فلسطين

اتَّبع المماليك العرب على الدوام نهجاً تملُّكِيَّاً نحو فلسطين. لقد عرفوا مدى تقصيرهم في تخفيف الألم عن الشَّعب الفلسطيني، لكنَّهم احتاجوا الفخ الفلسطيني لتبرير حكمهم لمجتمعاتهم بالقوَّة العسكريَّة. كان الاحتفاء بـ "تحرير فلسطين" أساسيَّاً في دعاية منظمة التحرير الجزائرية، الَّتي ساوت بين المستوطنين الفرنسيين والإسرائيليين في رؤية غير واقعيَّة منفصلة عن الحقيقة التاريخيَّة.[58]

عندما تعرّض نظام الحزب الواحد الجزائري لأعمال الشغب في تشرين الأول 1988، ادَّعى بعض المسؤولين الأمنيّين أنَّها كانت جزءاً من مؤامرة عالميَّة تهدف للنيل من دعم الجزائر للقضيَّة الفلسطينيَّة (أعلنت منظمة التَّحرير الفلسطينيَّة إقامة "دولة فلسطين" رمزياً خلال مؤتمر وطني عُقِد في الجزائر بعد اندلاع الاحتجاجات بشهر). والحقيقة أنَّ أدبيات هذه الأنظمة التي تديرها في الواقع أجهزة المخابرات زاخرةٌ بنظريات المؤامرة، المؤامرة السخيفة التي يكون فيها "العدو الصهيوني" بطل القصَّة.

وبالفعل فقد انتقل نحو 600 من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينيَّة من بيروت إلى الجزائر نهاية شهر آب عام 1982، وذلك عندما اضَّطر عرفات لمغادرة لبنان مع الآلاف من مقاتليه المسلَّحين، لترفع إسرائيل بدورها الحصار عن العاصمة اللُّبنانية، ثمَّ نقل عرفات مقر

[58] لعل الكاتب يلمح هنا إلى مشروعية الوجود اليهودي في فلسطين، لكن ينبغي أن نؤكد بصفتنا عرباً ومسلمين معنيين بهذه القضية أن اليهود الأصليين في فلسطين لا يتجاوز عددهم 10% من أصل اليهود الوافدين على فلسطين أثناء الاحتلال البريطاني والصهيوني، من هذا المنطلق فإن الوجود البريطاني ثم الإسرائيلي في فلسطين هو في الحقيقة احتلال أجنبي تماماً كما كان الحال بالنسبة للوجود الفرنسي في الجزائر، والنضال ضده هو قضية تحرر تماماً كما كان نضال الشعب الجزائري في وجه الفرنسيين.

قيادة منظمة التَّحرير إلى تونس، وليس إلى الجزائر، كما أعاد تموضع نحو 1100 فدائي في اليمن الجنوبي و850 في اليمن الشَّمالي، وفي عدة بلدان أخرى.

وخلال كانون الثَّاني 1986 في الوقت الَّذي احتدمت فيه الحرب الأهليَّة في عدن، رفع المقاتلون الفلسطينيون أعلامهم محاولين التَّوسط بين فصائل اليمن الجنوبي، لكن دون نجاح يُذكر. وبعيداً عن هذا الجانب الرمزي، في اليمن الموحَّد بقيادة صالح، أصبحت فلسطين أسطوانة مكرَّرة في إعلام النِّظام، الَّذي استمرَّ في التشدق حول "دعمٍ لا يتزعزع" لـ "القضيَّة". لكن في اليمن والجزائر لم يكن هنالك لاجئون فلسطينيون، باستثناء بعض الجيوب من المقاتلين، لذا فقد بقي هذا الخطاب مطلقاً <لا يترافق مع دعم جدي>.

يختلف هذا الوضع جذريَّاً عمَّا حدث في سوريَّة ومصر، حيث عزز حافظ الأسد وأنور السَّادات كما رأينا "حركاتهم التصحيحيَّة" عبر إعادة تركيز أجهزتهم العسكريَّة على مصالحهم القطريَّة الضيِّقة، حتَّى أنَّ الأسد تولَّى السُّلطة في سياق خيانة تمرُّد منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن المجاور، أثناء أيلول الأسود سيء السمعة سنة 1970. ولكن في هجوم تشرين الأوَّل المشترك اختلف الأسد والسَّادات في طريقة استعادة أراضيهم الوطنيَّة التي تحتلُّها إسرائيل، حيث اختار السادات عملية السلام برعاية الولايات المتَّحدة لاستعادة سيناء، بينما أرضى الأسد نفسه بوقف إطلاق نار توسَّطت فيه الولايات المتَّحدة ليترك فيه مرتفعات الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي. لكنَّ كلا القائدين اعتبرا أيُّ تدخل فلسطيني في خططهم عملاً عدوانياً، وتعاملوا معه على هذا الأساس، ولهذا سحقت القوَّات السوريَّة منظمة التحرير وحلفاءها اللُّبنانيين صيف سنة 1976، كما يفسِّر هذا أيضاً الانتقام الوحشي للسادات من غزَّة عندما اعترضت على معاهدة كامب ديفيد سنة 1979 مع إسرائيل.

كان قطاع غزَّة تحت الإدارة المصريَّة من سنة 1948 وحتى 1967، لكن بفترة فاصلة من الاحتلال الإسرائيلي لمدَّة أربعة شهور بين عامي 1956-1957، ولم تعبِّر القاهرة عن

أيّ طموح في أرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني، على خلاف الأردن، التي ضمّت شرقيّ الأردن والضفّة الغربيّة. لكن منحت مصر تسهيلات للمقيمين في قطّاع غزّة، خصوصاً فيما يتعلق بالبعثات والدراسة في الجامعات المصريّة، وبقيت هذه التسهيلات على حالها حتّى بعد الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967.

ولّد الشِّقاق الذي جاء بعد اتفاقيّة كامب ديفيد أزمة فلسطينيّة وصلت ذروتها عندما ألغت مصر الدَّعم آنف الذكر الذي كانت مصر تقدِّمه لسكَّان قطَّاع غزَّة. وهكذا ضرب هذا التغيير الجذري الروابط العائليّة والعلاقات التجاريّة بشدَّة، لكنَّ الطلاب كانوا الأكثر تضرراً، وقد أدَّى هذا إلى تأسيس الجامعة الإسلاميَّة في غزَّة كَمَكَان بديل، وسرعان ما أضحت مرتعاً للمقاتلين الإسلاميين. أطلق نظام السَّادات حملة إعلاميّة ضدَّ الفلسطينيين "الجاحدين" الذين سرقوا الدم والخبز من المصريين الكرماء لأغراضهم الدنيئة، وتكثَّفَت هذه الحملة في عهد مبارك بالتوازي مع تزايد الهجمات بسبب كراهية الأجانب.

ذهب الأسد إلى ما هو أبعد في عدائه للفلسطينيين عندما شجّع "الانشقاق" ضمن التيَّار الرئيسي لحركة فتح سنة 1983. وفي البداية كان للموالين لمنظمة التحرير الفلسطينيَّة اليد العليا في المخيَّمات الفلسطينيَّة في لبنان، لكنَّ الجيش السوري ومدفعيته دفعتهم باستمرار للتراجع عن وادي البقاع ثم حاصرهم في مدينة طرابلس الشماليَّة، كما طردت سوريَّة عرفات وجماعته وألقت بهم في عرض البحر المتوسط للمرَّة الثَّانية في كانون الأول 1983 (كانت المرة الأولى في آب 1982 عندما طردته إسرائيل من بيروت).

وفي سورية راقبت المخابرات السوريَّة اللاجئين الفلسطينيين الذين يمثّلون أكثر قليلاً من 2 بالمئة من مجموع السكَّان، حيث عمل فرع فلسطين على هذه الغاية بشكل أساسيّ، رغم أنَّه عمل أيضا على استهداف أشخاص خارج نطاق الدائرة الفلسطينيَّة، كما كان التجنيد العسكري إلزاميَّاً على الشَّباب الفلسطينيين الذكور، حيث أجبروا على الانخراط في وحدات جيش التحرير الفلسطيني الَّتي كانت في الحقيقة رديفة للقوَّات السوريَّة الرئيسيَّة.

لكن لم يُمنَح الفلسطينيون الجنسيَّة السوريَّة (على عكس الأردن)، لكنَّهم لم يعانوا من نفس قيود العمل كالَّتي فُرِضَت عليهم في لبنان، وأصبحت مخيَّمات اللاجئين جزءاً من النسيج الاجتماعي السُّوري، خصوصاً مخيم اليرموك الكبير في جنوب دمشق، كما كان لكلٍّ من حلب وحمص وحماة واللَّاذقية مخيماتها أيضاً، حيث نقل الأمن السوري السَّيطرة المباشرة على المخيمات إلى الفصائل المعادية لمنظمة التحرير، وفوقهم جميعا القيادة العامَّة.[59]

كابوس اليرموك

منذ بداية الثورة السورية في آذار 2011 كان اللاجئون السوريون ممزقين بين ضغوط الصراع، حيث هيمنت الرغبة بالبقاء على الحياد عند وجهاء المخيمات، رغم أنَّ النَّاشطين الشباب في المخيمات قد تعرَّضوا فعلاً للمظالم التي كانت أجهزة الأمن ترتكبها. وكانت محاولة بشار الأسد بابتزاز إسرائيل لضمان أمن نظامه الشرارة الأولى التي أشعلت الثورة.

أطلق الملياردير رامي مخلوف ابن خالة الرَّئيس السُّوري، تحذيراً غير مسبوق في نيويورك تايمز قائلاً: "إن لم يحدث استقرار هنا فلن يكون هناك استقرار في إسرائيل"، وبعدها بأيام قليلة في 15 أيار 2011 في الذكرى السنويَّة لقيام دولة إسرائيل، اندفع لاجئون فلسطينيون نقلهم موالون للنظام إلى الجولان، وهناك حاول مئتان منهم اجتياز خط وقف إطلاق النار سنة 1974، لكنَّ القوَّات الإسرائيليَّة قتلت أربعة منهم، فكانت هذه إشارة واضحة من نظام أسد المملوكي بأنَّه الضامن الوحيد للوضع القائم بين إسرائيل وسوريَّة لأكثر من أربعة عقود. كرر الأسد ذات المناورة في الخامس من حزيران 2011، في الذكرى السنويَّة للاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان، لكنَّ القوات الإسرائيليَّة قتلت هذه المرة ثلاثة

[59] **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة**، أسسها أحمد جبريل سنة 1965، وانشق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سنة 1977، ويُعرَف بموالاته للنظام السوري، وللجبهة مقرات عسكرية في منطقة الناعمة في لبنان ومحافظة السويداء في سورية.

وعشرين فلسطينيّاً حاولوا التسلل إلى الجولان، وهنا فهم الديكتاتور السوري أنّه كان يلعب بالنار الإسرائيليَّة، فتراجع عن القيام بأيِّ استفزازات أخرى.

لكن في مخيم اليرموك اتُّهِمَت ميليشيات القيادة العامة باقتياد الشباب الفلسطينيين الصغار إلى الموت المؤكَّد، واشتعلت حوادث بين اللاجئين المحليين ومعاونين للأمن السُّوري. لم يمر على مخيم اليرموك مثل هذه الاحتجاجات العنيفة من قبل، فانتقم النظام بقمعه المعتاد مما دفع المزيد من النَّاشطين إلى العمل السرِّي، وتزايد الاحتقان في مخيم اليرموك عندما قصفت القوَّات الحكوميَّة بطائرات الهليكوبتر والمدفعية مخيماً للاجئين في اللاذقية في آب 2011، ثم عُزِّزَت ميليشيات القيادة العامَّة الموالية للنظام في مخيم اليرموك بمرتزقة فلسطينيين (شبيحة)، سلَّحهم وموّلهم "ياسر قشلق"، رجل "الأعمال" الفلسطيني الذي كوَّن ثروته من تعامله مع نظام أسد. ولكن رغم كلّ هذا تمكّن ناشطو مخيم اليرموك من الحفاظ على حيادية المخيّم لأكثر من سنة، رغم اختراق الحراك الثَّوري للمناطق المجاورة في صيف 2012.

اختلَّ هذا التوازن الدَّقيق عندما وضعت القيادة العامَّة حواجز عسكريَّة حول مخيم اليرموك وبدأت بتسيير دوريَّات في المخيم في شهر كانون الأول 2012. وبعدها بعدة شهور، قصفت طائرة حربيَّة للحكومة مخيم اليرموك لتُردي عشرات المدنيين قتلى، ثم دخل الجيش السُّوري الحر وحلفاؤه الأكثر تشدُّداً المخيم، وطردوا القيادة العامَّة ومرتزقة قشلق. وتحوَّلَ مخيم اليرموك بعدها من ملاذ آمن نسبيَّاً في منطقة دمشق إلى ميدان معركة رئيسي للسيطرة على العاصمة دمشق.

عدد السكَّان الَّذي وصل إلى نحو 150000 بسبب تدفق النازحين إليه، انخفض إلى أقلِّ من 30000، وحماس التي انتهجت سياسة عدم الانخراط في أنشطة عسكريَّة خارج فلسطين، اقتنعت بأنَّ الشِّقاق مع نظام الأسد بسبب الثَّورة السوريَّة يترك اللاجئين دون حماية، فقررت بالتَّالي تسليح جماعة معيَّنة تسمِّي نفسها "مجموعات عمر" في اليرموك التي

اقتصر دورها على الدِّفاع عن السكَّان ضدَّ المداهمات الحكوميَّة وأعمال السَّلب الَّتي كانت تقوم بها الميليشيات.

واعتباراً من تموز 2013، فرض النظام حصاراً مُحكَمَاً على مخيم اليرموك، حيث تمركزت قوَّات الصَّاعقة التَّابعة لنظام أسد على المداخل الشماليَّة، بينما تحرَّكت الميليشيات الشيعيَّة -وأكثرها من العراق- لتغلق الجهة الجنوبيَّة. وفي أيلول 2013، بدأت القوَّات الحكوميَّة تطلق نحو سبعين قذيفة هاون يوميَّاً على المخيَّم الذي بات نصفه مهجوراً أو مُدَمَّرَاً. لكن لم يأتِ الأسوأ بعد، فقد حاول النِّظام تجويع اليرموك حتى الركوع، ليفرض الاستسلام عليه كما فرضه على المناطق المجاورة في دمشق.

وفي الأيام الأخيرة من عام 2013، بدأت الأنباء تتسَّرب من داخل المخيَّم عن وفاة خمسة على الأقلِّ جوعاً في المخيَّم. وفي آذار 2014، نشرت منظمَّة العفو الدوليَّة تقريراً خاصَّاً بعنوان "اعتصار الحياة في اليرموك"، وثّقت فيه هذه المنظمَّة غير الحكوميَّة أسماء 124 من المدنيين ماتوا جوعاً في المخيم المحاصر، ولم يتطرَّق هذا الرقم لأولئك الذين ماتوا بسبب نقص العناية الطبيَّة أو الضحايا الذين سقطوا بنيران القنَّاصين بينما كانوا يبحثون عمَّا يسد الرمق.

سمح النظام لبعض القوافل التَّابعة للأمم المتَّحدة التي انتقاها بتوزيع سلل إغاثيَّة للسكَّان الذين يُقدَّر من تبقى منهم آنذاك بنحو 17000-20000، ووافق الثُّوار على الانسحاب بشرط أن يرفع النظام الحصار، لكنَّ الحكومة سرعان ما نكثت بوعودها، فتسلَّل الثوار عائدين إلى المخيَّم نهاية الرَّبيع. وفي آب 2014، قال المتحدِّث باسم الأونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التَّابعة للأمم المتَّحدة): "ما يزال الوضع الإنساني في اليرموك ميؤوساً منه".

لقد عانى اللاجئون الفلسطينيون من المأساة السوريَّة حتَّى أكثر من بقيَّة السكَّان، لقد احترقت أربعة مخيَّمات من أصل اثني عشر (إضافة إلى تدمير نصف مخيَّم اليرموك) ونزح

أكثر من نصف اللّاجئين، معظمهم ضمن سوريّة (بسبب القيود المفروضة على حدود الأردن واكتظاظ المخيّمات في لبنان)، فرثى النّاشطون الفلسطينيون اليائسون حالهم على أنَّه نكبة جديدة، في تكرار لكارثة عام 1948 التي أوصلتهم إلى المنفى.

لم يدفع اللاجئون الفلسطينيون هذا الثمن الثّقيل للمأساة السوريّة مصادفة، حيث أثبتت إحالة اليرموك إلى جحيم بأقذر الطُّرق بأنَّ الحيَّاد ليس خياراً صالحاً على المدى الطَّويل في مثل هذه البيئة المُستَقطَبَة. لكنَّ ضراوة نظام الأسد في تعامله ضدَّ الضَّاحية الفلسطينيَّة لدمشق ذكَّر اللّاجئين بمقدار ضعفهم حتَّى بعد ثلاثة أجيال من الحياة في سوريَّة، ومن الفلسطينيين الذين فرُّوا من سوريَّة تمكَّن المئات من شقِّ طريقهم إلى قطَّاع غزَّة.

حُرَّاس سجن غزة

خلافاً لملك الأردن حسين، وحتى لنيلسون مانديلا، لم يجد مبارك وقتاً لزيارة غزَّة خلال ثلاثة عقود من رئاسته (1981-2011)، فبالنسبة للشوفيني[60] المملوكي المصري كان ازدراء الفلسطينيين طريقة لكسب المال، حيث كانت غزَّة سلعة من الدَّرجة الأولى للتجارة بها بأفضل سعر مع إسرائيل والولايات المتَّحدة. لذا كان من المنطقي معاقبة الفلسطينيين عندما يتجرَّؤون على تبديل شروط هذا الاتفاق.

لم يكن ملف غزَّة تقليديَّاً بيد وزارة الخارجيَّة، بل بيد المخابرات العامَّة، العمود الفقري للنِّظام. وخصَّص اللواء عمر سليمان -الذي ترأَّس المخابرات العامَّة ما بين عامي 1993و2011- جزءاً مهمَّاً من وقته وطاقته للحوار حول فلسطين مع نظرائه الإسرائيليين والأمريكيين، كما كانت السي آي إيه تراقب "التعاون الأمني" بين إسرائيل والسُّلطة الفلسطينيَّة، وهو الاسم الرمزي الذي يُطلق على عملية تبادل المعلومات والعمليَّات المشتركة ضدَّ حماس وغيرها من فصائل الرفض الفلسطينيَّة المسلَّحة. وفي الواقع، فقد كانت مهمَّة جهاز المخابرات العامَّة المصري دعم هذا "التعاون الأمني".

سنة 1994 عندما شكّل عرفات السلطة الفلسطينيَّة بقيادة حركة فتح في قطَّاع غزَّة، اعتمد سليمان على محمد دحلان بالدَّرجة الأولى (وهو قائد الأمن الوقائي الذي يمثّل جهاز الشرطة الفلسطيني الرئيسي)، فرُقّي دحلان إلى وزير للأمن سنة 2003، وعزز وضعه كقيصر للأمن الفلسطيني (حيث منعت اتفاقيَّة أوسلو إنشاء أيَّ شكل لجيش فلسطيني، وكانت الشرطة هي الفئة الوحيدة المسموح لها بحمل السلاح في المناطق التَّابعة للسُّلطة).

في أيلول 2005، نفّذ رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون انسحاباً أحادي الجانب للجيش الإسرائيلي والمستوطنين من قطَّاع غزَّة. لقد أراد تخليص الجيش الإسرائيلي من

---

[60] تمت الإشارة إلى تعريف الشوفينية في الفصل الأول.

عبء الاحتلال العسكري المباشر من هذا القطاع الشديد الاكتظاظ، لكنَّ هذا التحرُّك "الفردي" لم يتم التفاوض عليه مع السلطة الفلسطينية، فقد أراد شارون إغلاق الباب أمام حُلم إقامة الدولة الفلسطينية مرَّة واحدة وللأبد.

لكنَّ مصر كانت شريكاً رئيسيّاً في اتفاقيَّة التنقُّل والوصول الَّتي وُقِّعَت برعاية الولايات المتَّحدة قبل شهرين من الانسحاب الإسرائيلي، وكان من المُفتَرَض أن تكون إدارة معبر رفح بين قطَّاع غزَّة ومصر مشتركة بين مصر والسُّلطة الفلسطينيَّة، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدوديَّة، وبالتواصل الدائم مع إسرائيل. لكنَّ هذه الآليَّة المعقَّدَة سرعان ما انهارت بعد الانتخابات البرلمانيَّة الفلسطينيَّة سنة 2006: فقد فازت حماس وشكَّلت حكومة بقيادة إسلاميَّة، فقرر الاتِّحاد الأوروبي مقاطعتها.

سليمان والمخابرات العامَّة الذين أبقوا على قنواتهم مفتوحة مع حماس، رغم أنَّهم كانوا يفضِّلون فتح بوضوح، كانوا في وضع أفضل لاستغلال صِلاتِهِم في ظروف الصراع والأزمة، فكانت المخابرات المصريَّة الطرف الوحيد الذي يعمل بفاعلية علناً في قطاع غزة، وعندما اختطفت حماس جلعاد شاليط، أحد أفراد طاقم دبابة إسرائيليَّة، في حزيران 2006، بدأ سليمان بنفسه التوسُّط بين الحركة الإسلاميَّة وإسرائيل، لكنَّ اللواء المصري علَّق مبادرته بعد أن كثَّفت إسرائيل من غاراتها على قطَّاع غزَّة.

كما عملت المخابرات العامَّة رسميّاً على تهدئة التوتر المتصاعد بين فتح وحماس، حتى أنَّ أحد عناصرها أُصيب في شهر أيار عندما أطلق أحد أفراد فتح المسلَّحين النار أثناء اجتماع للمصالحة. لكنَّ سليمان كان يدعم سرّاً – بدعم من الولايات المتَّحدة- تحرُّكاً عسكريّاً لدحلان ضدَّ حماس، غير أنَّ كتائب القسَّام الجناح العسكري لحركة حماس استَبَقَت الهجوم عليها في حزيران 2007، عندما كان دحلان يجري عمليَّة جراحيَّة لركبته في مشفى مصري. وسرعان ما فقد الموالون لفتح -الذين وجدوا أنفسهم دون قيادة- السيطرة على الأرض مما جعل حماس الحاكم الوحيد لقطَّاع غزَّة.

غضب مبارك من عملية استيلاء الإسلاميين على القطَّاع، فشارك إسرائيل في فرض حصار مُحكَم على غزَّة، على أمل أن يؤدي تجويع السُّكان وإفقارهم إلى تحميل حماس مسؤوليَّة هذا المأزق. ولكن سنة 2008 استخدم مقاتلون فلسطينيون المتفجرات لتدمير أجزاء من الجدار الحدودي مع مصر، فاندفع الآلاف خلال الثغرة وهزموا الأمن المصري، غير أنَّهم توقَّفوا في النهاية عند قناة السويس، عند أقصى تحرُّك لهم باتجاه الغرب، وفي أقلِّ من أسبوع أُعيد كل الفلسطينيين "الهاربين" إلى سجنهم المفتوح (قطَّاع غزَّة).

في ذات الوقت، كانت المخابرات المصريَّة ترعى محادثات فلسطينيَّة- فلسطينية بهدف جسر الهوّة بين فتح وحماس، لكنَّ الانحياز المصري لفتح كان شديداً لدرجة أنَّ المحادثات توقّفت لسنوات. اتَّهم نظام مبارك حماس باستمرار بالمسؤوليَّة عن الحصار الإسرائيلي، وأضاف الجيش المصري ضغطه الخاص في رفح إلى عقوبات جماعيَّة على سكَّان غزَّة، فكان لهذا الحصار الإسرائيلي المصري نتيجة غير متوقَّعَة تمثلت في تقويَّة قنوات التهريب مع مصر، فقد كان ثُلُثَي الاقتصاد المحلي يعتمد على التجارة تحت الأرض سنة 2010.

غيَّرت الثورة المصريَّة المعادلة جذريَّاً، ففيها نال سليمان الامتياز المريب بإعلان استقالة مبارك في شباط سنة 2011، وذلك قبل اختفائه هو نفسه عن المشهد العام. وبعدها بثلاثة شهور، وافق رئيس السلطة الفلسطينيَّة محمود عباس وقائد حماس في المنفى خالد مشعل على إجراء "مصالحة وطنيَّة"، وقد تحقق هذا التقدم الكبير لأنَّ المخابرات العامَّة بدأت في النهاية التوسُّط بين الطرفين، ولم تعد تحاول تقويض حماس كما في الماضي.

سمح الموقف المصري الجديد في تشرين الأول 2011 بإجراء تبادل للأسرى بين إسرائيل وحماس، فأُطلِق سراح ما مجموعه 1027 معتقلاً فلسطينيَّاً مقابل عودة شاليط إلى إسرائيل، فنالت كتّائب القسَّام وقائدها أحمد الجعبري جُلَّ ما كانوا يطلبونه منذ 2000 يوم. ورغم أنَّ المخابرات الألمانيَّة لعبت دوراً في المحادثات السريَّة، إلَّا أنَّ المخابرات العامَّة المصريَّة

كانت الوسيط الرئيسي في الاتفاق، وذلك بسبب رابطة الثِّقة التي تأسست أخيراً مع حماس.

رغم كل هذا، بقي معبر رفح نقطة معاناة للفلسطينيين المسافرين إلى مصر، لكنَّ فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسيَّة في حزيران 2012 أجبر الجيش المصري على تسهيل إجراءات الخروج من غزَّة، كما صدرت الأوامر للأمن المصري بالتغافل عن معظم عمليَّات التهريب إلى الأراضي الفلسطينية، ممَّا أدى إلى طفرة حقيقيَّة في قطَّاع العقارات نتيجة للتدفق غير المسبوق للإسمنت ومواد البناء الأخرى عبر الأنفاق.

وفي تشرين الثاني 2012 قَتَلَ الإسرائيليون الجعبري، ممَّا أذكى موجة جديدة من الأعمال العدائيَّة. لكنَّ الوساطة المصريَّة كانت هذه المرة بنَّاءة وأدّت إلى انجاز دبلوماسي كبير، حيث استعاد الرئيس مرسي وقف إطلاق النار في غزَّة ونجح بتجنيب القطَّاع هجوماً إسرائيليَّاً برِّيا. لكن بقيت المنطقة الفلسطينيَّة تحت الحصار، رغم مساحة التنفُّس المتوفِّرة على الحدود مع مصر والتي جعلت حياة السكَّان المحليين أيسر.

وفي أيار 2013، كشف حادثٌ عن الكيفية التي يمكن أن تقوِّض بها قوَّات الأمن سياسة مرسي في غزَّة: أغلقت الشرطة معبر رفح لإجبار المجرمين في سيناء على إطلاق سراح سبعة جنود مختطفين. لكنَّ هذا الابتزاز المشؤوم كان مجرَّد غيض من فيض الانتقام المماليك ضدَّ غزة بعد انقلابهم ضدَّ مرسي سنة 2013. فبينما كان عدد الأشخاص المسموح بدخولهم من رفح وإليها نحو ألف يومياً، انخفض إلى أقلِّ من مئتين، مع حظر عام على دخول الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18-40 سنة.

ولم يكن هذا الأسوأ، بل كانت الحملة الممنهَجَة التي شنَّتها قوَّات الأمن المصريَّة على أنفاق التهريب أشدُّ تأثيراً على القطَّاع، فبينما كانت لحماس والفصائل الأخرى القدرة على حماية خطوط إمداد سلاحهم ومتفجّراتِهِم، كانت الأنفاق التي تنقل الوقود والإسمنت والسلع

الاستهلاكيَّة هي الأشدُّ تضرراً، وأوشك الاقتصاد الفلسطيني على الانهيار، ووصل الى مرحلة التوقُّف بارتفاع الأسعار وتوقَّف البناء ونقص الغاز إلى الحد الأدنى.

ذهبت الطغمة العسكريَّة الحاكمة بعيداً إلى درجة اِتّهام الرئيس المخلوع مرسي بأنَّه "عميل لحماس"، فروّجوا أكثر نظريَّات المؤامرة تطرُّفاً، حيث قالوا إنَّ أوباما عرض مليارات الدولارات لشراء جزء كبير من سيناء لصالح حماس. وفي مثل هذه الأجواء المحمومة، أصبحت الأنفاق من غزَّة سلاحاً وحشيَّاً مستخدَمَاً لتقطيع أوصال الأراضي المصريَّة، وأصبحت غزَّة مركز المؤامرات الإسلاميَّة على مصر.

مع موجة الإجرام والعنف الأعمى الذي اجتاحت مصر صيف 2013، باتت هذه النظريات التي تضخُّها الآلة الإعلاميَّة بشكل متزايد مقبولة على أنَّها حقائق مسلَّم بها. وفي تقليد لاتّهام المماليك السوريين للاجئين الفلسطينيين بأنَّهم يخونون "حسن ضيافتهم"، ألقى الجيش المصري باللوم على سكَّان غزَّة واتَّهمهم بطعنه في الظهر ومحاولة تقويض أمن مصر "الصديقة"، فكانت هذه مرحلة تجهيز لمواجهة حاسمة لا هوادة فيها.

حظرت وزارة العدل المصريَّة حركة حماس الفلسطينية رسميَّاً في شهر آذار 2014، فكان هذا بمثابة التأكيد القانوني بأنَّ المماليك المصريين لن يتوانوا عن فعل أيِّ شيء من شأنه النَّيلُ من حكّام قطَّاع غزَّة. وانخفضت موارد حماس بشكل كبير، وعُلِّق تسليم الرواتب لموظفي الحكومة، فكان هذا أحد الأسباب الرئيسيَّة لقبول حماس إقامة حكومة وحدة بقيادة السلطة الفلسطينيَّة.

وفي الأيام الأولى من حزيران 2014، استقال إسماعيل هنية بعد سبع سنوات من توليه رئاسة الوزراء لحكومة حماس في غزَّة، فشُكِّلَت حكومة فلسطينية جديدة للضفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة دون مشاركة أي عضو من حماس، لكن بدعم كبير من الحركة الإسلاميَّة،

ووافقت قطر على تحويل أموال رواتب الموظفين المدنيين في قطَّاع غزَّة إلى حسابات في بنك برام الله تديره السلطة الفلسطينية.

وتعهَّدت إسرائيل علناً ومصر سرَّاً بتوجيه ما اعتقدوه ضربة قاضيَّة لحماس، فهاجموا الحكومة الموحَّدة التي اعتبروها مناورة خطيرة للحفاظ على الحركة الإسلاميَّة، كما ذُعِروا من الاستعداد الذي أبدته الولايات المتَّحدة والاتحاد الأوروبي للعمل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، وفي نفس الوقت تباحثت العربيَّة السعوديَّة -الحانقة من مشاركة قطر- مع مصر حول كيفية تخريب المصالحة الفلسطينية.

لم يستغرق الأمر زمناً طويلاً حتى شنَّت الحكومة الإسرائيليَّة حملتها على حماس، فاتَّهمت الحركة الإسلاميَّة بأنَّها أمَرَت باختطاف ثلاثة مستوطنين مراهقين في منطقة الخليل، كانت قد اختفت جثثهم لأسبوعين، لكن لم تثبت مسؤوليَّة حماس عن الحادثة. وفي ذات الوقت، أدَّت عمليات التمشيط التي قامت بها إسرائيل في الضفَّة الغربيَّة إلى اعتقال المئات من ناشطي حماس، بمن فيهم العشرات من أعضائها الذين أُفرِج عنهم في صفقة شاليط سنة 2011.

وسرعان ما واصل الجيش الإسرائيلي قتل الناشطين البارزين في قطَّاع غزَّة، فردَّت حماس وحلفائها المحليين بمهاجمة إسرائيل بالصواريخ. وفي 8 تموز 2014، بدأ هجوم الجرف الصامد على قطَّاع غزَّة. وخلال الخمسين يوماً التَّالية قُتِل أكثر من 2000 فلسطينياً، غالبيتهم السَّاحقة مدنيون، وبقيت المحصِّلة النهائيَّة لعدد القتلى غير نهائية، فقد غمرت الأنقاض عدداً غير معلوم من الجثث (سُوِّي أكثر من 15000 منزل بالأرض).

وعلى الجانب الإسرائيلي قُتِل أربعة وستون جنديَّاً إسرائيليَّاً (خمسة منهم بنيران صديقة)، إلى جانب ثلاثة مدنيين (اثنان منهم فقط يحملان الجنسيَّة الإسرائيليَّة). كانت نسبة الخسائر ما بين المدنيين الإسرائيليين والمدنيين 100/1 في الحروب السابقة، لكن ارتفعت هذه

النسبة المذهلة في هذه الحرب إلى 1000/1. ورغم هذا الاختلال المذهل في التوازن فقد حابَت "وساطة" المخابرات العامَّة المصريَّة المطالب الإسرائيليَّة بوقف غير مشروط لإطلاق النار، بينما أصرَّت حماس على رفع الحصار وإطلاق سراح السجناء خلال المداهمات الأخيرة بالضفَّة الغربيَّة.

وبعد أسبوع من الصراع والمحادثات الهاتفيَّة بين الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي، أعلنت القاهرة وقفاً لإطلاق النَّار بشروط لم تُناقَش حتَّى مع الفلسطينيين، فرفضت حماس "العرض"، لتبدأ بعدها لعبة إلقاء اللَّوم الشديد على الحركة الإسلاميَّة وتحميلها مسؤوليَّة القذائف التي تطلقها إسرائيل على غزَّة، وواصلت المخابرات العامَّة وساطتها غير المباشرة في القاهرة، ولكنَّ هذه المرة بين الوفد الإسرائيلي والفلسطيني بقيادة السلطة الفلسطينية رسميَّاً.

انفلتت آلة الدعايَّة المصريَّة من عقالها ضدَّ حماس، وقال توفيق عكاشة مالِك قناة الفراعين ومديرها والمتحدِّث غير الرسمي باسم الطغمة العسكريَّة: "الغزّاويون ليسوا رجالاً، لو كانوا رجالاً، لكانوا ثاروا على حماس". كما غرّد صحفي مؤيِّد للسيسي: "بوركت يا نتنياهو، وأسأل الله أن يعطينا أمثالك لنتخلص من حماس". لم يُقابَل أي هجوم إسرائيلي سابق على الفلسطينيين بمثل هذا الترحاب الواضح، بينما قابلت العربيَّة السعوديَّة هذا الموقف المصري بالموافقة وانحازت ضدَّ قطر وحماس.

في الخامس من آب 2014، انسحبت القوَّات الإسرائيليَّة من قطَّاع غزَّة، لكنَّ الحرب لم تنتهِ بعد، لأنَّ الهدن التي مدَّدتها مصر ليست في الحقيقة إلا هدناً هشة. كانت هذه الحرب مدمِّرة على سكَّان غزَّة المحاصَرين من جميع الجهات والذين كانوا يكافحون وسط الركام لمجرد البقاء على قيد الحياة. أجبرت المخابرات العامَّة الوفد الفلسطيني في القاهرة على استبعاد قضيَّة معبر رفح من مداولات وقف إطلاق النار، وهو ما عنَى أنَّ نظام السيسي أراد أن يُبقي هذا الخيار مفتوحاً بغية اعتصار السكَّان الفلسطينيين كلَّما أراد ذلك.

استمرَّت الحرب لثلاثة أسابيع أخرى، مع عجز الغارات الإسرائيليَّة الغاشمة على وقف إطلاق الصواريخ الفلسطينيَّة، وبات واضحاً الآن رغبة إسرائيل في إيجاد مخرج، لكنَّ موقف مصر ضدَّ حماس مَنَعَ المخابرات العامَّة من إبرام وقفٍ تامٍ لإطلاق النار، وتطلَّب الأمر تدخل الولايات المتَّحدة وكذلك تدخل فرنسا والاتِّحاد الأوروبي بدرجة أقل، لوضع حدّ للحرب التي استمرت خمسين يوماً، وإنهائها في 26 آب سنة 2014، لكن مع بقاء القبضة المصريَّة مشدودة على رفح كما في السَّابق، لتساهم في كابوس غزَّة الطويل.

فتحت النرويج التي لا تمتع بعضويَّة الاتِّحاد الأوروبي قنوات تواصل رسميَّة مع حماس. وبروح الوساطة التي سادت قبلها بعقدين خلال إبرام اتفاقية أوسلو، بات لدى النرويج الآن دور قيادي في إعادة إعمار غزَّة. وبالتَّالي أُقيم مؤتمر دولي لإعادة إعمار غزَّة في القاهرة في 12 تشرين الأول 2014، واتَّفق السيسي مع نتنياهو على ألا تُدعى إسرائيل إلى المؤتمر، وكان هذا رسمياً لضمان انسياب الدعم الخليجي، وفي الحقيقة كانت هذه طريقة ملتوية لإعفاء إسرائيل من تعويض جزء على الأقل من الدَّمار الذي ألحقته بغزَّة.

وكما علَّقت الصحافة الإسرائيليَّة، فقد استخدم السيسي المؤتمر مطية ليعيد مصر إلى قمَّة هرم الدبلوماسيَّة العربيَّة، حيث نقل الإعلام الحكومي المؤتمر بشكل مباشر. والآن جون كيري وكاثرين آشتون اللذان فشلا في وساطتهما في شهر آب 2013 لمنع حمام دم ضدَّ الإخوان المسلمين، امتدحا الدور المركزي الذي يمكن لمصر أن تلعبه في محادثات السلام التي طال انتظارها. والحقيقة أنَّه لم يكن ثمَّة سلام في الأفق، بل كانت فلسطين طي النسيان وغزَّة غارقة في الدمار، لكنَّ السيسي حوَّل هذه المأساة الفلسطينيّة الأخيرة إلى فرصة للعلاقات العامَّة لتمجيد ديكتاتوريَّته.

* * *

أتمَّ المماليك العرب دورة كاملة، واستفادوا من الإذلال الجماعي الذي تمارسه إسرائيل الناشئة، ليوظفوه كأداة قويَّة يختطفون من خلالها الدول بعد الاستقلال، ثم تلاعبوا بالقضيَّة الفلسطينيَّة في صراعهم المحموم على السلطة، في الوقت الذي تركوا فيه الفلسطينيين لمصيرهم الرهيب في كلِّ مرحلة من مراحل سلبهم المتجددة. لكنَّ العنف البربري الذي أطلق له المماليك العرب العنان ضدَّ ثورات شعوبهم توجّه إلى الفلسطينيين أنفسهم.

حاصر كل من الأسد في سورية وسيسي مصر الفلسطينيين وجوَّعوهم حتى الموت في سجن اليرموك الكبير وفي قطَّاع غزَّة، والفرق الوحيد بينهما هو أنَّ القوَّات السوريَّة المسلَّحة وميليشياتها هي مارست القتل في اليرموك، بينما ترك السيسي إسرائيل لتقصف قطَّاع غزَّة وترتكب المجازر. والخلاصة أنَّا عند دراسة النهضة العربيَّة، يمكن اعتبار فلسطين كبش الفداء المطلق لوحوش الثورة العربيَّة المضادّة.

ومن خلال هذه الحملة على فلسطين وشعبها وحقوقها، تكون الدولة العميقة قد أنجزت عمليَّة انتقالها الأخير من الظلام إلى النور، حيث لم يعد ثمَّة أي حاجة للعمل من خلف الكواليس، ولا للخوض في سيناريوهات المؤامرة المعقدة وإعداد الستائر الدخانيّة، فرعب المذابح الرهيبة في حق الشعوب لم يزل يوغر الصدور، كما أنَّ جرح الخيانة لم يُضمَّد بعد. وبالنسبة للعرب المماليك، يجب أن تصبح فلسطين مقبرة الحلم العربي، ولا يمكن إتمام الثورة المضادَّة دون تصفية القضيّة الفلسطينيَّة.

الفصل العاشر: البديل التونسي

في 24 تشرين الأول 2014، تعرَّض الجيش المصري لأسوء هزيمة له أمام المتمردين الجهاديين في سيناء؛ قُتِل ما لا يقل عن ثلاثة وثلاثين جندياً في هجومين منفصلين ومتزامنين في العريش وجوارها، وذلك باستخدام مزيج معقّد من السيارات المفخخة والألغام وتقنيات الكمائن. وبعدها بساعات قليلة، ترأَّس الرئيس السيسي مجلس الأمن القومي للدفاع، وتعهَّد فيه "بالانتقام للدم المسفوك"، كما أُعلِن الحداد الوطني لثلاثة أيام، بينما اعترفت القوّات المسلّحة بأنَّ المتمرِّدين اعتمدوا على قاعدة محليَّة قويّة، وأنّها تفكِّر بإخلاء قرى بأكملها، بغية الوصول إلى هزيمة تامَّة للجهاديين.

في 26 تشرين الأول 2014، كانت مصر تنعي عسكرييها القتلى وكانت الدعايّة الحكوميّة تطلق الجُمَلَ الإنشائيّة الاعتياديَّة متوعِّدة بالانتقام ومتحدِّثَةً عن نظريات المؤامرة، وقد أغلق السيسي فعلاً معبر رفح مع غزة، مما أعاد الفلسطينيين إلى الحصار الخانق، وأجبر أكثر من ألف عائلة على إخلاء الجانب المصري من الحدود. وتزامنا مع هذا، كانت تونس تجري أوّل انتخابات برلمانيّة حرّة، دون أن تتخلل هذه الانتخابات التاريخيَّة أي حوادث تُذكر.

ذهب نحو 3.6 مليون تونسي إلى التصويت، مقارنة بـ4.3 مليون في انتخابات الجمعيّة التشريعيّة في تشرين الأول 2011 (لكنَّ القائمة الانتخابيّة كانت قد نُقِّحَت في هذه الأثناء، مما أدّى إلى زيادة في نسبة الإقبال من 52 % إلى 68 % بعدها بثلاث سنوات) وانخفضت مكاسب حزب النهضة الإسلامي الذي كان قد تصدَّر انتخابات سنة 2011 بنسبة 37 % و89 مقعداً (من أصل 217)، إلى نسبة 25% و69 مقعداً. كانت أكبر مشكلة لدى الحزب الإسلامي هي خسارتهم لثلث قاعدتهم الانتخابيّة (من 1.5 مليون ناخب سنة 2011 إلى أقلِّ من مليون بعدها بثلاث سنوات).

كان الرابح الرئيسي في المنافسة التشريعيّة التونسية هو حزب نداء تونس، وهو حزب علماني جامع انطلق في حزيران 2012 على يد باجي قايد السبسي الذي كان يبلغ من العمر 87 عاماً، وكان أول رئيس للوزراء بعد الإطاحة ببن علي. نال نداء تونس 86 مقعداً وتصدَّر الانتخابات بنسبة 37.5 % من الأصوات، وهي نسبة تُقارِب ما حققته النهضة قبل ثلاث سنوات. وفي كلا الحالتين، كانت الأغلبيَّة نسبيَّة فقط وقادت حكومة ائتلافيّة. وكان انتصار السبسي مرتبطاً إلى حد بعيد بموهبته بحشد مزيج من الثوّار الحقيقيين، ومن أولئك الذين يحنُّون إلى حقبة بورقيبة، ومن أتباع بن علي الإصلاحيين، ومن قوميّين متعصِّبين.

في الوقت الذي كانت مصر تنزلق فيه إلى دوَّامة من العنف المسلَّح، كانت تونس تُتِم ثلاث سنوات من الانتقال، حيث بدأت بإسقاط الديكتاتور ووصلت الآن إلى أوَّل انتخابات برلمانيّة لها بناءً على الدستور الجديد الذي تمّ اعتماده بعد مداولات محمومة. وهكذا فإنّ الشعب التونسي ونخبه السياسية قد مهّدت الأرضَ بفاعليّة لجمهوريّة ثانيّة حقيقيّة، في الوقت الذي عملت فيه الطغمة العسكريّة المصرية ما بوسعها لتخريب أي بديل حقيقي لحكمهم المملوكي. هذا التخريب العسكري واستعادة الوضع السابق في مصر أدّى إلى ارتفاع غير مسبوق في العنف المسلّح، بينما بدا العنف الجهادي في تونس بشكل أو بآخر تحت السيطرة.

الأوراق التونسيَّة الرَّابحة

التوازي بين التجربتين المصريَّة والتونسيّة مثير، فكلا الشعبين جرّب ثورة ديمقراطيّة لطرد المستبدِّين في كانون الثاني وشباط 2011، لكن لا يجب المبالغة في قصة النجاح التونسيّة، فالتحديات التي تواجهها ما زالت هائلة. ومع ذلك فإنّ المقارنة بينها وبين الانهيار المصري صادمة، ولتعرف هذه المقارنة ينبغي عليك متابعة السرد العام والحقائق الواضحة التي سنوردها في هذا الكتاب.

تونس ليست دولة مملوكية، وهذا هو السبب الرئيسي في نجاة الشعب التونسي من العنف الرهيب الذي أطلقت له الدولة العميقة العنان ضدَّ مواطنيها في مصر كي تستعيد سيطرتها الكاملة على البلاد. لقد اختطف بورقيبة بالفعل الاستقلال التونسي لمصلحته من خلال التخلص من منافسه بن يوسف ومؤيديه، ووضع دستوراً رئاسيًّاً ضَمِنَ له في نهاية المطاف الرئاسة مدى الحياة. لكن بورقيبة كان بطل النضال التحرري ضدَّ فرنسا، بعكس "الضبَّاط الأحرار" في مصر الذين كان تدخلهم بعد مغادرة البريطانيين.

كما أضعف بورقيبة القوَّات التونسيّة المسلَّحة بعد مؤامرة 1962 الفاشلة، وكان نظام حزبه الواحد مهووساً بالأمن، لكنَّه عمل من خلال وزارة الداخليَّة وشبكات الشرطة، ثم جمع بن علي -جنرال الشرطة السَّابق- بين خنق الحزب للسكان ورقابته الأمنيَّة، وهكذا فقد بقي الجيش على الهامش باستمرار، وتحوَّل تلقائيّاً إلى تجسيد لمؤسَّسة وطنيّة لا تماثل النظام الحاكم. (وقبل هذا كلّه كان الأشخاص المؤثِّرون في الجيش بالكاد يمثِّلون 0.3 % من الشعب التونسي، أمَّا في مصر فقد كانت نسبتهم 1 %).

رفض الجيش التونسي إطلاق النار على المتظاهرين في شهر كانون الثاني 2011، مما أجبر بن علي على الفرار. وقبل أن يعود إلى ثكناته، قام بسحق آخر معاقل الثورة المضادَّة: "الحرس الرئاسي"، وذهب الجنرال رشيد عمار رئيس هيئة الأركان التونسيَّة إلى ساحة القصبة

ليؤكِّد على أقواله التي تثبت دفاعه عن الثورة، بينما تعامل طنطاوي مصر وقادة مجلسه العسكري مع "الشباب الثوري" بلهجة أب يهدِّد ويتوعَّد.

جنى بن علي العديد من المكاسب لمشاركته في "الحرب العالميَّة على الإرهاب"، لكنَّ هذه المكاسب كانت على الصعيد الجيوسياسي أكثر منها على الصعيد المالي، حيث لم تنل تونس "منحةً" على طراز معونة كامب ديفيد السنويَّة. وعلى عكس الجزائر المجاورة، فتونس لم يكن لديها موارد نفطيَّة، وكان اقتصادها يعتمد بالأساس على تشغيل مواطنيها، وهكذا فإنَّ غياب الموارد كان رحمة لها عندما حان وقت وضع ميثاق اجتماعي سياسي جديد. وبالتَّالي فقد كانت تونس محصَّنة من الفساد ومحاباة الأقارب في التوظيف، وكان التأثير السلبي لهذه الأشياء في تونس أقل بكثير منه في مصر.

وضع المماليك المصريون الإخوان المسلمين في مواجهة علنيَّة ضدّ الشباب الثوري في السنة التي تلت سقوط مبارك، وكان الإخوان المسلمون قد قضوا نصف قرن من العلاقات المتأزمة مع الجيش، بدءاً بدعمهم النشط لانقلاب الضبَّاط الأحرار سنة 1952، وعمليَّات التطهير سنوات 1954 و1965، وصولاً إلى الفوز بالانتخابات البرلمانّية سنة 2005. ولم يحدث شيء من هذا القبيل في تونس، حيث نشأت النهضة سنة 2011 دون أن تتلوث بمثل هذه الاتفاقات المشبوهة، فكان هذا السجلّ الإسلامي النظيف مفتاحاً لنجاحهم في أوّل انتخابات حرة ونزيهة.

في مصر كان الانتقال تحت عين الرقابة المملوكيّة وهي المحكمة الدستوريّة العليا. ولا عجب في أنَّ المحكمة الدستوريّة العليا ساهمت بفعالية في التخريب المملوكي للعمليّة الديمقراطيّة ودعمها الصادق للثورة المضادَّة. وعلى النقيض من هذا في تونس، استقال رياض بن آكور رئيس المفوضية العليا الانتقاليَّة منذ سنة 1992، بعد أن عيَّنه قايد السبسي متحدِّثاً باسم البرلمان.

وكان معنى هذا أنَّ كلاً من رئيس الوزراء ورئيس السلطة الانتقاليَّة فيما يسمى الرَّبيع التونسي سنة 2011، كانا قد قطعا علاقاتهما بنظام بن علي لعقدين قبل الثورة، أمّا المحكمة الدستوريّة العليا المصريّة فقد كان مبارك نفسه هو من عيّنها. وكانت للسلطة العليا برئاسة بن آكور الصلاحيّات الواضحة لـ "تنفيذ أهداف الثورة، والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي". ولعل هذا الاقتران النادر بين الثَّورة والإصلاح والتحوُّل قد يكون السمة المميزة للتجربة التونسيّة.

كان أعضاء السلطة الانتقاليّة العليا الـ155 الذين أعدُّوا أوّل انتخابات في حقبة ما بعد الثورة من نيسان إلى تشرين الأول 2011 ينتسبون إلى الأحزاب الرئيسيَّة الاثنتا عشر (يُرمز لها "G12") أو المنظمات غير الحكوميَّة المتنوِّعة، كما ساهمت أيضاً كل من جمعية المحامين ونقابة القضاة في مناقشات السلطة العليا. ومرة ثانية ظهر اختلاف حادٍّ مع مصر، حيث بقي القضاء معقلاً للحنين إلى حقبة مبارك، كما أثبتت الأحزاب -حتى عندما اشتركت في نموذجها الوطني- أنَّها غير قادرة على الاندماج في منصة مشتركة.

وبعيداً عن سمات المماليك الجوهريَّة التي تميِّز مصر عن تونس، فإنَّ الفرق الجوهري بين البلدين هو حيويَّة الحركة العُمَّالية في تونس، حيث كان قوام الاتِّحاد التونسي للشغل (معروف باختصاره الفرنسي UGTT) 40 ألف عضو قبل الثورة، ثم تضخَّمت صفوفه بعد الإطاحة ببن علي، كما تمكّنت وفوده داخل السلطة العليا من فرض الاستقلال التام للهيئة الانتخابية، بالتزامن مع المساواة الإلزاميّة بين الجنسين في قوائم الحزب الانتخابيَّة.

أمَّا في مصر، فبعدما صُفِّي مشجعي النادي الأهلي خلال مجزرة بورسعيد في شباط 2012، لم تبقَ قوَّة تستطيع استعادة التوازن مع الوزن الثّقيل للدولة العميقة من جهة، ومع الإخوان المسلمين من جهة ثانيَّة. وبتشجيع من المماليك على التخريب، أدَّت آلية المواجهة هذه إلى حمام الدم صيف 2013. لكنَّ في تونس، سنرى كيف تدخَّل اتحاد الشغل

مراراً وتكراراً للتوسّط لتهدئة التوترات بين الإسلاميين والعلمانيين، مقدِّمين مساهمة قيّمة في الانتقال الذي استمرّ لثلاث سنوات.

التحرُّك الأمثل يكون غالباً في أكثر الأوقات مناسبةً

إذاً كان لدى تونس غير المملوكيّة أصول إضافيَّة معتبرة بالمقارنة مع مصر في ذات الفترة التي تلت الثورة، لكن العملية التونسية استفادت كثيراً من القرارات الصحيحة التي اتُّخِذَت في الأوقات الصحيحة، وفي بعض الأحيان لأسباب خاطئة، كما يجري غالباً عبر التاريخ. كانت أذكى الخطوات في تونس هي الذهاب إلى الانتخابات العامَّة للجمعيَّة الدستوريَّة، التي حُدِدَت ولاياتها الأوليَّة بسنة واحدة. واعتُبِر إلى حدٍ بعيد وَضعُ مسودَّة دستور جديد استفتاءً على شرعيَّة السلطة الجديدة، وليس جائزة تُسَلَّم إلى الفائز يستخدمها ضدَّ منافسيه السياسيين.

في مصر، ذهب المجلس العسكري الذي دعمه الإخوان المسلمون، باتِّجاه استفتاء على إصلاحات دستوريَّة محدَّدة بعد شهر واحد فقط من عزل مبارك، وفي المقابل دُفِعَ التحالف الثوري للتصويت بـ"لا" على هذا الاستفتاء، غير أنَّ هذا التحالف تلقى هزيمة منكرة عندما نجح الدستور بنسبة 77 % من الأصوات، رغم أنَّ هذا الدستور "الجديد" لم يكن أكثر من نسخة معدّلة من دستور السَّادات ومبارك، وعزز هذا الاستفتاء وضع المحكمة الدستوريَّة العليا على أنّها جهة رقابيَّة عليا. وفي حزيران سنة 2012 لم تتورَّع عن الحكم بعدم دستوريَّة الانتخابات البرلمانيَّة قبل شهور قليلة في أوَّل انتخابات حرَّة ونزيهة في تاريخ مصر الحديث.

وهكذا رفض المماليك المصريون أن يتركوا الشعب يدلي برأيه من اليوم الأوَّل، رغم أنَّ هذا بالضبط ما دعا الشَّعب لخلع مبارك، وفي هذا السياق حُرِم البرلمان المنتخب ما بين تشرين الثاني 2011 إلى كانون الثاني 2012 من أيِّ سلطة حقيقيَّة قبل أن تَحُلَّهُ المحكمة

الدستوريَّة، حيث ظلَّت الحكومة مسؤولة أمام المجلس العسكري فقط، ولم يكن ثمّة محاولة لبناء شرعيَّة جديدة للحكم في مصر التي كان حكامها الفعليين آنذاك منهمكين بتقويض شرعية منافسيهم الإسلاميين.

حاول الإخوان المسلمون كسر الجمود عبر الدفع باتِّجاه دستور ثبت أنَّه مثير للشقاق والخلاف في البلاد، رغم أنَّه حصل على نسبة 64 % من الأصوات في الاستفتاء الذي جرى في شهر كانون الأول 2012. وبعد ستة شهور من الانقلاب على مرسي، أمِلَ السيسي بعكس الموقف إلى صالحه بدستور مصمم على مقاسه، وتمَّت الموافقة عليه بنسبة 98 % من الأصوات في كانون الأول سنة 2014. لا شكَّ أن جزءاً مُهِمّاً من الناخبين المصريين غير المتقيِّدين بالجناح السلفي (الذين دعموا الإخوان المسلمين أوَّلاً ثم دعموا الجيش)؛ قد صوَّتوا لمصلحة أحد الاتجاهين المتصارعين والمتناقضين ثم غيَّروا موقفهم في غضون أقلّ من سنة، وصوَّتوا لصالح الطرف الآخر.

خلقت هذه السلسلة من الاستفتاءات التي يتحدَّى بعضها بعضاً ما يسميه الباحث السياسي ناثان براون –وهو محق- "مأزق مصر الدستوري". وعلى النقيض من هذا انتظرت تونس حتَّى تشرين الأول 2011 لإجراء انتخابات الجمعيَّة الدستوريَّة، بعد ثلاثة شهور من التأجيل عن الموعد المبدئي، واستغرقت هذه الجمعيَّة سنتين ونصف (بدلاً من سنة واحدة كما كان متوقعاً) لوضع مسودَّة نوقشت موادها الـ 146 وأُقرَّت مادة مادة، ليُقَرَّ الفصل الأخير في كانون الثاني من سنة 2014 بموافقة 200 عضواً مقابل رفض 12.

كان من الممكن لهذا الاستفتاء أن يثير الشِّقاق في تونس مثلما حدث في مصر من قبل. وبدلاً من ذلك، استطاعت الجمعيَّة الدستوريَّة الوصول إلى إجماع على أكثر القضايا خلافيَّة. وتوصلوا إلى أنَّ المادّتين الأولى والثانية في الدستور لا يمكن تعديلهما. وكانت المادة الأولى هي نفسها في دستور عام 1959: "تونس دولة حرة ومستقلة وذات سيادة، ودينها الإسلام

ولغتها العربيَّة". وجاء الغموض البنائي من حقيقة أنَّ كلمتي تونس ودولة مؤنثتان في اللُّغة العربيَّة، ومن ثمَّ فالإسلام يمكن أن يكون دين تونس أو دين الدولة.

أمَّا المادة الثانية من الدستور فقد قدَّست الطبيعة "المدنيَّة" للدولة (في رفض لما يقابلها من الخيارات العسكرية والدينية). والمادَّتان 40 و46 مخصَّصتان للمساواة بين الرجال والنساء، مع صيغة إبداعيّة لصالح المساواة الانتخابيّة وضدّ العنف المحلي. وأدَّت المساواة بين النظام الرئاسي الذي يدعمه العلمانيُّون والبرلمان ذو المرجعيَّة الإسلاميَّة إلى توازن مؤسساتي بين رئيس الدولة (الذي ينتخبه الشعب مباشرة) ورئيس الوزراء (المسؤول أمام البرلمان المُنتَخَب).

في هذه الأثناء، وضعت مصر المهووسة بالاستقرار والنظام ثلاثة دساتير في ثلاث سنوات دون الوصول إلى صيغة من صيغ الإجماع الداخلي. أمَّا تونس فقد أخذت وقتها الكافي لوضع مسودّة مقبولة للدستور وفتح فصل جديد في تاريخها الوطني. كما كان النظام الانتخابي مختلفاً بشكل ملحوظ: فقد أُجبِرَ الحزب الحاكم على دخول ائتلافات في تونس، بينما في مصر كانت القاعدة هي أنَّ "المنتصر يأخذ كلَّ شيء".

ومرة ثانية بدلاً من جلب الاستقرار إلى مصر، أشعل نظام الأغلبيّة هذا نزاعاً سياسيّاً، حيث حقَّق كل من النهضة التونسي والإخوان المسلمين المصريين نسبة 37% من الأصوات في أوَّل انتخابات حرَّة أُقيمَت في خريف وشتاء سنة 2011 و2012، لكنّ الإسلاميين التونسيين جنوا 89 فقط من المقاعد البالغ عددها 217 مقعداً، بينما ملأ نظراؤهم المصريون 235 مقعداً من أصل 508، بواقع 20 مقعداً أقلُّ من الأغلبية المطلقة.

كان الإخوان يعتمدون على دعم الأعضاء السلفيين (عددهم 121) في كل مرة يحاول فيها الأعضاء العلمانيون أو تحاول فيها الأحزاب، الحدَّ من قانون الشريعة. وعلى العكس من هذا حاولت النهضة إبرام اتِفاق ثلاثي الأطراف مع "الاتِّحاد الوطني من أجل

الجمهوريّة" و"التكتّل الاجتماعي الديمقراطي"، وتحت مظلّته يترأَّس الإسلاميُّون الحكومة الائتلافيّة ويسيطرون عليها، وتكون الرئاسة للاتِّحاد الوطني من أجل الجمهوريّة والجمعيّة الدستوريّة للتكتّل.

رأينا كيف حلَّت المحكمة الدستوريّة العليا التي يهيمن عليها أتباع مبارك البرلمان الذي يهيمن عليه الإسلاميُّون بعد شهور قليلة من الانتخابات. وفي ذات الوقت، تعرَّضت الجمعيَّة التونسيَّة لسلسلة من الأزمات المتنوعة والخطيرة خلال عملية إعداد المسودَّة قبل موعد كانون الثاني 2014 النهائي. لكنَّ النهضة وافقت في النهاية على التَّخلي عن رئاسة الحكومة لصالح حكومة غير حزبية مخوّلة بتنظيم أوّل انتخابات برلمانيَّة.

وبعد هذه الانتخابات فقط جرت المنافسة الرئاسيَّة في كانون الأول سنة 2014، بعد نحو أربع سنوات من سقوط بن علي. أمَّا المماليك المصريُّون فقد فرَّغوا الانتخابات المصريَّة من مضمونها وراهنوا على منافسة رئاسيَّة شعبيَّة. لكنَّ هذه المقامرة جاءت بنتائج عكسيَّة في انتخابات مرسي في حزيران 2012، لكنَّهم انتقموا بانقلاب السيسي بعدها بسنة. وفاز المشير السَّابق في استفتاء شهر أيار 2014 بنسبة 97 % من الأصوات -أكثر بتسع نقاط من بشار الأسد الذي أجرى استفتاءً بعدها بعدة أيام.

التحدّي الجهادي في تونس

التجربة التونسيَّة مهمَّة أيضاً لتسليط الضوء على طريقة بديلة لمكافحة -وفي الحقيقة احتواء- التهديد الجهادي، بنتائج أكثر إقناعاً من كثير من الدول المملوكيَّة، حيث نشط الجهاديون التونسيُّون لعقد ونصف من الزمن من خلال جماعة القتال الإسلاميَّة التونسيَّة التي تتبع للقاعدة، وكانت تونس أوَّل مكان شنَّت فيه القاعدة أوَّل ضربة كبيرة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، بسيارة مفخخة انتحاريَّة على كنيس يهودي بجزيرة جِربة، في نيسان 2002، كما شنَّ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هجوماً سنة 2007 على الجزائر المجاورة، اجتذب فيه عدداً من "المتطوعين" التونسيين.

لذا فقد كان ثمَّة تهديد جدّي من البداية الأولى للثورة التونسيَّة، لكن تطلَّب الأمر بعض الوقت حتى يستوعبها القادة الجدد بالكامل. كان الإطلاق غير المشروط لسراح مؤسِس جماعة القتال الإسلاميَّة التونسيَّة سيف الله بن حسين (المكنّى بأبي إيّاد) من خلال العفو العام في شباط سنة 2011 خطأً كبيراً، حيث لم يكن بن حسين سجين رأي فحسب، فقد حُكِم بالسجن لـ 63 سنة بسبب أنشطة إرهابيَّة، بما فيها التدبير التي اتَّخذها لاغتيال أحمد شاه مسعود، القائد الأفغاني للمقاومة ضدَّ طالبان، قبل يومين من هجمات الحادي عشر من أيلول.

وبعد إطلاق سراحه بفترة قصيرة أسَّس بن حسين جماعة سلفيَّة متشددة باسم أنصار الشريعة، وعاد راشد الغنوشي القيادي البارز للنهضة إلى تونس بعد عشرين سنة في المنفى، وتقبل تزلف السلفيين إليه بغية الانضمام إلى صفوف حزبه الإسلامي، أمَّا قادة النهضة الآخرون مثل حمَّادي الجبالي أو علي العريِّض ممن سُجِنوا في تونس من قبل، كانوا أقلَّ رومانسية اتِّجاه التيَّار السلفي المتشدد ورفضوا تسامح الغنوشي مع أنصار الشريعة دون أن يجهروا بهذا الرفض.

وبعد انتصار الإسلاميين النسبي في انتخابات تشرين الأول من سنة 2011، أقسم الجبالي اليمين الدستوريَّة رئيساً للوزراء بينما تولّى العريض حقيبة الداخليَّة. لكنَّ هجوماً على السفارة الأمريكيَّة بقيادة أنصار الشريعة في أيلول 2012، أقنع قائد النهضة بضرورة اتّخاذ خطوات صارمة ضدَّ أنصار الشريعة. وأدّى نشر فيديو أمريكي خاص يُعتَبر تهجُّماً على النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى حوادث عديدة ضدَّ الأمريكيين في العالم الإسلامي، وحدث الأسوأ في بنغازي في 11 أيلول، عندما قُتِل السفير الأمريكي، وفي تونس في 14 أيلول عندما قتل الحرس الرئاسي خمسة متظاهرين لتأمين السفارة الأمريكيَّة.

حُظِرَت أنصار الشريعة رسميَّاً كمنظمة إرهابيَّة وتوارى بن حسين عن الأنظار، كما تركت حكومة الجبالي اثنين من أنصار الشريعة يموتان جوعاً بعد إضرابهما عن الطعام في السجن، بعد أن رفضت كلَّ مطالبهم. وفي هذه الأثناء حدث ازدياد في عدد الحوادث التي تقوم بها جماعات مسلَّحة على الحدود الجزائريَّة والليبيَّة، كما حدثت أيضاً اشتباكات وانفجرت ألغام ووُجِدَت أسلحة بأنواع غير مسبوقة. وبات من المعروف أنَّ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ أوائل سنة 2013 قد أسَّس موطئ قدم له في جبل الشعَانبِي، وهي سلسلة جبليَّة قريبة من الحدود الجزائريَّة، وتبعد نحو 20 كم غرب مدينة قصرين التونسيَّة إحدى منابت الثَّورة في كانون الثاني 2011.

في 6 شباط 2013، قُتِل شكري بلعيد الناشط اليساري رمياً بالرصاص، وذلك أمام منزله في مدينة تونس، ليكون لعملية الاغتيال هذه ارتدادات في البلاد حديثة العهد بالعنف السياسي، ولتتهم المعارضة النهضة بالتَّسامح مع "فرق الموت" بهدف ترهيب الأصوات العلمانيَّة والناقدة وإبادتها في نهاية المطاف. وخلافاً لوصف الوطنيين لبلعيد بأنَّه "شهيد"، رثته النهضة على أنَّه فقيد.

باتت الأزمة أعمق لدرجة أنَّ الجبالي اضطرَّ للتنحّي لصالح العريض، كما فرض وزير الداخليَّة السَّابق نهجاً أشدَّ على أنصار الشريعة في آذار 2013، فقمع بشدَّة المؤتمر الذي

كانت الجماعات السلفيَّة تقيمه كلَّ سنة في مدينة القيروان، في الوقت الذي تصاعد فيه العنف في منطقة جبال الشعانبي، مما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا في صفوف قوَّات الأمن والجهاديين.

وعجَّل اغتيال ناشط علماني ثانٍ، محمد براهمي، في تموز 2013، بالمواجهة الحاسمة بين النهضة والمعارضة، بقيادة نداء تونس. لكنَّ الاتحاد التونسي للشغل (الذي كان عدد أعضائه أكبر من الجانبين المتنافسين مجتمعين) قد زجَّ بكل ثِقَلِهِ لتسويَّة النزاع، ودَعَمَهُ في ذلك كل من اتحاد رجال الأعمال وجمعية المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، فوضعوا الأرضيَّة لـ"حوار وطني"، انطلق بعد ثلاثة شهور من قتل براهمي.

وتواصل الحوار لثلاثة شهور أخرى، ثم انتهى بالموافقة على دستور جديد وعلى استقالة العريض رئيس الوزراء الإسلامي، حيث استُبدِل برئيس الوزراء المستقلّ مهدي جمعة، كما كُلِّفَت حكومة التكنوقراط التي شكَّلها جمعة بالتحضير لأوَّل انتخابات برلمانيَّة. بقي وزير الداخليَّة المستقل لطفي بن جدو في منصبه، وأعلن في شباط 2014 قتل ثلاثة وعشرين جهاديَّاً بمن فيهم قاتل بلعيد.

من الخطأ إذاً الادّعاء بأنَّ تونس ما بعد الثورة كانت متساهلة مع الجهاديين بعد حظر أنصار الشريعة، أكثر من الأنظمة المملوكيَّة. لكنَّ تونس في مرحلتها الانتقاليَّة كانت بالتأكيد تؤكِّد على العمليَّة القانونيَّة، مع محاكمة 1343 مشتبهاً به -حسب وزير الداخليَّة- بعد الموافقة على الدستور مباشرة. وقد ردَّت خلية جهادية باستهداف بيت بن جدو في القصرين، أواخر شهر أيار 2014، مما أدَّى لمقتل أربعة من رجال شرطة في هجومهم.

لكن أسوء هجوم جهادي حدث تلك السنة في 17 تموز 2014 عندما قُتِل 14 جنديّاً في منطقة جبل الشعانبي، فأُعلِن الحداد الوطني لثلاثة أيام، لكن بدلاً من تكرار ما حدث من قبل في مصر، أدَّت هذه الصدمة الإرهابيَّة إلى تعزيز الإجماع السياسي على التحوُّل

الديمقراطي. وفي تشرين الأوَّل 2014، لم تخلل الانتخابات البرلمانيَّة الأولى أيَّة استفزازات جهاديَّة، وأُغلِقَت بفاعليَّة دورة من ثلاث سنوات للحكومة الإسلاميَّة جاءت بعدها حكومة غير حزبيَّة، وكلاهما مسؤول أمام الجمعيَّة المنتخبة.

المثال اللِّيبي المعاكس

كما رأينا، لم يتَّبع صدام حسين في العراق ولا معمَّر القذافي النموذج المملوكي تماماً، بل كان هذان النظامان شموليَّان صراحةً، ولم يُكلِّفا نفسيهما عناء استدعاء "الشعب الخليفة"[61] في طقوس انتخابيَّة دوريَّة على العكس من حاجة المماليك الجدد الدوريَّة لتجديد شباب شرعيَّتِهم بصورة مسرحيَّة. لقد عاش كل من العراق وليبيا تحت عقوبات صارمة للأمم المتَّحدة على أنظمة البلدين ما بين عامي 1991 و2003، والَّتي لم تُرخِ قبضة الأجهزة القمعيَّة بل فاقمت من معاناة الطبقات الأشدّ ضعفاً من الشعب.



معمر القذافي

لقد صمَّم جورج بوش الابن الحرب العالميَّة على الإرهاب من البداية لاستهداف العراق، وذلك من خلال دليل مشكوك فيه عن وجود علاقة ما بين صدام وهجمات الحادي عشر من أيلول. وعلى النقيض من هذا، استفاد القذافي من الحرب العالميَّة على الإرهاب لمواصلة تعاونه مع وكالات الاستخبارات الغربيَّة والمساهمة في الحملة التي تقودها الأمم المتَّحدة على القاعدة. وبات البرنامج النووي اللِّيبي سلعةً ساخنة للتفاوض مع واشنطن عندما لم تجد واشنطن دليلاً على إمكانيَّات نووية بعد سقوط صدام.

[61] **الشعب الخليفة**، إسقاط على الخلافة العباسية الشكلية في العصر المملوكي حيث كان المماليك حريصين على شكليات الخلافة مثل الخطبة وسك النقود باسم الخليفة، دون أن تجاوز صلاحياته هذا الحد. كما تفعل الأنظمة العربية الحديثة مع الشعوب، بحرصها على الانتخابات الشكلية.

وكان القرار الأوَّل للإدارة الأمريكيَّة بعد احتلال العراق في نيسان 2003، حلَّ الجيش وإقصاء حزب البعث عن الحياة العامَّة، ممَّا أدَّى إلى انهيار كبير في الدولة العراقيَّة، ولأنَّ الولايات المتَّحدة لم يكن لها تجربة استعماريَّة حقيقيَّة سابقة، جعلتها حالة الفراغ هذه عاجزةً عن إعادة بناء الدولة في ظروف اشتداد المقاومة، وبعد سنة من سقوط صدام، وجد الأمريكيون أنفسهم يواجهون ثورة سُنيَّة غرب العراق وأخرى شيعيَّة جنوب البلاد.

وثبت أنَّ المنهج الأيديولوجي للمحافظين الجدد عديم الجدوى في حلِّ هذه الفوضى التي افتعلوها بأنفسهم، وبالتَّالي وقعت الولايات المتَّحدة عن غير قصد في أسوأ ما وقعت فيه تجربتان استعماريَّتان سابقتان قامتا ببناء دولةٍ في فترة العشرينات من القرن العشرين، وذلك عندما دمجت بريطانيا المحافظات الثلاث، بغداد والبصرة والموصل بشكل تام (عندما كانت تحتل العراق في عشرينيات القرن المنصرم)، وعدما أعادت فرنسا تقسيم السلطة طائفياً في لبنان، وكانت هذه السلطة الجديدة مُصَمَّمَةً لإضفاء القداسة على مواقع المسيحيين المهيمنة.

وأدَّت هذه العمليَّة المدمِّرَة في العراق إلى أزمة 2005 الدستوريَّة[62] والحرب الأهليَّة ما بين عامين 2006-2008. وكانت أقوى الأحزاب في هذا الصراع على السلطة هي تلك التي تملك أشرس الميليشيات وتحظى بأوسع قاعدة طائفيَّة متماسكة، أمَّا الأقليَّات مثل المسيحيين واليزيدين فقد دفعوا الثمن الأكبر في هذه المعركة السياسيَّة العسكريَّة، مع ظهور

[62] عام 2005 جرى استفتاء على الدستور في العراق، وقاطع العرب السنة هذا الاستفتاء بسبب الافتقار إلى ضمانات حول نزاهة الاستفتاء، فكانت نتيجة الاستفتاء لصالح الشيعة والأكراد الذين هيمنوا على السلطة التشريعية والتنفيذية، وأدى هذا لخلق شعور بالتهميش والإقصاء لدى العرب السنة، مما مهد لظروف حرب أهلية تحت رعاية الاحتلال الأمريكي.

حكومة المالكي ومجاهدي الدولة الإسلاميَّة كلاعبين رئيسيين، حال اكتمال انسحاب الجيش الأمريكي سنة 2011.

وخلافاً للرواية الشائعة، تختلف حملة الناتو في ليبيا من آذار حتى تشرين الأول 2011 جذريَّاً عن الغزو الأمريكي للعراق قبلها بثمان سنوات، فحكومة أوباما الآن "تقود من الخلف"، وقد وافقت على مضض على شنِّ ضربات جويَّة على القذافي، كما لم يكن ثمَّة تصميم مسبق لإعادة بناء "الشرق الأوسط الكبير" بعد إسقاط الديكتاتور، وإنَّما محاولة متواضعة للسيطرة على الأضرار التي قد يصيب بها القذافي الحانق مصر المجاورة وبدرجة أقل تونس.

دمَّرت إدارة بوش ما تبقَّى من المؤسَّسات العراقيَّة بعد الغزو سنة 2003، أمَّا في ليبيا فقد أحبط القذافي باستمرار أي محاولة لتشكيل أي تنظيم جماعي خلال اثنين وأربعين عاماً من الديكتاتوريَّة الماحقة، لذا كان التحدِّي في طرابلس أصعب منه في القاهرة وتونس، لكنَّ النقطة المضيئة هي أنَّ التوق إلى ليبيا الموحّدة كان غالِبَاً. أمَّا الجانب المظلم فهو أنَّ عشرات الآلاف من الميليشيات المعتدّة بما قدّمته للثورة كانت تُعرّضِ مقترحات الانتقال السلمي للخطر.

تركت الأمم المتَّحدة ذكريات طيِّبَة في ليبيا بعد مساهمتها التي احتُفِيَ بها كثيراً في الاستقلال سنة 1951. وخرجت الولايات المتَّحدة والناتو من الموضوع الليبي، بينما انقسم الاتحاد الأوروبي بشدِّة بين اتجاه يدعو لـ"التدخل" بقيادة فرنسا وبريطانيا، و"الحياد" بقيادة ألمانيا من جهة ثانية، بل حتَّى المماليك العرب انقسموا بين داعمين للقذافي وفي طليعتهم الجزائر، وداعمين للثورة العسكريَّة وعلى رأسهم القاهرة التي تدعمها دول الخليج في هذا. لذا لم يكن ثمَّة منافس لدور الأمم المتَّحدة كوسيط أجنبي رئيسي في ليبيا.

قاد المجلس الوطني الانتقالي النضال ضدَّ القذافي، وهو الآن من يقود ليبيا. لقد تمكَّن هذا الجسد البراغماتي من خلال التعاون والتفاعل من جمع مكوِّنات عديدة في مجتمع ليبيا المتنوِّع، بقدر معقول من النجاح: إضافة إلى تحقيق التوازن بين الثلاثي: طرابلس وبرقة وفزّان، فقد كانت هذه المناطق منقسمة عِرقيَّاً بين العرب والبربر والتبّو[63] على خلفيَّة النظام القَبَلِي المُتَجَذِّر (والذي عمّقه القذافي أكثر عبر الإعلاء من شأن بلدته سرت على حساب مصراته المجاورة).

لسوء الحظ، وقعت الأمم المتَّحدة في سوء الفهم الشائع بأنَّ التحوُّل الديمقراطي يمكن أن يتحقق من خلال الانتخابات العامَّة فقط. وكما رأينا من قبل فقد تمَّ الانتقال من الرَّئيس صالح إلى هادي في اليمن من خلال استفتاء على الطراز المملوكي، ثم أُجري "الحوار الوطني" قبل وضع أي تصوُّر لانتخابات عامَّة حتى. ويبدو أنَّ هذه الصعوبة في الانتقال للديمقراطيَّة الحقيقيَّة هي الثمن الذي يجب دفعه في البلدان التي تشظَّت عبر عقود من الديكتاتوريَّة، مع ما يرافقها من سياسة "فرِّق تسد".

وهكذا دفعت الأمم المتَّحدة باتِّجاه انتخابات مبكِّرة للبرلمان الوطني العام في تموز 2012، وتوافق أعضاء المجلس الوطني الانتقالي على ألَّا يحكم المجلس البلاد وتعهَّد رئيسه بالانسحاب من الحياة السياسيَّة. كان التصويت خلال الانتخابات محلَّ تقدير بسبب نسبة الحضور المرتفعة (61.6 %)، والنجاح التقني (في بلد معزول)، إضافة إلى غياب حوادث كبيرة (رغم وجود الميليشيات في كلِّ مكان)، وابتهجت الجزائر ومصر على حد سواء لأداء الإخوان المسلمين الهزيل في ليبيا.

[63] التبو مجموعة قبائل وعشائر بدوية ذات هوية زنجية عربية مختلطة، تسكن الصحراء الكبرى خاصة منطقة جبال تيبسي وتمتهن تربية المواشي.

تَرأَّس محمد المغرياف الذي ناضل ضدَّ نظام القذافي للعقود الثلاثة الأخيرة البرلمانَ الوطنيَّ العام. وفي أواخر تشرين الأول 2012، تمكَّن الليبرالي علي زيدان من تجميع حكومة عادلة شاملة، لكنَّ الإخوان المسلمين راوغوا السُّلطات الجديدة، من خلال أعضاء مستقلّين في البرلمان الوطني الانتقالي. وقد أدَّى هذا الإحباط المتواصل في أيار سنة 2013 إلى تمرير قانون العزل السياسي الذي كان يستبعِدُ أيّاً من جماعة القذافي حتى وإن كان محارباً ثوريّاً قديماً مثل المغرياف الذي اضطرَّ للاستقالة (كان سفير ليبيا في الهند قبل انشقاقه سنة 1980).

تحمَّل الإخوان المسلمون الجزء الأكبر من مسؤوليَّة قانون العزل السياسي الذي كان مُدمِّراً في بيئة ليبيا، تماماً مثلما كان قانون حظر حزب البعث الذي فرضته الولايات المتَّحدة في العراق قبلها بعشر سنوات. كما دعم الإخوان رئيس البرلمان الجديد نوري سمحين، فنشبت حوادث بينه وبين رئيس الوزراء زيدان الذي سرعان ما اختطفته ميليشيا طرابلس في تشرين الأوَّل 2013. وقد مهَّد هذا الشلل للمؤسسات الثوريَّة الطريقَ لسيادة أمراء الحرب والفوضى.

لكنَّ عيب البرلمان الرئيسي كان فشله في جمع جمعيَّة كتابة الدستور. وخلافاً لتونس المجاورة، لم يكن للبرلمان ولاية دستوريَّة محددة، وكان عليه أن يجتمع أوائل أيلول 2012، لكنَّ الصراع على السلطة خرَّب العمليَّةَ الدستوريَّة، ولم يتمكَّن البرلمان المتحمّس لتمديد ولايته من تنظيم انتخابات للهيئة الدستوريَّة المكوَّنة من 60 عضواً حتَّى شباط سنة 2014 (عشرون عضواً لكلٍّ من طرابلس وبرقة وفزان).

تخللت هذه الانتخابات حوادث خطيرة وإقبال هزيل جداً (ثلث ما سُجِّلَ في تموز) على خلفيَّة مقاطعة بعض البربر وقوى التبو، وتضخُّم عدد أفراد الميليشيات المسلَّحة من 150 ألف سنة 2012 إلى 200 ألف أو حتَّى 250 ألف بعدها بسنة، في بلد يصل تعداد سكَّانه

إلى 6 ملايين نسمة. وباتت ما تُسمَّى الشرعيَّة الثوريَّة لهذه الجماعات المسلَّحة محطَّ تشكيك بشكل متزايد، فبعض مُنتَسِبِيهِم الجدد لم يشاركوا أصلاً في الثورة على القذافي.

لم يكن المتنافسون الرئيسيُّون على السلطة في شوارع طرابلس ميليشيات محليَّة، بل كانوا في الحقيقة ألوية مصراته والزنتان المتنافسة، حيث كانت الجماعة الأولى تدعم الإخوان المسلمين، بينما كانت الثانية مع القوى الوطنيَّة. ولا يمكن وصف أيٍّ من هذه الميليشيات بأنَّها إسلاميَّة، على الرغم من أن - كما رأينا في الفصل السابع- المماليك المصريين والجزائريين عملوا ما بوسعهم لإلباس هذا الصراع على السلطة لبوس القتال بين جهاديين وقوى معاديَّة للإرهاب.

سرعان ما شارف فشل البرلمان الوطني العام على جرِّه إلى الكارثة بعد طرد رئيس الوزراء زيدان، الذي هرب إلى موسكو في شهر آذار 2014. وحكمت المحكمة العليا ببطلان انتخاب خليفته، مما أجبر البرلمان على إجراء الانتخابات البرلمانيَّة في حزيران. وفي بلاد يسودها العنف الرهيب، انخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات إلى 18 %، ولم تُنظَّم انتخابات لـ 12 من أصل 200 مقعداً من مقاعد البرلمان. كما لم تحدث انتخابات في مدينة درنة الواقعة في منطقة برقة، التي يسيطر عليها الجهاديُّون الآن. والأسوأ هو أنَّ البرلمان الجديد لم يستطع الانعقاد في طرابلس ولا في بنغازي، واضطر لاتِّخاذ ملجأً له في طبرق، تحت الحماية المصريَّة واقعيَّاً. ورفض البرلمان الوطني في طرابلس نقل السُّلطة إلى هذه الهيئة غير الشرعيَّة، فبدأت الحكومتان المتنافستان العمل من طبرق وطرابلس.

وهكذا باتت ليبيا مثالاً مشؤوماً للتغيير الذي انحرف عن مساره، وخصوصاً عند مقارنته بتونس المجاورة. وعلى النقيض من التفسير السَّائد في الإعلام الغربي، لا يكمن السبب الرئيسي في حملة الناتو 2011، وإنَّما في العمل التطوعي الانتخابي الذي عمَّق التشظي السياسي بدلاً من الإجماع الوطني. كل انتخابات جديدة في ليبيا كانت سبباً في تعميق

النزاع المدني، بينما لم تنتخب تونس سوى مرتين: الجمعيَّة الدستوريَّة في تشرين الأول 2011، والانتخابات البرلمانيَّة على أساس الدستور الجديد بعدها بثلاث سنوات.

ما تزال ليبيا حتى الآن دون دستور تستطيع من خلاله لملمة شتات الحياة السياسيَّة التي مزَّقتها ديكتاتوريَّة مطلقة. لكن يمكن حل النزاع بين الشرعيتين "الثوريَّة" في طرابلس و "الدستوريَّة" في طبرق، ولكلٍّ منها برلمانها وحكومتها، من خلال "حوار وطني" مشابه لما جرى في اليمن وتونس سنة 2013. وهذا هو نوع الحوار الذي أرادت الأمم المتَّحدة إجراءه لكنَّها فشلت في جمع الأطراف قبل أسبوع واحد فقط من الانتخابات البرلمانيَّة. لكنَّ هذه الحجج بعدم شرعيَّة برلمان طبرق اكتسبت بعض الوجاهة بعد أن حكمت المحكمة العليا على برلمان طبرق على أنَّه غير دستوري في تشرين الثاني 2014.

لا يوجد طريق مختصرة إلى الديمقراطيَّة، والمقارنة بين ليبيا 2012 وليبيا 2014 مرعبة في هذا الصدد، حيث لعب الإخوان المسلمون لعبة سوداء فظيعة باستخدام قانون العزل السياسي الذي تسبب بعواقب مشؤومة. لكن في المقابل ربَّما قد يكون التدخل العسكري للمماليك المصريين قد دفع البلاد إلى حافة الهاوية. في نبوءة حققت نفسها من قبل في اليمن وسورية ومصر، قوَّت أنظمة هذه الدول هؤلاء الجهاديين الذين يُفتَرَض أنَّهم يقاتلونهم، وفي ليبيا أصبحت القاعدة وفروع الدولة الإسلاميَّة الرابح الحقيقي من المأزق السياسي العسكري أواخر 2014.

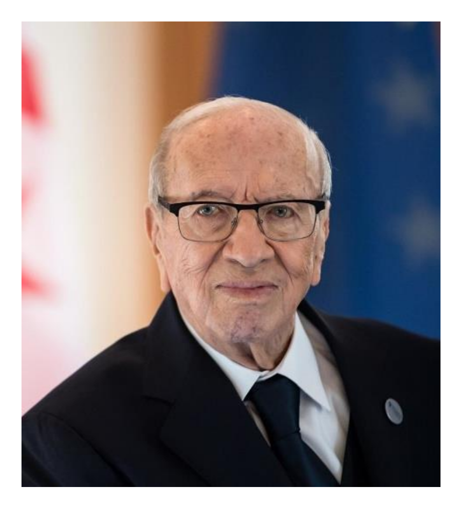
****

في تونس كما في مصر، بقي رئيس الوزراء الذي عيَّنه الديكتاتور في منصبه: محمد الغنوشي في تونس وأحمد شفيق في القاهرة، وهو ما جعل المتظاهرين الثوريين يستهدفون شرعيَّتَهُ التنفيذيَّة المستمدَّة من الطاغية المخلوع، مُطالِبين باستقالته غير المشروطة. وتطلَّب الأمر أسابيع من الاضطرابات والشِّجار قبل تعيين الباجي قايد السبسي في تونس وبعدها بثلاثة أيام عصام شرف في القاهرة.


عصام شرف

أعلى كلا رئيسي الوزراء الجديدين من شأن الشباب الثوري وتضحياته وكفاحه. لكن سرعان ما أدرك شرف أنَّ المجلس العسكري المملوكي ما زال يمسك بزمام السُّلطة الحقيقيَّة، بينما راقب قايد السبسي الانتقال إلى أوَّل انتخابات حرَّة ونزيهة، ولم يحاول الاستفادة من منصبه الرفيع. وتنازل قايد السبسي لصالح السلطات التي اكتسبت شرعيَّتها من الانتخابات العامَّة في تشرين الثاني 2011، في الوقت الذي اضطرَّ فيه شرف للانحناء في وجه العاصفة العسكريَّة والانسحاب لصالح أتباع المجلس العسكري.

ولعب القايد السبسي بمهارة على وتر مبادئ ما بعد الثورة، فكسب حزبه في النهاية الانتخابات البرلمانيَّة التونسيّة في تشرين الأول 2014. وبعدها بشهرين، انتُخِبَ قايد السبسي في أوَّل انتخابات رئاسيَّة ديمقراطيَّة رئيساً لتونس، في انتخابات اختار حزب النهضة الإسلامي ألَّا يخوضها، ولا أن يدعم أيًّا من مرشحيها. وعلى النقيض من هذا، غاب شرف عن المشهد المصري، ولم يحافظ إلَّا على ألقاب فخرية، مثل رئاسة مجلس أمناء مهرجان الأقصر للسينما الأفريقيَّة.


الباجي قائد السبسي

الجدير بالذكر أنَّ الفصل الحالي من المحنة المصرية التي يذكيها المماليك هي البداية فقط، فالسيسي وزمرته ليس لديهم أيٌّ فكرة عن إدارة بلاد معقَّدَة مثل مصر، ولا يعرفون سوى القتال بضراوة ضدَّ شعبهم، بينما يتدخلون عسكريّاً في ليبيا المجاورة. وفي هذه الأثناء، لم تتعافَ تونس بعد، وما زالت الجروح مكشوفة بين الإسلاميين والعلمانيين، وما يزال ثمة مشوار طويل حتَّى حل مشكلة البطالة والتباين الطبقي الذي أدَّى لاندلاع شرارة ثورة سنة 2010-2011.

لكنَّ تونس مهَّدَت الطريق للجمهوريَّة الثانية التي تُنجِز في النهاية مطالب الناس بحق تقرير المصير (الذي اختطفه بورقيبة) والتحرر (الذي سحقه بن علي). أمَّا مصر فتتأمل مستقبلها من خلال المرآة الخلفية للماضي المجيد الذي صنعه الضبَّاط الأحرار. لقد أُسقِطَت كافة التِّهم ضدَّ مبارك في تشرين الثاني 2014، في حركة مسحت الأثر الأخير للصدمة الثوريَّة التي تعرَّضت لها الدائرة المملوكيَّة الداخليَّة، وأخذ السيسي الآن يفكِّر بنسخته الخاصَّة من سد أسوان كمشروع ضخم محاكٍ لقناة السويس.

عانت تونس في 18 آذار من ضربة ساحقة بسبب هجوم نفّذته جماعة مرتبطة بتنظيم الدولة في متحف باردو الوطني القريب من البرلمان. حيث أطلق إرهابيان تونسيان -كانا قد تدرَّبا سابقاً في معسكر بليبيا- النار بكثافة فقتلا عشرين سائحاً أجنبياً ورجل أمن تونسي. لكنَّ هذا الهجوم على عكس المتوقَّع أدَّى إلى زيادة اللحمة الوطنية التونسيَّة، بينما ادّعى السيسي مراراً وتكراراً أنَّ تزايد حصيلة الهجمات الجهاديَّة ثمن معقول لاجتثاث الإخوان المسلمين.

كان المتحف التونسي "هدفاً ليّناً" حقاً، بينما هاجمت الجماعات الجهاديَّة في مصر بانتظام "الأهداف الصلبة" لأجهزة الأمن من قِبَل "أنصار بيت المقدس" فرع تنظيم الدولة الإسلاميَّة سواء في سيناء أو في القاهرة نفسها. كما تعاملت تونس بشكل جماعي ووطني مع التحدِّي الجهادي، بينما تخللت احتفالات الذكرى السنويَّة الرابعة للثورة في 25 كانون

الثاني 2015 قتل الشرطة المصريَّة لثمانية عشر من المتظاهرين بالرصاص الحي. وبينما تدعو تونس إلى تسوية للأزمة الليبية برعاية الأمم المتَّحدة، يتحمس السيسي لزيادة استثماره العسكري في حلفائه بطبرق، وفقاً لذات المنطق "الاجتثاثي" الذي واكب به التصعيد الجهادي في مصر من قبل.

بهذه المقولة التي باتت مشهورة بأنَّ التاريخ يكرر نفسه: "في المرة الأولى كمأساة، وفي المرة الثانية كملهاة"، قارنَ كارل ماركس بين نابليون بونابارت وابن أخيه لوسي نابليون، بعد تتويجه باسم الإمبراطور نابليون الثالث. وبعد أن شهدنا المأساة التي فرضها ناصر على مصر من خلال تدخُّلِه في اليمن وهزيمة 1967، نرى السيسي الآن في مسعاه المثير للسخرية وهو يحاكي قدوته الراحل. لكنَّ الطريقة المأساويَّة التي يوقع فيها مصر وربَّما ليبيا قد تكون كارثية أكثر من كافة المغامرات المملوكيَّة السَّابقة.

هذا الدمار بالتَّأكيد ليس حتميَّاً، فقد أثبتت تونس وجود طريق بديل خارج موروث الآباء الأسطوريين للأمَّة العربيَّة وحكمتهم، حيث حُيِّدَت الدولة العميقة ورضي المماليك بخسارة بعض امتيازاتهم العزيزة. أمَّا رفضهم المطلق للتخلي حتَّى ولو عن جزء من مناصبهم المُهَيمِنَة أدَّى إلى فظائع العشرية السوداء في الجزائر منذ عشرين سنة، كما زجَّ المماليك العرب بسوريَّة واليمن في أتون حرب أهليَّة، وما تزال مصر وليبيا تعاني يوماً بعد يوم من هذه الدوامة التي تبتلعهما، فترحِّبان بالكابوس الجهادي، وتعطيان زمام الأمور للحكَّام المماليك.

الخلاصة

بعد أربع سنوات من الثورة العربيَّة، يسود اليأس الواقعي – مع وجود استثناء مهم يتمثّل بتونس- لدرجة يمكن فيها وصف الثورة الديمقراطيَّة -في أفضل الأحوال- بأنَّها قد فشلت، وفي أسوئها بأنها قد خُدِعَت. كان انتحار الناشطة المصريَّة الشَّابة زينب المهدي (عمرها اثنتان وعشرون سنة) مؤلماً بقدر ما كانت كلماتها الأخيرة قبل أن تشنق نفسها في 13 كانون الأول 2014:

"لا يوجد عدالة، ولن يتحقق النصر، نحن نكذب على أنفسنا كي نعيش".

وفي ذات اليوم نشر تنظيم الدولة الإسلاميَّة تسجيلاً صوتيَّاً لـ"الخليفة البغدادي" على الأنترنت، بهدف تفنيد التقارير الأمريكيَّة الأخيرة التي ادَّعت جرحه أو قتله في الإغارة الأخيرة شمال العراق. وفيه كان أبو بكر البغدادي يتبجَّح: "عملاء اليهود والصليبيين وعبيدهم وكلابهم، لم يصمدوا في وجه الدولة الإسلاميَّة ولن يصمدوا أبداً: سيُهزم الصليبيون ولا ريب".

وفي حركة مُعَدَّة لتأكيد هذه التهديدات، نشر الجناح الإعلامي للدَّولة الإسلاميَّة واحداً من فيديوهات الرعب في 16 تشرين الثاني 2014، عرض فيه اثنين وعشرين جنديَّاً سوريَّاً أثناء ذبحهم من البلعوم، مع التركيز في النهاية على قطع رأس رهينة أمريكي، هو الثالث خلال ثلاثة شهور. ويُظهِر الفيديو أن منفّذي عمليَّة الإعدام ينتمون لبلدان مختلفة، واحد منهم على الأقل جهادي فرنسي غيَّر دينه نحو الإسلام حديثاً.

رأينا من خلال هذا الكتاب كيف تعاون المماليك العرب وخصوصاً في سورية تعاوناً وثيقاً مع الشبكات الجهاديَّة. فمنذ عقد من الآن، كان دعمهم حاسماً لنقل "المتطوِّعين" الأجانب من سورية إلى جماعة الزرقاوي في العراق، وهي الرحم الذي خرج منه ما أصبح الدَّولة الإسلاميَّة اليوم. أحد هؤلاء المجنّدين الذين تمَّ نقلهم هو أبو بكر الحكيم، المواطن

الفرنسي التونسي، الذي قضى سبعة شهور سنة 2004 في مدينة الفلوجة تحت سيطرة الزرقاوي، وكان أخوه رضوان قد قتل في قصف أمريكي.

تسلَّل أبو بكر الحكيم عائداً إلى سورية، لكنَّه طُرِدَ منها في نهاية المطاف إلى فرنسا، حيث حُكِم عليه بالسجن لسبع سنوات بسبب مشاركته في الجهاد، ثم بعد إطلاق سراحه سافر إلى تونس في فترة ما بعد بن علي. وهناك أودت به خلفيته العسكريَّة إلى تشكيل الجناح المسلَّح لأنصار الشريعة، كما اتُّهِم حكيم بالمشاركة في قتل بلعيد وبراهمي، ممَّا أدَّى إلى عرقلة الانتقال التونسي الديمقراطي سنة 2013. وفي الأيام الأخيرة من عام 2014، ادَّعى حكيم المسؤوليَّة عن هذه الجرائم في فيديو نشرته الدَّولة الإسلاميَّة، وحذَّر من أنَّه قد يعود إلى تونس لينفِّذ مزيداً من الاغتيالات.



أبو بكر الحكيم

أبو بكر الحكيم مجرد دليل على طريقة العمل بين ثنائي الشر (الدولة العميقة والدولة الإسلاميَّة) يداً بيد لسحق أي تقدُّم نحو الديمقراطيَّة في العالم العربي. ولقد اتُّهِم حكيم بالتدبير سنة 2015 لهجمات في باريس في كانون الثاني، والتخطيط لمجزرة المتحف في تونس في شهر آذار. لكن ما يزال ثمَّة العديد من أبو بكر الحكيم والعشرات وربَّما المئات ممن يعملون لتقويض العمليَّة الدؤوبة التي تسعى لمأسسة التعدديَّة السياسيَّة، والحقيقة أنَّ الغرب قد ترك الثوَّار العرب بعد أن وقعوا بين المطرقة والسندان.

تقول بعض التقديرات المتحفِّظة أنَّ نظام أسد قتل من السوريين أكثر بمئة مرة مما قتلت الدولة الإسلاميَّة. لكن رغم هذا التناقض الكبير، تتجنب الحملة الجويَّة بقيادة الولايات المتَّحدة استهداف قوَّات النظام منذ انطلاقها في أيلول 2014، بينما تقصف أعداء الأسد (وأعداء الدَّولة الإسلاميَّة) في جبهة النصرة، وكذلك الدولة الإسلاميَّة. وتتعالى الأصوات في الولايات المتَّحدة لإبرام اتِّفاق مع الطاغية السوري، في الوقت الذي لخَّص فيه أحد

الكتّاب الصحفيين الأمريكيين مخاوفه من مثل هذه الصفقة: "إنّها بغيضة، لكن هل هي خاطئة؟".

يمكن للمرء أن يقول إنّ هذا النوع من "صفقات الشر" محكومة بالفشل، حيث أنّها لن تفعل شيئاً سوى تغذيّة الوحش الجهادي عبر "الكشف" عمّا كانت دعاية الدولة الإسلاميّة تدّعيه طوال الوقت: "اليهود والصليبيون" يتّحِدُون مع الطغاة المحليين لقمع المسلمين العرب، ويدمِّرون بلدانهم وأوطانهم ويسحقون كرامتهم. ووفقاً للرواية الجهاديّة، فالخطاب الغربي عن الديمقراطيَّة والحريّة وحقوق الإنسان مجرّد أوهام بعيدة المنال لاستعباد شعوب الشرق الأوسط.

ربّما يكون السِّجِل المرعب للحكام المماليك في الجزائر ومصر وسورية واليمن قد أزال أيَّ وهم حول مساهمتهم المثيرة للجدل في "الاستقرار" المحلي والإقليمي. لكن رغم ذلك، بقي العالم برمَّته متفرجاً لا يستحسن ولا يستنكر تصفية المعارضة غير العنيفة. لذا فالسؤال الذي يطرح نفسه هو ليس لماذا ظهرت الدّولة الإسلاميَّة من حمام الدم هذا الذي لا رحمة فيه؟، بل لماذا لم تكبر الدولة الإسلاميَّة وتصبح أقوى أكثر ممَّا أصبحت عليه!!

يبدو أنَّ آب 2013 كان نقطة التحوُّل عندما تحوّلت الثورة العربيَّة المضادَّة من مأساة جماعيَّة إلى جحيم رهيب، فأعمال القتل التي انتهجها المماليك الجدد في القاهرة ليست مسبوقة في التاريخ المصري الحديث، ويجب على المرء أن يعود إلى القمع الوحشي للحملة الفرنسيَّة على مصر لثورة القاهرة في تشرين الأول سنة 1798، ليجد مستوىً مُقارِبَاً من العنف. وبنفس النظرة الوحشيَّة، ضرب نظام الأسد أحياءً سكنيَّة في دمشق في شهر آب 2013 بالغازات السامَّة، أحياءً كان الاحتلال الفرنسي قد قصفها خلال إخضاعه الثورة السورية الكبرى ما بين عامي 1925-1926.

وهكذا فقد عامل المماليك مواطنيهم بنفس القسوة التي عاملهم بها المحتلون. لكن الجدير بالذكر أنَّ ضربات بشار بالغازات السامَّة قد كانت لها سابقة، وذلك عندما ضربت مصر معاقل المقاومة اليمنية بهذه الغازات في كانون الثاني سنة 1967، وفي كلا الحالتين (السورية واليمنية) تسمم المئات من المدنيين لأنَّهم لم يقبلوا الخضوع لما يُعتَبَر الطاغية "المستنير"، لكنَّ الفرق الرئيسي يكمن في حقيقة في أنَّ الهجمات بالغازات السامَّة سنة 1967 قد تم تجاهلها بالكامل، بينما انتشرت أنباء مجزرة 2013 على وسائل الإعلام بشكل كبير.

سرعان ما أصبحت مذبحة الكيماوي في دمشق واحدة من الأسباب الرئيسيَّة للانضمام إلى الجهاديين، فقد تظاهرت الدولة الإسلاميَّة بأنَّ الأسد مجرد بيدق في المؤامرة العالميَّة على المسلمين، وانساقت أعداد كبيرة من الجهاديين في أوروبا وشمال إفريقيا وراء هذا الفخ الإعلامي، كما تدفَّق سيل من "المتطوِّعين" للانضمام للدولة الإسلاميَّة التي ازدادت أعدادها بشكل كبير في خريف 2013. وبعدها بسنة بذلت حملة القصف ضدَّ الدَّولة الإسلاميَّة بقيادة الولايات المتَّحدة جهدها لتجنُّب إلحاق الضرر بأيِّ من منشآت نظام الأسد، مما سرَّع من انتشار الرواية الجهاديَّة وزاد من شعبيَّتِها.

يقف الرئيس والمشير السَّابق السيسي على أهبة الاستعداد للمشاركة بفاعلية في توسيع تنظيم الدولة الإسلاميَّة، وكان قد رسَّخ من قبل "أنصار بيت المقدس" الجماعةَ الجهاديَّة الرائدة في سلسلة جبال سيناء، والتي بايعت البغدادي ووسَّعت من إرهابها ليصل إلى وادي النيل. وفي ليبيا، مهَّد التَّدخل العسكري لمصر إلى جانب اللواء حفتر في طبرق الطريق أمام الدَّولة الإسلاميَّة لتوجِد لنفسها موطئ قدم في درنة المجاورة، تحت راية مجلس استشاري محلي للشباب الإسلامي (مجلس شورى شباب الإسلام).

ركَّزت قوات حكومة طبرق المدعومة من السيسي هجماتها لشهور على طرابلس على بعد 1250 كم، بينما استثنت درنة من غاراتها الجويَّة التي تبعد عنها 170 كم فقط. والحقيقة

أنَّ هذه المعايير المزدوجة في القصف، تُذكِّر بالسنوات الثلاث التي استثنى خلالها الأسد الجماعات الجهاديَّة من القصف، وذلك عندما كانت الدولة الإسلاميَّة في مهدها الأول. خرب المماليك المصريين في ليبيا كافة جهود الأمم المتَّحدة لتسوية خلافات الشعب المنقسم بشدَّة قبل انهياره التَّام، تماماً كما فعل نظراؤهم السوريين في وطنهم ما بين 2012 و2014، ولم يتحرَّك السيسي ضدَّ الجهاديين حتى ارتكبت الدَّولة الإسلاميَّة مجزرة في ليبيا بواحد وعشرين قبطيَّاً مصريَّاً في شباط 2015.

اليمن هو المثال المشؤوم الذي يثبت أنَّ خلع الطاغية دون اجتثاث جهازه القمعي ليس سوى مجرد عملية عبثيَّة. إنَّ المماليك الجدد الذين اختطفوا الدول العربيَّة بعد استقلالها منذ جيلين، يصبغون ثوراتهم المضادَّة المسعورة الآن بالصبغة "الثوريَّة"، سواء في القاهرة أو صنعاء. فمؤيدو صالح في الجيش اليمني يقاتلون الآن مع الميليشيات المدعومة من إيران ضدَّ القوات الموالية للرئيس المنتخب هادي، والذي أُجبِر على الفرار إلى عدن. وفي الجزائر، المومياء الرئاسيَّة ليست سوى مجرد تجسيد لحارس قديم تُدَقُّ طبول نضاله "الثوري" ضدَّ فرنسا في "الثورة" الوحيدة حتى الآن. وفي ذات الوقت يَدَّعي بشار الأسد أنَّ آلة قتله الوحشيَّة هي منارة "المقاومة".

إنَّ الكشف عن مثل هذا الدمار في العالم العربي كان متوقعاً، لكن في نفس الوقت كان من الممكن تجنُّبه. لذا فإنَّ إلقاء اللوم في هذا الدمار على العرب الذين يسعون للديمقراطيَّة، والذين اتحدَّ أعدائهم الدمويين – سواء كانوا أنظمة أم جهاديين- ضدَّهم، وسعوا جميعاً للنيل منهم حتى ولو كلَّف الأمر حرق البلاد ومستقبلها، هو في الحقيقة طعنة مزدوجة. لكنني لحسن الحظ واحد من المتفائلين المشهورين الذين يجيبون "لا يوجد ما هو أسوأ" رداً على الشخص المتشائم الذي يقول "نعم يوجد ما هو أسوأ".

ربَّما يوجد بصيص أمل وحيد في هذا الظلام الدَّامس يكمن في انخفاض أسعار النفط إلى 40% سنة 2014، فقد رأينا كيف كانت – ومازالت- أرباح النفط حاسمة في تغذيَّة

العنف الذي يطلق له المماليك العنان ضدَّ شعبهم، سواء كان المصدر محلِّياً كما في الجزائر واليمن أو قادماً من راعٍ أجنبي، مثل روسيا أو إيران في سوريَّة، والعربيَّة السعوديَّة والإمارات العربيَّة المتَّحدة في مصر، بل حتى الدَّولة الإسلاميَّة تعتمد إلى حدٍّ بعيد على تهريب النفط من خلال نظام الأسد وشركائه الأتراك في الجريمة.

قد يخفف انخفاض أسعار النفط من الضغط الرهيب على المجتمع والحياة السياسيَّة العربيَّة، تماماً بنفس الطريقة التي أدَّى فيها غياب النفط عن تونس إلى نجاح التحوُّل التونسي. ما تزال الثَّورة العربيَّة بعيدة عن نهايتها، وسيكون الجيل القادم من النشطاء الثوريين قد تعلموا بأصعب الطرق الممكنة كيف يواجهون مثل هؤلاء الأعداء المتوحشين، لكن لا بدَّ للمرء أن يشعر بالألم والحسرة على كلِّ هذه الأرواح التي أُزهِقَت على يد الديكتاتوريات العربيَّة وأعدائهم الجهاديين. فلنأمل ألَّا تضيع تضحياتهم سدىً، وألَّا يُنسى ما قدَّموه من أجل القضيَّة.

التسلسل الزمني للأحداث

سنة 2011	
كانون الثاني	14 الرئيس التونسي بن علي يفر إلى العربيّة السعوديَّة 17 تشكيل حكومة "وحدة وطنيّة" في تونس بقيادة رئيس الوزراء السَّابق محمد الغنوشي 25 أول يوم ثوري في مصر؛ احتلال ميدان التحرير في القاهرة 27 إجراء تعديل وزاري، والمظاهرات العنيفة تجه إلى ساحة الحكومة (القصبة الأولى) 28 مبارك يعيِّن شفيق رئيساً للوزراء 29 عمر سليمان يؤدّي اليمين نائباً للرئيس المصري
شباط	2 غوغاء مؤيِّدون لمبارك يهاجمون المتظاهرين المصريين، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح يعد بالتنحِّي عند نهاية ولايته سنة 2013 6 "حوار وطني" بين سليمان والمعارضة المصريّة بمن فيها الإخوان المسلمين 11 "جمعة الرحيل" في مصر، ومبارك يتنحَّى 12 حملة على المظاهرات في الجزائر 13 المجلس الأعلى للقوّات المسلَّحة يعلِّق العمل بالدستور المصري ويُحُلّ البرلمان، وتجدد المظاهرات في اليمن. 18 "جمعة النصر" في مصر، واشتباكات في اليمن 19 عفو عام في تونس 20 انطلاق اعتصام جماعي لـ13 يوماً في ميدان الحكومة التونسيَّة (القصبة الثانية) 24 رفع حالة الطوارئ رسميّاً في الجزائر بعد ثمان سنوات 27 باجي قايد السبسي رئيساً جديداً للوزراء في تونس، واعتقال ثماني عشرة مراهقاً سوريّاً كانوا يكتبون على الجدران في مدينة درعا السوريَّة.

آذار	1 "يوم الغضب" في اليمن 2 تعيين عصام شرف رئيساً جديداً للوزراء في مصر 3 تحديد موعد الانتخابات الدستوريَّة في تونس بيوم 24 تموز 4 احتلال شعبي لمكاتب الأمن الحكوميَّة في الإسكندرية 7 حل وزارة الأمن في تونس 15 أول مظاهرات ثوريَّة في دمشق 18 "الجمعة الدامية" في صنعاء، "جمعة الكرامة" في درعا 19 الموافقة بنسبة 77% في الاستفتاء الدُّستوري برعاية المجلس العسكري في مصر 21 تواصل المظاهرات في درعا 22 انشقاق ضباط برتب عالية في اليمن
نيسان	1 "جمعة الخلاص" في اليمن 2 إطلاق "أسبوع الشهداء" في سوريَّة 4 حملة وحشية على مدينة تعز اليمنية 8 مظاهرات احتجاجاً على الفساد في مصر 11 مظاهرات في الحرم الجامعي بمدينة دمشق 15 بيان قَبَلِي مشترك ضدَّ الرئيس اليمني، والرئيس الجزائري بوتفليقة يتوجه للشعب بإجراء إصلاحات دستوريَّة 23 خطة انتقاليَّة في اليمن (عُلِّقَت بعدها بثمان أيام) 25 انتشار الجيش في مدينة درعا السوريَّة

أيار	5 ارتفاع الميزانيَّة الجزائرية الراهنة بنسبة 25% (23.8 مليار دولار) 9 تشكيل مفوضية الانتخابات في تونس 11 الدبابات تقصف مدينة حمص السوريَّة 20 "جمعة الحرية" السوريَّة تنتهي بمقتل 44 شخصاً 25 قائد حزب الله اللبناني يعرب عن تأييده للرئيس السوري 27 مسيرة لـ"ثورة ثانية" في ميدان التحرير في القاهرة، والجهاديون يستولون على مدينة زنجبار اليمنيَّة **حزيران** 3 إصابة صالح بجروح بليغة في هجوم بقنبلة داخل القصر الرئاسي، ونقله من صنعاء إلى الرياض، ومقتل ستة أشخاص في مدينة حماة السورية 8 تأجيل الانتخابات الدستوريَّة التونسيَّة 15 مسيرة مؤيدة للأسد في دمشق 18 انطلاق حملة تمشيط لقوَّات النظام في المناطق الحدوديَّة مع تركيا
تموز	1 مظاهرات في حماة 8 "جمعة الإصرار" في القاهرة، في الإسكندرية والسويس 15 أكثر من مليون متظاهر يتجمّعون في أنحاء سوريَّة 23 في اليوم الوطني المصري، حدوث اشتباكات بين متظاهرين وغوغاء مؤيدين للمجلس العسكري 30 تأسيس الجيش السوري الحر 31 بدء هجوم للقوات الحكومية على حماة (سورية)

آب	1 الجيش المصري يخلي ميدان التحرير من المتظاهرين 2 الحكومة السوريَّة تطلق هجوماً على مدينة دير الزور السوريَّة 21 بعد استيلاء الثوار على العاصمة الليبيَّة، انطلاق هجمات شعبيَّة على السفارة الجزائريَّة في طرابلس 29 زوجة معمَّر القذافي وابنته يهربون إلى الجزائر، التي أغلقت حدودها مع ليبيا 31 التنسيقيات الثوريَّة السورية تطلق تحذيراً عاماً من الانجرار إلى فخ العمل المسلَّح
أيلول	6 خطة عربيَّة للتوسط في سوريَّة 10 تحالف لموالين يمنيين ووحدات عسكريَّة ثائرة تستعيد السيطرة على معقل الجهاديين في زنجبار 15 إطلاق الاسم الرمزي الانتقالي G12 على 12 حزباً تونسيَّاً 23 عودة الرئيس صالح بعد تعافيه إلى صنعاء 27 اللجان الثوريَّة السوريَّة تطالب بفرض حظر للطيران فوق سورية 30 طائرة أمريكية مسيَّرة تقتل الجهادي الأمريكي اليمني أنور العولقي
تشرين الأول	1 خمس عشرة حزباً مصريَّاً (بمن فيهم الإخوان المسلمون) يعلنون تأييدهم للمجلس العسكري 2 تأسيس المجلس الوطني السوري في إسطنبول رسمياً 4 فيتو روسي صيني في مجلس الأمن التابع للأمم المتَّحدة دعماً للنظام السوري 9 "مذبحة ماسبيرو" ضدَّ متظاهرين مسيحيين أمام التلفزيون الحكومي المصري 23 النهضة تتصدَّر نتائج انتخابات الجمعيَّة الدستوريَّة الوطنيَّة
تشرين الثاني	12 تعليق عضويَّة سوريَّة في الجامعة العربيَّة 18-20 مظاهرات عنيفة ضدَّ المجلس العسكري وسط القاهرة

	21 توافق ثلاثي بين النهضة الإسلامي والتكتل (الاجتماعي) والوطنيين (مصطفى بن جعفر من التكتل، انتُخِبَ رئيساً للجمعيَّة الوطنية الدستوريَّة في 22 تشرين الثاني) 23 في الرياض صالح يشير إلى موافقته على انتقال السُّلطة 28 الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانيَّة المصريَّة (حتى 11 كانون الثاني 2012) 30 تركيا تفرض عقوبات على النظام السوري
كانون الأول	7 كمال الجنزوري يخلف عصام شرف رئيساً للوزراء في مصر 11 إضراب عام ضدَّ النظام السوري 12 انتخاب المنصف المرزوقي رئيساً للجمهورية في تونس 14 تعيين حمادي الجبالي (من النهضة) رئيساً للوزراء في تونس 27 بدء مهمة المراقبين العرب التابعين للجامعة العربيَّة في سوريَّة
سنة 2012	
كانون الثاني	11 انتهاء المنافسات البرلمانيَّة المصريَّة بفوز كاسح للإسلاميين (37% من الإخوان و25% من السلفيين) 22 الجامعة العربيَّة تدعو لانتقال السُّلطة في سوريَّة 24 البيان الأول لجبهة النصرة، جماعة جهاديَّة سوريَّة 28 "مسيرات الحرية" في تونس وصفاقس
شباط	1 مجزرة بورسعيد بملعب لكرة القدم 4 مقتل أكثر من 200 مدني بقصف حكومي على حمص، وفيتو روسي صيني في مجلس الأمن ضدَّ أي نوع من الإدانة لنظام بشار الأسد 21 المرشح الوحيد عبد ربه منصور هادي يفوز بالإجماع بالانتخابات الرئاسيَّة اليمنيَّة (بنسبة 99.8% من الأصوات) 27 انتقال السُّلطة في صنعاء من صالح إلى هادي.

آذار	2 الجيش يقتحم معقل الثوار في بابا عمرو بمدينة حمص السوريَّة 4 مجزرة راح ضحيتها 185 جندياً يمنيَّاً في عمليَّة للجهاديين في الكوت (منطقة زنجبار) 7 غضب في تونس بعد إهانة السلفيين للعلم الوطني 10 "اجتماع على مستوى القمة" في تونس بين النهضة واتحاد الشغل التونسي 16 مظاهرات مؤيدة للشريعة أمام البرلمان التونسي 20 مظاهرات في تونس دعماً لـ"دولة مدنيَّة وديمقراطية" 21 الأمم المتَّحدة والجامعة العربيَّة توفد كوفي عنان كمبعوث أممي وعربي خاص إلى سوريَّة، بعد موافقة مجلس الأمن على خطته المكوَّنة من ستَّة نقاط.
نيسان	5 جماعة جهادية تختطف 7 جنود جزائريين تابعين للقنصليَّة في مدينة جاو في مالي 12 وقف إطلاق نار (محدود) في سوريَّة برعاية الأمم المتَّحدة 29 وصول أوَّل دفعة من المراقبين التابعين للأمم المتَّحدة إلى دمشق
أيار	18 مظاهرات في حلب للمرة الأولى 21 في اليمن، مقتل 100 عسكري في هجوم جهادي إرهابي على موكب في اليوم الوطني، والرئيس هادي يرد بخفض رتبة اثنين من أبناء أخ الرئيس صالح 23-24 إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسيَّة المصريَّة 25 مجزرة في قرية الحولة السوريَّة في محافظة حمص
حزيران	14 المحكمة الدستوريَّة العليا تحل البرلمان المصري 16 تعليق عمل مراقبي الأمم المتحدة في سوريَّة، وانطلاق حزب نداء تونس برئاسة باجي قايد السبسي 17 انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر بنسبة 51.7% من الأصوات 26 الرئيس السوري بشار الأسد يعلن "حالة الحرب" 30 مرسي يؤدِّي اليمين الدستوريَّة في مكتبه أمام المحكمة الدستوريَّة العليا

تموز	7 الانتخابات الليبيَّة للبرلمان الوطني العام، برئاسة محمد مغرياف 13 مظاهرات ضدَّ عنان والأمم المتَّحدة في المناطق التي يسيطر عليها الثوار السوريين 17 الجيش السوري الحر يطلق معركة "تحرير دمشق" 18 مقتل وزير الدفاع السوري ونائبه بهجوم بقنبلة في دمشق 21 الثوار يتوغَّلون في حلب
آب	2 هشام قنديل يخلف كمال الجنزوري رئيساً للوزراء في مصر 12 مرسي يجري تعديلاً على الهرم العسكري ويعيِّن اللواء عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع 14 مؤيِّدون لصالح يهاجمون وزارة الدِّفاع في صنعاء 17 عنان يستقيل، ويخلفه الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً للأمم المتَّحدة والجامعة العربيَّة لسوريَّة، وإنهاء مهمَّة مراقبي الأمم المتَّحدة 26 مجزرة في داريا، إحدى ضواحي دمشق
أيلول	8 غارات جويَّة للنظام على حلب (حتى 13 من هذا الشهر) 11 مقتل السفير الأمريكي بهجوم على القنصليَّة الأمريكيَّة في بنغازي 14 هجوم دموي على السفارة الأمريكيَّة في تونس 29 المدينة القديمة في حلب تحترق
تشرين الأول	26 فشل الهدنة برعاية الأمم المتَّحدة في سوريَّة 29 غارات جويَّة للنظام على ضواحي دمشق 30-31 التصويت في البرلمان الوطني الليبي على حكومة علي زيدان
تشرين الثاني	1 الجيش السوري الحر يسيطر على مدينة سراقب (محافظة إدلب) 2 محادثات للسلام برعاية جزائرية بين باماكو والمتمردين الجهاديين في مالي

	11 المجلس الوطني السوري يجتمع في الدوحة ليشكِّل "الائتلاف الوطني" الأوسع لقوى المعارضة السوريَّة 21 وقف إطلاق النار في غزَّة برعاية مصريَّة بين حماس وإسرائيل 22 مرسي يصدر "إعلاناً دستوريّاً" يخوِّله صلاحيَّات غير مسبوقة 27 حشود تتظاهر ضدَّ الإخوان في مصر
كانون الأول	5 اشتباكات حول القصر الرئاسي في مصر 16 غارات جويَّة للنظام على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق 19 في اليمن الرئيس هادي يأمر بحلِّ كلّ من الحرس الجمهوري المؤيِّد لصالح والفرق العسكريَّة المؤيَّدة للمعارضة 21 انطلاق مظاهرات سُنّيَّة في العراق احتجاجاً على سياسة حكومة نوري المالكي الطائفيَّة 22 الموافقة على الدستور الذي وضع الإخوان المسلمون مسودته (ودعمه السلفيون) في استفتاء بمصر بنسبة 63.3 %
سنة 2013	
كانون الثاني	12 الإعلان عن دعم الجزائر للحملة بقيادة فرنسا على الجهاديين في مالي 16 هجوم جهادي على منشآت النفط الجزائرية في أميناس 25 أعمال عنف لمتظاهرين مناهضين للإخوان في الذكرى الثانية للثورة المصريَّة، والجيش ينتشر في السويس 26 مقتل ثلاثين شخصاً في بورسعيد في أعمال شغب مناوئة للإخوان 27 فرض حظر للتجوال في منطقة قناة السويس
شباط	6 اغتيال اليساري التونسي شكري بلعيد
آذار	9 الجيش المصري ينتشر في بورسعيد

13 تعيين علي لعماري (من النهضة) رئيساً جديداً للوزراء في تونس 18 انطلاق "الحوار الوطني" في اليمن	
9 أبو بكر البغدادي قائد دولة العراق الإسلاميَّة منذ سنة 2010، يعلن توسيع دولته لتصبح الدولة الإسلاميَّة في العراق والشام، لكنَّ جبهة النصرة ترفض هذا الاندماج 23 مجزرة بالمتظاهرين السنة في منطقة الحويجة العراقية، تؤدِّي إلى توجه الانتفاضة على المالكي نحو الراديكالية 24 القوَّات الحكوميَّة تقصف مئذنة جامع بني أمية في حلب، بسورية 27 بوتفليقة يدخل مستشفى في باريس حيث يتلقى العلاج لمدة شهرين ونصف 28 انطلاق حركة تمُّرد المصريَّة	نيسان
5 إقرار "قانون العزل السياسي" في ليبيا 15 خمس رسائل عامَّة من وزير الدفاع المصري السِّيسي 28 استقالة رئيس البرلمان الوطني الليبي مغرياف.	أيار
12 أولى الصور التي تُظهِر الرئيس الجزائري في فرنسا يستقبل رئيس هيئة الأركان أحمد قايد صالح 29 حركة تمرد تعلن أنَّها جمعت 22 مليون توقيع لخلع الرئيس المصري مرسي 30 أمواج بشريَّة للمتظاهرين ضدَّ الإخوان في مصر	حزيران
1 السيسي يصدر إنذاراً لمرسي لمدة 48 ساعة في مصر 3 السيسي يستولي على السُّلطة في مصر، تعيين عدلي منصور رئيساً مؤقتاً، ووضع مرسي في السجن الانفرادي 8 مقتل واحد وخمسين متظاهِراً مصريَّاً أمام نادي الضبَّاط في القاهرة، ومنصور يصدر "إعلاناً دستوريَّاً" 14 بدء حصار النظام لمخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق	تموز

	16 بوتفليقة يعود إلى الجزائر 25 اغتيال اليساري التونسي محمد براهمي 26 مسيرات "مناهضة للإرهاب" في مصر
آب	7 السلطات المصريَّة ترفض وساطة الولايات المتَّحدة والأوروبيين لحل الأزمة الراهنة في مصر 14-18 مقتل نحو 1000 شخص في أنحاء مصر في قمع اعتصامات ومظاهرات الإخوان المسلمين 21 النظام يهاجم ضواحي دمشق بالغازات السامة ممَّا أدى لمقتل نحو 1400 شخص 29 عامر سعدني يصبح الأمين العام لحزب جبهة التحرير الحاكم في الجزائر
أيلول	5 هجوم فاشل على وزير الداخليَّة المصري 11 تعيين جايد صالح نائباً لوزير الدفاع الجزائري (مع شغل بوتفليقة لمنصب وزير الدفاع رسميَّاً) 18 الدولة الإسلاميَّة تنتزع مدينة إعزاز من الجيش السوري الحر في منطقة حلب 23 إعلان جماعة الإخوان المسلمين جماعة محظورة ومصادرة ممتلكاتها 24 انشقاق العديد من كتائب الجيش السوري الحر وانضمامها إلى الجبهة الإسلاميَّة السوريَّة
تشرين الأول	25 انطلاق "الحوار الوطني" في تونس
تشرين الثاني	8 جبهة النصرة تصبح رسميَّاً فرعاً لتنظيم القاعدة في سوريَّة
كانون الأول	5 هجوم جهادي على مستشفى عسكري في صنعاء (قُتِلَ فيه 53 شخصاً) 24 هجوم لجماعة أنصار بيت المقدس الجهاديَّة في مدينة المنصورة المصريَّة

<table>
<tr><td></td><td>25 مصر تعلن الإخوان المسلمين جماعة "إرهابيَّة"</td></tr>
<tr><td colspan="2">سنة 2014</td></tr>
<tr><td>كانون الثاني</td><td>3 إطلاق "الثورة الثانية" هذه المرة ضدَّ الدولة الإسلاميَّة، وسرعان ما طُرِدَت من حلب (قُتِل نحو 3000 في الشهرين التاليين)
14-15 جرت الموافقة على الدستور المصري الذي يلائم السيسي بعد الاستفتاء عليه بنسبة 98.6%
18 أول دفعة من المساعدات الإنسانيَّة تدخل مخيم اليرموك في دمشق، بعد ستَّة شهور من الحصار، وموت أكثر من 10 جوعاً
24 الرئيس المؤقَّت يُرَقّي السيسي لرتبة مشير
25 انتهاء عشرة شهور من "الحوار الوطني" في اليمن، باعتماد وثيقة نهائيَّة (رفضها الحوثيون)
27 المجلس العسكري يوافق على ترشيح السيسي لرئاسة مصر
29 مهدي جمعة رئيساً جديداً لحكومة غير حزبية</td></tr>
<tr><td>شباط</td><td>3 سعدني يدعو علناً إلى تنحِّي قيصر المخابرات الجزائريَّة المديني
18 إنذار من كتائب الزنتان إلى البرلمان الوطني في طرابلس
20 انتخابات ليبيَّة للجمعية العامَّة لصياغة الدستور
22 بوتفليقة يعلن ترشُّحَه لولاية رابعة، وانطلاق حركة رافضة باسم "بركات" (كفاية)
28 الجيش السوري الحر يستعيد مدينة إعزاز من الدولة الإسلاميَّة، في محافظة حلب السورية</td></tr>
<tr><td>آذار</td><td>11 البرلمان الوطني الليبي يصوّت بحجب الثقة عن رئيس الوزراء زيدان
22 المحكمة الجنائيَّة في المنيا (مصر) تصدر حكماً بإعدام 529 (تم تأكيد 37 منها) على معارضين مؤيِّدين للإخوان المسلمين</td></tr>
</table>

	26 السيسي يستقيل من الجيش المصري ليخوض الانتخابات رسمياً
نيسان	17 بوتفليقة يصوِّت من كرسيه المتحرِّك، ويفوز بنسبة 81% من الأصوات الصحيحة (ومنافسه الرئيسي، رئيس الوزراء السَّابق علي بن فليس، يعلن أنَّه فاز بالانتخابات) 28 محكمة جنايات المنيا تصدر حكماً بإعدام 683 (تم تأكيد 183منهم) على معارضين مؤيِّدين للإخوان 29 هجوم غير مسبوق على معاقل الجهاديين في محافظات أبين وشبوة اليمنيتين
أيار	7 خروج الثوار من آخر معاقلهم من مدينة حمص القديمة في سوريَّة 9 هجوم جهادي على القصر الرئاسي في صنعاء (قُتِل 5 في الهجوم) 26-28 انتخابات رئاسيَّة في مصر وفوز السيسي بنسبة 97% من الأصوات 27 هجوم جهادي على منزل وزير الداخليَّة التونسي (قُتِل 4)
حزيران	3 "انتخابات" رئاسيَّة في سوريَّة (وفوز بشار الأسد رسميَّاً بنسبة 88.7%)، مما دفع الإبراهيمي للاستقالة ليحل محله ستيفان ديمستورا مبعوثاً خاصَّاً إلى سوريَّة 10 الدولة الإسلاميَّة تشن هجوماً خاطفاً في شمال العراق وتستولي على مدينة الموصل 15 مواجهة حاسمة في صنعاء ما بين موالين للجيش وميليشيات مؤيِّدة لصالح 25 في زيارته الأولى كرئيس، السيسي يلتقي بوتفليقة في الجزائر، وإجراء انتخابات برلمانيَّة في ليبيا 29 الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشام التي بات اسمها الآن الدولة الإسلاميَّة تعلن أعادة "الخلافة"
تموز	4 أوَّل ظهور علني لأبو بكر البغدادي الذي أصبح الآن "الخليفة إبراهيم" في مسجد بالموصل 8 هجوم إسرائيلي غير مسبوق على غزة (تحت مسمى حماية الحدود)، استمر 50 يوماً (حتى 26 آب)

15 نقل أفراد لجنة الأمم المتَّحدة في ليبيا إلى تونس 17 هجوم جهادي على الجيش التونسي (قُتل 17)	
8 أول ضربات جويَّة أمريكيَّة على الدولة الإسلاميَّة في العراق، وسرعان ما انضمت إليها فرنسا وبريطانيا 11 المالكي يتنحَّى عن رئاسة الوزراء لصالح حيدر العبادي 17 غارة إماراتيَّة على مواقع ميليشيات مصراته في طرابلس في ليبيا بدعم مصري (وكذلك في 23 من الشهر) 19 الدولة الإسلاميَّة تصدر فيديو لقطع رؤوس رهينة أمريكي 24 الدَّولة الإسلاميَّة تنتزع السيطرة على قاعدة الطبقة الجويَّة من النظام السوري (محافظة الرقة)	آب
2 الدولة الإسلامية تصدر فيديو لعملية قطع رأس رهينة أمريكي آخر (ورهينة بريطاني في 13 من الشهر) 12 الولايات المتَّحدة رسميَّاً في حرب مع الدَّولة الإسلاميَّة 16 الدَّولة الإسلاميَّة تطلق هجومها على مدينة كوباني السوريَّة ذات الغالبيَّة الكرديَّة، والقريبة من الحدود التركيَّة (قُتِل أكثر من 800 في شهر واحد) 21 وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتَّحدة في اليمن بين الرئيس هادي وقائد التمرد الحوثي (أنصار الله) 22 توسيع الحملة الجويَّة على سوريَّة بقيادة الولايات المتَّحدة، بمشاركة قوَّات أردنية وأخرى لدول الخليج 24 قطع رأس رهينة فرنسي على يد جماعة جهاديَّة جزائريَّة	أيلول
3 النظام السوري يشن هجوماً على القطاع الخالي من الجهاديين من مدينة حلب. والدولة الإسلاميَّة تصدر فيديو لقطع رأس رهينة بريطاني آخَر	تشرين الأول

	16 اتِّهام مصر بقصف بنغازي 24 مقتل 33 عسكريّاً مصريّاً في سيناء بهجمات جهاديَّة 26 فوز الحزب العلماني الرئيسي في أوَّل انتخابات برلمانيَّة تونسيَّة
تشرين الثاني	6 المحكمة الليبية العليا تحكم بعدم دستوريَّة البرلمان المنتخب في حزيران 2014 7 عقوبات للأمم المتَّحدة على الرئيس اليمني السَّابق صالح 10 أنصار بيت المقدس، الجماعة الجهاديَّة المصريَّة تبايع البغدادي 13-15 بوتفليقة يُنقل إلى مستشفى بمدينة جرينوبل الفرنسيَّة 16 الدولة الإسلاميَّة تصدر فيديو لقطع رأس رهينة أمريكي ثالث 29 القضاء المصري يبرئ مبارك من التِّهم الموجَّهة إليه
كانون الأول	6 مقتل رهينتين غربيتين في محاولة أمريكية فاشلة لإنقاذهما في اليمن 21 انتخاب باجي قايد السبسي رئيساً للجمهورية التونسية بنسبة 55.7% من الأصوات (وبنسبة مشاركة 60%)
سنة 2015	
كانون الثاني	7-9 مقتل 17 شخصاً بسلسلة هجمات جهاديَّة في باريس 11 أربعة ملايين متظاهر في شوارع باريس ضدَّ الإرهاب الجهادي 25 مقتل ثماني عشرة متظاهراً مصريّاً خلال قمع الشرطة للاحتفالات بالذكرى السنويَّة الرابعة للثورة المصريَّة 27 طرد الدولة الإسلاميَّة من مدينة كوباني السوريَّة ذات الغالبيَّة الكرديَّة، على الحدود مع تركيا، بعد أربع شهور من القتال ونحو 700 غارة جويَّة أمريكيَّة 29 مقتل ما لا يقل عن ستَّة وعشرين شخصاً في سلسلة هجمات جهاديَّة في سيناء
شباط	14 مقتل شخصين في هجومين جهاديين مختلفين في كوبنهاجن عاصمة الدنمارك.

	16 غارات جويَّة مصريَّة على ليبيا ردَّاً على قتل الدولة الإسلاميَّة واحداً وعشرين قبطيَّاً مصريَّاً غرب البلاد 21 الرئيس هادي يهرب من صنعاء التي سيطر عليها الحوثيون وينتقل إلى عدن التي أعلنها عاصمة جديدة لليمن
آذار	1 المعارضة السوريَّة ترفض هدنة برعاية الأمم المتَّحدة في حلب 7 بوكو حرام تبايع الدولة الإسلاميَّة 16 هجوم بالغازات السامَّة للقوَّات الحكومية السوريَّة على مدينة سرمين (إدلب) ما أدَّى لمقتل ستة مدنيين 18 هجوم للدَّولة الإسلاميَّة على المتحف الوطني التونسي، يقتل عشرين سائحاً أجنبياً ورجل أمن تونسي 20 انفجار قنابل للدولة الإسلاميَّة بمساجد زيدية في صنعاء، يؤدِّي لمقتل ما لا يقل عن 142 شخصاً 24 مقتل خمسة متظاهرين في تعز، بعد هجوم مشترك على المدينة من ميليشيات الحوثي وأنصار الرئيس السَّابق صالح.



عن مركز الخطابي

هو مركز دراسات وأبحاث مختص في علوم وفنون الحروب الثورية، تم إنشاؤه في إدلب- سوريا سنة 2019. يسعى مركز الخطابي إلى إيجاد مراجع شاملة تتناول مبادئ واستراتيجيات وتكتيكات الحروب الثورية، لتلبية حاجة الثوار التدريبية والبحثيّة، كما يهدف إلى توفير مصادر علمية وافية عن الفنون السياسيّة والعسكريّة والاجتماعيّة التي يحتاجها الثوار في العالم العربي والإسلامي، وذلك من خلال التحليل الدقيق والتقييم العلمي لتاريخ أهم الثورات السابقة، وتقديم التوجيهات والتحليلات الدقيقة التي تحتاجها النّخب الثورية حول أهم النوازل المعاصرة، والأرشفة الشاملة عن أحداث الثورة السورية على المستوى العسكري والسياسي والاجتماعي.

ومنذ نشأته، قدم الخطابي لمتابعيه أكثر من 14 مادة علمية، أهمها:

1. كتاب الخطَّابي، مُلهِم الثورات المسلَّحة، ثورة الريف الثالثة (1921 – 1926م): السياق التاريخي والأبعاد السياسية والعسكرية والاجتماعية.
2. كتاب انتفاضة الصحراء، السياق التاريخي للثورة الليبية (1911-1932)، وأبعادها السياسية والاجتماعية والعسكرية.
3. بحث لمحة عن المسار السياسي لآل سعود في الدولة الثالثة.
4. بحث "أستانا"، مسار القضاء على الثورة السورية.

5. كتاب الاحتلال بين النظرية والتطبيق، عوامل قوة عمليات مكافحة التمرد الأمريكية، وجدوى هذه العوامل في أفغانستان بين 2001 و2020.
6. بحث التجنيد الاستخباري، دوافعه، مراحله ومخاطره.
7. ترجمة كتاب نشوب الثورة المسلحة، دروس من الفيت كونغ وصولاً إلى الدولة الإسلامية، تأليف سيث جونز.
8. ترجمة كتاب تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 2005 و2008، تأليف كارتر مالكاسيان وجيري ميرلي.
9. ترجمة كتاب الجانب الآخر من الجبل، تكتيكات المجاهدين في الحرب الأفغانية السوفييتية، تألف أحمد جلالي ولستر غراو.
10. ترجمة كتاب مكافحة الانقلاب، لجين شارب وبروس جينكيز.

يمكنك الاطلاع على أرشيف المركز أو التواصل معنا على المواقع الرسمية التالية:

- الويب: (https://alkhattabirw.com/)
- الفايسبوك: (http://fb.me/alkhattabirw)
- التويتر: (https://twitter.com/alkhattabirw)
- التلغرام: (https://t.me/alkhattabirw)



جان بيير فيليو

لقد مرَّت أربعُ سنوات منذ أنْ أحرقَ محمد البوعزيزي نفسهُ في بلدة سيدي بوزيد التونسية، وهو مَا أشعلَ شرارةَ موجةٍ من التظاهراتِ الشعبيةِ ضدَّ الأنظمة العربية. وكانَ الرَّئيس ابن علي أول من سقطَ في كانونَ الثاني سنة 2011، ثمَّ تبعَهُ حسني مبارك بعدَها بشهر...

خلفيَّتي التاريخية جَعلتني أعتقدُ أنَّ هذه هي البداية فقط لعمليةٍ طويلةِ الأمد، تمتدُّ جُذورها على مدى قرنين وفترةٍ مُعقَّدة تُعرَف باسم "النهضة العربية".



ترجمة وإخراج: مركز الخطابي

alkhattabirw